363
مايو
2009





منظور جديد للفقر والتفاوت

تحرير: ستيفن بي. جنكينز وجون مايكلرايت
ترجمة: بدر الرفاعي

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 - 1990

363

منظور جديد للفقر والتفاوت

تحرير: ستيفن بي. جنكينز وجون مايكلرايت

ترجمة: بدر الرفاعي



مايو 2009

المحتوى

الفصل الأول:

اتجاهات جديدة في تحليل عدم التكافؤ والفقر 7

الجزء الأول

المسائل المفاهيمية 43

الفصل الثاني:

التفاوت سيئ للفقراء 45

الفصل الثالث:

قياس توزيع الدخل في الكيانات المتجاوزة القومية: حالة الاتحاد الأوروبي 75

الفصل الرابع:

ما وراء القياسات العرفية للدخل: متضمنة المنافع والضرائب 103

الفصل الخامس:

إعادة التفكير في التفاوت داخل الوحدة 127

الجزء الثاني

أبعاد متعددة 159

الفصل السادس:

التفاوت في التعلم في الدول الصناعية 160

الفصل السابع:
عن تعددية أبعاد الفقر والإقصاء الاجتماعي 183

الفصل الثامن:
تلخيص مؤشرات الحرمان المتعدد 209

الفصل التاسع:
مقارنات نشطة للفقر المتعدد الأبعاد بالمؤشرات المنفصلة للرفاه 233

الجزء الثالث
السياسة العامة 261

الفصل العاشر:
دخل مضمون لأطفال أوروبا 263

الفصل الحادي عشر:
أثر الحد الأدنى للأجور في توزيع الدخول والتشغيل في الولايات المتحدة 295

الفصل الثاني عشر:
التدريب والأجور الدنيا وتوزيع العائدات 319

الفصل الثالث عشر:
الدَّين الحكومي واستثمارات الأغنياء 341

الهوامش 361

1

اتجاهات جديدة في تحليل عدم التكافؤ والفقر

ستيفن بي. جنكينز وجون مايكلرايت

«لم يكن الحصر الرئيسي للدخل، أي حصر الإنفاق الأسري، متاحا أمام الباحثين في بريطانيا حتى السبعينيات، وكان عليهم الاعتماد على بيانات مجمعة من التقارير المنشورة. واليوم، يمكن للباحثين تنزيل وحدة البيانات المسجلة من كل حصر للإنفاق العائلي لأكثر من ثلاثين عاما في دقائق»

المؤلفان

على مدى العقود الأربعة الأخيرة، تزايد بصورة ملموسة الاهتمام الأكاديمي والجماهيري الواسع بالفقر والتفاوت. ويرمي هذا الكتاب إلى الإسهام في الجدل بشأن تحليل التفاوت والفقر وتقديم دليل إمبريقي جديد من أرجاء العالم. وتشكل الأوراق التي خطتها أقلام قائمة دولية من المؤلفين الفصول الاثني عشر المتبقية. وتلي الجزء الثاني من هذه المقدمة نظرة عامة على هذه الفصول. لكننا نضعها في سياق أوسع، ونصلها بالأبحاث السابقة، بتناول السؤال التالي: ما الاتجاهات الرئيسية الجديدة للتفاوت والفقر خلال السنوات الثلاثين أو الأربعين الأخيرة؟

وقد تزامن هذا مع فترة شهدت اهتماما مضاعفا بتوزيع الدخل والمسائل المتصلة به. وإذا ما رجعنا إلى الخلف ثلاثين أو أربعين عاما لوجدنا توافر عدد من الإصدارات المهمة عن توزيع الدخل الشخصي. وقد ظهر كتاب اقتصاد اللاتكافؤ لتوني أتكينسون في العام ١٩٧٥، وهو كتاب مدرسي شامل وموسع عن موضوع العنوان، ويشير إلى «الإهمال النسبي في توزيع الدخل والثروة» في الاقتصادات السائدة (١٩٧٥: ١). كما كشف جان بن (١٩٧١، ١٩٧٤) عن كثير من الموضوعات نفسها في دراسته عن توزيع الدخل، الموجهة إلى الطلاب والزملاء من الاقتصاديين والجمهور بصفة عامة. وقدم أمارتيا صن عمله المفاهيمي الفذ حول التفاوت الاقتصادي في العام ١٩٧٣. وجمع هارولد ليدال (١٩٦٨) بيانات عن أكثر من ٥٠٠ توزيع للدخل من ٣٦ بلدا، من العام ١٨٩٠ وما بعده، مع مراجعة للنظريات لشرح بنية الأجور المستخلصة.

يعتمد كثير من الأدلة الخاصة بتوزيع الدخل في الستينيات والسبعينيات على إحصاءات مكاتب الإحصاء القومي أو الوكالات المشابهة. وتتلخص التوزيعات في رصد عدد العمال أو الأشخاص أو الأسر وتقسيمها وفق الأجور أو الدخل أو (وهذا قليلا ما يحدث) نطاق الثروة، أو الحصص من النوع نفسه الذي تملكه المجموعات المختلفة. وقد استخدمت العديد من المؤشرات الحسابية، أبرزها معامل جيني Gini coefficient (*)، وأُجمل مدى الفقر على هيئة نسب الفقراء من السكان. وكان هناك قصور واضح في البيانات، على الرغم من المبادرات الكبيرة لتحسين طبيعة الشواهد. وفي بريطانيا، على سبيل المثال، أدى هذا إلى تشكيل اللجنة الملكية لدراسة توزيع الدخل والثروة.

كان هذا في فترة أدركوا فيها أن توزيع الدخل لم يتغير كثيرا في بريطانيا. وأعلن التقرير السابع للجنة الملكية أنه «إذا تغاضينا عن تناقص حصة الواحد في المائة الأغنى، فإن شكل

(*) مقياس للتفاوت في توزيع الثروة [المترجم].

التوزيع لم يختلف كثيرا في العام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ عما كانت عليه الحال في العام ١٩٤٩ ... ويظهر توزيع الدخل استقرارا ملحوظا من عام إلى عام» (١٩٧٩: ١٧). ولم نر كثيرا من الدراسات الدولية المقارنة التي تشمل عددا كبيرا من البلاد، باستثناء دراستي سوير (١٩٧٦) وستارك (١٩٧٧). وارتكزت الدراستان، بل وكل البحوث الخاصة بتوزيع الدخل وكل الإحصاءات الرسمية، على أدلة متقاطعة، لكن بدأت تظهر بعض الأدلة الجديدة على آليات الدخل من هيئة دراسة آليات الدخل. انظر على سبيل المثال «مورغان وآخرين» (١٩٧٤).

واتخذت نماذج توزيع الدخول والثروة أشكالا مختلفة. وهناك ميراث طويل من الصياغة القائمة على عمليات عشوائية تستهدف تفسير الشكل البالغ التشوه لتوزيعات الدخل الإمبريقية (انظر على سبيل المثال شامبرناون ١٩٧٣). وكان المنهج الثاني هو صياغة الارتداد، خصوصا في دخول العمال، انطلاقا من نظرية رأس المال البشري التي قدمها مينسر وآخرون (١٩٧٤). وكان لكتاب بليندر وأوكساكا (١٩٧٣) فضل الريادة في استخدام نماذج التدهور المتعددة القيم في تفكيك متوسط الدخول بين جماعات السكان الفرعية، ومن ثم تقييم مدى التمييز، واقتفى أثر العمل النظري الرائد عن الموضوع، ذلك الذي وضعه بيكر (١٩٧١). وهناك عدد من المساهمات التي حاولت تقديم نظرية ناضجة تماما لتوزيع الدخل، مثل ورقة ستيغلتز (١٩٦٩) الكلاسيكية لتقييم نموذج النمو البطيء، وتحليل ميد (١٩٦٤). (وانظر أيضا نموذج التعادل الثلاثي المتكرر). يضاف إلى هذا وجود أدبيات متنامية حول أثر توزيع الدخل في ظواهر ماكرو اقتصادية مثل البطالة والتضخم، منها على سبيل المثال أعمال متكالف (١٩٦٨)، وثارو (١٩٧٠)، وبليدر وإساكي (١٩٧٨).

كيف تغير إذن تحليل التفاوت والفقر خلال العقود القريبة؟ إننا نركز على التطورات من خلال سبعة عناوين: التغير في مقدار التفاوت والفقر، والتغيرات في سياسات البيئة، والفحص المتزايد لمفهومي «التفاوت» و«الفقر» وظهور مناهج متعددة الأبعاد، واستخدام المنظورات الطولية، وتوافر البيانات وإمكان الحصول عليها، والتطورات على مستوى طرق التحليل والقياس، وفي الصياغة.

١ - ١: اتجاهات وتطورات جديدة

تغيرات الفقر والتفاوت

لقد تغير التحليل لأن السياق تغير، وصورة التفاوت والفقر في أجزاء مختلفة من العالم لم تعد كما كانت في السبعينيات من القرن الماضي. والتغيرات ملحوظة في شكل توزيع الدخل في أكثر، وليس كل، البلاد الغربية المتقدمة. وفي المقابل، عندما وصفت اللجنة الملكية الوضع بالاستقرار كما أشرنا، أعلن فحص كبير ثان، في ١٩٩٥، عن توزيع الدخل أن:

> **«التفاوت في المملكة المتحدة شهد زيادة سريعة بين العامين ١٩٧٧ و١٩٩٠، وكانت معدلاته هي الأعلى منذ الحرب ... وكانت درجة زيادة التفاوت في المملكة المتحدة أكبر من غيرها في أي بلد، باستثناء نيوزيلندا (باركلي ١٩٩٥: ٦)».**

كما نبه أتكينسون إلى ارتفاع «غير متواز» في تفاوت الدخل في المملكة المتحدة خلال الثمانينيات من القرن الماضي (١٩٧٧: ٣٠٠)، لكنه بذل جهده لتأكيد أن أفضل ما يوصف به هذا الصعود هو أنه سلسلة من الحلقات المميزة وليس اتجاها تطوريا وحيدا، يضاف إلى هذا أن النموذج البريطاني الخاص لم تتبنه بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. ولا تكتفي دراسة أتكينسون (٢٠٠٣أ) عن تجربة البلاد التسعة الأعضاء بمنظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية (كندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، إيطاليا، هولندا، ألمانيا الغربية، النرويج، فنلندا، السويد) بالإشارة إلى التغيرات الكبرى في توزيع الدخل (باستثناء كندا)، وكذلك إلى خواص متغايرة في أنماط وزمن التغير. كما كانت التغيرات في المستويات الحقيقية للدخل متغايرة الخواص في البلاد، وكان الملمح الملحوظ للتجربة الأمريكية والإنجليزية هو أن الدخل الحقيقي للجماعات الأفقر لم يتغير تقريبا خلال الثمانينيات من القرن الماضي، والحقيقة أن النمو في الدخل ككل كان من نصيب الطبقة الوسطى، خصوصا أغنى هذه الجماعات (دانزايجر وجونشوك ١٩٩٥، الشكل ٣ - ٣). وفي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ارتفعت معدلات الفقر المطلق في أوائل الثمانينيات، ثم عادت إلى الانخفاض، ثم توقفت (دانزايغر وغوتشوك ١٩٩٥، الشكل ٨ - ٣؛ جنكينز ٢٠٠٠أ، الشكل ٥) [1].

ويعزى قدر كبير من المسؤولية عن التغيرات في التوزيع إلى اتساع التبعثر في توزيع الأجور، وأن هذا التوزيع ـ أو بالأحرى توزيع الأجور على الرجال ـ يلقى اهتماما كبيرا من الاقتصاديين. ويشير التفسير السائد إلى زيادات في الطلب النسبي على العمال ذوي المهارات الأكبر بسبب التقنيات التي تتطلب المهارات أو العولمة. لكن، وكما يشير استقصاء أجراه كاتز وأوتور (١٩٩٩)، تبدو الأهمية النسبية لهذه العوامل - مقارنة بتوفير العمل أو المؤسسات - مختلفة إذا نظرنا إليها من منظور بعيد المدى. كما يشير كاتز وأوتور إلى تغاير خواص التجربة في بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: «أنماط التغيير ... في مجمل التفاوتات في الأجور كانت أكثر تباينا في الثمانينيات منها في السبعينيات من القرن الماضي» (١٩٩٩: ١٥٠٢).

ويذكرنا أتكينسون (٢٠٠٣ ب) أيضا بـ «المسافة الكبيرة بين عامل الأسعار النسبي ... وتوزيع الدخل المتاح بين الوحدات الاجتماعية» (٢٠٠٣ ب: ٢٣)، وهو قول نجده في أتكينسون

(٢٠٠٣ ج). ويعتمد دخل الوحدات الاجتماعية على كل الموارد، وليس الأجور فقط، ودخل كل أفراد الوحدة، والضرائب التي يدفعونها والخدمات الاجتماعية التي يتلقونها. ويشير أتكينسون (٢٠٠٣أ) إلى أثر الزيادة في المعدل الصافي لاستعادة رأس المال، خصوصا بين من هم في قمة هرم التوزيع. وهناك متغيرات ملحوظة في التفاوت في توزيع دخول التشغيل الذاتي في بريطانيا (جنكينز ١٩٩٥). وينبه جونسون وويب (١٩٩٣) إلى أثر عدم المساواة في استقطاعات ضرائب الدخل في الثمانينيات. وتوصل دالي وفاليتا (٢٠٠٦) إلى أن تزايد التفاوتات في دخل الأسرة في الولايات المتحدة بين العامين ١٩٦٩ و١٩٨٩ كانت في معظمها بسبب التغيرات التي طرأت على توزيع دخول الرجال، لكن كان لزيادة نسبة الأسر التي يعولها شخص واحد أثرها أيضا في التوزيع غير العادل. (كان لدخول المرأة المتزايد سوق العمل أثره في تحقيق التوازن). وهذه الأنماط تتناقض مع مثيلاتها البريطانية، حيث نجد أن تأثير التغيرات في بنية الأسرة في زيادة التفاوت خلال الثمانينيات محدود (جنكينز ١٩٩٥).

صاحبت سقوط الشيوعية في شرق ووسط أوروبا زيادة كبيرة في تبعثر أجور ودخول الوحدات الاجتماعية. وينطبق هذا بصفة خاصة على الجمهوريات السوفييتية السابقة. وقد فاق معدل التفاوت في دخل الفرد في الوحدات الاجتماعية في روسيا نظيره في أكبر بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في منتصف التسعينيات (فليمنغ ومايكلرايت ٢٠٠٠: ٩٠٣). وعندما حدث الهبوط الحاد في الدخول المتواضعة في أوائل التسعينيات، كانت النتيجة، وبصفة خاصة في الاتحاد السوفييتي السابق، ارتفاعا ملموسا في معدلات الفقر المطلق (انظر، على سبيل المثال، ميلانوفيتش ١٩٩٨).

ورافق التغيرات التي طرأت على التوزيع في الدول الصناعية، خلال العقود القليلة المنصرمة، انتشار الفقر والتغير الملحوظ في تفاوت الدخول في البلاد النامية. وتوصلت دراسة أعدها شن ورافاليون، بتكليف من البنك الدولي (٢٠٠٠)، إلى أن ٢٤ في المائة من سكان العالم النامي في عام ١٩٨٨ يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وهو ما يقل بأربع درجات مئوية مقارنة بالعام ١٩٨٧. وخلال هذه الفترة، تغير إجمالي عدد الفقراء وفق هذا المعيار قليلا، ليصبح ١,٢ بليون. ويؤكد واضعا الدراسة أن هذه الأرقام العالمية تخفي اختلافات في تجارب البلاد والمناطق وبين الفترات الفرعية. فالوفرة المتنامية في الصين خلال منتصف التسعينيات، على سبيل المثال، قللت بصورة ملحوظة من عدد الفقراء الذين يحصلون على دولار في اليوم، على الرغم من الزيادة الكبيرة في التفاوت بين الدخول. (هناك الآن وفرة من الكتابات عن توزيع الدخل في الصين، انظر على سبيل المثال البحث الوارد في بنيامين وآخرين ٢٠٠٥). وفي مناطق مثل أمريكا اللاتينية، لم يكن هناك اتجاه واضح لمعدل الفقر. ويرى شن ورافاليون أنه كان هناك: «سببان مباشران للمعدل العام المتدني لتقليل الفقر في التسعينيات، على الرغم من النمو الاقتصادي الكلي في العالم النامي. الأول أن جانبا محدودا للغاية من هذا النمو تحقق في أكثر البلاد فقرا. والثاني، أن التفاوتات الثابتة (في بعدي الدخل واللادخل) في تلك البلاد وفي كل مكان حال دون مشاركة الفقراء مشاركة تامة في ذلك النمو. (٢٠٠٠: ٢١).

وفي ظل التفاوت في الدخل بين البلاد الغنية والفقيرة، فلا غرابة إن كانت درجة التفاوت في العالم ككل ملموسة جدا، حيث نجد أن معامل جيني كان يتراوح في التسعينيات بين ٠,٦٣ و٠,٦٨ (ميلانوفيتش ٢٠٠٦: ١٤)، أي ما يقرب من ضعفي

النسبة في بريطانيا. وتتصل هذه التقديرات بـ «التوزيع العالمي»، أي بتوزيع الدخل على كل الناس في العالم، آخذين في الاعتبار الفروق في كل بلد وكذلك بين البلاد بعضها مع بعض. وتشهد الأدبيات المتصلة بهذا الموضوع نموا متزايدا. على أن الإجماع على اتجاه التوزيع العالمي بين ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي محدود. فتقديرات ميلانوفيتش تشير إلى زيادة طفيفة بين العامين ١٩٨٨ و١٩٩٣، تبعها انخفاض طفيف على مدى الأعوام الخمسة التالية، ثم زيادة طفيفة أخرى بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٢ (٢٠٠٦: ١٥). ويستنتج سالا ـ اي ـ مارتين (٢٠٠٦) أن التفاوت على الصعيد الدولي تراجع خلال الثمانينيات والتسعينيات، في حين يرصد دوفريك وأكمل (٢٠٠٥) اتجاهات متباعدة باستخدام المؤشرات المختلفة لتعادل القوة الشرائية. للاطلاع على تحليل للتغيرات على مدى طويل للغاية (١٨٢٠ – ١٩٩٢)، انظر بورغنيون وموريسون (١٩٩٢).

متغيرات البيئة السياسية

تشكل التغيرات التي طرأت على البيئة السياسية، على مدى العقود القليلة الماضية، في البلاد الصناعية والنامية على حد سواء، الأمر الثاني المتصل بالموضوع.

وفي بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، شهدت تسعينيات القرن الماضي، على سبيل المثال، مبادرات قومية مثل تعهد حكومة العمال في المملكة المتحدة بالقضاء على فقر الأطفال والخطة القومية الإيرلندية لمكافحة الفقر. والمسألة ليست بالضرورة مسألة نمو مطرد في الاهتمام بعدالة التوزيع. وفي حالة المملكة المتحدة، عطلت حكومة المحافظين، التي فازت في العام ١٩٧٩، اللجنة الملكية التي سبق أن أشرت إليها، وانتهجت سياسات أسهمت في توسيع الهوة في توزيع الدخل. ويمكننا أن نرى تغيرات

مماثلة، بطريقة أو بأخرى، في بلاد أخرى، وخصوصا الولايات المتحدة. وتغيير السياسات قد يكون أحد الأسباب المسؤولة عن دورات التغيير التي طرأت على تفاوت الدخول الذي لاحظه أتكينسون (١٩٩٧).

وفي أوروبا، كان لتوسيع الاتحاد الأوروبي أثر كبير في المفاهيم، والإحصاءات، والمراقبة الاجتماعية، وكلها لها آثارها المباشرة أو غير المباشرة في السياسات. فمفهوم الفقر أصبح محددا من منظور الإقصاء الاجتماعي، ويشمل أكثر من مجرد معايير الفقر والتفاوت التقليدية القائمة على الدخل. وتبنى مجلس لايكن للعام ٢٠٠١ عددا من المؤشرات لمراقبة التقدم في الحد من الإقصاء الاجتماعي (انظر أتكينسون، وكانتيلون وآخرين ٢٠٠٢ لمزيد من التفصيل والنقاش). كما كان لمجلس إحصاء الجماعات الأوروبية (يوروسات) أثره الكبير في التحليل بتبنيه ممارسات معينة منها، على سبيل المثال، ضبط الاختلافات في الدخول باستخدام معيار تكافؤ «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعدل» واستخدام ٦٠ في المائة من متوسط الدخل القومي كحد أساسي للدخل [٢]. كما أن هناك مبادرات بيانات منسقة، مثل هيئة مستشاري الجماعة الأوروبية للوحدات الاجتماعية (ECHP) التي تضم ١٥ بلدا أوروبيا، وحلولها محل إحصاءات الدخل وظروف المعيشة التي تغطي بلاد الاتحاد الأوروبي الـ ٢٥.

هناك أيضا مبادرات دولية. فمن بين أهداف ألفية الأمم المتحدة للتنمية، التي وقع عليها ١٨٩ بلدا في قمة الألفية العام ٢٠٠٠، «تقليل نسبة من يعيشون على أقل من دولار في اليوم بمقدار النصف» بحلول العام ٢٠١٥. والاستراتيجيات القومية للحد من الفقر، التي يتبناها البنك الدولي، هي أدوات لدفع هذا الهدف في البلاد النامية.

وللبنك الدولي تأثير كبير في سياسات البيئة في البلاد النامية. وقد تغير موقف البنك من مسائل التوزيع بصورة ملحوظة خلال العقود الثلاثة الماضية. وكما هي الحال بالنسبة إلى الحكومات القومية، لا تسلك التغييرات دائما اتجاها واحدا. ويستشهد جولي (٢٠٠٥) بكاربور، ولويس، وويب (١٩٩٧)، ويسجل تركيز روبرت ماكنمارا الدائم على تفاوتات الثروة والدخل أوائل السبعينيات من القرن الماضي، عندما كان رئيسا للبنك الدولي، تحول البنك فيما بعد عن تأكيد التفاوت إلى الاهتمام بالفقر المطلق. ويظهر تقرير التنمية العالمية للعام ١٩٩٠ التزام البنك بهدف القضاء على الفقر. لكن ربما كان من المحتم أن يؤدي هذا إلى المزيد من الاهتمام بالتفاوت بوصفه واحدا من محركات الفقر. وقد كانت النتيجة صدور تقرير التنمية العالمية ٢٠٠٦: الإنصاف والتنمية، الذي يعد نقطة تحول. ويركز التقرير على عدم تكافؤ الفرص (منذ المولد) بدلا من تفاوت الدخول من منظور الدخل أو الاستهلاك [٣]. وهو يرى الحالة الأولى سيئة بجلاء (أو على الأقل شيئا ينبغي الحد منه)، مقارنة بالأخيرة. ويعكس ذلك التركيز، باهتمامه بالتعليم والصحة والجنسين والعرق وغيرها من محددات العائد الاقتصادي، في جانب منه، المسائل التي سنناقشها فيما يلي.

فحص «التفاوت» و«الفقر» وظهور المناهج المتعددة الأبعاد

إن مفهومي التفاوت والفقر أنفسهما لم يخضعا للفحص. وهناك حالة من عدم الرضا عن المداخل التقليدية للتفاوت والفقر، ما أدى إلى ظهور المناهج المتعددة الأبعاد للقياس، في البلاد الغنية والفقيرة على حد سواء. وتعكس هذه التطورات، في جانب منها، نظرة لا يعني فيها الفقر مجرد الافتقار إلى ما يكفي من المال، ولا يعني فيها التفاوت مجرد اختلافات في الدخل المادي.

وفي السياق الأوروبي، على وجه الخصوص - وإلى حد كبير في أوروبا أكثر من بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - هناك كثير من النقاش حول «الإقصاء الاجتماعي» (٤). واتصالا بهذا، وعلى هدي عمل تاونسند (١٩٧٩) الرائد، هناك أبحاث متنامية تفحص الفقر من منظور الحرمان من عدد من البضائع أو الخدمات، لا من منظور نقص الدخل في حد ذاته. وأدى هذا إلى الملاحظة الاجتماعية التي تقوم على ملخصات لمجموعة من المؤشرات بدلا من الدخل وحده.

كما نالت المناهج المتعددة الأبعاد التشجيع من مراجعة المفاهيم الأصولية للفقر والتفاوت التي وردت في أعمال أمارتيا صن، الحاصل على جائزة نوبل. وبإيجاز، فإن قدرة الشخص على المشاركة في المجتمع والعيش الكريم فيه (حتى يكون مزدهرا ومتعافيا، وغير ذلك) تتلخص في عدد من الوظائف الأساسية، وصياغة الفقر باعتباره الافتقار إلى كثير من القدرات اللازمة لإنجاز هذه الوظائف. وبتعبير صن، فإن:

> **«الاهتمام بالحريات الإيجابية يؤدي مباشرة إلى تثمين قدرات الأشخاص وتثمين ما من شأنه تنمية هذه القدرات. وترتبط فكرة القدرات ارتباطا وثيقا بأداء الشخص. وهذا يتناقض مع ملكية البضائع، وصفات البضائع المملوكة، وما يتولد عنها من نفع». (صن ١٩٨٤، ٣٢٤).**

وهناك تقييم مترو للمحتوى العملياتي لمنهجه، قدمه براندوليني ودالسيو (١٩٩٨). ولربما كان مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، الذي صدر للمرة الأولى في العام ١٩٩٠، أفضل المعايير التي تحمل روح منهج صن. وهو يجمع بين مؤشرات طول العمر (مقيسا بتوقع العمر عند الولادة)، والمعرفة (وهو يقاس بمعدلات الأمية والانتظام في المدارس)، ومستويات المعيشة (تحويل حصة الفرد من الدخل القومي العام إلى دولارات أمريكية باستخدام

وحدات تكافؤ القدرة الشرائية PPPs). وهناك نسخة أحدث من هذا النوع من المؤشرات تتمثل في مؤشر الرفاه الاقتصادي (أوبرج وشارب ٢٠٠٥)، الذي يأخذ في اعتباره تقييم الاستهلاك، والتراكم، والتوزيع والضمان الاجتماعي.

كما أن المدخل الأكثر أصولية، الذي يقوم على القدرات والوظائف، يمكن اعتباره ابتعادا عن المنهج الذي يقوم على رفاه الفرد، والذي يدعم معظم أدبيات القياس حتى الآن. أي أن رفاه الأفراد يرتبط عرفيا بدخلهم (أو استهلاكهم)، والمفترض في الرفاه المجتمعي أن يكون جماع الرفاه الفردي. وهناك، بصورة ضمنية أو ملموسة، شكل من قياس تأثير النفع المالي لتنظيم الدخل (أو الإنفاق) في رفاه الفرد. ويميز أتكينسون طريقة واحدة لقياس الفقر تهتم بـ «حق الأفراد في حد أدنى من الموارد»، لا بـ «مستويات المعيشة» (أتكينسون ١٩٨٩: ٧)، وتعي أن الوفاء بهذه الحقوق قد يعني ضمنا الاهتمام بموارد معينة للدخل. وبالطريقة نفسها، وعلى الرغم من أن معظم معايير رفاه الفرد تقوم على إجمالي دخل الوحدة الاجتماعية أو الأسرة التي يعيش فيها هذا الفرد، فإن من شأن المنهج المؤسس على الحقوق تأكيد أهمية التعرف على توزيع هذا الدخل في إطار الوحدة (جنكينز ١٩٩١). كما يمكن الاستعانة بالمنهج القائم على الحقوق في تفسير قرار مكتب الإحصاء الأمريكي في العام ١٩٨٠ بإلغاء أي تمييز بين الرجال والنساء من أصحاب الأسر (من الحجم والتركيب نفسه) عند تعيين حد الفقر، مثل الاختلافات التي أثارت الانتقادات التي وجهت إلى قانون التمييز الجنسي (فيشر ١٩٩٧) [٥].

تعتمد الطرق المتعددة الأبعاد على معايير غير مالية. وأصبح كل معيار من هذه المعايير في حد ذاته يستخدم على نطاق واسع مع استعانة الباحثين بالمنظورات المتعددة الأبعاد، في حين تستعين بنفس الطرق التحليلية التي تستخدمها المعايير المالية للرفاه. وهناك كتابات

وفيرة عن اقتصاديات الصحة تبحث في مسائل الإنصاف القائمة على استعارات من هذا النوع. انظر على سبيل المثال كاكواني، واغستاف، فان دورسلار (١٩٩٧)، إليسون وفوستر (٢٠٠٤). كما أفاد قياس تفشي الأمية من معايير اقتصاديات التفاوت والفقر. انظر على سبيل المثال باسو وفوستر (١٩٩٨).

وهناك أيضا اهتمام مستمر بمعايير الموارد الاقتصادية المكملة لمعايير قياس الدخل المالي العرفية. ونشير، على سبيل المثال، إلى دراسات الأثر التوزيعي للمنافع غير النقدية المتمثلة في الخدمات التعليمية والصحية التي تقدمها الحكومة إلى جانب المنافع النقدية (انظر سميدنغ وآخرين ١٩٩٣). ومن المسائل المتصلة بالاقتصادات الشيوعية السابقة التي تشهد التحول مسألة كيف تؤثر التغيرات التي تطرأ على المنافع غير النقدية مقارنة بتلك المقصورة على المنافع النقدية وحدها (فليمنغ وميكلرايت ٢٠٠٠: ٩٠٥ - ٩). وبالطريقة نفسها، فإن تراكم الثروة، وغيرها من الأصول، بدأت تلقى أخيرا اهتماما متزايدا إلى جانب الدخل. وكان أحد العوامل هو الزيادة في استثمار الدخل من جانب الأكثر ثراء. والثاني هو المبادرات المتعددة التي يشهدها العالم، الساعية إلى زيادة تراكم الموارد المالية للتقاعد. وسنعود إلى تحليلات توزيع الثروة.

وحتى لو اتفقنا على استخدام معيار الموارد المالية لقياس الرفاه الاقتصادي، فليس هناك اتفاق على ما إذا كان علينا قياس الموارد من منظور نفقات الاستهلاك أم الدخل. ولإظهار الاختلاف المتواصل للمنهج، نشير إلى تأكيد الاتحاد الأوروبي على الدخل بدلا من النفقات، كأحد المؤشرات المالية للفقر. وقد يبرر هذا قاعدة للحقوق الدنيا (أتكينسون وكانتيلون وآخرون ٢٠٠٢: ٨٢ - ٣). في المقابل، تركز معظم تحليلات البلاد النامية على نفقات الاستهلاك، انطلاقا من أن الاستهلاك وليس الدخل يعني إدخال وظيفة منفعة الشخص على المنهج الرفاهي العرفي. كما أن نفقات

الاستهلاك أقل تأثرا بالتغير الانتقالي منها بالدخل (رافاليون ١٩٩٤: ١٥). ويرى ديتون أن «كل صعوبات قياس الاستهلاك (في البلاد النامية) ... تنطبق بقوة أكبر على قياس الدخل، ومجموعة إضافية من المسائل» (١٩٩٧: ٢٩). ومشاكل قياس الدخل في البلاد الأكثر فقرا هي موضوع يحظى باهتمام استبيان الدخل وأوضاع المعيشة للاتحاد الأوروبي EU-SILC، نظرا إلى تضمين البلاد المنتظر ضمها للاتحاد في قاعدة البيانات، حيث نجد إنتاجا زراعيا كبيرا للاستهلاك المحلي.

منظورات طولية ومتقاطعة

منذ أربعين عاما مضت، كانت معظم المنظورات الخاصة بتوزيع الدخل مستمدة من بيانات متقاطعة مستعرضة. سواء مجموعة من اللقطات عبر الزمن لبلد بعينه أو لعدد من البلاد. لكن هذا المنظور اليوم أُضيف بصورة كبيرة إلى المنظورات الطولية. (وهذا يعكس زيادة البيانات المجدولة المتوافرة عن الدخول: انظر لاحقا). وهناك الآن كثير من المعلومات عن عدد الفقراء في زمن معين، بل وأيضا عن الزمن الذي يقضيه الناس فقراء، وعن تكرار دورات الفقر.

وقد أصبحت الاستعانة بالمنظور الطولي مكونا لازما لصياغة السياسة وأدت إلى استراتيجيات مختلفة لمحاربة الفقر. انظر الحالة التي عرض لها إلوود (١٩٩٨)، أو بيانات وزير الخزانة البريطاني (١٩٩٩). وفي الولايات المتحدة، أدى المنظور الطولي إلى مجموعة متنوعة من البرامج المعدة لمساعدة متلقي منافع الرفاه (ومعظمهم من الأمهات الوحيدات) في الحصول على العمل؛ كما أدى إلى فرض حدود زمنية لتوصيل الخدمة. كذلك جرى تبني المنظور الدينامي في كل مكان. وسياسات «الصفقة الجديدة» للبطالة ومساعدة العائل الوحيد للأسرة، التي قدمتها حكومة العمال في المملكة المتحدة، مجرد مثال على تغير الاهتمامات. والإصدار الرسمي عن توزيع الدخل، الوحدات

الاجتماعية تحت معدل الدخل (إدارة العمل والمعاشات ٢٠٠٦) يتضمن الآن فصلا عن ديناميات الدخل. وبدأت تظهر المقارنات الدولية حول ديناميات الدخل والفقر في البلاد الصناعية: انظر على سبيل المثال دانكان وآخرين (١٩٩٣)، برادبوري، جنكينز، مايكلرايت (٢٠٠١)، فاليتا (٢٠٠٦)، كما بدأ تطبيق الديناميات على البلاد النامية: انظر اللقاءات التي أجراها بولش وهودينوت (٢٠٠٠) وفيلدز (٢٠٠١).

وبالنسبة إلى التحليل المستعرض للتفاوت، فإن جانبا طيبا من العمل على الديناميات يهدف إلى التركيز على دخول الرجال (على الرغم من أن الإشارات الواردة سابقا تنصب كلها على دخل الوحدة الاجتماعية أو استهلاكها). وتعد ورقة ليلارد وويليس (١٩٧٨) لتقدير المكونات الثابتة والانتقالية لتغير الدخول مساهمة مبكرة ومهمة. ويستقصي أتكينسون وبورغنيون وموريسون (١٩٩٢) بعض الكتابات اللاحقة.

كذلك يمتد الاهتمام بالمنظور الطولي ليشمل ارتباط الدخول بالأبوين وأطفالهما. وفي البرنامج البحثي المكثف عن «العَوَز المنقول»، برعاية مجلس البحوث الاجتماعية والاقتصادية في المملكة المتحدة، أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، كانت هناك دراسة واحدة عن وراثة الدخل (أتكينسون، ماينارد، تيندر ١٩٨٣). وحتى في منتصف الثمانينيات، كان عدد الدراسات الإمبريقية التي استشهد بها بيكر وتوم في دراستهما المؤثرة (١٩٨٦) لا يزيد على العشر. لكن بحلول نهاية التسعينيات، تزايدت الدراسات عن البلاد المصنعة بصورة كبيرة للغاية، كما نرى على سبيل المثال في مجموعة أوراق كوراك (٢٠٠٤).

زيادة البيانات كمّاً ونوعا

يتصل التطور اللاحق منذ أوائل السبعينيات، الذي دعم التطورات التي سبق أن أشرنا إليها، بالبيانات. فقد زادت بصورة ملحوظة البيانات المتصلة بتحليل كل من كمية المسائل المتصلة بالتوزيع ونوعيتها.

كما أصبح متاحا أمام الباحثين وحدة لتسجيل البيانات الخاصة بالأجور والدخول والثروة. على سبيل المثال، لم يكن الحصر الرئيسي للدخل، أي حصر الإنفاق الأسري، متاحا أمام الباحثين في بريطانيا حتى السبعينيات، وكان عليهم الاعتماد على بيانات مجمعة من التقارير المنشورة. واليوم، يمكن للباحثين تنزيل وحدة البيانات المسجلة من كل حصر للإنفاق العائلي لأكثر من ثلاثين عاما في دقائق. وفي الوقت نفسه، كُشف النقاب عن سلسلة تاريخية من البيانات المرتبة التي تستخدم لتسليط المزيد من الضوء على الاتجاهات طويلة المدى. ومن أمثلة هذا العمل المتصل بدخل البلاد الأكثر غنى في القرن العشرين، الدراسة التي أعدها أتكينسون وبيكتي وزملاؤهما (٢٠٠٧) لمجموعة من البلاد المصنعة، وتحليل الأجور ودخول الوحدات في أثناء الحكم الشيوعي في شرق أوروبا التي أنجزها أتكينسون ومايكلرايت (١٩٩٢).

وفي سبعينيات القرن الماضي، استدعت المقارنات المستعرضة لتوزيع الدخول معالجة بارعة للبيانات المتاحة، الهزيلة وغير المقارنة غالبا، عن عدد محدود من البلاد. والآن، هناك بيانات متضمنة في دراسة لوكسمبورغ للدخل (www.lisproject.org). وتضم دراسة لوكسمبورغ للدخل، التي بدأت في ١٩٨٣، حاليا وحدة تسجيل بيانات للدخل من أكثر من ٣٠ من البلاد المصنعة، وحتى ٥ مرات لكل بلد على مدى ثلاثة عقود. ومن كل حصر قومي، تقدم دراسة لوكسمبورغ مجموعة بيانات تضم مجموعة مشتركة من المتغيرات المنسجمة والمقيسة عن الدخول وما يتصل بها من مفاهيم. وهي تقدم البيانات المستخدمة في الدراسات العالمية المقارنة عن توزيع الدخل، مثل دراسة أتكينسون ورينووتر وسميدنغ (١٩٩٥)، وغوتشوك وسميدنغ (١٩٩٧). وقد ناقش كل من سميدنغ (٢٠٠٤) وأتكينسون (٢٠٠٤) التطورات المتصلة ببرنامج دراسة لوكسمبورغ.

والبيانات المتاحة عن الثروة أقل بكثير من تلك الخاصة بدخول الوحدات، وهو ما يؤثر في التحليل الإمبريقي لتوزيع الثروة. لذلك تمثل دراسة لوكسمبورغ الجديدة للثروة، الموضوعة

على غرار دراسة لوكسمبورغ للدخول، خطوة مهمة. والمشروع يقوم بجمع البيانات عن تسعة بلاد، كبداية (سيرمينسكا، براندوليني، سميدنغ ٢٠٠٦).

كما حدث تنام في وفرة البيانات عن البلاد النامية، خصوصا مع رعاية البنك الدولي لاستقصاءات قياس مستويات المعيشة. وقد طبقت هذه المعايير في أكثر من ٤٠ بلدا منذ ١٩٨٠. ويمكن تنزيل كثير من بيانات استقصاءات قياس مستويات المعيشة من موقع البنك الدولي الإلكتروني (www.worldbank.org\lsms) والمختصرات المجدولة من هذه وغيرها من الاستقصاءات مع برنامج لتحليلها متوافرة في (iresearch.worldbank.org\povcalnet). ونجد وصفا لاستقصاءات قياس مستويات المعيشة في كتاب إنغوس ديتون (١٩٩٧)، «تحليل استقصاءات الوحدات»، باعتبارها دليلا مؤثرا للبحث في مسائل التوزيع في البلاد النامية. كما يجب أن نذكر الاستقصاءات الديموغرافية والصحية، التي طبقت في أكثر من ٧٠ بلدا ناميا منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين بتمويل من المعونة الأمريكية. وشأن استقصاءات قياس مستويات الدخل، فإن الاستقصاءات الديموغرافية والصحية متوافرة أيضا على الإنترنت (www.measuredhs.com). وعلى الرغم من أن الاستقصاءات لا تحتوي على معلومات عن الدخل أو الأجور، فقد تم العمل المهم بشأن مسائل التوزيع بالبيانات عبر فهرسة الأصول المادية للوحدة الاجتماعية في هيئة سلع معمرة ووسائل الراحة المنزلية (فيلمر وبريتشرت ١٩٩٩؛ مونتغومري وآخرون ٢٠٠٠).

وتمثل بيانات الأصول المادية للوحدات الاجتماعية شكلا واحدا لقياس الثروة في البلاد النامية. وهناك أيضا بيانات استقصاء الوحدات الاجتماعية للأصول المالية، وهذه تُجمع من أكبر البلاد من حيث عدد السكان، كالصين والهند وإندونيسيا. وقد استخدم دافيز وآخرون (٢٠٠٦) بيانات الأصول المالية من الاستقصاءات وغيرها،

من البلاد الصناعية والنامية على حد سواء، لتقدير التوزيع العالمي للثروة، ومن ثم استكمال تقديرات التوزيع العالمي للدخل السابقة الإشارة إليها.

وإلى جانب إتاحة قاعدة البيانات المصغرة، هناك مجموعة من الملخصات الإحصائية عن تفاوت الدخول (متغيرات جيني والحصص المئوية عادة) لمجموعة من البلاد والفترات الزمنية التي قدمها وأتاحها عدد من الكتاب والمنظمات. وتشمل هذه المجموعة من البيانات «الثانوية» قاعدة بيانات التفاوت في توزيع الدخل على مستوى العالم (www.wider.unu.edu\wiid\wiid.htm)، التي تستند إلى مبادرة سابقة للبنك الدولي (ديننجر وسكواير ١٩٩٦). وتستخدم جداول بيانات البلد المقدمة عبر هذه الملخصات الإحصائية بكثافة في تحليل العلاقة بين التفاوت والنمو (انظر ما يلي). لكن هناك مسائل مهمة عن الجودة والقابلية للمقارنة تظهر من تكوين واستخدام البيانات، وفق ما أعلن أتكينسون وبراندوليني (٢٠٠١) عند تناولهما بيانات بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجموعة بيانات ديننجر ـ سكواير.

وبعد هذا التوضيح، ينبغي علينا التعرف على المبادرات الكبرى التي تهدف إلى تحسين نوع البيانات عن توزيع الدخل. ومثلما أن هناك تطورا طويلا لإطار مفاهيمي متماسك لقياس النشاط الماكرو ـ اقتصادي في اقتصاديات السوق (نظام المحاسبة القومي، برعاية الأمم المتحدة)، هناك تطورات موجهة بصفة خاصة إلى استقصاءات الدخل والإنفاق. وتؤدي منظمات مثل دراسة لوكسمبورغ للدخل والبنك الدولي ويوروستات، مع مجموعة من الخبراء الدوليين المعروفين باسم مجموعة كانبيرا، دورا مباشرا: انظر، على سبيل المثال، مجموعة كانبيرا (٢٠٠١).

وكان من شأن الزيادة في عدد استقصاءات جداول الوحدات الاجتماعية في العالم تسهيل دراسة ديناميات الدخل. ومنذ ابتكار PSID، بدأت الدراسات المجدولة في السويد وهولندا وألمانيا وبريطانيا وروسيا، وفي وقت أحدث في أستراليا ونيوزيلندا، وكذلك في جداول

الوحدات الاجتماعية الأوروبية المنسقة في بلاد الاتحاد الأوروبي السابقة الإشارة إليها. ونجد الجداول كذلك في كثير من مجموعات بيانات استقصاءات قياس مستويات المعيشة في البلاد النامية. كما أن هناك مبادرات تقدم بيانات منسجمة ومتقاطعة قوميا مثل ملف التكافؤ المتقاطع قوميا الذي يغطي الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وبريطانيا (بيرك هاوزر وآخرون ٢٠٠١).

التطورات التي طرأت على الطرق التحليلية للقياس

كانت ورقة أتكينسون (١٩٧٠) «عن قياس التفاوت» رائدة لما صار تطورين رئيسيين في المناهج التحليلية للقياس: الأول، نبه أتكينسون، وكذلك كولم (١٩٦٩)، إلى العلاقة بين عدم تقاطع منحنيات لورنز والمتطلبات الحاسمة لتوزيع الدخل وفق الأقسام الكاملة لوظائف التقييم الاجتماعي. وهذا مثال على هيمنة منهج المتغير العشوائي لتحليل توزيع الدخل الكلي الموجود الآن، الذي يمتد في كل اتجاه. ويتمثل الإسهام الرئيسي الثاني لورقة أتكينسون (١٩٧٠) في تمييز فئة خاصة من فهارس التفاوت، تعرف الآن بعائلة أتكينسون. وهذا يفترض أن العامل المتغير الرئيسي في التقعير المتزايد لوظيفة الرفاه الاجتماعي، الذي يتخذ شكلا وظيفيا قياسيا parametric خاصا، هو كيفية معالجة فروق الدخل بمختلف معدلاتها (درجة «رفض التفاوت»). وكانت الرسالة الأساسية هي أن اختيار فهرس ملخص التفاوت لم يكن حميدا، لكنه يشتمل على مجموعة خاصة من الفرضيات السردية. وعن هذه المسألة، انظر أيضا صن (١٩٧٣) وبلاكوربي ودونالدسون (١٩٧٨).

وقد مدت الأبحاث اللاحقة هذين الجانبين إلى عدد من الاتجاهات، وهناك تخصيب متقاطع كبير بين قياس التفاوت وقياس الرفاه الاجتماعي، والفقر، والحراك. فقد درس شوروكس (١٩٨٣ب)، على سبيل المثال، مقارنات الرفاه الاجتماعي، والتشابه بين عدم تقاطع منحنى لورنز المعمم (يقاس انحراف لورنز بالدخل العادي) ووظائف

تقعير الرفاه الاجتماعي. وقد كان هذا أداة مهمة لتقييمات التوزيع المسؤولة عن مستويات الدخل والتفاوت الحقيقية. وتماثل هيمنة انحراف لورنزو هيمنة التوزيع التي تأتي في المرتبة الثانية. ويظهر بحث آخر الصلات بين الهيمنة من الدرجة الأولى ووظائف التوزيع التراكمي غير المتقاطع (سبوسنيك ١٩٨١). وهكذا يضفي محتوى معياريا لعمل بن المثير (١٩٧١) استعراض الأقزام وحفنة العمالقة (*). ويستخرج نتائج السيطرة الناجمة عن تقاطع منحنى لورنز (ولورنز المعمم): انظر على سبيل المثال داردانوني ولامبرت (١٩٨٨)؛ دافيز وهوي (١٩٩٥)؛ فوستر وشوروكس (١٩٨٧).

وعند التطبيق على الفقر، فإن الأدوات الجغرافية المقابلة لانحراف لورنز، ومن بينها عجز منحنى الفقر (أتكينسون ١٩٨٧) والتفاوتات الثلاثة لمنحنى الفقر (جنكينز ولامبرت ١٩٩٧). واختيار مقياس ملخص الفقر ليس الجانب الوحيد المختلف عليه: هناك أيضا اختيار خط الفقر نفسه. وقد أدى هذا إلى مفاهيم الهيمنة «المقيدة» التي تضم مجموعة من الأجور التي يصبح من المهم المقارنة بينها: انظر على سبيل المثال أتكينسون (١٩٨٧)؛ فورست وشوروكس (١٩٨٨). ويمتد التفكير في الهيمنة - بالنسبة إلى الحراك - إلى الهيمنة الناتجة عن اتجاه من اتجاهين وربما أكثر. وقد توصل أتكينز وبورغنيون (١٩٨٢) إلى كثير من النتائج الأساسية في التطبيقات المتعددة الأبعاد، ودلالاتها على مقارنات الحراك الاجتماعي التي توصل إليها أتكينز بصفة خاصة (١٩٨٣). كما أثبتت الطرق المتعددة الأبعاد فائدتها في مقارنات الرفاه الاجتماعي والفقر التي تسمح بتنوع الأحكام الاجتماعية الخاصة بمعالجة الفروق في «الاحتياجات» بين الوحدات الاجتماعية: انظر على سبيل المثال أتكينز وبورغنيون (١٩٨٧)؛ أتكينسون (١٩٩٢)؛ جنكينز ولامبرت (١٩٩٣).

(*) The Parade of Dwarves (and a few giants): هو تشبيه أطلقه الاقتصادي الهولندي جان بن، يصور من خلاله الوضع العام لتوزيع الدخل باستعراض يتقدمه الأقزام، ذوو الدخول الأقل، وينتهي ببعض العمالقة ذووي الدخول المرتفعة جدا [المحررة].

وبالتوازي، نما تمييز طبقات فهارس التفاوت واستخلاص خصائصها السردية بشكل ملحوظ. وعلى عكس منهج أتكينسون لاشتقاق الفهارس الذي يتضمن وضع الفرضيات بشأن وظائف الرفاه الاجتماعي، تميزت الفهارس باستخدام مسلمات مستمدة من مقياس التفاوت ذاته. وقد أثبت التفكير في خاصية قابلية جماعات السكان الفرعية للتقسيم فائدته الكبيرة وأسفر عن مجموعة من المقاييس الحسابية للتفاوت (بورغنيون ١٩٧٩؛ كويل ١٩٨٠؛ شوروكس ١٩٨٠، ١٩٨٤)، مع رصد الحساسية تجاه الفروق في حصص الدخل بمتغير واحد. وكانت خاصية أن إجمالي التفاوت يمكن التعبير عنه ككمية مقيسة في كل مجموعة فرعية من السكان، إلى جانب التفاوت بين هذه الجماعات، من أكثر الفوائد التي عادت على العمل الإمبريقي (التفاوت الناجم في حال عدم وجود تفاوت في كل جماعة). كما كشفت هذه الأعمال عن خواص فهارس التفاوت الأخرى مثل معامل جيني، المعروفة الآن بعدم قابليتها للتفكيك الإضافي بالمعنى نفسه. كما أظهرت الأبحاث كيف أن تفكيك التفاوت بعامل الموارد هو مسألة مستقلة إلى حد كبير عن اختيار مقياس التفاوت: انظر شوروكس (١٩٨٢، ١٩٨٣ب). وللاطلاع على حصر مكثف للتطورات الراهنة في مقياس التفاوت، انظر كويل (٢٠٠٠).

كما أفاد توصيف فهارس الفقر كثيرا من الطرق التي تستعين بالمسلمات. وكان لورقة سن (١٩٧٦) فضل الريادة في هذا الصدد، وأسفرت عن مقياس لا يراعي نسبة الفقراء فقط - مقياس الملخص التقليدي - بل وكذلك عمق الفقر والتفاوت في الدخل بين الفقراء. وقد قام أوسبرغ وزو (٢٠٠٢) بمراجعة خواص فهرس سن وما يتصل به من مقاييس تقوم على «المرتبة» rank. وقد أدت دوافع شبيهة، وإن كانت تهتم كذلك بقابلية الجماعات الفرعية للتفكيك، إلى صف من فهارس الفقر، يستخدم بشكل كبير في الأبحاث الإمبريقية هذه الأيام، هو صف فوستر وغرير وثوربيك (١٩٨٤). وهناك متغير وحيد يميز الفروق في نسخة من الفقر - مدى التركيز على أصحاب أدنى الدخول - وإمكان التعبير عن إجمالي الفقر كمقدار مقيس إلى عدد السكان في كل جماعة فرعية، ليسهل من ثم إنتاج «صور» للفقر. وللاطلاع على استقصاءات مكثفة عن التطورات الحالية، بما في ذلك العدد الكبير من فهارس الفقر الأخرى، انظر سيدل (١٩٨٨) وزنغ (١٩٩٧).

ولم يكن تطور فهارس الحراك بسرعة فهارس الفقر والتفاوت نفسها، ويعود هذا في جانب منه إلى تعددية مفاهيم «الحراك»، المتمثلة في اختلاف الخيارات بشأن ما إذا كان يمكن تناول الحراك فيما يتصل بعدم الارتباط بين الدخول في فترتين زمنيتين («استقلال الأصل»)، أو في ارتباطها بدرجة التغير في الدخول («حركة الدخل»). لمقابلة عن هذه المسائل ومقاييس الحراك القائمة، انظر على سبيل المثال فيلدز وأوك (١٩٩٩).

ويعنى تطور آخر في الطرق التحليلية بمعالجة تغير العينات عند تقييم أنواع القياس. ومنذ ٤٠ سنة، لم تكن هذه المسائل تحظى باهتمام كبير نسبيا. ويرجع هذا، في جانب منه، إلى عدم إدراك أهمية المسائل غير المنتظمة في العينات. وسبق أن أشرنا، على سبيل المثال، إلى مسائل نوعية البيانات والحصول عليها. والمثال الآخر هو اختيار المعيار الخاص المتساوي الذي يتم عبره ضبط دخول الوحدات الاجتماعية لأخذ حجم الوحدة وتركيبها في الاعتبار، وهناك الآن وعي أكبر بالحساسية المحتملة لقياسات الاختيارات المختلفة: انظر على سبيل المثال بوهمان وآخرين (١٩٨٨)؛ كولتر وكويل وجنكينز (١٩٩٢). والسبب الآخر لإهمال تغير العينات هو الادعاء (الضمني عادة) بأن حجم العينات كان من الكبر بحيث يحد من الأخطاء المعيارية للتقييم. على أن هذا كان تأكيدا غير مختبر، يغفل حقيقة أن كثيرا من جماعات السكان الفرعية ذات المصالح الخاصة (العائل الوحيد، على سبيل المثال) توجد فقط في أعداد صغيرة من عينة الاستقصاء. والعائق الثالث هو أن طرق استخلاص التقديرات المتفاوتة لم تكن متطورة وهذا يعود، في كل الأحوال، إلى أن البرمجية المناسبة لم يكن من الممكن توفيرها بسهولة.

وتغير الموقف بصورة ملموسة خلال العقود القليلة الماضية. وكان لورقة بيتش ودافيدسون (١٩٨٣) فضل الريادة، بصياغتهما لمتغير التوزيع الحر لمنحنيات لورنز ومنحنيات لورنز المعممة. ويقدم دافيدسون ودوكلوس (٢٠٠٠) نظرة إلى التطورات، ويستخلص نتائج عامة عن

متغيرات تقدير مقاييس الفقر والتفاوت ومن ثم هيمنة المتغير العشوائي. وللتطبيقات، انظر، على سبيل المثال، بيشوب وفورمبي وسميث (١٩٩١أ، ب). وبالتوازي مع هذا، ظهرت صيغة تحليلية لتوزيع تقديرات الفروق الحرة لفهارس التفاوت والفقر، تأخذ في اعتبارها أيضا أثر جوانب التصميم المعقدة للاستقصاء مثل التجمع والتطابق. وللاطلاع على فهارس التفاوت، انظر على سبيل المثال بيندر وكوفاسفيتش (١٠٠٥)؛ بيوين وجنكينز (٢٠٠٦)، وعن فهارس الفقر، انظر بيرغر وسكينر (٢٠٠٣)؛ هاوز ولانجو (١٩٩٨). وكل الأوراق المشار إليها تقدم صياغة لتغيرات عينات التقديرات. وهناك اتجاه مواز للبحث يبين كيف يمكن استخلاص تغير التقديرات باستخدام طرق كمبيوترية مكثفة لإعادة تشكيل العينة مثل الـ bootstrap: انظر على سبيل المثال بيوين (٢٠٠٢) والمراجع الواردة به.

وأصبح من المتيسر الحصول على برنامج لحساب التقديرات وتغير عيناتها. وهناك رزم مجانية يمكن للباحثين الاعتماد عليها، من أبرزها دوكلوس وأرار (٢٠٠٦). وهناك كذلك مجموعات من البرامج المتوافرة مجانا التي يمكن استخدامها مع رزم البرمجيات الإحصائية العامة، مثل Stata (جنكينز ٢٠٠٦).

التطورات التي طرأت على الصياغة

أشرت في بداية الفصل إلى الطرق العديدة لصياغة توزيع الدخل التي كانت مستخدمة في السبعينيات من القرن العشرين. ومنها نماذج تقوم على عمليات عشوائية فقدت كثيرا من جاذبيتها الآن. (يقدم كتاب شمبرناون وكويل (١٩٩٩) نظرة عامة جيدة إلى تلك الفترة). من جهة أخرى، تقدمت كثيرا نماذج الارتداد كوسيلة لتفسير التوزيع الإمبريقي للأجور ودخول الوحدات. وقد أثبتت تقنية ارتداد وظائف التوزيع مرونة كبيرة في هذا الصدد. وامتد تفكيك أوكساكا - بليندر للفروق في المعاني إلى الفروق بين الأجزاء المختلفة للتوزيع والتغيرات غير

الملحوظة (جون ومورفي وبيرس ١٩٩٣). وهناك عدد آخر من الأساليب التفكيكية القائمة على الارتداد: انظر على سبيل المثال بورغنيون وفورنييه وغرغاند (٢٠٠١)؛ فيلدز (٢٠٠٣)؛ مردوخ وسيكولار (٢٠٠٢). وناقش جنكينز (٢٠٠٠أ) التطورات التي شهدتها صياغة ديناميات الفقر باستخدام جدول الوحدات الاجتماعية.

كما أن هناك مجموعة من التطورات الجديدة في الصياغة النظرية. ويلاحظ أتكينسون وبورغنيون (٢٠٠٣: ٣) أن النماذج الجديدة للتنافس المنقوص والتماثل المعلوماتي تساعد في تفسير: لماذا يحصل عمال متماثلون على أجور مختلفة، إضافة إلى الدعوة إلى مراجعة نظرة تبادلية الكفاءة - التساوي الفجة. ونرى هذه الفكرة في استقصاء نيل وروزن (٢٠٠٠) لنظريات توزيع الأجور. وإضافة إلى مراجعة نماذج التغير العشوائي، وانتقاء النماذج المستندة إلى ورقة روي الأصلية (١٩٥١)، والنماذج الإنسانية الرأسمالية، كانت هناك عناية بكثير من النماذج الجديدة للتصنيف والوكالة والمنافسات. كما تشير إلى أي مدى يمكن أن تكون النماذج الجديدة المختلفة للتصنيف أكثر ملاءمة لأجزاء التوزيع المختلفة. والمرجع العمدة هنا هو إشارة روزن (١٩٨١) إلى «النجوم السوبر».

والنماذج التي تحاول شرح السوق الرأسمالية وكذلك سوق العمل، وتقدم من ثم تفسيرا للدخل عن غير طريق العمل، أقل شيوعا. ويلخص أتكينسون (١٩٩٧) مثل هذا النموذج، إلى جانب استعراض البحث منذ ورقة ستيغليتز (١٩٦٩) التي سبقت الإشارة إليها. ويلفت أتكينسون (١٩٩٩، ٢٠٠٠) النظر إلى أهمية مؤسسات سوق العمل ودور المعايير الاجتماعية في صياغة توزيع الدخل. والمثال الحديث لنموذج ستيغليتز هو كتاب كاسلي وفنتورا (٢٠٠٠)، الذي يكشف عن عدم تماثل أذواق المستهلكين، وقدراتهم، وثرواتهم. ويراجع أتكينسون وبورغنيون (٢٠٠٠) كتل البناء المتعددة لنظرية توزيع الدخل، ويؤكد عدم وجود نظرية متفق عليها حتى الآن.

وهناك اهتمام واسع بالعلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت، يرصد صلات أكبر بين الماكرو اقتصادات، والاقتصاد السياسي، وتوزيع الدخل. وأدى هذا، من جهة أخرى، إلى ظهور نماذج نظرية تتناول مسألة ما إذا كان التفاوت في الدخول يساعد أو يعوق النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى، وبالتوالي، تناولت كثير من الدراسات هذه المسائل من منظور إمبريقي باستخدام إجمالي مستوى ارتداد النمو، مقدرة بجداول معدلات النمو وفهارس التفاوت. وتشمل الأمثلة على هذا بيرسون وتابلليني (١٩٩٤)؛ براندوليني وروسي (١٩٩٨)؛ فوربس (٢٠٠٠)؛ بانرجي ودوفلو (٢٠٠٣). وليس ثمة اتفاق على ما إذا كان للتفاوت أثره العكسي في معدل نمو البلد، لكن زاد اهتمام هذه الدراسات ببيانات توزيع الدخل ومعيار تفاوتات الدخل. وللحصول على فكرة عامة، انظر بنابو (١٩٩٦)؛ كانبور (٢٠٠٠)؛ بيروتي (١٩٩٦).

وتعتبر إحدى مناطق الصياغة، أي الميكرو - محاكاة microsimulation، واردا جديدا تماما على الساحة منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين، وأمكن التوصل إليه بفضل تسهيل الحصول على البيانات والتقدم الكبير في أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات. وتشمل الميكرو - محاكاة وضع برنامج كمبيوتر لقواعد ضرائب البلد وقواعد الدولة للاستفادة منها، بما يمكن من تقييم الضرائب المحتملة ومتطلبات الضمان الاجتماعي التي تمكن محاكاتها، لكل وحدة من وحدات عينة الاستقصاء. وتمكن محاكاة أثر توزيع دخول الوحدة المترتبة على تغيرات الضريبة وقواعد الاستفادة منها. واستخدام هذا النوع من المحاكاة يوسع من مدى تحليل الضرائب ونظم الاستفادة منها بأكثر مما كانت عليه الحال منذ ٤٠ عاما مضت، كما يظهر من العمل المبتكر لأتكينسون (١٩٦٩) عن الإصلاحات المحتملة لنظام الضمان الاجتماعي البريطاني. ونماذج الميكرو - محاكاة هي أدوات تُمكِّن واضعي السياسة والصحافيين والجمهور من فهم الآثار التوزيعية لجداول الإعانات المختلفة من الضرائب.

وقد تناول بورغنيون وسبادرو (٢٠٠٦) نمو الميكرو ـ محاكاة، وإمكاناتها المستقبلية. ونماذج الميكرو ـ محاكاة موجودة الآن في كثير من بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي عدد متزايد من غيرها من البلاد. (هناك نماذج، على سبيل المثال، لخمسة من البلاد الأفريقية نجدها في: /www.models.wider.unu.edu\africa_web). وقد أمكن عقد المقارنات الدولية بفضل مشروع يورومود الذي وضع نموذجا لدول الاتحاد الأوروبي ـ ١٥ (EU 15). (انظر أتكينسون وبورغنيون وآخرين ٢٠٠٢).

٤٠ عاما من التقدم

تشير النظرة العامة إلى التطورات إلى تقدم ملموس في المفاهيم والنماذج والبيانات. وهناك عدد آخر من المؤشرات تدل على النضج في تناول هذه الموضوعات. فهناك الآن ثلاثة «كتيبات» عن توزيع الدخل، من وضع كتاب خبراء يتقصون مجموعة من الموضوعات [٦]. انظر أتكينسون وبورغنيون (٢٠٠٠)؛ سيلبر (١٩٩٩)؛ سالفردا ونولان وسميدنغ (يصدر قريبا). وهناك أيضا خلاصة وافية من ٧١ مقالا على جزأين من البحث المميز (كويل ٢٠٠٢). وصدرت طبعة ثانية من نص أتكينسون، اقتصاديات التفاوت، في ١٩٨٣، ويتصل بكتابات أخرى، ومن بينها كويل (١٩٩٥)؛ دوكلوي وأرار (٢٠٠٦)؛ كاكواني (١٩٨٤)؛ لامبرت (٣ طبعات: ١٩٨٩، ١٩٩٣، ٢٠٠١)؛ رافاليون (١٩٩٤). وطوَّر صن كتابه (١٩٧٣) بالتعاون مع فوستر (١٩٩٧). كما يتضح نمو البحث في تفاوت الدخل والفقر أيضا من تزايد دور الموضوعات الخاصة بتوزيع الدخل من جانب منظمات علمية راسخة مثل الجمعية الدولية لأبحاث الدخل والثروة (\www.ecineq.org).

وكان البحث في توزيع الدخل على مدى العقود القليلة الماضية من الكثافة بالطبع بحيث يتعذر تناوله هنا. وهناك عملية مستمرة لتنقية المفاهيم والأساليب والنماذج، وتوفير البيانات الجديدة. لكن ما تحديات المستقبل؟

ربما كان التحدي الأكبر هو التوصل إلى نماذج شاملة لتوزيع دخل الوحدة، وعدم الاكتفاء بدمج نماذج الدخول في سوق العمل، بل كذلك التعبير عن الدخل من مصادر أخرى، من بينها دخل الإعانات الاجتماعية واستثمار الدخل، والعوامل الديموغرافية التي تؤثر في تحديد من يعيش مع من. وتستمر المطالبة بمثل هذه النماذج إذا ما تواصل اهتمام صانعي السياسة بالفقر وبخير الأفراد، ويعتمد هذا على سياق الوحدة التي يعيش فيها الأفراد. على أنه ربما كان علينا أن نقر، في الوقت نفسه، بأن تطوير مثل هذه النماذج الشاملة قد يكون كأسا مقدسة بعيدة المنال. وكل كتلة بناء ـ العوائد الفردية أو ديموغرافية الوحدة، على سبيل المثال ـ تعكس، في حد ذاتها، مجموعة معقدة من المحددات، التي تختلف تماما بين الغني والفقير. ونستنتج من ثم أن صياغة توزيع الدخل ستظل تمرينا بحثيا متغاير الخواص تماما، يتراوح بين النماذج النظرية المجردة والنماذج الشديدة الإمبريقية الأقل بنائية حتما. فلكل منها دوره الذي يلعبه.

ونحن نهدف، في الوقت نفسه، إلى المزيد من تسييد موضوعات توزيع الدخل في مقررات الاقتصاد، تلبية دعوة أتكينسون (١٩٩٧) بـ «إعادة الحياة» إلى دراسة توزيع الدخل. وكما يشير أتكينسون وبورغنيون، فإن هذه ليست فكرة جديدة. فقد أعلن دافيد ريكاردو نفسه أن «تحديد القوانين التي تنظم هذا التوزيع هي المشكلة الأساسية في الاقتصاد السياسي» (انظر أتكينسون وبورغنيون ٢٠٠٠: ٢). ونلاحظ، على سبيل المثال، أن الكتابات الكثيرة عن «قياس» التفاوت تظل أكثر انفصالا عن الصياغة النظرية لمحددات الدخل. والزيادة الملموسة في تحليل تفاوت الأجر في ثمانينيات القرن الماضي من جانب اقتصاديي العمل تشير إشارة عابرة إلى الكتابات الملموسة عن قياس التفاوت في دخل الوحدة.

وأدبيات التفاوت والنمو التي أشرنا إليها مثال على التسييد الذي يجب أن نعتبره معيارا، والذي ربما ظهر بفضل تطور النماذج النظرية والتطبيقات الإمبريقية معا. والمثال الآخر هو ميراث مينسر ـ بيكر لصياغة رأس المال البشري والأدبيات الإمبريقية بشأن محددات

الدخول، التي تفرخها في اقتصاديات العمل الإمبريقية. وربما نجد أفضل مثال معاصر للدمج في دراسة توزيع الدخل في البلاد النامية، الذي يصوره أحسن تصوير تقرير التنمية العالمية لعام ٢٠٠٦ (البنك الدولي ٢٠٠٥). والعنوان الفرعي للتقرير هو «المساواة والتنمية»، في إشارة إلى مدى أهمية مسائل التوزيع بمختلف أشكالها للتنمية الاقتصادية. ويعكس محتواها تفاعل تحليل المفاهيم الأساسية والصياغة والتطبيقات الإمبريقية والبيانات وتطبيقاتها.

١ - ٢ تنظيم الكتاب والموضوعات التي يتناولها

استخدمنا نافذة على ما بين ٤ و ٥ عقود بعناية لتكون إطارا للنقاش. ونحن نرى زيادة ملحوظة في الاهتمام بالمسائل المتصلة بتوزيع الدخل منذ بداية السبعينيات تقريبا، ونتناول التطورات التي طرأت منذ ذلك الحين. وفي الوقت نفسه، واتصالا بالموضوع، فإن بداية الفترة تزامنت مع بدء أتكينسون لمسيرته المهنية - تلك المسيرة التي تزدهر باستمرار .

وتأثير أتكينسون المباشر في تحليل التفاوت والفقر عظيم. وينعكس هذا في العدد الكبير من الإشارات إلى عمله في القسم السابق، وإن كنا لم نحاول أن نكون شموليين في تغطيتنا لعمله، الذي يشمل بالطبع كثيرا من قطاعات الاقتصاد، إلى جانب توزيع الدخل [٧]. وبرنامجه البحثي نموذج لا يضارع لكيفية دمج التحليل النظري للنماذج والمقاييس، مع التحليل الإمبريقي، والسياسات ذات الصلة. كما أن لأتكينسون تأثيره غير المباشر من خلال أبحاث كثير من الأشخاص الذين أثر فيهم، خصوصا طلبة الأبحاث والمتعاونين معهم. وهذا الكتاب يلقي الضوء على هذا التأثير: كل أقسام الكتاب وضعها أو شارك في وضعها طلبته السابقون، ممن درسوا على يديه لنيل درجة الدكتوراه [٨].

ويعمل أتكينسون على معظم المسائل التي تتناولها هذه الفصول. وكان توزيع الدخل العالمي، أكثر الحالات تطرفا للكيانات فوق القومية في الفصل الثاني، موضوعا لفصل كامل من الطبعة الأولى

(١٩٧٥)، من اقتصاديات التفاوت. كما اهتم الكتاب نفسه كثيرا بمسائل الأجر المنخفض وسياسة الحد الأدنى للأجر، وخصص لهما الفصلين الـ ١١ و١٢. وهناك أمثلة أخرى ترد في مراجع عمله في عرضنا أو ما يلي من فصول.

وينقسم باقي الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، يتكون كل منها من أربعة فصول. ويتناول الجزء الأول المسائل المفاهيمية الرئيسية التي تظهر في التحليل، والقائمة على المقاييس المالية للتفاوت والفقر. كما يهتم الجزء الثاني بنطاق المسائل المفاهيمية، لكنه يركز على البحث في مفاهيم التفاوت والفقر التي تضم أبعادا أخرى غير الدخل (الإنفاق على سبيل المثال). ويحوي الجزء الثالث أمثلة منتقاة لتأثير السياسة العامة في توزيع الدخل. من هنا، يتصل الكتاب بكثير من التطورات التي سلطنا عليها الضوء في القسم السابق، باستثناء الصياغة المفاهيمية لمحددات توزيع الدخل، واستخدام البيانات الطولية.

الجزء الأول: المسائل المفاهيمية

ينظر الفصل الثاني، وهو من وضع مارتين رافاليون، في المسألة الرئيسية المتصلة بلماذا يجب علينا الاهتمام بالتفاوت إذا كان هدفنا الأساسي هو الحد من الفقر المطلق. والقول إن التفاوت لا أهمية له بهذا المعنى يؤكد جوانب من تفكير البنك الدولي بعد تعهده بالقضاء على الفقر في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين. كما برز بين كثيرين من أساتذة الاقتصاد المهتمين بالتنمية، والذين يرون في النمو العامل الأهم. ويحلل رافاليون المقولات المتعددة الخاصة بهذه المسألة. وفي عمله هذا، يعتمد على بيانات عن النمو والتفاوت في نحو ٨٠ بلدا ناميا قبل أن يتحول إلى تحليل التجربة المهمة للصين منذ ثمانينيات القرن الماضي. وهو يتوصل إلى أن التفاوت الكبير لا يعوق بحق الحد من الفقر، ويناقش التضمينات المترتبة على أفعال واضعي السياسة.

وفي الفصل الثالث، يتناول أندريا براندوليني مقياس التفاوت والفقر في سياق متجاوز القومية. وساحته الإمبريقية هي الاتحاد الأوروبي، حيث تتناقض ندرة تقديرات توزيع الدخل في الاتحاد ككل مع الأدبيات المزدهرة عن التوزيع العالمي. وهذا على الرغم من اعتبار مسائل التوزيع من الأهداف الرئيسية المعلنة للاتحاد. ويناقش براندوليني المسائل المتعلقة بالقياس على مستوى الكيانات المتجاوزة القومية، وبلاد الاتحاد الأوروبي الموسع الـ ٢٥ بصفة خاصة، قبل تقديم تقديرات على مستوى الاتحاد للتفاوت وحدوث الفقر. وهو يتوصل إلى أن التفاوت في بلاد الاتحاد الـ ٢٥ لم يبلغ بعد معدلاته في الولايات المتحدة. وإحدى المسائل التي يلاحظها هي مدى اهتمام مواطني الاتحاد الأوروبي - في دولة عضو - بمستويات المعيشة في الدول الأعضاء الأخرى، والمتمثل في إعلانه أن تقديرات الفقر في الدول الأعضاء بالاتحاد تختلف وفق ما إذا كان يستخدم كسر متوسط الدخل في الاتحاد أو كسر المتوسط القومي، أو متوسط وزنهما.

ويتناول الفصل الرابع، الذي اشترك فيه آن هاردينغ ونيل وارن وراشيل لويد، تعريف «الدخل». وكانت تأثيرات المنافع غير النقدية، مثل التعليم والصحة والضرائب المباشرة وغير المباشرة، محل اهتمام قديم من جانب محللي توزيع الدخل، لكن الدراسات التي تذهب أبعد من مقاييس صافي الدخل النقدي للضرائب لاتزال نادرة نسبيا. ويلاحظ هاردينغ ووارن ولويد دعم مجموعة كانبيرا لمثل هذا الأمر عند تقييم تأثيرات إعادة التوزيع من جانب الحكومات ثم يناقشون مصاعب هذا، من حيث المبدأ وفي التطبيق. ويسمح دليلهم الإمبريقي بالمقارنة بين المملكة المتحدة وأستراليا على أسس شديدة التشابه. وعلى الرغم من أن البلدين يتبعان نظما مختلفة للضرائب والمنافع، فإن تشابه الأثر في هذا النوع من المنافع (التقدمية) والضرائب المباشرة (الارتدادية) في توزيع صافي الدخل النقدي مثير للدهشة. ويلاحظ المؤلفون، بصورة عامة، أن المقارنات بين

البلاد أو على المدى الزمني، القاصرة على صافي الدخل النقدي للضرائب المباشرة تخفي الفروق أو التغيرات في اتجاهات الحكومات لإعادة التوزيع.

ويتناول الفصل الخامس، الذي وضعه بيتر بيرتون وشيلي فيبس وفرانسيس وولي، مسألة التفاوت في إطار الوحدة الاجتماعية. وهو موضوع لم يكن يعرف عنه الكثير في السبعينات من القرن الماضي، ويلاحظ المؤلفون الأدبيات الشديدة التنامي عن كل من البلاد الصناعية والنامية التي ظهرت بعد ذلك. ويراجع الجزء الأول من الفصل هذا البحث. وينظر المؤلفون في تنوع طرق تناول الموضوع. نظريا وإمبريقيا على حد سواء. ويقدم الجزء الثاني من الفصل دليلا إمبريقيا جديدا مع تحليل شبه تجريبي لكيفية تغير أنماط إنفاق الأزواج الكنديين عندما يكون من حق الزوجة الحصول على دخل من الضمان الاجتماعي في سن معينة. وهذه البيانات خاصة بالأزواج الأكبر سنا، وتثير النقاش حول نطاق التفاوت في إطار الوحدة الاجتماعية وتغير أثرها خلال دورة الحياة.

الجزء الثاني: أبعاد متعددة

يركز الاهتمام بـ «فرص الحياة» وتفاوت الفرص مزيدا من الانتباه إلى التفاوتات في التعليم، وهو موضوع الفصل السادس الذي كتبه جون مايكلرايت وسيلك شنبف. ويقارن المؤلفون تبعثر الإنجاز التعليمي المسجل في بيانات الاختبارات المعايرة لأطفال المدارس الإلزامية في ٢١ من البلاد الصناعية. وعلى عكس الدراسات السابقة التي تركز على مصدر واحد للبيانات، يعتمد مايكلرايت وشنبف على ثلاثة استقصاءات مختلفة لرسم صورة للفروق العابرة القومية ولا يلجآن إلى اختيار استقصاء واحد. وهما يلتزمان الحذر في تطبيق أدوات قياس التفاوت لاختبار درجات البيانات، التي تتمتع بكل خواص البيانات الخاصة بالدخول. وهناك قدر معقول من الاتفاق بين الاستقصاءات، تسمح بالتوصل إلى استنتاجات بشأن الارتباط بين التفاوت في التعلم ومعدله في البلاد.

وتتناول الفصول ٧ و٨ و٩ الطرق متعددة الأبعاد للتفاوت والفقر. وفي الفصل السابع، يشير برايان نولان وكريس ويلان إلى أنه على الرغم من أن التعددية مفهوم يتبناه كثيرون، فإن معناه المحدد ودلالاته لا تحظى بتقدير كبير. ويرى نولان وويلان ضرورة التمييز بوضوح بين الصياغة المفاهيمية والقياس والفهم والاستجابة تجاه الفقر، ويبينان أن طبيعة ودور المنهج المتعدد الأبعاد يختلف من حالة إلى أخرى. وهما يوضحان وجهة نظرهما باستخدام بيانات استقصاء الوحدة الاجتماعية عن المؤشرات غير النقدية لما إذا كان لهذه الوحدات بنودها المستقلة أم أنها تشترك في عدد من الأنشطة. ويبين المؤلفان أن لمثل هذه المعلومات ميزتين مهمتين ومكملتين لتحليل الفقر والإقصاء الاجتماعي: أولاهما، أنه نظرا إلى أن الدخل كمقياس لمستويات المعيشة معرض لاحتمال الخطأ، تقدم المؤشرات معلومات إضافية مفيدة لتحديد الفقراء بحق. والثانية، هو إمكان استخدام ذخيرة من المؤشرات غير النقدية لتمييز الأبعاد المختلفة للعوز والإقصاء، والذهاب بعيدا من ثم باتجاه الإمساك بالطبيعة المتعددة الأبعاد للإقصاء الاجتماعي الذي يشار إليه عادة. كما يظهر نولان وويلان كيف يقدم التحليل الفئوي المستتر وسائل خاصة لاستخدام المعلومات المتعددة الزوايا في تحديد الأفراد الذين يمكن تصنيفهم كفقراء.

كما تستخدم الطرق الإحصائية لجمع المعلومات من المؤشرات غير النقدية في الفصل الثامن، الذي وضعه لورنزو كابيلاري وستيفن جنكينز. وعلى عكس نولان وويلان، ينظر المؤلفان إلى استخدام مثل هذه المؤشرات لاستخلاص المعيار القياسي الذي يميز الوحدات من حيث مستوى «عوزها»، من أعلاها إلى أدناها، وليس للمسألة الإضافية المتعلقة بتحديد الخط الفاصل بين الأكثر عوزا (الفقراء) والأقل عوزا. ويقيم الفصل الثامن الممارسة الكلية لوضع معيار العوز على هيئة مجموعة صغيرة نسبيا من المؤشرات الكلية.

ويرى كابيلاري وجنكينز أن الأسس النظرية لمعايير «المجموع الكلي» ضعيفة نسبيا، وأن صياغة «استجابة البند» تتيح طريقة واعدة أكثر لتلخيص مؤشرات العوز المتعددة (استخدمت هذه الطرق أيضا في التوصل إلى بيانات نتائج الاختبارات في الفصل السادس). وفي تطبيقهما التمثيلي القائم على بيانات استقصاء جدول الوحدات البريطاني، فإن كلا من طريقة بندي صياغة الاستجابة والتحصيل الإجمالي يقدمان صورا مشابهة للغاية لطريقة الحياة الأساسية ومحدداتها. ويعنى باقي الفصل بكيفية تفسير هذه النتيجة وكذلك مناقشة جدارة المنهجين.

ويربط الفصل التاسع، الذي كتبه جين ـ إيف دوكلوس وديفيد ساهن وستيفن يونغر، موضوع تعددية الأبعاد بطرق هيمنة المتغير العشوائي، ويجمعون من ثم بين التطورين اللذين تعرضنا لهما سابقا. ويستنبط المؤلفون الشروط اللازمة لتنظيم التوزيعات المتعددة المتغيرات من منظور فقرها في حال كان أحد الأبعاد مقياسا عرفيا للدخل (المتغير المستمر)، والأبعاد الأخرى غير مرتبطة فعليا أو مسجلة بتلك الطريقة، وهي أمثلة تشمل حجم الوحدة الاجتماعية «كمقياس للحاجة» أو مستوى الإنجاز التعليمي. كما يستخلص المؤلفون تعبيرات عن عينات توزيع الإحصاءات المطلوبة لمقارنات فقرها المتعدد المتغيرات، بحيث يمكن للباحثين كذلك تقييم ما إذا كان هناك أي فروق لها أهميتها الإحصائية أو يمكن عزوها إلى تنوع العينات. وتصور أربعة تطبيقات طرق استخدام بيانات بلاد في مراحل مختلفة من التطور. وفي كل حالة، يربط المؤلفون مقياسا للدخل «أو نفقات الاستهلاك» بالمعلومات من بعد آخر أو المزيد من الأبعاد. وبالنسبة إلى رومانيا، فإن ذلك البعد هو حجم الوحدة؛ وبالنسبة إلى بيرو مقياس الأمية؛ وللإكوادور هناك محل السكن؛ ولبريطانيا، نجد مقاييس للإنجاز التعليمي والحالة الصحية.

الجزء الثالث: السياسة العامة

ينظر الجزء الثالث في أمثلة مختارة لتأثيرات السياسة العامة في توزيع الدخل (يتناول الفصل الرابع أيضا هذه المسألة، على الرغم من أن اهتمامه ينصب أكثر على المفاهيم ومسائل القياس). وهناك ٤ فصول، تركز ثلاثة منها على قاع التوزيع الذي يعكس الاهتمام بالفقر، في حين يتناول الفصل الأخير كبار الأثرياء.

ويتناول الفصل العاشر، الذي كتبه هوراشيو ليفي وكريستين لايتز وهولي سوزرلاند، الحد الأدنى لكفالة الأطفال. وقد حظي وضع الأطفال باهتمام كبير في السياسة المحلية لكثير من الحكومات في السنوات الأخيرة، لكن هذا الفصل يتناول هذه السياسة على نطاق الاتحاد الأوروبي، خصوصا أثرها في فقر الأطفال. ويبدأ المؤلفون في اختبار مدى قصور المستويات القائمة للدعم المالي للأطفال في سلسلة من المستويات التوضيحية للحد الأدنى من الدخل. ثم ينتقلون إلى تقدير تكلفة رفع تلك المستويات الدنيا، وأثر ذلك في الفقر بين الأطفال. وقد اكتشف تأثير تمويل هذه التكلفة لضمان حد أدنى من الدخل باستخدام الضرائب الأوروبية الصريحة. ويستخدم التحليل نموذج التمثيل التحليلي الأوروبي للاستفادة من الضرائب EUROMOD، ويصور الاختيارات التي يجب الالتزام بها عند تصميم مثل هذه المخططات لإعادة التوزيع بين البلاد ونصيب الأطفال.

ويتناول الفصلان الـ ١١ والـ١٢ سياسة الحد الأدنى للأجر. ولهذا الحد الأدنى للأجر تأثيره على الحد الأدنى لتوزيع العوائد، وتقليل التفاوت في توزيع هذه العوائد، مع احتمال أن تصاحبه آثار غير مباشرة خاصة، وتميل أي آثار سلبية في التوظيف، ناجمة عن استجابة أصحاب العمل للتكلفة المتزايدة للعمل، إلى زيادة التفاوت في دخل الوحدة والفقر من ثم.

ويتناول الفصل الـ ١١، الذي كتبه ستيفن بازن، أثر الجولة الأولى في العوائد والاستجابات السلوكية للجولة الثانية، مع التركيز على الدليل الإمبريقي بالنسبة إلى الولايات المتحدة، حيث يتصاعد الجدل

بشأن آثار الحد الأدنى للدخل. ويناقش بازن أولا تنوع الآثار المحتملة للحد الأدنى للأجر في الدخل، ويوثق للتغيرات في توزيع الأجر بالساعة. ثم يشرع في مراجعة دقيقة للأعمال المتصلة بآثار التوظيف في الأجور الدنيا على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. ويشمل هذا كلا من تحليل مستوى الدولة شبه التجريبي ودراسات إجمالي الدورات الزمنية، حيث تغيرت التقنيات، كما يلاحظ بازن تغيرا كبيرا منذ ثمانينيات القرن، تلك الفترة التي شهدت فيها الأدبيات الإجماع على تأثير التوظيف. وهو يتوصل إلى وجود تأثير واضح للحدود الدنيا لتوزيع الدخل في زيادات الحد الأدنى، على كل من المستويين الفدرالي والولاياتي خلال الثمانينيات والتسعينيات، لكن التغيرات المتفرقة على المستوى الفدرالي وحدها هي التي كان لها أثرها الواضح في التشغيل، وهذا فقط في حالة المراهقين.

وفي الفصل الـ ١٢، يتبنى إليسون بوث ومارك برايان منظورا طويل المدى لتأثير الحد الأدنى للأجور في توزيع الدخل. وهما يتناولان تأثير الحد الأدنى للأجر في تدريب العمال أصحاب الأجور الدنيا، وبالتالي في زيادة قدرتهم على الكسب. فإذا كانت أسواق العمل تنافسية بشكل كامل، فإن أي ضغط لتوزيع الدخول عبر الحد الأدنى للأجر قد يتطلب تقديم الشركات للتدريب العام؛ لأنها تحتفظ بجانب من الفائض الناتج. وباستخدام بيانات جدول الوحدة لبريطانيا، يبين بوث وبريان أن العمال ذوي الأجور الأدنى أقل ميلا من أصحاب الأجور الأعلى لتلقي التدريب، وأن هذا التدريب يزيد من الأجور على المدى البعيد بصورة ملحوظة. ثم لجأ إلى مقيِّم الفروق لإظهار أن تحديد حد أدنى قومي للأجور في بريطانيا في ١٩٩٩ كان له أثره البسيط لكن الإيجابي بصورة كبيرة في انتشار تدريب العمال المتأثرين.

ويبحث الفصل الـ ١٣، الذي كتبه برند سوسموث وروبرت فون ويساكر، الجهة المقابلة من التوزيع، أي كبار الأثرياء، ويركز على الدخل المستحق earned بدلا من غير المستحق unearned. وينظر الفصل في

العلاقة بين أنماط سياسات الدين التي تتبعها الحكومة، والفروق في معامل رفض المخاطرة risk aversion في جماعات المجتمع المختلفة، خصوصا تلك القائمة بين الفقراء والأغنياء. ويتصل هذا بمسألة ما إذا كان بإمكان الحكومات تسوية ديونها ومكاسبها من دون زيادة الضرائب (لعبة ديون بونزي). ويحلل سوسموث وويساكر ما إذا كانت ألعاب ديون كهذه أقل مثالية، مبتدئين بملاحظة أن بعض الحكومات الأوروبية توافق على تخصيص مبالغ ضخمة من الدين الآمن الذي يستفيد الأغنياء من النسبة الأكبر منه. وباستخدام مجموعة مختلفة من الفرضيات من البحث السابق، أبرزها أن معامل المخاطرة قد يكون أكبر بالنسبة إلى الأغنياء منه بالنسبة إلى الفقراء، يتبين أن سيناريو كهذا غير محتمل تماما، على الرغم من أنه من الممكن تحديد سيناريو يمكن فيه لإعادة الاستثمار الدائم للدين من جانب الحكومة أن تحسن من تقاسم المخاطر بين الأجيال. ويقدم الفصل مثالا لكيفية استخدام الأنماط النظرية التي تتبئ بها الحقائق المصوغة لتوضيح مسائل السياسة العامة.



الجزء الأول

المسائل المفاهيمية

2

التفاوت سيئ للفقراء

مارتن رافاليون (*)

يقال منذ زمن إن التفاوت الشديد ينبغي ألا يحظى باهتمام كبير في البلاد الفقيرة على أساس أن: (١) الفقر المطلق من منظور الاستهلاك (أو الدخل) هو المسألة الملحة، (٢) أن الشيء المهم بحق لتقليل الفقر المطلق هو معدل النمو الاقتصادي. ويذهب بعض المراقبين إلى أبعد من هذا بقولهم، (٣) إن معدلات التفاوت الأعلى هي نتاج للنمو الاقتصادي

«إذا اتفقنا على أن تقليل الفقر هو الهدف العام لسياسة التنمية وليس تقليل التفاوت، في حد ذاته، فينبغي ألا نقبل بسياسات توزيع تضع عبء مستويات المعيشة الأدنى والأطول مدى على عاتق الفقراء»

المؤلف

(*) أود أن أتوجه بالشكر إلى محرري الكتاب والمشاركين في ورشة المؤلفين التي عقدت بكلية نوفيلد، أوكسفورد، في سبتمبر العام ٢٠٠٦، لتعليقاتهم على هذا الفصل. وأشكر شاوهوا شن وبريم سانغراولا على عونهما في إتاحة البيانات المستخدمة هنا. وقد أفدت في كتابة هذا الفصل من النقاش مع كثير من الزملاء في البنك الدولي، لكن تظل الآراء الواردة مسؤولية المؤلف وليس البنك الدولي أو أي من مؤسساته. وأخيرا، وليس آخرا، أتقدم بشكر خاص لتوني أتكينسون، وأهدي إليه هذا الفصل. وتعد قدرة توني الخاصة على الربط بين الجوانب المختلفة في دراسة التفاوت مثالا لنا جميعا.

المطلوب للحد من الفقر، لا يمكن تفاديه. والرسالة الموجهة إلى السياسات هي أن البلاد النامية - بمن في هذا فقراؤها - ينبغي ألا تقلق من التفاوت.

ويقبل هذا الفصل بالنقطة الأولى كما هي، لكنه ينظر إلى النقطتين الأخريين على أساس الدليل الإمبريقي للبلاد النامية. وينظر القسم التالي في العلاقة الإمبريقية في هذه البلاد بين التفاوت والنمو، ويتحول في (٢ - ٢) إلى العلاقة بين التفاوت والحد من الفقر، ويبحث (٢ - ٣) فيما إذا كانت الشواهد المتوافرة عن تجارب البلاد التي في طريق النمو تدعم الرأي القائل بوجود علاقة تبادل كلية بين النمو والحد من التفاوت. ونتعرض للصين بشيء من التفصيل، إذ يعتبر هذا البلد - على نطاق واسع مثالا لفكرة التفاعل بين النمو والمساواة. وأخيرا، يسعى القسم (٢ - ٤) إلى استخلاص دروس السياسة والأبحاث المتصلة بها.

٢ - ١: زيادة جديدة للتفاوت والنمو

يقوم الاعتقاد الكلاسيكي بأن التفاوت ينبع، بصورة حتمية أو بأخرى، من نمو الاقتصادات الفقيرة، على فرضية كوزنتس (كوزنتس ١٩٥٥). وهي ترى أن التفاوت النسبي يزيد في المراحل الأولى من النمو في البلاد النامية، لكنه يبدأ في الانخفاض بعد حين، بمعنى أن العلاقة بين التفاوت (على المحور الرأسي)، ومتوسط الدخل (الأفقي) يتوقع لها أن تتحول إلى الشكل U مقلوب (منحنى كوزنتس). ووفق صياغتها المعروفة، فإن مقولة كوزنتس تفترض أن الاقتصاد يتألف من قطاع ريفي قليل التفاوت وفقير (المتوسط المنخفض)، وقطاع حضري أكثر غنى وأعلى تفاوتا [1]، فالنمو يحدث بانتقال قوة العمل الريفية إلى القطاع الحضري. وفي الصياغة الكلاسيكية لفرضية كوزنتس،

يفترض أن يحدث هذا بطريقة أكثر خصوصية، كتلك التي تتحول فيها شريحة ممثلة للتوزيع الريفي إلى شريحة ممثلة للتوزيع الحضري. وهكذا، يفترض ألا يتغير التوزيع داخل كل قطاع. وبدءا بكل السكان في القطاع الريفي، عندما يتحرك أول عامل إلى القطاع الحضري، فإن التفاوت يجب أن يزيد حتى لو لم يحدث انخفاض في الفقر. وعندما يغادر آخر عامل زراعي، فإن التفاوت يجب أن ينخفض مرة أخرى بصورة واضحة. وبين هذين النقيضين فإن العلاقة بين التفاوت ومتوسط الدخل تبتعد عن منحنى كوزنتس.

كان كوزنتس يكتب في خمسينيات القرن الماضي في وقت لم تتوافر فيه كثير من بيانات استقصاء البلدان النامية التي يمكن أن يعتمد عليها. ومنذ ذلك الحين، وبشكل خاص منذ ثمانينيات القرن، وهناك توسع كبير في استقصاء الوحدات الممثلة قوميا في البلاد النامية. ولا تشير هذه البيانات إلى أن نمو معظم البلاد على طريق النمو يشهد اتجاها نحو زيادة التفاوت الذي يتنبأ به منحنى كوزنتس، والحقيقة أن الاقتصادات النامية التي تشهد اتجاها نحو زيادة (أو انخفاض) إجمالي التفاوت، قليلة جدا (برونو ورافاليون وسكواير ١٩٩٨). صحيح أن عددا من البلاد تشهد فترات من زيادة معدل التفاوت، لكن هذا نادرا ما يدوم، حيث تليها فترات ينخفض فيها معدل هذا التفاوت (سنتعرض فيما بعد لأحد الاستثناءات المعروفة، ونعني الصين، على الرغم من أننا سنرى أن الواقع أشد تعقيدا). وتشير الدراسات التي أجريت على بلاد نامية بعينها إلى عدد من الأسباب لعدم تبني منحنى كوزنتس، لكن يبدو في التطبيق أن هناك دورا مهما للتحولات التوزيعية في كل من المناطق الريفية والحضرية، ومن بينها عدم حيادية التوزيع في عملية الهجرة نفسها.

ولا تتماشى التعميمات المبسطة لتجارب البلاد النامية - مثل الادعاء بأن زيادة التفاوت أمر حتمي بصورة أو بأخرى - مع البيانات المتراكمة. وهناك عدد من الأبحاث التي توصلت إلى أن التغير في معدلات التفاوت على مستوى البلاد لا صلة له على الإطلاق بمعدلات النمو الاقتصادي: انظر على سبيل المثال رافاليون وشن (١٩٩٧)، رافاليون (٢٠٠١)، دولار وكراي (٢٠٠٢). ويميل التفاوت، في الاقتصادات النامية، إلى الانخفاض بمثل ميله إلى الارتفاع، أي أن النمو أميل إلى أن يكون «محايد التوزيع» في المتوسط. فإذا نمت كل مستويات الدخل الحقيقي بالمعدل نفسه تقريبا فلا بد من ثم أن ينخفض معدل الفقر المطلق. وهذا يجعل من غير المدهش أن تتوصل الأعمال أيضا إلى أن مقاييس الفقر المطلق تميل إلى الانخفاض بفعل النمو ـ أي أن «النمو مفيد للفقير» (وفق عنوان دراسة دولار وكراي ٢٠٠٢). والدليل الداعم للرأي القائل إن الفقر المطلق يميل إلى الانخفاض مع النمو يمكن أن نجده في رافاليون (١٩٩٥، ٢٠٠١)، والبنك الدولي (٢٠٠٠)، وفيلدز (٢٠٠١) وكراي (٢٠٠٦).

وهناك عدد من الأسباب لتوخي الحذر عند تفسير هذا الغياب للارتباط بين التغيرات التي تطرأ على التفاوت والنمو، وفي رسم دلالات السياسة:

أولها، يمكن أن يكون هناك «اضطراب» كبير تحت السطح، مع وجود فائزين وخاسرين في كل مستويات المعيشة وإعادة الترتيب، حتى عندما لا يكون هناك القليل من التغيير، أو يغيب تماما، في التفاوت الإجمالي. ولا يمكننا رؤية الاضطراب في الاستقصاءات المتقاطعة، لكنه يظهر في بيانات مجموعة الجداول المتاحة (الأكثر محدودية) [٢]، كما تشير محاكيات تأثير تغير السياسات الرامية إلى تشجيع النمو إلى «تفاوت أفقي» لتأثيرات الإصلاح [٣]. وهناك مقياس كلي للتفاوت من شأنه إضفاء (ضمنيا) قدر من الثقل على

مثل هذه التفاوتات الأفقية، لكن لنا أن نتساءل عما إذا كان هذا الثقل كافيا، نظرا إلى جلبه الاستقرار الاجتماعي والسياسات الاجتماعية؟ (٤).

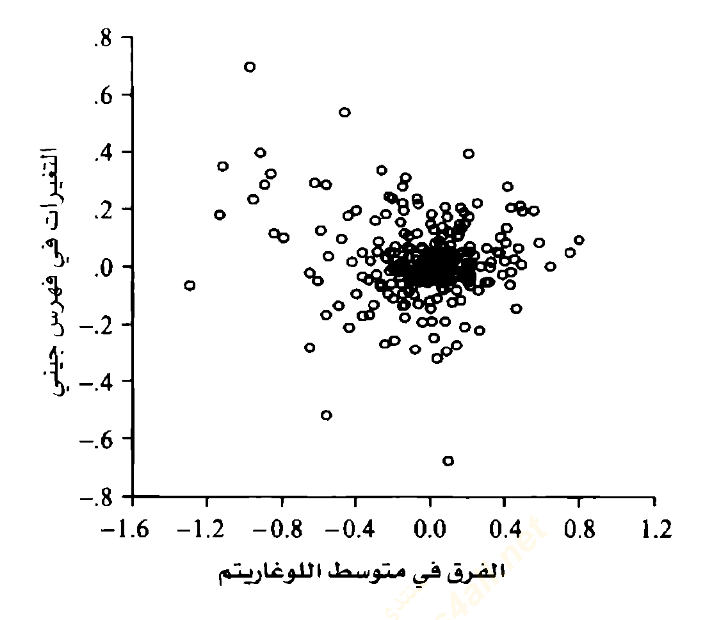
والثاني، أن قياسات «التفاوت»، في هذه الأدبيات، اعتادت قياس التفاوت النسبي، وهو ما يترك القياس من دون تغيير مع مضاعفة كل الدخول باستمرار. والتوصل إلى أن قياس التفاوت النسبي لا يتغير خلال التوسع الاقتصادي الشامل يتفق مع الزيادة الكبيرة في تبعثر الدخل المطلق. والنمو في متوسط الدخل تصاحبه نسبة أعلى من التفاوت المطلق بين «الغني» و«الفقير»، وهو ما يتناقض بوضوح مع الشكل (٢ - ١) (الذي سنناقشه فيما يلي)، حيث اتضح وجود علاقة إيجابية قوية (الارتباط بمعامل ٠,٦٤) بين التغيرات في فهرس جيني المطلق ومعدلات النمو (رافاليون ٢٠٠٤). ويرى البعض أن التغيرات المطلقة أكثر وضوحا بالنسبة إلى من يعيشون في بلد نام من التغيرات النسبية (٥). وقد يكون كثير من النقاش بشأن ما يجري للتفاوت في العالم نقاشا بشأن ما يعنيه «التفاوت» (رافاليون ٢٠٠٤، أتكينسون ٢٠٠٦).

والثالث هو أن هناك علامات على أن عمليات النمو التي رأيناها في كثير من الإصلاحات الاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي تضع مزيدا من الضغوط المتصاعدة على التفاوت (النسبي). ويرصد لوبيز (٢٠٠٦) الدليل الذي يدعم هذا الرأي، (على الرغم من اعتماده على عينة مختارة من البلاد أصغر من تلك التي سنتناولها في هذا الفصل). ولإعادة فحص العلاقة بين النمو والتغيرات التي تطرأ على التفاوت، وضعت ٢٩٠ مراقبة للتغيرات في استبيانين متتاليين للوحدة لبلد ما بزيادة ملحوظة بالنسبة إلى معظم البلاد، وتشمل الملاحظة نحو ٨٠ بلدا، في الفترة الممتدة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ (٦). ثم قورنت التغيرات في فهرس جيني بالتغيرات في استبيان الموارد المالية (من منظور حقيقي، باستخدام الأرقام القياسية المحلية لتكاليف المعيشة). ويعطي الشكل (٢ - ١) صورة مبعثرة للتغيرات في سجل فهرس جيني مقابل التغيرات في سجل

الاستقصاء الحقيقي للعوز في الاستبيانات المتتابعة للوحدة. ومعامل الارتباط هو -١٢,٠، وهو غير مهم إحصائيا (بمعدل ١٠ في المائة). وبين الاقتصادات النامية، زاد التفاوت بقدر ما انخفض تقريبا، وهو ما حدث كذلك في الاقتصادات المنكمشة. وإذا أخذنا فترة ما بعد ١٩٩٢ وحدها، فسنجد معامل ارتباط ٠,٢٦ معتدلا في إيجابيته، وله دلالته عند مستوى ٥ في المائة [٧].

ورابعها، أن علينا أن نكون على دراية بوجود خطأ كبير غالبا في قياس التغيرات في التفاوت واستقصاء أشكال العوز. وقد تكون الأخطاء ناجمة عن تعدد المصادر، ومن بينها أخطاء اختيار العينات (وربما لا تهتم به كثيرا معظم استقصاءات الحالات الواردة هنا)، وتلك الناجمة عن الإذعان الانتقائي (الذي عبره تشترك أنماط من الوحدات في استقصاءات أقل احتمالية من غيرها)، والتهوين من شأن الدخول ومصاعب المقارنة بين الاستقصاءات الناتجة عن الفروق في استمارات الاستبيان، أو إجراءات المقابلات أو أساليب المعالجة. وهذه الأخطاء يمكن أن تضعف كثيرا من قوة الاختبارات الواردة في الأدبيات التي تسعى إلى معرفة العلاقة الحقيقية. وهذا أوضح ما يكون في اختبارات تأثير التغيرات الارتدادية في النمو. لكن المشكلة لا تقل حدة عندما تكون معدلات نمو الارتداد quintile (مثلا) أعلى من معدل النمو الكلي (كما في دولار وكراي ٢٠٠٢)، وستحرف أخطاء قياس تغير الزمن في التفاوت معامل الارتداد نحو الاتحاد.

وهناك أمران يمكننا القيام بهما لاختبار قوة أخطاء قياس تغير الزمن: أحدهما، استخدام بيانات فترات طويلة. ويستخدم الشكل (٢ - ١) ما يتاح من زمن بين الاستقصاءات المتعاقبة المتاحة. وإذا ما لجأ المرء بدلا من هذا إلى استخدام المتغيرات في ثلاثة استبيانات متعاقبة (معتبرين لوغاريتم الفرق بين الاستقصاء لليوم t وt-2)، فإن الارتباط على مدى الفترة ككل يصبح سلبيا بصورة كبيرة (r= ٢٤,٠، n = ٢٠٦)، ويظل هذا صحيحا بالنسبة إلى نقاط البيانات بعد ١٩٩٢، ويمكننا - بدلا من هذا - استخدام أطول الفترات في كل بلد، ومرة أخرى، ليس هناك ارتباط مهم (r= ١٠,٠، n = ٨٠).



الشكل (٢ - ١): التغيرات في التفاوت والنمو في المتوسط بين الاستبيانات المتتابعة، ١٩٨٠ - ٢٠٠٠

والاختبار الآخر هو استخدام معدلات نمو الاستهلاك من الحسابات القومية بوصفها متغيرا أدائيا لمعدلات النمو قائما على متوسط الاستبيان (بعد رافاليون ٢٠٠١)، ويفترض هذا أن قياس الأخطاء في مجموعتي البيانات غير مرتبطين. وبينما نجد، في التطبيق، تداخلات أحيانا بين مصادر البيانات الأساسية المستخدمة (مثلما يحدث عندما تكون مفردات الاستهلاك المحدد في الحسابات القومية مقومة على ضوء بيانات استبيان الوحدة)، فإن الفرض في حد ذاته قد يمكن الدفاع عنه بغرض اختبار الحصانة. بهذا الاختبار، لا يتوصل المرء إلى ارتباط مهم (في أي من الاتجاهين) بين التغيرات في التفاوت والنمو (المجهز) في متوسطات الاستقصاء، سواء بالنسبة إلى تسعينيات القرن الماضي، أو إلى الفترة ككل منذ الثمانينيات. وباستخدام كل الملاحظات المتوافرة،

فإن تقييم IV معامل نكوص التغير في لوغاريتم فهرس جيني للتغير، في لوغاريتم استقصاء المتوسط باستخدام التغير في لوغاريتم الاستهلاك الخاص للفرد من استبيانات الحسابات القومية كأداة، هو ٠,٠٤ بمعدل خطأ ٠,٢٦، وإذا قصرنا التقييم على فترة ما بعد ١٩٩٢، فإن معامل نكوص IV يرتفع بصورة ملحوظة إلى ٠,١٥، لكن هذا يختلف بصورة مهمة فقط عن الصفر عند مستوى ١٥ في المائة (خطأ ٠,١١ في المعيار الأبيض). من هنا، فإن الزعم أن النمو صاحبته زيادة في التفاوت في تسعينيات القرن الماضي ليس من القوة بحيث يسمح بقياس أخطاء تغير الزمن.

وفي حين ندرك هذه المسائل والتحذيرات بشأن البيانات، فإن غياب حصانة الارتباط بين التغيرات في التفاوت النسبي والنمو لا يتضمن أن يركز واضعو السياسة الذين يهدفون إلى مكافحة الفقر في بلد ما، بثقة، على النمو وحده. وبوضع مشكلات القياس في جانب واحد، فإن كل ما تخبرنا به هذه المكتشفات الإمبريقية هو أن هناك، في المتوسط، توزيعا قليل الفاعلية لمصلحة الفقراء. وهو لا يخبرنا أن إعادة التوزيع نادرا ما تحدث، أو أن توزيع عوائد النمو الاقتصادي على الفقراء لا أهمية له، أو أن سياسات الحماية الاجتماعية غير ضرورية. ويتناول باقي الفصل هذه المسائل.

٢ - ٢: التفاوت وسرعة تقليل الفقر

في حين يمكننا الاتفاق على أن الاقتصادات التي ينمو فيها الدخل الفردي في الوحدة تميل إلى إغفال قياسات الفقر المطلق، فلايزال هناك اختلاف كبير بشأن الاتجاه العام. ولنأخذ معدل انخفاض الفقر في بلد معدل نمو الدخل الفردي فيه ٢ في المائة (المعدل المتوسط تقريبا للعالم النامي في ١٩٨٠ - ٢٠٠٠). ومعامل الـ ٩٥ في المائة من فاصل معامل نكوص معدل الانخفاض النسبي

للفقر (لوغاريتم فرق المتوسط) الموجود في رافاليون (٢٠٠١) يعني، ضمن ما يعني، أن معدل نمو بنسبة ٢ في المائة لن يفعل شيئا في التراجع السنوي البسيط في معدل الفقر من ١ في المائة إلى ٧ في المائة. وبالنسبة بلد فهرس عدد سكان وحداته ٤٠ في المائة (كان متوسط معدل الفقر في البلد النامي في الثمانينيات دولارا يوميا)، فإننا نثق بنسبة ٩٥ في المائة بأن الثقة بهذا الفهرس ستكون في العام الأول في مكان ما بين أقل من نصف نقطة وثلاث نقاط بالغة الأثر.

لماذا نجد أن المعدل نفسه من النمو يمكن أن يؤدي إلى تراجع الفقر بمعدلات مختلفة؟ للإجابة عن هذا السؤال، من المناسب أن نبدأ بالمعادلة التي ترى أن المعدل النسبي لتقليل الفقر هو نتاج لـ «مرونة نمو تقليل الفقر» ومعدل النمو. ولنلاحظ أن الأمر ليس نفسه في حال مرونة الفقر مع ثبات متوسط توزيع الممتلكات. فالأخير يمكن التفكير فيه بوصفه مرونة جزئية مع ثبات التفاوت، كما يتضح من المرونة الكلية الناجمة عن المعدل النسبي لتقسيم الفقر مقسوما على معدل النمو. والمرونة الجزئية سلبية بحكم بنيتها، والمرونة الكلية يمكن أن تكون لها سمة أخرى. وبالطبع، إذا كان النمو محايدا في توزيعه في المتوسط فإن المرونتين ستتساويان من حيث المعدل، على الرغم من أنهما تختلفان بصورة كبيرة في البلاد والفترات الزمنية المعنية. فإذا مال النمو إلى أن يجلب تفاوتا أعلى (أدنى) فإن (-١ الفترات) المرونة الجزئية سيميل إلى أن يكون أعلى (أدنى) من المرونة الكلية.

ويمكننا تحديد اثنين من العوامل كأسباب رئيسة مباشرة لاختلاف المرونات الكلية لخفض الفقر الذي نجده في التطبيق: المستوى الأولي للتفاوت، وكيفية تغير التفاوت عبر الزمن. وسأتناول هذه المسائل في المقابل.

التفاوت الأولي

من البديهي أنه كلما زاد التفاوت الأولي في بلد ما، انخفضت حصة الفقراء من مكاسب النمو، إلا إذا كان هناك ما يكفي من التغير في التوزيع، وعادة ما تكون الحصة الأكبر (الأصغر) من الكعكة مصحوبة بحصة أكبر (أصغر) من توسيع الكعكة. وفي حين أن هذا جبري، فهو غامض نظريا فيما يتصل بالكيفية التي ستؤثر فيها اختلافات التفاوت الأولي في مرونة نمو تقليل الفقر. ولنأخذ بلدين، يسيطر فيهما منحنى لورنز لأحد البلدين بجلاء على الآخر، أي أن التفاوت أكبر في أحد البلدين وفق كل مقاييس التفاوت في الممتلكات المعيارية (أتكينسون ١٩٧٠). ولنفرض، أولا، أن منحنيات لورنز تبقى ثابتة عبر الزمن. ومن الممكن أن يكون واضحا بالفعل أن نسبة السكان في ظل أي مستوى معلوم للدخل ستكون متجانسة عند درجة الصفر من متوسط ومستوى الدخل المقصود [٨]، ثم إن من الواضح أن نمو مرونة تقليل الفقر لفهرس عدد أفراد الوحدة (H) هو (-١ الفترات) مرونة وظيفة التوزيع التراكمي مقيما بخط الفقر [٩]، وتتمثل الملاحظة الثانية في احتمال ألا تكون هناك افتراضات مسبقة أن ذلك البلد ذي النسبة الأكبر من التفاوت ستكون نسبة H فيه أعلى، ووفق الخواص المحددة لمنحنى لورنز لـ H، فإن البلد صاحب النسبة الأكبر من التفاوت يمكن أن يكون له فهرس عدد أفراده أعلى أو أدنى [١٠]. من هنا، فإن دلالات مرونة النمو ملتبسة أيضا. وتضيف العناصر غير المحايدة في عملية النمو مزيدا من الالتباس على دلالات الفروق الأولية للتفاوت في فهرس عدد أفراد الوحدة بالنسبة إلى المتوسط (لتسمح لمنحنى لورنز بالتغير). حتى عندما تكون الحصة الأولية للفقراء منخفضة، فإن مكاسبهم من النمو يمكن أن تكون كبيرة إذا صاحب النمو ما يكفي من إعادة التوزيع لمصلحة الفقراء.

ولبعض الحالات الخاصة نتائجها الملتبسة، الناتجة عن تقلص الفروق المحتملة للتوزيع الابتدائي إلى مجرد معلم. وتتنبأ النتائج التحليلية الناجمة عن فرضية أن دخل الوحدة أو استهلاكها هو

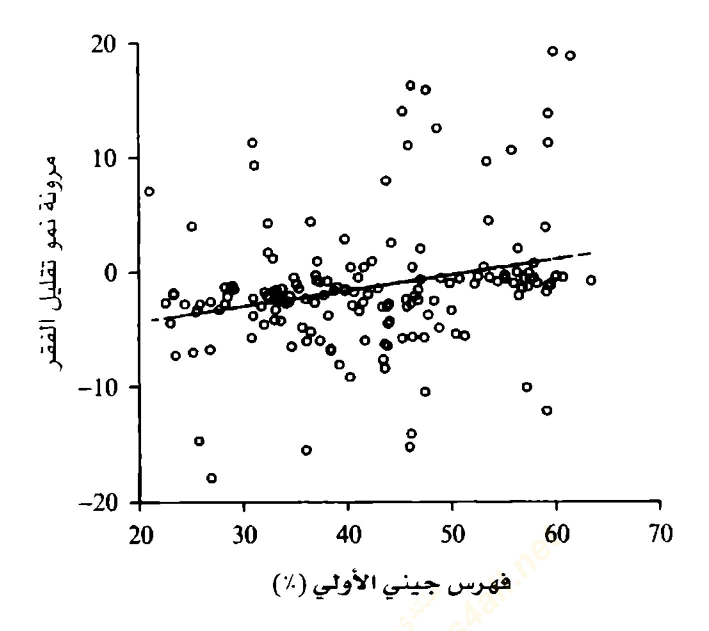
لوغاريتم موزع طبيعيا بانخفاض النمو الجزئي لمرونة توزيع الفقر الذي يحافظ على ثبات التوزيع (من حيث القيمة المطلقة) مع زيادة التفاوت (بورجنيون ٢٠٠٣). ويستعين صن وكاكواني (٢٠٠٤) بفرضية كاكواني (١٩٩٣) التي ترى أن منحنيات لورنز تختلف من بلد إلى آخر بطريقة بالغة الخصوصية، وتحديدا لأن مجمل تغيرات المنحنى تعود إلى النسبة الثابتة للاختلاف بين القيمة الفعلية في منحنى لورنز وخط التفاوت. كما يفترضان أيضا أن عملية النمو محايدة التوزيع وأن خط الفقر أقل من المتوسط. وبمقتضى هذه الفرضيات، يبين صن وكاكواني أن النمو الجزئي لمرونة الحد من الفقر (وفق تصنيف فوستر - غرير - ثوربك لقياسات الفقر) يتناقص برتابة من حيث القيمة الابتدائية لفهرس جيني، الذي أصبح بالضرورة المقياس الوحيد لتحديد منحنى لورنز.

هذه النتائج النظرية، وإن كانت لحالات خاصة، لاتزال تعليمية وتتفق مع الحدس. على أن التوزيعات تختلف، في التطبيق، بأكثر من معيار، وعمليات النمو مجرد عمليات محايدة التوزيع (تقريبا) في المتوسط. والحقيقة أن النمو في بلاد وفترات بعينها نادرا ما يكون محايدا في توزيعه، بحيث يمكن أن يكون ذلك الفرض خادعا تماما في تنبئه بنتائج سلاسل بعينها من النمو. ولنأخذ، على سبيل المثال، عملية النمو في البرازيل في الثمانينيات من القرن الماضي. فدات ورافاليون (١٩٩٢) يبينان أننا لو افترضنا في بداية العقد أن ذلك النمو سيكون محايدا في توزيعه، فمن الممكن أن نتنبأ بأن نقطة التدهور ٤,٥ في المائة من فهرس فقر أفراد الوحدة تظل عند ٢٦,٥ في المائة. وتعمل التحولات التي تطرأ على التوزيع ضد الفقير الذي تتضاءل مكاسبه من النمو فعليا.

ما الذي يقترحه الدليل الإمبريقي بالنسبة إلى العلاقة بين التفاوت الابتدائي ونمو مرونة تقليل الفقر؟ إن دعم الحدس بأن البلاد ذات النسبة الأعلى من التفاوت تميل إلى التمتع بمرونات أدنى (مطلقة)

ظهر أول ما ظهر في رافاليون (١٩٩٧)، ثم تأكدت صحته في رافايون (٢٠٠١) وكراي (٢٠٠٦). وتستخدم هذه الدراسات طرقا (بارامترية) تستند إلى الارتداد (إذ يتراجع معدل التغير عن معدل النمو، سواء من جانبها أو بتفاعلها مع التفاوت الابتدائي). وسنعود إلى هذه الطريقة فورا، لكن من المفيد أن نلقي نظرة أخرى على العلاقة الإمبريقية بطريقة أكثر مرونة.

إن الاختبار اللابارامتري الأكثر بساطة هو حساب المرونة الكلية بوصفه لوغاريتم للفرق في فهرس عدد أفراد الوحدة مقسوما على فرق المتوسط، القائم كلاهما على استبيانات الوحدات المتتابعة. ومن الواضح أن هناك ضجيجا كبيرا بشأن مثل هذا المقياس (كما سبق أن رأينا). وللمساعدة على تقليل الضجيج، سهلت من مرونات الفترات المعنية باختيار المتوسط البسيط لمرونة فترتين (في ثلاثة استبيانات). كما شذبت ١٥ مرونة قصوى (تحت -٢٠ أو فوق ٢٠). ويعطينا الجدول (٢ - ٢) النتائج بالنسبة إلى معدل الفقر لـ «دولار في اليوم». والمرونة سلبية في ٨٠ في المائة من الحالات. ونرى ميلا أكثر ضعفا إلى زيادة المرونة (تصبح أقل سلبية) مع ارتفاع التفاوت، من متوسط -٤ في أدنى فهرس جيني إلى صفر تقريبا في أعلى مستوياته. ومعامل الارتباط هو ٠,٢٦، المهم عند مستوى ١ في المائة. وتحدث أخطاء كبيرة غالبا عند قياس الحدين الإيجابيين الأعلى للمرونة في الشكل (٢ - ٢)، وهذا يضخم من انحدار خط المستوى الأفضل. وبإسقاط هاتين الملاحظتين، يظل الارتباط مهما عند مستوى ١ في المائة، واستمرار مرور الخط الأفضل عبر المرونة صفر في نحو ٦٠ في المائة من فهرس جيني. وفي البلاد الأعلى تفاوتا، فإن حدوث الفقر لا يتأثر نهائيا (في المتوسط) بالنمو الاقتصادي. وفي أعلى البلاد تفاوتا، فإن حدوث الفقر لا يستجيب أبدا (في المتوسط) للنمو الاقتصادي.



الشكل (٢ - ٢) مرونات النمو الإمبريقي لتقليل الفقر مقابل فهرس جيني الابتدائي

وعند صياغة العلاقة بين تقليل الفقر والنمو، يفترض رافاليون (١٩٩٧) أن معدل تقليل الفقر (مقيسا كفرق في لوغاريتم قياس الفقر) يتناسب مباشرة مع «معدل النمو المضبوط» حيث يأتي الأخير من المعدل العادي للنمو (لوغاريتم فرق متوسط الاستهلاك أو الدخل). وفي رافاليون (١٩٩٧) فإن تصحيح التوزيع المستخدم هو -١ عن فهرس جيني الابتدائي. وهذا النموذج يمكن تحسينه (من منظور ملاءمته للبيانات الخاصة بفترات التغير الفعلية في الفقر المناسبة للنمو) باستخدام ضبط لا خطية العلاقة بين مرونة نمو الفقر والتفاوت الابتدائي، لتقديم نموذج بسيط للمعدل النسبي المتوقع للتغير في الفقر في أي فترة:

معدل التغير في الفقر =

[الثابت X (-١ فهرس التفاوت)$^{\theta}$] X معدل النمو العادي

والحد الثابت سلبي θ وهو معلم لا يقل عن ١. ومرونة النمو الإجمالي لتقليل الفقر هي العبارة بين الأقواس المربعة.

ولشرح هذه المعادلة، لاحظ أولا أنه في مستويات التفاوت العالية يجني الفقير القليل أو لا شيء من النمو، وفي الحد الأقصى حيث يساوي فهرس التفاوت ١، فإن الأغنى يحصل على كل الدخل، وكذلك كل مكاسب النمو، وستكون المرونة صفرا. ولأن قيم θ أكبر من ١، فإن المستويات الأعلى من التفاوت الابتدائي سيكون لها آثار تقدمية أقل على المرونة مع الزيادة في التفاوت. وهذا ما يتوقعه المرء تخمينا مادام معدل الفقر أقل بكثير من الوحدة، ولن يكون للنمو أي تأثير في الفقر عندما يفوز الأغنى بكل الدخل، وبنفس الطريقة لن يكون له تأثير عندما يحصل اثنان من أغنى الأغنياء على كل الدخل. ويمكن زيادة النموذج المذكور أعلاه بإضافة واحد أو أكثر من بنود التغير في الدخل، لعزل المرونة الجزئية. وهذا يرفع R^2 لكنه لايؤثر في نتائج الفائدة هنا، حيث تميل التغيرات في التوزيع (كما رأينا بالفعل) إلى الانفصال عن معدلات النمو.

ويمكن تكييف البيانات عن المعدلات الحقيقية لتقليل الفقر في البلاد النامية بصورة جيدة باستخدام فهرس جيني الابتدائي كمقياس للتفاوت واستخدام θ = ٢[11]، وتتصل المرونة الكلية لتقليل الفقر مباشرة بـ «فهرس التساوي» المربع (١ - G)، وقد وجدت أن ثبات النسبية هو ٦,٠٧، مع معيار خطأ ٠,٤٨ و R^2 = ٠,٦٥ (n = ٨٩) [12].

وللمساعدة على شرح هذا النموذج الإمبريقي، لننظر مرة أخرى في معدل تقليل الفقر مع معدل نمو ٢ في المائة وفهرس تعداد الوحدة ٤٠ في المائة. وفي بلد ذات نسبة تفاوت منخفضة، مع فهرس جيني ٠,٣٠ (مثلا) فإن المرونة ستكون نحو -٣ وسينخفض فهرس تعداد الوحدة إلى ٦ في المائة سنويا (أو ٢,٤ في المائة في السنة الأولى)، وسيتعادل فهرس تعداد الوحدة في خلال ١١ سنة. في المقابل، إذا أخذنا بلدا ذا نسبة تفاوت عالية مع فهرس جيني ٠,٦٠ ينمو بالمعدل نفسه وبفهرس

تعداد الوحدات الابتدائي نفسه، فإن مرونة نمو تقليل الفقر ستكون نحو -١، وهذا أعلى (من حيث القيمة المطلقة) مما يشير إليه الشكل (٢ - ٢)، لكن - على الرغم من ذلك - سيستغرق الأمر نحو ٣٥ سنة ليتساوى معدل الفقر الابتدائي. فالفقر يستجيب بصورة أكثر بطئا للنمو في البلاد ذات النسب العالية من التفاوت، أو (بصيغة مختلفة قليلا) أن البلاد ذات النسب العالية من التفاوت ستحتاج عادة إلى نسبة نمو عالية حتى ينخفض الفقر بسرعة.

كما أن المقولة تعمل في الاتجاه المعاكس أيضا. فالتفاوت الكبير سيساعد على حماية الفقير من الأثر العكسي للانكماش الاقتصادي الإجمالي. وهكذا، يمكن للتفاوت المنخفض أن يكون نعمة مختلطة لعيش الفقراء في بيئة ماكرو اقتصادية غير مستقرة، وهي تساعدهم في اقتسام فوائد النمو، لكنها تحملهم أيضا أعباء الانكماش (رافاليون ١٩٩٧). وهناك ما يدل على أن هذا يحدث أيضا على المستوى المحلي في أثناء أي أزمة تعترض الاقتصاد ككل. فالأحياء التي تشهد تفاوتا كبيرا في إندونيسيا شهدت زيادة في معدلات الفقر خلال الأزمة المالية للعام ١٩٩٨، أقل تأثيرا من التفاوت المنخفض في الأحياء (رافاليون ولوكشين ٢٠٠٤).

لقد انصب تركيزنا حتى الآن على كيف يؤثر التفاوت الابتدائي في مرونة نمو تقليل الفقر. فماذا عن المتوسط الابتدائي؟ إن العلاقة بين نمو المرونة الجزئي لفهرس تعداد الوحدة والمتوسط مبهمة على الرغم من الانخفاض الكامل لمتوسط المرونة الجزئية، في الحالة الخاصة باللوغاريتم العادي لتوزيع الدخل (بورغنيون ٢٠٠٣)، وينطبق هذا كذلك على فهرس فجوة الفقر وغيره من قياسات فقر «الوضع الأعلى» في تصنيف فوستر - غرير - ثوربك في الظروف العادية تماما (صن وكاكواني ٢٠٠٤). على أن الدليل الإمبريقي لا يقدم كثيرا لدعم هذا التنبؤ النظري. والأدلة على الارتباط المهم بين نمو مرونة تقليل الفقر والمتوسط الابتدائي (سواء في حد ذاته، أو بتحكمه في التفاوت الابتدائي) ضعيفة أو غير موجودة.

ولا يتفق أي من تلك الأشياء مع ما توصلنا إليه من الأدبيات، التي تشير إلى أن الجانب الأكبر من التغير في معدلات تقليل الفقر يمكن ردها إلى الفروق في المعدلات العادية للنمو (رافاليون ١٩٩٥، رافاليون وشن ١٩٩٧، فيلدز ٢٠٠١، كراي ٢٠٠٦). وفي مساهمة حديثة، يقدم كراي (٢٠٠٦) تحليلات دات - رافاليون للتغيرات في قياسات الفقر «دولار/ يوم» للنمو وإعادة توزيع المكونات في أكبر عدد ممكن من البلاد. ومكون النمو عند كراي ناتج من معدل النمو والمرونة الجزئية [١٣]. وقد توصل كراي إلى أن الاختلاف في نمو المكون يمكن رده إلى معدل النمو، لا إلى المرونة الجزئية أو تكافؤها مع النمو. وهو يعزو، على سبيل المثال، ٨١ في المائة من التكافؤ في لوغاريتم القيمة المطلقة لقيمة مكون نمو تغير فهرس تعداد الوحدة مقارنة بالتكافؤ في لوغاريتم معدل النمو المطلق.

وهذا يتفق بصورة رائعة مع ما تبين من أن الفقر يستجيب بصورة محدودة للنمو في بلاد بعينها. وتستند نتائج كراي إلى متوسطات مستقاة من المقارنات بين البلاد [١٤]، وبالنسبة إلى بلد ذي نسبة تفاوت متوسطة، لا ترتفع مع النمو، تقدم النتائج التي توصل إليها كراي بعض العون لاستنتاجاته الخاصة بوضع سياسته التي ترى أنه لكي نقلل الفقر فإن أكثر ما يقلق هو تحقيق معدل أعلى من النمو. على أن هذا لا يعني أن النمو يكفي حتى عندما يكون معدل التفاوت منخفضا. فإذا كان النمو المنخفض للتفاوت في بلد يتحقق مع زيادة في التفاوت ككل، فإن هذا البلد سيهمل من ثم الفقير. وكما سبق أن لاحظنا، فإن الاكتشاف الإمبريقي أن النمو محايد التوزيع تقريبا في المتوسط يتفق مع الزيادة بمقدار النصف تقريبا خلال فترات النمو (رافاليون ٢٠٠١). وقد تكون جهود السياسة للإبقاء على التفاوت منخفضا حاسمة في تحسين وضع الفقراء في كثير من البلاد التي تنخفض فيها نسبة التفاوت.

أضف إلى هذا أن النمو في البلاد ذات نسب التفاوت العالية يمكن، كما رأينا، أن تكون أداة كليلة ضد الفقر مالم يقلل هذا النمو من التفاوت. وهنا، لا يمكن تجاهل تغاير ظروف البلد. وقد لا تخبر المعدلات المتكونة عبر البلاد أبدا عن السبيل لتحقيق النمو لمصلحة الفقراء في بلاد بعينها.

ويشير النقاش السابق إلى دور تفاوت الدخل الابتدائي، بوصفه محددا تقريبيا للمعدلات المختلفة، في خفض الفقر عند معدل معلوم من النمو. لكننا نحتاج، في سبيل المساعدة على إرشاد السياسة، إلى سبر غور المصادر المتصلة بالتفاوت. فهناك تفاوت في عدد الأبعاد ذات الصلة، ومن بينها الحصول على كل من الأصول الخاصة (الإنسانية والمادية) والسلع العامة. ومن الطبيعي أن يجعل التفاوت في الاستفادة من المرافق والخدمات الاجتماعية من الصعب على الفقراء الاستفادة من الفرص التي يتيحها النمو الاقتصادي الإجمالي. وعلى الرغم من انخفاض التفاوت النسبي (في الاستهلاك، الذي يحظى بتفاوت أقل بقدر ما من الدخل، بفضل التلطيف من الاستهلاك) في الهند، على سبيل المثال، تعاني البلاد تفاوتا كبيرا في بعض الأبعاد المحددة والمهمة، ومنها تنمية الموارد البشرية وحرية الاستمتاع بالأسواق (كما تتأثر في جانب منها بالبنية التحتية الريفية). وتتفاعل هذه التفاوتات بقوة مع التركيب القطاعي للنمو الاقتصادي في التأثير في الهند في حربها على الفقر، التي كانت مخيبة للآمال في تسعينيات القرن الماضي، خصوصا بسبب معدلات النمو (العالية نسبيا) [١٥].

توزيع متغير للدخل

هناك عامل ثان يؤثر في معدل تقليل الفقر عند مستوى معين من النمو هو التغير في توزيع الدخل. وكما أكدت، فإن ميل النمو إلى الحياد من حيث التوزيع في المتوسط لا يعني أن التوزيع لا يتغير. وتؤثر مسألة ما إذا كان التفاوت يزيد أم لا كثيرا من معدل تقليل الفقر. وفي

الاقتصادات النامية، فإن متوسط معدل التدهور في «دولار/يوم» لفهرس تعداد الوحدة يكون ١٠ في المائة سنويا في البلاد التي تجمع بين النمو وخفض التفاوت، في حين أنه يكون ١ في المائة فقط سنويا في البلاد التي يترتب على النمو فيها زيادة في التفاوت (رافاليون ٢٠٠١). وفي حالات أخرى، يميل الفقر إلى الانخفاض، لكن بمعدلات مختلفة للغاية. (والشيء نفسه في الاقتصادات المنكمشة؛ ويرتفع الفقر في المتوسط، لكن بسرعة أكبر عندما يزيد التفاوت بدلا من أن ينخفض). وكما يمكن للمرء أن يتوقع، فإن التغيرات في التوزيع مهمة حتى بصورة أكبر بالنسبة إلى قياسات الفقر من الرتبة العالية (مثل فجوة الفقر المربعة)، التي يمكن أن تستجيب بمرونة تامة حتى للتغيرات البسيطة في إجمالي التفاوت.

ما الذي يحدد التغيرات في التوزيع، من حيث تأثيرها في الفقر؟ هناك عدد كبير من العوامل الحساسة الخاصة ببلاد معينة، مثل الهزات في الدخول الزراعية، والتغيرات في نظام التجارة، والتغيرات النسبية في الأسعار، والإصلاح الضريبي، وسياسات الرفاه للإصلاح والتغيرات الديموغرافية. وتعميم خبرات البلاد ليس سهلا بحال، لكن النمو الديموغرافي والقطاعي يعد من العوامل المهمة في كثير من البلاد النامية. وقد كشف توافر المزيد من استبيانات الوحدة على المستوى القومي عن التمركزات الملحوظة والثابتة للفقراء في مناطق أو قطاعات بعينها، أو الاثنين معا. والأدلة المستقاة من مثل هذه الصور للفقر تشير إلى أهمية نمط النمو بالنسبة إلى نمو إجمالي خفض معدلات الفقر ويتفق هذا مع شواهد البلد على كيف يتغير الوضع القطاعي للاقتصاد بتغير التركيب القطاعي للنمو الاقتصادي (لويازا وراداتز ٢٠٠٦). ومدى تفضيل النمو للقطاع الريفي يكون مهما عادة لتأثيره في الفقر. كما أن للحدوث الجغرافي لكل من النمو الريفي والحضري أهميته كذلك. وبالطبع، هناك أيضا خصوصية البلد. وأهمية نمط النمو (وليس مجرد معدل النمو الإجمالي) بالنسبة إلى

معدل خفض الفقر تختلف عادة من بلد إلى آخر وفق مدى عدم توازن عملية النمو في الماضي، ومن ثم مقدار الاختلاف حاليا بين القطاعات أو المناطق من حيث مستويات الفقر، وغير ذلك.

وفي حين لايزال يبدو أن التفاوت (النسبي) ينخفض بقدر ما يرتفع في أثناء فترات التوسع الاقتصادي الكلي، هناك أيضا علامات على أن الدرجة الأعلى من النمو في عدد من البلاد النامية يصاحبها تبعثر مناطقي واسع وقليل من النمو، أو عدم النمو، في بعض المناطق الفقيرة المتخلفة. وأكثر البلاد شهرة هما الصين والهند (شودري ورافاليون ٢٠٠٦). وسنعود فيما بعد إلى حالة الصين.

٢ - ٣: نمو. تساوي التبادل التجاري؟

التفاوت الكبير في اتجاهات بعينها لا يسفر الآن عن قدر أعلى من الفقر فقط، بل يمكن أن يعوق النمو والحد من الفقر مستقبلا [١٦]. وأفضل الطرق التي يمكن أن يحدث بها هذا تنبع من إخفاقات سوق الائتمان، مثلما يحدث عندما يعجز الناس عن الاستفادة من فرص الاستثمار. وهي تميل إلى دعم الفقراء الذين تعوقهم هذه القيود عادة. ومع تدهور النواتج الهامشية لرأس المال، فإن الخسارة الناجمة عن هبوط السوق ستكون أكبربالنسبة إلى الفقراء. وكلما زادت نسبة الفقراء، تراجع معدل النمو الإجمالي؛ وهكذا يدوم الفقر ذاتيا. وهناك طرق أخرى لإمكان حدوث هذا. فحتى من دون إخفاقات سوق الائتمان، يمكن أيضا للتفاوت العالي أن يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي وماكرو اقتصادي، ويعوق الإصلاحات الرامية إلى تشجيع الكفاءة التي تتطلب التعاون والثقة [١٧].

ولا تبرر هذه المقولات الادعاء بأن القدر الأعلى من التفاوت في الدخل سيعني بالضرورة نموا أقل. وتظهر الاستثناءات عندما يكون القدر الأعلى من التفاوت ناجما عن إلغاء نظام التحكم الذي يحافظ على التفاوت منخفضا؛ بتحويل عوائد سوق العمل إلى التعليم أو عوائد

أشكال الاستثمار الأخرى. وفي ظروف معينة، يمكن أن يكون التفاوت منخفضا بقدر غير مؤثر، ويحمل الفقير عبئه. من هنا، فإن زيادة التفاوت يمكن أن تؤدي دورا إيجابيا في تسهيل الخفض السريع للفقر، مثلما هي الحال عندما تكون الزيادة في التفاوت ناتجا ثانويا للتغيرات المؤسسية لمصلحة الفقراء [١٨].

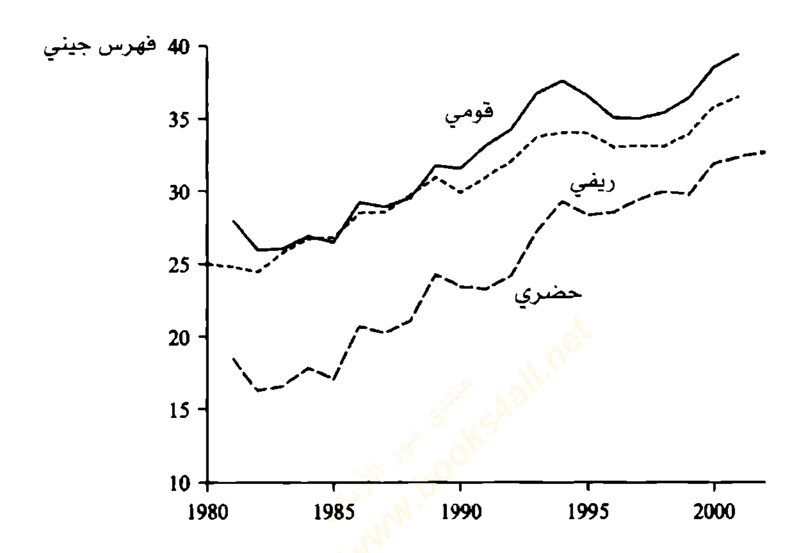
على أن النظرية الاقتصادية تقودنا إلى مناقشة أي فرضية ترى أن النسبة العالية من التفاوت مفيدة للنمو، أو حتى توقع المقايضة عموما. ويعتمد هذا على المصادر المحددة لهذه النسبة العالية للتفاوت. فعندما يكون السبب هو الإقصاء الاجتماعي، وفرض القيود على الهجرة، والتفاوت في رأس المال البشري وفي الحصول على الائتمان والتأمين، والفساد وتفاوت النفوذ، يمكن أن يعني التفاوت عجز شرائح معينة عن التخلص من الفقر. ومن شبه المؤكد أن يترتب على هذا المزيد الفقر ومتوسط دخل متدن، مقارنة بالحالة التي تختفي فيها هذه التفاوتات المحددة.

ما الذي يعنيه هذا الشاهد؟ هناك دليل يدعم الرأي الذي يرى أن للتفاوت أثره السيئ في النمو، كما يظهر من مقارنات معدلات النمو في البلد، ويشير إلى أن البلاد ذات النسبة الأعلى من التفاوت الأولي تعاني معدلات أدنى من التحكم في النمو بسبب عوامل أخرى، مثل المعدل الابتدائي للدخل، والانفتاح التجاري ومعدل التضخم [١٩]. وإذا أضفنا الاستنتاجات التي سبق أن أشرنا إليها في هذا الفصل، رأينا أن الفقراء في البلاد ذات النسبة العالية من التفاوت تواجه إعاقة مضاعفة: ستميل هذه البلاد إلى مواجهة معدلات نمو أدنى، وسيكون النمو المتحقق أقل تأثيرا في الفقر [٢٠]. ولا يعني هذا أن هناك بلادا كثيرة يبلغ فيها التفاوت حدا من الارتفاع يسمح بالنمو وتقليل الفقر؛ والبيانات والتقديرات المتاحة في الأدبيات تعني أن مستوى التفاوت المطلوب لزيادة تقليل التفاوت مستقبلا سيبلغ الحد الأعلى الموجود للبيانات (رافاليون ١٩٩٧). بل إن السرعة المراقبة لتقليل الفقر ستميل إلى أن تكون أدنى في البلاد المرتفعة التفاوت، حتى لو لم يزد التفاوت.

ولا غرابة، فعلى الرغم من توافر البيانات والتحليلات الجديدة، لايزال هناك قلق بشأن بيانات وطرق تحديد هذه الاستنتاجات النابعة من التحليل المقارن على مستوى البلد (رافاليون ٢٠٠١). ولا تشير مشكلات البيانات كلها إلى اتجاه واحد للانحراف. على سبيل المثال، يمكن لتجميع الانحراف في إمبريقيات النمو في أرجاء البلد أن يخفي بالفعل الأعباء الحقيقية لفقير التفاوت العالي (رافاليون ١٩٩٨). أضف إلى هذا أن البيانات الموزعة جغرافيا (بما فيها البيانات الميكرو) تظهر دليلا أكثر قوة على الأثر السيئ للتفاوت [٢١]. ويتمثل عجز الأعمال الماضية المتواصل في أن الأدبيات الإمبريقية التي تستخدم فترات ارتداد النمو على مستوى بلد واحد فشلت بشكل عام في تحديد مصادر التفاوت ذات الصلة، والإقرار بأن بعض أشكال التفاوت عادة ما تكون أقل كفاءة من غيرها (كما أوضحت بالفعل). ونأمل أن تلقي بحوث المستقبل مزيدا من الضوء على مدى تكلفة فاعلية أبعاد معينة من التفاوت.

وعادة ما يُستشهد بالصين كمثال لفكرة التبادل بين النمو الكلي والعدالة. ولربما لا نجد بلدا آخر حقق الزيادة الضخمة في كل من متوسط الدخل وتفاوت الدخول الذي شهدته الصين منذ أوائل الثمانينيات. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن الفقر المطلق في الصين انخفض كثيرا منذ الثمانينيات تقريبا. وفي حين أن معدل الفقر في الصين اليوم قد يكون أدنى قليلا من المتوسط في العالم كله [٢٢]، فقد كانت الحال مختلفة في العام ١٩٨٠، حيث كان معدل الفقر المفرط في الصين من أعلى المعدلات في العالم [٢٣]. وتقديري هو أن أربعة بلاد فقط (كمبوديا، بوركينا فاسو، مالي، أوغندا) كان الفقر فيها أعلى من الصين في ١٩٨٠ [٢٤]. كما يتزايد أيضا تفاوت الدخل، وإن لم يكن بصورة مستمرة، ويتزايد أكثر في بعض الفترات والمناطق. ويقدم الشكل (٢-٣) تقديرات فهرس جيني، الذي ارتفع من ٢٨ في المائة في العام ١٩٨١ إلى ٣٩ في المائة في ٢٠٠١ [٢٥].

ولاحظ كذلك (على عكس كل البلاد النامية التي أعرفها) أن التفاوت أعلى في ريف الصين عن حضرها، على الرغم من المؤشر الواضح على التقارب.

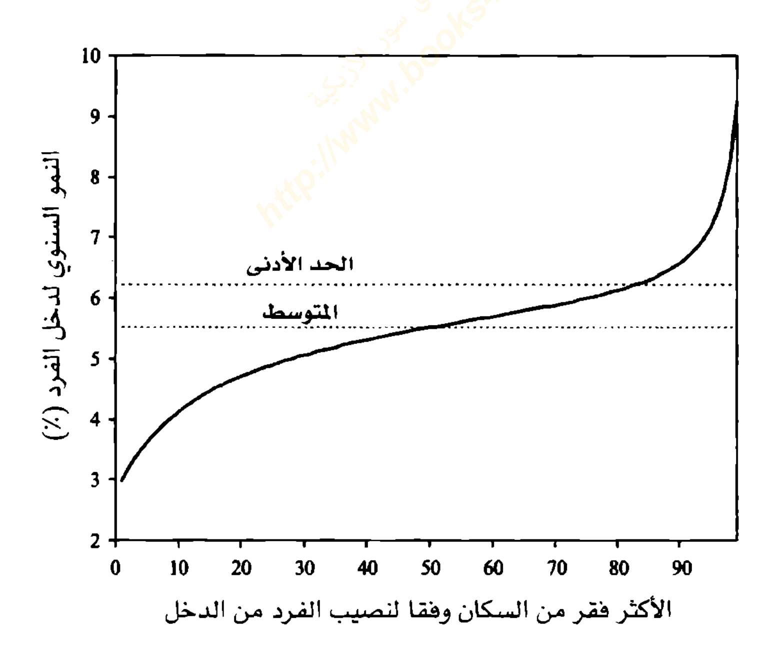


الشكل (٢ - ٣): الصين، تفاوت الدخول في المناطق الحضرية والريفية وعلى المستوى القومي

إن فهرس جيني هو المقياس الوحيد المتاح للتفاوت، وهو ليس في حاجة إلى أن يعكس تماما الأحكام المعيارية التي نتوصل إليها عن: كيف يجب أن نزن المستويات المختلفة للمعيشة عند قياس «التفاوت» (أتكينسون ١٩٧٠). ويعد منحنى حدوث النمو الطريقة الأكثر كشفا للآثار التوزيعية للنمو في الصين، كما يظهر من الشكل (٢ - ٤) لتسعينيات القرن. وهو يعطينا منحنى حدوث معدل النمو في كل قياس إحصائي للتوزيع (مرتبا وفق دخل الفرد) [٢٦]. ونحن نرى أن معدلات النمو في الصين - في التسعينيات - تميل إلى الارتفاع كلما زدنا

التوزيع؛ ويتراوح معدل النمو السنوي في التسعينيات بين ٣ في المائة، بالنسبة إلى أفقر القياسات الإحصائية، و٩ في المائة بالنسبة إلى الأكثر غنى. وبينما كان معدل النمو في الحد الأدنى الكلي ٦,٢ في المائة، فإن معدل النمو الأدنى لـ ٢٠ في المائة الأكثر فقرا (وفق معدل الفقر «دولار/يوم» للصين في ١٩٩٠) كان ٤ في المائة [٢٧].

هل تواجه الصين تبديلا للنمو ـ العدالة؟ لا شك في أن قدرا من الزيادة، في التفاوت، كان ناتجا عن الإصلاحات الاقتصادية الفعالة. ومن ميراث ما قبل الإصلاح، الذي اتسم بضغط الأجور وحراك العمل المتدني، انتقلت الصين تدريجيا إلى نظام للسوق يستند إلى قطاع دينامي غير تابع للدولة، وسوق عمل ينفتح أكثر فأكثر. وزاد تبعثر أجور الفئات الماهرة وذات الخبرة بصورة كبيرة، وكذلك نسبة عودة المتسربين من التعليم (بارك وآخرون ٢٠٠٤؛ هكمان ولي ٢٠٠٤).



الشكل (٢ - ٤): منحنى حدوث النمو في الصين (١٩٩٠ - ١٩٩٠).

وفي المناطق الريفية، جعل نظام مسؤولية الملكيات (الذي بدأ العمل به في ١٩٨٠ تقريبا) ملكية الأرض لمن أصبحوا يعيشون على محصولها. وقد أعادت هذ السياسة الإصلاحية الحافز على العمل. وكان من الطبيعي أن يضع الإصلاح ضغوطا متصاعدة على التفاوت في المناطق الريفية، مع تفاوت قدرات الفلاحين، على الرغم من أن نظام مسؤولية الملكية حدّ بوضوح من الضغوط على التفاوت في البلاد ككل، عبر تقليل الفجوة في مستويات المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية.

وبينما أسهمت بعض جوانب سياسة الإصلاح والتغيرات المؤسسية التي طرأت على تحول الصين الاقتصادي، في المحصلة النهائية، في زيادة التفاوت وتقليل الفقر، فقد عملت القوى الاقتصادية والسياسية الأخرى - كذلك - على تقليل التفاوت الحميد. ويشمل هذا شراك الفقر الجغرافية (حيث تعتمد منظورات التخلص من الفقر على المكان الذي نعيش فيه)، الناجمة عن التفاوت في فرص تعزيز رأس المال البشري، والحصول على الائتمانات والضمان، وحماية حقوق الفرد بمقتضى القانون والتأثير في الأمور العامة [٢٨]. وهذه «التفاوتات السيئة» . المتجذرة في إخفاقات السوق، وإخفاقات التنسيق والحكم . تحد من فرص الناس في إجراءات تساعدهم في التخلص من الفقر.

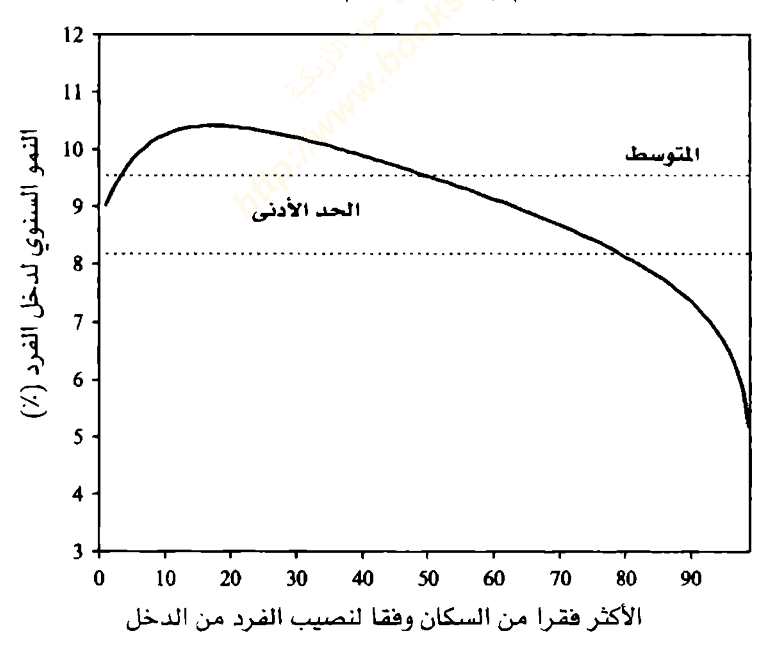
ومن المدهش أن ما عرفته الصين لا يلمح إلى وجود تبادل بين النمو الكلي والإنصاف. وقد رأينا أن التفاوت في الصين يظهر ميلا إلى الارتفاع عبر الزمن بقدر ارتفاع إجمالي الناتج المحلي. ومعدل معامل ارتداد فهرس جيني لإجمالي الناتج القومي للفرد هو 9.22 (معامل ارتباط ٠,٩٠). لكن هذا يمكن أن يكون زائفا؛ وبند دربان . واطسون الإحصائي هو ٠,٤ ، بما يشير إلى التخلف الكبير للارتباط الذاتي. ولا غرابة في هذا، حيث إن لكل من التفاوت والدخل الأدنى اتجاههما القوي، الذي قد يكون متصلا بالأسباب المختلفة.

وأفضل اختبار هو مقارنة النمو بالتغيرات التي تطرأ على التفاوت عبر الزمن [٢٩]. وعندها، لن يظهر، إلى حد بعيد، أن النسبة الأعلى من التفاوت كانت الثمن لنمو الصين. وسيكون الارتباط بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ولوغاريتم الفرق في فهرس جيني هو - ٠,٠٥. والآن فإن معدل t معامل الارتداد هو ٠,٢٢ فقط (دربان واطسون ١,٧٥). ولا يرى هذا الاختيار أن النمو الأعلى في حد ذاته يعني زيادة أكبر في التفاوت.

ولم يترتب على فترات النمو الأكثر سرعة زيادات سريعة في التفاوت؛ والحقيقة أن فترات انخفاض التفاوت (١٩٨١ - ١٩٨٥ و١٩٩٥ - ١٩٩٨) شهدت نموا أعلى في متوسط دخل الوحدة (رافاليون وشن ٢٠٠٧). كذلك لم تؤد الفترات الفرعية من النمو الأعلى في القطاع الابتدائي (١٩٨٣ - ١٩٨٤ و١٩٨٧ - ١٩٨٨ و١٩٩٤ - ١٩٩٦) إلى تراجع النمو في القطاعات الأخرى. ولا نجد أن أقاليم الصين ذات النمو السريع في الدخل الريفي شهدت زيادة في التفاوت؛ بل حدث العكس.

ولنأخذ هذه الفترات بصورة أقرب، يعطينا الشكل (٢-٥) منحنى النمو في الصين في ١٩٩٣ - ١٩٩٦، الذي يأخذ (على عكس الشكل ٢-٤) شكل U مقلوب، مع ملاحظة أعلى درجات النمو عند نسبة ٢٥ مئوية. وكان معدل نمو أفقر أقسام هذه الفترة الفرعية هو ١٠,١ سنويا . أعلى من معدل النمو العادي (٨,٢)، بما يشير إلى المدى الذي بلغه تغير التوزيع في هذه الفترة الفرعية لمصلحة الفقراء. (لاحظ أيضا أن المعدل الكلي للنمو كان أعلى في هذه الفترة الفرعية منه في تسعينيات القرن ككل). ويرى رافاليون وشن (٢٠٠٧) أن السبب الرئيسي لهذا التغير - في منتصف التسعينيات - كان التخفيض الحاد للضرائب المقررة على الفلاحين، الذي ارتبط بارتفاع الأسعار التي حددتها الحكومة للحبوب الغذائية. (اتبعت الصين سياسة ضريبية بعيدة المدى تجاه الفلاحين توفر بمقتضاها الغذاء الرخيص للمناطق الحضرية؛ وكان من الطبيعي أن يزيد هذا من التفاوت).

وتنوع تجارب النمو لمرحلة ما بعد الإصلاح في أقاليم الصين يتفق أيضا مع الشواهد المستمدة من المقارنات بين البلاد على أن القدر الكبير من التفاوت يعوق النمو والحد من الفقر. ولم تدخل كل أقاليم الصين فترة الإصلاح بمعدل تفاوت بالغ الانخفاض. وكان فهرست جيني يتراوح في منتصف الثمانينيات تقريبا بين ١٨ في المائة و٣٣ في المائة. وترتبط هذه الفروق بمعدلات النمو اللاحقة. وأبدت الأقاليم التي بدأت بمعدل تفاوت عال نسبيا تقدما أكثر بطئا في مكافحة الفقر، بسبب كل من النمو الأقل والتلكؤ في مرونة خفض الفقر (رافاليون وشن ٢٠٠٧). وبالطريقة نفسها، توصل بنجامين وبراندت وجيلز (٢٠٠٦) إلى أن القرى الصينية ذات التفاوت الابتدائي الأعلى (قرب بداية فترة الإصلاح) شهدت معدلات نمو لاحقة أقل خلال التسعينيات. وفي تفسيرهم لهذه النتيجة، يشير بنجامين وآخرون إلى النتائج العكسية للتفاوت الكبير في التحرك الجماعي في اقتصادات القرية اللازم لإصلاحات دعم الكفاءة والاستثمارات العامة.



الشكل (٢ - ٥): منحنى النمو في الصين (١٩٩٣ - ١٩٩٦).

ولهذا الغياب لأي تبادل كلي واضح دلالاته المهمة. فهو يعني، من ناحية، أن النمو يميل إلى خفض الفقر المطلق. ومن الطبيعي، مع معدل النمو نفسه وعدم ارتفاع معدل التفاوت، أن يقل عدد الفقراء في الصين؛ والحقيقة أنه يصل إلى أقل من ربع قيمته الحقيقية (كان معدل الفقر في ٢٠٠١ أقل من ١,٥ في المائة بدلا من ٨ في المائة). وهذا الحساب يكون خادعا بصورة جلية إذا زاد التفاوت مع النمو الاقتصادي، كـ «ثمن» لهذا النمو. لكن الدليل، كما نرى، لا يدعم هذا الرأي. ومن ناحية أخرى، فإن غياب هذا التبادل يعني أيضا أن ارتفاع نسبة التفاوت تخفض من سرعة الصين في الحد من الفقر. وهذا ما يعنيه أيضا ما توصل إليه رافاليون (٢٠٠٥ ج) من أن المناطق الريفية التي شهدت زيادة أكثر سرعة في التفاوت شهدت تقدما أقل في مكافحة الفقر، ولا أكثر.

ويدرك أصحاب القرار في الصين الآن أنه سيكون من الصعب على الصين أن تحتفظ بمعدل تقدمها في مكافحة الفقر في الماضي من دون حل مشكلة زيادة التفاوت. وإذا كان هناك ما ينبئ حاليا بالمستقبل، فمن الممكن أن نتوقع أن تنتقل المستويات التاريخية العالية للتفاوت في كثير من الأقاليم اليوم إلى منظورات لتقليل الفقر مستقبلا تماما مثلما وجدنا أن المناطق التي بدأت فترة الإصلاح بمعدل تفاوت عال نسبيا تواجه إعاقة مزدوجة لتقليل الفقر مستقبلا: صادفت نموا أدنى فيما بعد ولم يحصل الفقراء على كثير من عوائد ذلك النمو.

وتوصلنا العوامل الأخرى إلى الاستنتاج نفسه. ويبدو أن النمو الاقتصادي الكلي في الصين يأتي بصورة متزايدة من مصادر تحقق مزيدا من المكاسب المحدودة للأكثر فقرا. ومن المحتمل أن تكون ثمار المعدل الأدنى لعامل دعم الإصلاحات لمصلحة الفقراء شحيحة. وتتواصل زيادة التفاوت وتصبح قياسات الفقر أكثر استجابة لزيادة التفاوت. فعندما شرعت الصين في فترة تحولها الحالي لاقتصاد السوق، كانت مستويات الفقر من الارتفاع بحيث لم يكن هناك مجال للحديث عن التفاوت. وقد تغير هذا الآن.

٢ - ٤: دروس لسياسة التنمية

إذا قبلنا بأن التفاوت الكبير يعوق الحد من الفقر، فما الذي يمكن أن يفعله واضعو السياسة بالنسبة إلى التفاوت؟ أولا، يجب أن يكون هدفنا واضحا. فإذا اتفقنا على أن تقليل الفقر هو الهدف العام لسياسة التنمية وليس تقليل التفاوت، في حد ذاته، فينبغي ألا نقبل بسياسات توزيع تضع عبء مستويات المعيشة الأدنى والأطول مدى على عاتق الفقراء. والقبول بعدم وجود تبادل كلي بين الدخل الأدنى والتفاوت لا يعني غياب التبادلات على مستوى سياسات بعينها. وخفض التفاوت بإضافة مزيد من التشوهات على الاقتصاد سيكون له آثاره المبهمة في النمو والحد من الفقر. لكن ينبغي أيضا ألا نفترض مسبقا أن مثل هذا التبادل سيكون موجودا في كل سياسات التوزيع. وينبع احتمال سياسات «الكل رابح» من حقيقة أن بعض العوامل التي تعوق النمو تعني أيضا أن يحصل الفقير على نسبة أقل من النمو المنطلق.

وتتطلب زيادة سرعة الحد من الفقر وسيلة لزيادة النمو، ونمطا للنمو أكثر انحيازا إلى الفقراء، والنجاح في التقليل المسبق للتفاوتات التي تحد من الفرص الاقتصادية المتاحة أمام الفقراء. حتى العمليات المحايدة لتوزيع النمو - التي تعد بالكاد مستوى مرتفعا من «النمو المتساوي» في البلاد العالية التفاوت - يمكن أن تترك كثيرا من الفقراء في الخلف. ويكمن التحدي في الفهم الأفضل للعوامل المحددة التي تعوق بعض الفقراء عن الاستفادة من فوائد الاقتصاد النامي، واستخلاص الدروس المستفادة من أنماط السياسات المطلوبة للحد السريع للفقر.

ولايزال أغلب فقراء العالم يعيشون في مناطق ريفية، ويظل هذا صحيحا لفترة مقبلة (رافاليون ٢٠٠٢). ويمكننا أن نتوقع أن يظل للتنمية الزراعية والريفية غير الزراعية الأولوية في وضع سياسات قطاعية لتقليل الفقر. فالإنتاجية الزراعية الأعلى تشجع النمو في قطاعات أخرى، وهناك ما يدل على أن النمو الزراعي في البلاد

النامية يبشر بنمو اقتصادي شامل (تيفين وايرز ٢٠٠٦). ويمكن أن تقلل الإنتاجية العالية للمزرعة من التفاوت الكلي في الاقتصاد النامي (حيث يكون معظم منتجي الغذاء من الفقراء ويحظى فقراء المستهلكين بحصة كبيرة من الميزانية المخصصة للغذاء). سيتطلب تحقيق المزرعة، التي تعتمد على المطر، والمعرضة للجفاف، عوائد أعلى وسيتطلب مزيدا من الأبحاث عن تقنيات المزرعة المناسبة (ومن بينها الأوضاع المناسبة للعمل الكثيف) وسياسة الإصلاح والاستثمارات العامة، للمساعدة في ضمان تبني هذه التقنيات بصورة ناجحة.

وتظل التمركزات المكانية للفقر المفرط قائمة حتى في الاقتصادات النامية الأسرع نموا. والمسألة المتواترة هي ضرب التوازن الصحيح بين الاستثمار في المناطق الفقيرة وتقليل أعباء الهجرة إلى خارج هذه المناطق. هل الأكثر منطقية هو توصيل الوظائف إلى الناس، أم توصيل الناس إلى الوظائف؟ هل هناك علاقة تبادل بين تحقيق عدالة إقليمية أكبر - عن طريق التركيز، على سبيل المثال، على المناطق ذات المعدلات العالية من الفقر لكن ذات الكثافة الأقل من الفقر - والحد من الفقر بالإجمال؟ إن هناك أرضية خصبة هنا للبحث في المستقبل. لكن هنا أيضا قد لا تكون علاقة التبادل بالحدة التي يعتقدها بعض المراقبين؛ وقد تكون الأنواع الصحيحة من الاستثمار في المناطق الفقيرة (كما في التعليم وإدارة المخاطر) شرطا ضروريا لبدء الهجرة.

والإقرار بأن الفقير، وليس الغني، هو الذي يُحرَم عادة من فرص التقدم الذاتي بسبب إخفاقات السوق والحكومات، والتدخلات التي تجعل هذه المؤسسات تعمل بصورة أفضل، يمكن أن يساعد في دفع النمو لمصلحة الفقراء. ويمكن للسياسات الناجحة أن تركز إما على تصحيح السوق المعني والإخفاقات الحكومية وإما على التدخل المباشر للتخلص من التفاوتات، لتعزيز تراكم الأصول (المادية والبشرية) للفقراء. وهنا، يمكننا أن نشير إلى أن الأهمية المحتملة لتشكيلة من السياسات، تشمل الاستثمارات العامة السليمة في البنية التحتية الريفية، وسياسات أفضل

لتقديم خدمات صحية وتعليمية جيدة للفقراء، وسياسات تسمح للناتج الأساسي وتبادل الموارد (الأرض، والعمل، والائتمان) بالعمل بصورة أفضل من منظور الفقراء. والجمع الصحيح بين التدخلات من شأنه أن يعتمد على الوضع في البلد والأوضاع الإقليمية.

ولايزال هناك الكثير الذي لا نعرفه عن أنسب سياسات التوافق في ظل الظروف المحددة، على الرغم من المؤشرات التي تظهرها الأبحاث. وجعل الإمدادات الصحية والتعليمية أكثر تلبية لحاجات الفقراء مهم لتحقيق نمو لمصلحة الفقراء في معظم الأوضاع (البنك الدولي ٢٠٠٤أ). وفي الاقتصادات الريفية، فإن ضمان الحصول على الأرض، عبر إصلاح المؤاجرة وبرامج الملكية، لا يقل أهمية (البنك الدولي ٢٠٠٤ب). وفي بعض الحالات، يمكن لتنمية البنية التحتية الريفية أن تؤدي دورا حاسما؛ فقد بينت الأبحاث، على سبيل المثال، أهمية الطرق الزراعية لإنجاز عمليات نمو أكثر انحيازا إلي الفقراء في ريف الصين (جالان ورافاليون). كما أن الأدوات الأفضل للائتمان والضمان يمكن أن تكون عناصر مساعدة، في كل من تهدئة حدة الاستهلاك وتعزيز الاستراتيجيات لمواجهة مخاطر تشجيع النمو. كما يمكن لعدم التحيز ضد الفقراء في الضرائب، والإنفاق والسياسات التنظيمية (بما في هذا الهجرة) أن تؤدي دورا مهما. ولنأخذ الصين مثالا مرة أخرى، حيث كان من شأن تخفيض الضرائب الحكومية على الفلاحين لتخفيض أسعار حصص الحبوب الغذائية أداة قوية لمكافحة الفقر (رافاليون وشن ٢٠٠٧).

ويتمثل التحدي الذي تواجهه السياسة في الجمع بين سياسات تشجيع النمو وسياسات سليمة لضمان مشاركة الفقراء الكاملة في الفرص المتاحة، والمساهمة من ثم في تحقيق هذا النمو. فإذا ما أجاد بلد الربط الصحيح بين السياسات، من الممكن ساعتها أن تتسارع وتيرة كل من النمو والحد من الفقر. أما إذا أخطأ في هذا، فسينهار الاثنان.



3

قياس توزيع الدخل في الكيانات المتجاوزة القومية: حالة الاتحاد الأوروبي

أندريا براندوليني (*)

«إن بنية الأسعار العالمية تميل إلى تقريب البنية السائدة في الأمم الأغنى نسبيا، والأكثر سكانا، حيث تكتسب الأسعار في البلاد ذات الحصة الأكبر من الاستهلاك العالمي وزنا أكبر»

المؤلف

لفتت أدبيات النمو السريع للتفاوت في الدخل العالمي الانتباه إلى قياس توزيع الدخل في الكيانات المتجاوزة القومية. وقد أثار هذا بعض المشكلات المستجدة، مثل التحول إلى عملة مشتركة، لكنه يضطرنا بالأساس إلى رؤية المسائل التي تواجهنا عند دراسة توزيع

(*) أشكر المشاركين في ورشة الكتاب التي عقدت في كلية نفيلد، أوكسفورد، ٢٠٠٦، خصوصا ستيفن جنكينز وجون مايكلرايت، على تعليقاتهم المفيدة على المسودة الأولى لهذا الفصل. كما أشكر جورجيو جوبي ولويزا مينغيتي على تعليقاتهما المفيدة للغاية. وأدين بالشكر لبول الكميد على مساعدته القيمة في البيانات الخاصة بالدخل المنخفض الإضافي LIS، ولسارة بروش وجانيت غورنيك وكاثلين شورت وتيم سميدنغ على نصائحهم بخصوص مؤشرات مستوى المعيشة في الولايات المتحدة. والآراء الواردة هنا للمؤلف وحده: وهي لا تعكس، على وجه الخصوص، بالضرورة آراء بنك إيطاليا.

الدخل على المستوى القومي بطريقة مختلفة. وتوضيح هذه المسائل هو أحد أغراض هذا الفصل. لكنني لن أتناول العالم ككل كحالة لدراستي، بل سأقتصر على الاتحاد الأوروبي. وأول الأسباب هو أن غزارة وجودة البيانات والإحصاءات المتاحة عن الاتحاد الأوروبي تسمح لي بالتناول العميق للمسائل الناجمة عن توزيع الدخل في كيان متجاوز القومية. والسبب الثاني لهذا هو أن البلاد العضو في الاتحاد الأوروبي تشارك في عملية للوحدة الاقتصادية والسياسية لا نظير لها على المستوى العالمي. وهذا يعطي مؤشرات الفقر والتفاوت على مستوى الاتحاد أهمية تتجاوز الفضول الفكري.

لقد حجبت الأهداف الاقتصادية - السوق الواحدة والوحدة النقدية - طويلا البعد الاجتماعي لعملية الوحدة الأوروبية. وكما لاحظ صن (١٩٩٦: ٣٣)، فإن ما يثير الدهشة كيف أمكن لهذه الأهداف الأدائية إخفاء «الأغراض الأساسية الأكبر التي تشمل الالتزام الاجتماعي بالعيش الكريم والحريات الأساسية للسكان المنضمين». ويدشن المجلس الأوروبي، في لشبونة ٢٠٠٠، تغيرا في منظور الإقرار بالهدف الاستراتيجي «المزيد من التماسك الاجتماعي» والتعهد باتخاذ خطوات «للقضاء على الفقر قضاء حاسما» (مجلس الاتحاد الأوروبي ٢٠٠٠). وأسفرت استراتيجية لشبونة عن تبني مؤشرات لايكن الاجتماعية، في ٢٠٠١، التي تتوازى بمعنى من المعاني مع معيار ماستريخت للتقارب الاقتصادي (أتكينسون وآخرون ٢٠٠٢؛ دالي ٢٠٠٦). وهذه المؤشرات، التي تتضمن فهارس دخل الفقر والتفاوت، معدة لمراقبة ومقارنة الأداء الاجتماعي لكل بلد عضو في الاتحاد الأوروبي. ولا تظهر صورة الاتحاد إلا في إجمالي الشواهد القومية، ولم تبذل أي محاولة لتقدير القيم على مستوى الاتحاد بصورة مباشرة: تحسب عادة باعتبارها «المعدلات المقدرة سكانيا للقيم القومية المتاحة» (المفوضية الأوروبية ٢٠٠٦: ٧٧). على أن مستوى وتطور التفاوت والفقر

مقيسين على الاتحاد الأوروبي كما لو كان بلدا واحدا يمكن اعتبارهما معلومات أساسية لتقييم تقدم الاتحاد في اتجاه المزيد من التماسك الاجتماعي. وقد أشار أتكينسون إلى النقطة نفسها، في سياق مختلف، منذ ١٩٨٩ (لكن نشر في ١٩٩٥):

> **«إذا واصلت الجماعة تقييم الفقر من منظور قومي خالص، على أساس ٥٠ في المائة من متوسط الدخل القومي، فسيعتمد تأثير النمو، من ثم، فقط على ما يحدث في كل بلد. لكن هناك سؤالا مهما بشأن إمكان الانتقال إلى خط للفقر على مستوى الجماعة، بالمعايير نفسها المطبقة في كل بلد. وفي تلك الحالة، فإن تأثير النمو في نطاق الدخل المنخفض يتأثر بمعدلات النمو النسبي للبلاد الأعضاء المختلفة». (أتكينسون ١٩٩٥، ٧١).**

وتحول الصعوبات الإحصائية والمفاهيمية دون توصل مجلس إحصاء المجتمعات الأوروبية (يوروستات) والمفوضية الأوروبية إلى تقديرات رسمية على مستوى الاتحاد ككل (ما عدا بالنسبة إلى المفوضية الأوروبي٢٠٠٠: ٢٠). على أن ما يدهشنا، بقدر، هو تخلف البحث الأكاديمي. والمحاولات الوحيدة التي أعرفها عن تقدير حجم التفاوت في الدخل في الاتحاد الأوروبي هي تلك التي قدمها أتكينسون (١٩٩٦)؛ بيبلو ونوس (٢٠٠١)؛ بوا (٢٠٠٤)، في حين يبحث أتكينسون (١٩٩٥، ١٩٩٨)؛ دو فو وزايدي (١٩٩٨)؛ فورستر (٢٠٠٥)؛ فاهي، ويلان، ميتر (٢٠٠٥) في ما ينطوي عليه تبني خطوط فقر مناطقية. وتتناقض هذه الأمور مع العدد الكبير من الدراسات والنقاشات المتحمسة لتفاوت الدخول على مستوى العالم، وهو قياس أقل صعوبة بالتأكيد من ذلك الخاص بالاتحاد الأوروبي. وهكذا، فإن الهدف الثاني من هذا الفصل هو تقديم تقديرات جديدة لتوزيع الدخل في الاتحاد الأوروبي الموسع ككل.

وسنتناول المسائل المنهجية المتعلقة باستنتاج التوزيع الشخصي للدخل في كيان عابر للقومية في القسم (٣-١). وبعد توضيح مصادر البيانات، يقدم القسم (٣-٢) تقديرات التفاوت والفقر في الاتحاد الأوروبي نحو العام ٢٠٠٠، ويقارنها بالقيم المماثلة في الولايات المتحدة. والقسم (٣-٣) للخاتمة.

٣ - ١: المشكلات المفاهيمية للقياس

في هذا الفصل، ينصب اهتمامي على توزيع الدخل الحقيقي، الذي أتخذه مؤشرا على مستوى المعيشة (المادي). وتُضبط الدخول الضئيلة بحيث تأخذ في اعتبارها اختلاف الوحدات من حيث تركيبها، وتنوع الاحتياجات باختلاف السن، وإنتاج التعايش لاستهلاك يقوم على خفض تكلفة الإنتاج: الدخل اللازم لشخص بمفرده لتحقيق مستوى معين من المعيشة يختلف تماما عن الدخل اللازم لزوجين يرعيان طفلين صغيرين. وتواجه الوحدات الاجتماعية، فوق هذا، قوى أسعار مختلفة تؤثر في طلبها الحقيقي على الموارد: على سبيل المثال، يرتفع سعر السكن عادة في المدن عنه في المناطق الريفية. وهكذا، إذا كان Xijk يشير إلى الدخل من النوع I (دخل الوحدة، على سبيل المثال) الذي تتلقاه الوحدة j في البلد k، فسيكون الدخل الحقيقي على النحو التالي:

$$y_{jk} \equiv \frac{\Sigma_i c_{ijk} x_{ijk}}{e_k p_{jk} m_k (h_{jk})},$$

حيث تكون m وظيفة، محدد محتمل لبلد، لسمات الوحدة hjk، يتصل بالوحدة المرجع (حيث mk=1)؛ وPjk هو فهرس الأسعار الذي تواجهه الوحدة؛ وek هو معدل التحويل من k's البلد إلى وحدة المحاسبة المشتركة؛ وCijk هو معامل التصحيح الذي يضبط بيانات الاستقصاء وفق المعايير المستمدة من الحسابات القومية بحيث يمكن تمثيل أو الفصل بين الموارد الميكرو والماكرو.

وتساعدنا المعادلة ١ في وضع تحليل دخل كيان متجاوز للقومية في سياق بحثي أكثر عمومية لتوزيع الدخل. وفي دراسات التوزيعات القومية، حيث لا يؤدي معدل التحول أي دور، فإن Pjk وCijk يجري تجاهلهما ويصبح الدخل الحقيقي ببساطة $\Sigma_i c_{ijk} x_{ijk}/m_k (h_{jk})$. لكن الحال لا تكون كذلك دائما: يتزايد الاهتمام بالفروق في تكاليف المعيشة، كما سأوضح لاحقا، وهناك ذخيرة من الدراسات التي تضبط

بيانات الاستقصاء على الحسابات القومية. فقدم فان جينكن وبارك (١٩٨٤)، على سبيل المثال، توزيع دخل مضبوط لتسعة بلاد باستخدام عوامل التصحيح النسبي للعمل وتحول الدخول، بينما يعزو مجمل الفرق بين الحسابات القومية والبيانات الإجمالية للاستقصاءات إلى خامس أعلى توزيع للدخل غير المضبوط. وفي أدبيات توزيع الدخل على مستوى العالم، فإن المقارنات تعقد عادة من منظور الدخل الفردي، مضبوطا على إجمالي الدخل القومي المعبر عنه بمعيار عالمي مشترك: يعبر عن الدخل الحقيقي بـ CκΣixjκ/eκSjk، حيث يمثل Sjk حجم الملكية وCk عامل تصحيح يساوي كل الوحدات وأنماط الدخل في البلد K [1].

ونتناول في بقية الفصل أربعا من المسائل المفاهيمية الخاصة بتقدير توزيع الدخل في كيان متجاوز القومية. ويوفر تفاوت الدخل على مستوى العالم أرضية هذا البحث، لكن النقاش يمتد إلى مظاهرالتجسيد المتصلة بسياق الاتحاد الأوروبي. ولا نتعرض هنا للمسألة المهمة المتعلقة بقابلية البيانات المستخدمة لتقدير توزيع الدخل على مستوى العالم للمقارنة، حول هذا الموضوع، انظر أتكينسون وبراندوليني (٢٠٠١).

الانتقال إلى معيار نقدي مشترك

إن الانتقال، عند قياس الدخول، من الوحدات الحسابية المختلفة إلى معيار مشترك يمكن تحقيقه بصورة مستقيمة باستخدام معدلات التبادل في السوق. لكن هذه المعدلات تتأثر بكثير من العوامل، مثل تدفقات التجارة العالمية أو مضاربات رأس المال، ولا حاجة إلى أن تعكس بنى السعر السائدة في كثير من البلاد. وفي البلاد الفقيرة، فإن خدمات العمل الكثيف غير التجارية أرخص عادة منها في البلاد الأغنى: حيث لا تعود معدلات التبادل في السوق عادة إلى هذه الفروق في الأسعار، ويؤدي استخدامها إلى التقليل من قيمة الدخول

الحقيقية في البلاد الفقيرة. وقد ظهرت معايير تكافؤ القوة الشرائية (PPP's) لتفادي هذه المشكلات. إنها القيم النسبية، بالعملات العالمية، لرزمة ثابتة من السلع والخدمات، وتقدم معدلات التحويل من العملات المحلية إلى عملة مشتركة اصطناعية، مثل معايير تكافؤ القوة الشرائية في إحصاءات مكتب إحصاء الاتحاد الأوروبي والدولارات العالمية في جدول بن العالمي. ولنلاحظ أن معايير تكافؤ القوة الشرائية تجسد كلا من الانتقال إلى معيار مشترك، ek، وضبط فروق مستوى السعر، Pjk، الذي يفترض أن يكون هو نفسه في كل وحدات البلد. وعلى الرغم من استخدامه على نطاق واسع، فإن هذا النهج لا يخلو من مشكلات.

فهناك، أولا، تعددية المصادر. وتقديرات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي التي قدمها ماديسون (٢٠٠١)؛ وجدول بن العالمي الذي رتبه سومرز وهستون (١٩٩١) هما مصدران يستخدمان كثيرا في الأدبيات الخاصة بتوزيع الدخل على مستوى العالم، لكن معايير تكافؤ القوة الشرائية تُحسب بانتظام من جانب منظمات دولية مثل البنك الدولي أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وأستعين هنا بالتقديرات السنوية لمكتب إحصاء الجماعات الأوروبية التي تغطي كل البلاد الأوروبية والولايات المتحدة (ستابل، بازانن، رينيك ٢٠٠٤).

وثانيا، هناك اختلاف في طرق تقدير معايير تكافؤ القوة الشرائية. والطريقة التي يستخدمها ماديسون وجدول بن تضاعف من كميات السلع (أو الخدمات) وفق معدل الأسعار العالمية المتوافرة، بالنسبة إلى كل سلعة، بوزن السعر القومي على حصة البلد في إجمالي الاستهلاك العالمي. ويعني هذا، من بين ما يعنيه، أن بنية الأسعار العالمية تميل إلى تقريب البنية السائدة في الأمم الأغنى نسبيا، والأكثر سكانا، حيث تكتسب الأسعار في البلاد ذات الحصة الأكبر من الاستهلاك العالمي وزنا أكبر. وكما يؤكد دوفريك وأكمل (٢٠٠٥)، فإن استخدام معدل الأسعار العالمية يؤدي إلى انحراف يتعارض من حيث السمة مع

«انحراف القطاع المتَّجر» المتضمن في معدلات تبادل السوق: تقييم الدخل الحقيقي لمن يعيشون في بلاد فقيرة يكون عرضة للمبالغة إذا كانت كمية السلع والخدمات المستهلكة هناك أكبر، بسبب رخص ثمنها، على ضوء الأسعار السائدة في البلاد الأغنى. ويبين دوفريك وأكمل (٢٠٠٥) أن استخدام فهرس معايير تكافؤ القوة الشرائية، الذي يصحح هذا الانحراف، يؤثر في استنتاج اتجاه تفاوت الدخل العالمي.

وثالثا، يجري تقييم فهرس معايير تكافؤ القوة الشرائية لكثير من إجماليات الحسابات القومية. وفي حالة البلاد الأوروبية، فإن مكتب إحصاء الجماعات الأوروبية لا يتيح فهرس إجمالي الناتج المحلي فقط، بل كذلك فهارس بعينها لعدد من مفردات إنفاق هذا الناتج. وتختلف النتائج اختلافا بينا. فإذا كانت الدخول الاسمية مفرغة من فهرس معايير تكافؤ القوة الشرائية لنفقات الاستهلاك النهائي للوحدة بدلا من فهرس هذه المعايير بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، فإن الدخل الحقيقي للعام ٢٠٠٠ يقل بمقدار يتراوح بين ٨ و١٢ في المائة في فنلندا ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وبولندا، ويزيد بنسبة ٦ في المائة في ألمانيا و١١ في المائة في لوكسمبورغ. وحيث إن هذه الفروق ترتبط إيجابيا بمستوى دخل الفرد من إجمالي الدخل القومي في فهرس معايير تكافؤ القوة الشرائية، فإن استخدام معايير تكافؤ القوة الشرائية لإجمالي الناتج القومي يميل إلى تقليل الفروق الدولية للدخل الحقيقي المتصلة بالنفقات النهائية لاستهلاك الوحدة. ولكي نستخلص توزيع الاتحاد الأوروبي للدخل الحقيقي، فمن المفضل أن نستخدم الأخير لأنه يقيس القدرة الشرائية من زاوية استهلاك السلع والخدمات، ولأن إجمالي الدخل القومي يغطي بنودا مثل التحويلات من النوع نفسه للتعليم والرعاية الصحية، التي لا تتضمن عموما في دخل الوحدة المتحقق كما يرد في الاستبيانات (سيمدينغ ورينووتر ٢٠٠٤). من جهة أخرى، يطبق مكتب إحصاء الجماعات الأوروبية حاليا فهرس إجمالي الناتج القومي لاستخلاص كل متغيرات الحسابات

القومية المستمدة من معايير تكافؤ القوة الشرائية (انظر الملاحظات المنهجية في تقرير مكتب إحصاء الجماعات الأوروبية للعام ٢٠٠٦). ولهذا السبب، سأعرض فيما يلي الأرقام التي حصلت عليها باستخدام فهرس معايير تكافؤ القدرة الشرائية بنوعيه.

اختلاف مستويات الأسعار

أحد الاعتراضات التي يمكن أن توجه إلى استخدام فهرس تكافؤ معايير القوة الشرائية هو أنه يخطئ عند تطبيق عامل التغير نفسه على الفقراء والأغنياء، في حين أن تركيب الإنفاق يتغير في توزيع الدخل. على أن هذه المسألة لا تظهر فقط في صلتها بمعايير تكافؤ القوة الشرائية. فهي جزء من مسألة أكثر عمومية تتصل بما إذا كان يجب علينا استخدام فهارس أسعار جماعة بعينها لتحويل الدخول الاسمية إلى دخول حقيقية. وهناك، على سبيل المثال، مسألة تتصل بمدى اختلاف تأثير التضخم في أشخاص تختلف أوضاعهم من حيث توزيع الدخل (انظر أتكينسون ١٩٨٣: ٩١ - ٤). ولا يتسع المجال في هذا الفصل لتناول هذه المسائل، لكن مسألة واحدة ينبغي تناولها هنا بإيجاز: أليس من غير المناسب الاقتصار على تصحيح الفروق في تكاليف المعيشة وحدها بين الأمم، متجاهلين الفروق في المناطق الجغرافية داخل الأمة الواحدة؟ إن من الممكن تبرير هذه المعالجة المتباينة إذا كان الأخير أقل أهمية من الأول. لكن، حتى مع تفسير هذه الفروق بمعنى أوسع، حيث إنها تعكس التقديم المباشر للخدمات العامة أو بنية أسواق الإنتاج، لا يبدو من الواضح أن الأمر كذلك. والحقيقة أن معلوماتنا قليلة عن الاختلافات الإقليمية في مستوى الأسعار. من هنا، فإن اختيار تصحيح للفروق على المستوى القومي وحده ناجم بالأساس عن الجهل.

وهذه المشكلة تقر بها مكاتب الإحصاء، التي تهتم بتكاليف الإسكان بالأساس. وفي الولايات المتحدة، أوصى المجلس القومي للبحوث، التابع لهيئة مستشاري الأكاديمية القومية للعلوم للفقر

ومساعدة الأسرة، بضبط حدود الفقر على ضوء الفروق في تكاليف السكن في المناطق الجغرافية في إطار البلد (سيترو ومايكل ١٩٩٥). وقد عمل شورت وآخرون (١٩٩٩) وشورت (٢٠٠١) بهذه التوصية. واستخدم أنسي (١٩٩٧)؛ موغستاد ولاغورغن وآبرج (٢٠٠٧)، بدلا من هذا، نهجا غير مباشر يعتمد على الفروق في مستوى السعر الإقليمي في فرنسا والنرويج على التوالي، عبر تحديد خطوط الفقر النسبي في البلد المعني. على أن أوجه قصور هذا الإجراء تتمثل في أنه يخلط الفروق في تكاليف المعيشة بتلك الخاصة بمستوى التنمية الاقتصادية. وهو يحدد إلى أي مدى تعوض مستويات السعر بصورة جزئية فقط عن الفروق الإقليمية للتنمية، باستخدام فروق خطوط الفقر النسبي للبلد المعني لوضع مستوى حقيقي أدنى للمناطق الأكثر فقرا.

وتفسير الفروق الجغرافية في مستويات السعر، في الأقاليم وبين المناطق الحضرية والريفية، مهم في تقييم المستويات المادية للمعيشة، لكن هذا يعوقه حاليا نقص البيانات. وفي هذا الفصل، أقدم كل تقديرات معايير تكافؤ القوة الشرائية، المضبوطة، لتصحيح الفروق القومية لتكاليف المعيشة، والأرقام غير المضبوطة. ولنلاحظ أن استخدام الأرقام غير المضبوطة يتوازى مع الممارسة المعيارية في التقارير القومية بتجاهل الفروق المحلية في مستويات السعر، وهي ممارسة ملموسة تماما في تحليل توزيع الدخل في منطقة اليورو (وإلى حد كبير في الاتحاد الأوروبي ككل، بفضل الاستقرار النسبي لمعدلات التبادل مقابل اليورو).

عينات استقصاء مقابل الحسابات القومية

في الطبعة الأولى من اقتصاديات التفاوت، يفرق أتكينسون بين التوزيع «الدولي» للدخل، و«الفروق بين البلاد من حيث معدل الدخول الفردية»، وبين «التوزيع العالمي» للدخل، و«توزيع الدخل على كل شعوب

العالم» (١٩٧٥: ٢٣٧). ولبيان أن الأول أقل تركزا من الأخير، يرسم بيانيا الحصة الأربعين والخامسة والتسعين لتوزيعات الدخل القومي مع متوسط الدخل الفردي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والبرازيل والهند (١٩٧٥: ٢٤٦، والشكل ١٢ - ٢). وتستعين هذه الرسوم بالدمج بين بيانات الاستبيان عن توزيع الدخل والدخول الدنيا الواردة في الحسابات القومية، التي تعد الآن معيارا للأدبيات الخاصة بالتفاوت العالمي في الدخل.

وهذه الطريقة امتداد طبيعي لتحليل الفروق الدولية في الدخول الدنيا: إنها تفسر التوزيعات داخل البلد، من دون تغيير ترتيبه الذي تحدده الحسابات القومية. وهي تميل، من جهة أخرى، إلى إخفاء حقيقة أن الحسابات القومية تختلف اختلافا جوهريا عن بيانات الاستقصاء. وكما عبر عنها ديتون أخيرا، فإن:

> **«الفروق في التغطية والتحديد بين «الحسابات القومية» والاستبيانات تعني أن من الخطأ، حتى لو كان كل شيء مقيسا بطريقة صحيحة تماما، تطبيق معايير التفاوت أو التوزيع المحددة من قبل استبيانات، تقيس عنصرا واحدا، على متوسطات مستمدة من حسابات قومية، تقيس عنصرا آخر» (١٧:٢٠٠٥).**

ويتبنى البحث الذي أجراه البنك الدولي النظرة نفسها. ولا تستخدم تقديرات الفقر العالمي التي توصل إليها شن ورافاليون (٢٠٠١)، وتلك التي توصل إليها ميلانوفيتش عن التفاوت العالمي (٢٠٠٢)، متوسطات الحسابات القومية وتعتمد فقط على بيانات الاستبيان (ما عدا ما يخص فهارس معايير تكافؤ القوة الشرائية).

ما الذي يعنيه تقدير توزيع الدخل على نطاق الاتحاد الأوروبي؟ إن كثيرا من مفاهيم الدخل في الحسابات القومية تقدم مؤشرا على بيانات الاستبيان. ويتضمن الجدول (٣-١) ثلاثة إجماليات: إجمالي الدخل القومي، وإجمالي دخل الوحدات الصافي المتاح، ودخل الوحدة الصافي المتاح (تشير هذه الإجماليات، التي يُعبر عنها من

منظور معايير تكافؤ القوة الشرائية والدخل الفردي، إلى السنة التي تتوافر عنها بيانات الاستقصاء). ويشكل مفهوم إجمالي الدخل القومي، الأكثر شيوعا في أدبيات توزيع الدخل العالمي، حاصل جمع دخول كل المقيمين (صافي إنفاق الدخل)، بما في ذلك القطاعات الحكومية والمالية وغير المالية. واستبعاد دخول هذه القطاعات يخفض كثيرا من الدخل الإجمالي كمرجع: يبلغ متوسط دخل الوحدة الصافي المتاح، في بيانات البلاد الواردة بالجدول (٣ - ١)، ٦٤ في المائة من إجمالي الدخل القومي، وتنخفض هذه النسبة إلى ٦١ في المائة بعد طرح استهلاك المخزون المالي للوحدات. وبالتركيز على قطاع الوحدات، يقترب إجمالي الدخل المتاح للوحدة والمخزون الرأسمالي للوحدات - إلى حد ما - من الدخول المسجلة في استبيانات الوحدة. على أن استقصاء المتوسطات ينخفض كثيرا عنها، ما عدا في الدنمارك. وكما هو معروف من الدراسات التي توفق بين المصادر الميكرو والماكرو (مثل أتكينسون ومايكلرايت ١٩٨٣، عن المملكة المتحدة؛ براندوليني ١٩٩٩، عن إيطاليا)، فإن جزءا فقط من هذه التناقضات يمكن رده إلى محدودية التغطية والأخطاء في عينات الاستقصاءات؛ وفي جزء آخر، تكون ناجمة عن الاختلافات المفاهيمية المتعددة [٢].

وما يهم هنا هو التغير في الفروق الدولية في متوسط الدخول. فالدخل الفردي في إستونيا، على سبيل المثال، ينخفض بنسبة ٣٥ في المائة عن قيمته في المملكة المتحدة، باستخدام إجمالي الدخل القومي، وإلى ٢٦ في المائة باستخدام متوسطات الاستبيان. وهذا اختلاف كبير يمكن أن يؤثر في تقديرات التوزيع على نطاق الاتحاد الأوروبي. وحيث إن نسبة استقصاء متوسطات إجمالي الحسابات القومية ترتبط إيجابيا بمستوى الدخل الفردي من إجمالي الدخل القومي معبرا عنه بمعايير تكافؤ القوة الشرائية، فإن صف بيانات مستوى الوحدة مع الإحصاءات الإجمالية يقلل عادة من تفاوت الدخل المقيس [٣].

الجدول (٣ - ١): الدخل بالفرد في الاتحاد الأوروبي حوالي ٢٠٠٠ بـ pps (GDP)

البلد	إجمالي الدخل القومي (GNI)	إجمالي دخل الوحدة المتاح (HGDI)	نسبة الـ HGDI إلى الـ GNI	صافي دخل الوحدة المتاح (HNDI)	نسبة الـ HNDI إلى الـ GNI	ECPH-LIS إجمالي دخل الوحدة الصافي (TNHI)	نسبة الـ TNHI إلى الـ GNI	نسبة الـ TNHI إلى الـ HNDI
استراليا	٢٤,٧٧٨	١٦.٣٩٣	٠,٦٦٢	١٥.٦١٨	٠,٦٣٠	١٠,٦٨٥		
بلجيكا	٢٣,٩٧٩	١٤.٨٠٠	٠,٦١٧	١٤,٠٤٧	٠,٥٨٦	١١,١٧٢	٠,٤٣١	٠,٦٨٤
قبرص	١٥,٨٢٤	–	–	–	–	–	٠,٤٦٦	٠,٧٩٥
التشيك	١١,٣١٦	٦.٠٩٥	٠.٥٨٣	٦.٢٥٨	٠,٥٥٣	٤,٣٣١	–	–
الدنمارك	٢٤,٨١٩	١١,٧٩٠	٠,٤٧٥	١٠,٩٥١	٠,٤٤١	١١,٢٢٣	٠,٣٨٣	٠,٦٩٢
استونيا	٧,٩١٦	٥,١٠٣	٠,٦٤٥	٤,٧٧٥	٠,٦٠٣	٣,١٤٥	٠,٤٥٣	١,٠٢٦
فنلندا	٢٢,٧٢٤	١٢.١٩٥	٠,٥٣٧	١١,٢٦٨	٠,٤٩٦	٩,٨٨٢	٠,٣٩٧	٠,٦٥٩
فرنسا	٢٣.١٢٥	١٤,٩٣٩	٠,٦٤٦	١٤,٤٣٣	٠.٦٢٤	١٠,٥٠٧	٠,٤٣٥	٠,٨٧٧
ألمانيا	٢٢.٢٧٢	١٥.٤٢٣	٠.٦٩٣	١٤.٤١٢	٠,٦٤٧	١١,٠٧١	٠,٤٥٤	٠,٧٢٨
اليونان	١٤.٧٤٩	١١,٠٢٨	٠,٧٤٨	١٠,٣٤٢	٠,٧٠١	٦,٨٣٥	٠,٤٩٧	٠,٧٦٨
المجر	٩,١٥٦	٥,٧٦٨	٠,٦٣٠	–	–	٣,٣١٨	٠,٤٦٣	٠,٦٦١
ايرلندا	٢١,٨٠٧	–	–	١٦,٧٨٣	٠,٧٧٠	٨,٧٨٤	٠,٣٦٢	–
ايطاليا	٢٢,٦٠٠	١٥,٦٧١	٠,٦٩٣	١٤,٧٢١	٠,٦٥١	٨,٠٦٤	٠,٤٠٣	٠,٥٢٣
لاتفيا	٧,٠٩٠	٤,٥٨٨	٠,٦٤٧	٤,٢٧٧	٠,٦٠٣	–	٠,٣٥٧	٠,٥٤٨
ليتوانيا	٧,٥٣٠	٥,٢١٣	٠,٦٩٢	٤,٩٤٧	٠,٦٥٧	–	–	–
لوكسمبورغ	٣٨,٨٨٩	–	–	–	–	١٥,٩٥٧	–	–
مالطا	١٥,٣٢٥	–	–	–	–	–	٠,٤١٠	–
هولندا	٢٥,٥٠٦	١٣,٢٦٣	٠,٥٢٠	١٢,٤٦٠	٠,٤٨٩	١٠,٢٨٤	–	–
بولندا	٨,٥٧٩	٦,٢٢٨	٠,٧٢٦	٦,٠٦٤	٠,٧٠٧	٣,٤٣٨	٠,٤٠٣	٠,٨٢٥
البرتغال	١٥,٧٥٧	١١,٣٦٢	٠,٧٢١	١٠,٥٩٤	٠,٦٧٢	٦,٤٧٧	٠,٤٠١	٠,٥٦٧
سلوفاكيا	٧,٥٤٦	٤,٤٦٤	٠,٥٩٢	٤,١٣٧	٠,٥٧٢	٢,٥١١	٠,٤١١	٠,٦١١
سلوفينيا	١٣,٩٠٥	٩,٠٦١	٠,٦٥٢	٨٤٠	٠,٦٠٤	٥,٥٥١	٠,٣٣٣	٠,٥٨٢
اسبانيا	١٨,٣٩٠	١٢,٤١٠	٠,٦٧٥	١١,٧١١	٠,٦٣٧	٧,٩٢٧	٠,٣٩٩	٠,٦٦١
السويد	٢٣,٧٠١	١١,٨١٧	٠,٤٩٩	١١,٤٠٨	٠,٤٨١	١٠,١٥٦	٠,٤٣١	٠,٦٦٧
المملكة المتحدة	٢٢,٥٢١	١٥,٢٥١	٠,٦٧٧	١٤,٥٤٢	٠,٦٤٦	١١,٨٩٤	٠,٤٢٨	٠,٨٩٠

ونوجز، فنقول إن ديتون وباحثي البنك الدولي حذروا بصورة صحيحة من الدمج غير الحذر للحسابات القومية وبيانات الاستقصاء. ومن ناحية أخرى، فإن الحاجة المضاعفة إلى تصحيح أوجه القصور في البيانات على مستوى الوحدة، وإعادة تأسيس معدلات الدخل في البلد الواحد المعلومة من الحسابات القومية ـ التي يمكن أن نجد أساسها في الدور الذي تؤديه حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي في تخصيص التمويل البنائي للاتحاد الأوروبي ـ تبرران الاستخدام المقيد لضبط الإحصاءات الإجمالية. وهذه الاعتبارات تقودني إلى اختبار كل من الدخول المضبوطة وغير المضبوطة (إما على إجمالي الدخل القومي وإما بالنسبة إلى الرصيد الرأسمالي المملوك للوحدات).

استخدام إجراء تساوي الدخل المشترك

كما سبق أن أشرت، فإن الأدبيات المتصلة بالتفاوت في الدخل العالمي تميل إلى التركيز على الدخول الفردية، نظريا على الأقل. (في التطبيق، تخلط كثير من الدراسات بين الإحصاءات المحسوبة على أساس الدخل الفردي، والتساوي، والوحدة المستخلصة من التجميعات الدولية لإحصاءات توزيع الدخل). ويستبعد هذا الاختيار الاقتصادات ذات الوزن في الاستهلاك، ويتعارض مع الممارسة التي تنتهجها البلاد النامية. ويعرض أتكينسون ورينووتر وسميدنغ (١٩٩٥: ١٨-٢١) مجموعة كبيرة من جداول المقارنة المستخدمة من قبل بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تفسر لماذا ترد الدالة m في (١) كـ k ، وفي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، فإن تقديرات الملكيات تحت متوسط الدخل مستخلصة باستخدام مقياس ماكلمنتس للمقارنة، على الرغم من أن هذا المقياس سرعان ما حل محله، كما أشرت في الفصل الأول، مقياس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعدل الذي اقترحه المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (DWP 2006: 207)، ويحدد هذا المقياس قيمة ١ للبالغ الأول، و٠,٥ لأي شخص آخر في الرابعة عشرة فما فوق، و٠,٣ لكل طفل أقل من ١٤ سنة.

وتعزز توصية المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي القابلية للمقارنة على مستوى البلد، حيث إن من المعروف أن أرقام توزيع الدخل حساسة جدا لاختيار مقياس المقارنة (بهمان وآخرون ١٩٨٨). من جهة أخرى، فإن مقياس المقارنة المعدل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد يكون بالغ الصرامة. وعلى سبيل المثال، فإن افتراض أن الاقتصادات ذات مقياس الاستهلاك هي نفسها في كل مكان كان موضع تشكك كثير من الباحثين في أوروبا الشرقية. ووفق ما يشير زولك، فإن مقياس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأصلي (الذي يحدد أوزان ٠,٧ لأي عضو بالغ غير الطفل الأول و٠,٥ للأطفال) أكثر صحة من المقياس المعدل لبولندا و«البلاد الأقل نموا»، حيث تحظى «بإنفاق عال نسبيا على الغذاء (الذي يتميز باقتصاد منخفض المقارنة) وبإنفاق عال نسبيا على الإسكان (الذي يتسم باقتصاد عالي المقارنة)» (٢٠٠٦: ٤٢٧). ويرى اليتو وهافاسي (٢٠٠٢: ١٣٧) حدودا مثيلة ضد استخدام مقياس منظمة التعاون المعدل بالنسبة إلى المجر، ويرفضان سلامة أي معيار مقارنة «قابل للتعميم» لا يعكس الظروف الخاصة للبلد المعني. وفي الماضي، كان المعيار المتبع في الوكالات الإحصائية لشرق أوروبا يقوم على حساب دخل الفرد (أتكينسون وميكلرايت ١٩٩٢: ٦٩-٧١).

واستخدام دالة واحدة للتساوي في بلاد الاتحاد الأوروبي ضروري للمقارنة على المستوى الدولي، لكنه لا يتضمن الصياغة الصارمة لمقياس منظمة التعاون المعدل. ويمكن جعل المقياس يعتمد على مستوى دخل الوحدة، أو البلد أو المنطقة التي تعيش فيها الوحدة. وفي تحليلي الإمبريقي، أقدم نتائج تعتمد على ضبط الدخل الفردي، ومقياسي منظمة التعاون الأصلي والمعدل، ومقياس «مزيج من الاثنين» يجمع بين مقياس المنظمة الأصلي لبلاد شرق أوروبا ومقياس المنظمة المعدل للاتحاد الأوروبي - ١٥ . والمسألة تستحق فحصا لاحقا، لكن يجب أن نكون على علم بأن افتراض وجود اقتصادات ذات وزن في البلاد الأقل نموا يرتبط بدخل حقيقي أقل في الاقتصاد الاسمي المعني، يوسع من المسافة بين البلاد الغنية والفقيرة داخل الاتحاد الأوروبي.

٣-٢ توزيع الدخل في الاتحاد الأوروبي الموسع

مصادر البيانات

البيانات الخاصة بالبلاد الـ ١٥ التي كانت عضوا بالاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٠ مستخلصة من جدول وحدات الجماعة الأوروبية، المصدر الرسمي الذي كانت تستخدمه المفوضية الأوروبية لمقارنة فقر الدخل والتفاوت في التسعينيات. والجدول استقصاء طولي متناغم تماما، تولته الوكالات القومية في الفترة من العام ١٩٩٤وحتى العام ٢٠٠١ بالتنسيق مع مكتب إحصاء الاتحاد الأوروبي لجمع بيانات تفصيلية عن الدخل، ومستوى المعيشة، والسمات الديموغرافية وتصرفات سوق العمل [٤]. وهنا، أستخدم معلومات عن الدخول المحصلة في العام ٢٠٠٠ مستمدة من الموجة الأخيرة. ويأتي إجمالي دخل الوحدة المتاح من إجمالي كل الموارد بعد خصم الضرائب المباشرة والمساهمات الاجتماعية (متغير H1100) وكل الملاحظات مقيسة على الأوزان المتقاطعة (متغير HG004).

وبيانات ٦ من البلاد العشرة التي التحقت بالاتحاد في العام ٢٠٠٤ (جمهورية التشيك، أستونيا، المجر، بولندا، جمهورية السلوفاك، سلوفينيا) والولايات المتحدة مستمدة من دراسة دخل لوكسمبورغ. (حول مشروع دراسة دخل لوكسمبورغ، انظر الفصل الأول). وعلى عكس جدول وحدات الجماعة الأوروبية، فإن المتغيرات في قاعدة بيانات دراسة دخل لوكسمبورغ مستخلصة من الاستقصاءات المستقلة المتسقة مع العوائد المالية الفعلية. كما نحصل على إجمالي الدخل المتاح لدراسة دخل لوكسمبورغ من الإجمالي (متغير DPI)، وحيث إن دخول المجر وبولندا وسلوفينيا هي للعام ١٩٩٩، ودخول جمهوريتي التشيك والسلوفاك للعام ١٩٩٦، فإنني أزيد قيم دراسة دخل لوكسمبورغ بالزيادة التراكمية في الدخل الفردي من إجمالي الدخل القومي (بأسعار الفترة) بين السنوات المتاحة والعام ٢٠٠٠؛ ولسنا في حاجة إلى مثل هذا الضبط بالنسبة إلى أستونيا.

ويقاس التوزيع بين الأفراد، منسوبا إلى كل شخص الدخل المكافئ أو دخل الوحدة التي ينتمي إليها. وبالنسبة إلى كل بلد، فإن عينات الأوزان تعاد معايرتها بحيث تضاف إلى إجمالي السكان. ويتحول هذا إلى افتراض أن توزيع الدخل هو نفسه بين الأشخاص الذين يعيشون بصورة دائمة في مؤسسات (دور الرعاية، المدارس الداخلية، السجون، القواعد العسكرية، وغيرها) وأولئك الذين يعيشون في الوحدات. وتتحدد الجنسية على أساس الإقامة: الأستونيون الذين يعيشون في فرنسا يعتبرون جزءا من السكان الفرنسيين. (بالنسبة إلى التحويلات الخاصة الأخرى، قد تكون هناك مشكلة ازدواج حصر للتحويلات النقدية، إذا لم تكن مستمدة من دخل المرسل)، وعند حساب قياسات تكافؤ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يفترض أن كل الأعضاء بالغون، حيث تغيب المعلومات عن أعمار أفراد الوحدة. وهذه هي الحال، لسوء الحظ، بالنسبة إلى بيانات سلوفاكيا؛ وحيث إن معامل التساوي أعلى عند الأطفال منه عند البالغين، فإن هذه المقولات تعني أن الدخول المتساوية تقدر بأقل من حقيقتها بالنسبة إلى كل الوحدات السلوفاكية التي تضم أطفالا أقل من ١٤ عاما. وتنخفض الدخول غير الإيجابية.

والتقديرات التي سأتناولها الآن بالنسبة إلى منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي -١٥ تستند إلى بيانات جدول وحدات الجماعة الأوروبية، في حين أن تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي -٢٥ تأتي من دمج بيانات جدول وحدات الجماعة الأوروبية وبيانات جدول ودراسة دخل لوكسمبورغ. ويستخدم الاتحاد الأوروبي -٢٥ خلال الفصل، على الرغم من عدم إدراج قبرص ولاتفيا وليتوانيا بسبب نقص البيانات؛ وتشكل البلدان الـ ٢١ المتوافرة بياناتها ٩٨,٥ في المائة من إجمالي عدد سكان الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٠، وينبغي أخذ النتائج بشيء من الحذر، خصوصا بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي -٢٥، ويفترض أن القابلية للمقارنة أعلى بالنسبة إلى جدول وحدات الجماعة الأوروبية، من استقصاءات تتسق مع التبوؤات (على الأقل بالنسبة إلى ١١ بلدا)،

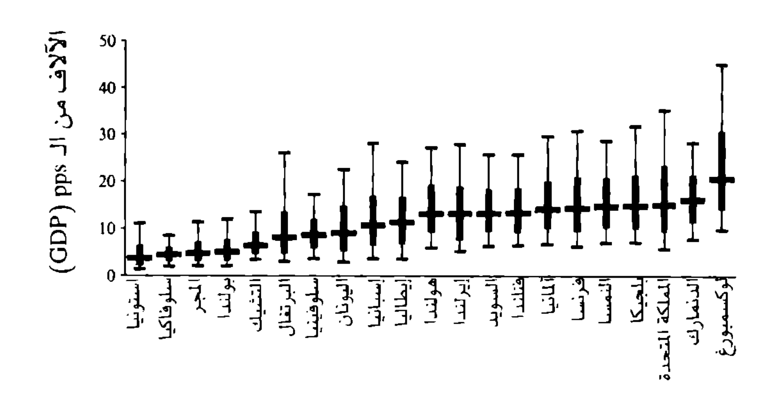
من بيانات دراسة دخل لوكسمبورغ، المستمدة من معايرة العوائد المالية الفعلية. أضف إلى هذا أن تعريفات الدخل بالنسبة إلى دراسة دخل لوكسمبورغ وجدول وحدات الجماعة الأوروبية متماسكة بشكل كبير، لكن لم يحدث ضبط لبقية التعارضات. وأخيرا، فإن تمثيل آخر موجات جدول وحدات الجماعة الأوروبية المستخدمة هنا قد تقل بسبب التآكل الكبير للعينة المسجل في معظم البلاد (لهمان وويرتز ٢٠٠٣ : ٢-٣).

التفاوت

يلخص الشكل (٣-١) توزيع الدخول الحقيقية العام ٢٠٠٠ في ٢١ بلدا من البلاد الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تتوافر بيانات بشأن مستوى وحداتها. ويبين الرسم البياني متوسط القيمة لكل بلد (العلامة الأفقية السميكة)، والمسافة بين النسبتين ٢٠ و٨٠ (العمود الرأسي السميك)، والنسبة الخامسة والـ ٩٥ (طرفا العمود الرأسي الرفيع). وكل القيم هي إحصاءات استبيان مقارنة وغير مضبوطة في آلاف PPS (إجمالي الناتج القومي). والبلد الذي يصنف ضمن متوسطي الدخل الحقيقي يتبع نمطا معروفا، مع علو مكانة أمم أوروبا الشرقية على بلاد جنوب أوروبا، وبقاء التقارب بين بقية بلاد الاتحاد الأوروبي باستثناء لوكسمبورغ المتصدرة بجلاء. والفروق في الاتحاد ضخمة، في داخل كل بلد وفيما بين البلاد. ويشكل المتوسط الأستوني ١٨ في المائة من متوسط لوكسمبورغ، وينخفض هذا الرقم إلى ١٤ في المائة إذا ما قارناه عند درجة ٥ في المائة. وبالنسبة إلى ٨٠ في المائة من الأوروبيين الشرقيين، فإن الدخول منخفضة، أو، تقارن غالبا، بالـ ٢٠ في المائة الأفقر من الأوروبيين الذين يعيشون في بلاد وسط وشمال أوروبا. وتكشف الأطوال المتغيرة للأعمدة الرأسية بعض الفروق الملحوظة في تبعثر الدخل بين البلاد، مثل ذلك الذي بين الدنمارك والمملكة المتحدة. ويجب ملاحظة أن هذه الأعمدة تبين الفروق المطلقة لا النسبية. وإذا

عبرنا عن القيم بالنسب المئوية للمتوسطات القومية، كما هو معتاد في مقارنات التفاوت بين البلاد، فإن الفروق في الدخل في بلاد أوروبا الشرقية لن تبدو صغيرة جدا إذا قارناها بتلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي -١٥، والحقيقة أن أستونيا تعد الثانية بعد البرتغال، بين البلاد التي تشهد أكبر قدر من التفاوت النسبي.

وهذه الفروق في الدخل فيما بين البلاد تصطدم بالتفاوت المقيس في الاتحاد الأوروبي ككل. ويورد الجدول (٣-٢) كثيرا من الإحصاءات عن توزيع الدخول الحقيقية في منطقة اليورو، والاتحاد الأوروبي بصورته في العام ٢٠٠٠ (الاتحاد الأوروبي - ١٥)، والاتحاد الموسع (الاتحاد الأوروبي - ٢٥). (سنناقش الأرقام المقابلة في الولايات المتحدة فيما بعد). وترد ٨ قيم لكل إحصاء: ٧ منها تختلف سواء من حيث وحدة المحاسبة (يورو مقابل PPS)، أو طريقة المطابقة على الحسابات القومية (لاشيء لإجمالي الدخل القومي والمخزون المالي للوحدات)، والأخير هو معدل وزن القيم القومية، المتعلقة بالمفهوم المستخدم به في مطبوعات مكتب إحصاء الاتحاد الأوروبي. ويبين الجدول (٣-٣) أثر معايير المقارنة المختلفة على الإحصاءات نفسها.



الشكل (٣ - ١): توزيع الدخل في بلاد الاتحاد الأوروبي ٢٠٠٠

الجدول (٣ - ٢): قياسات التفاوت والفقر بتحديد الدخل العام ٢٠٠٠

تحديد الدخل	فهرس أتكينسون Σ =١	فهرس أتكينسون Σ = ٢	فهرس جيني	(٪) النسبة إلى معدل المتوسط P١٠	P٢٠	P٨٠	P٩٠	(٪) نسب تعداد الوحدة θ =٠.٠	θ =٠.٥	θ =١.٠
الاتحاد الأوروبي ٢٥										
الدخل باليورو غير مضبوط	٠,٢٥٨	٠,٨١٥	٠,٣٧٨	٢٢	٤٣	١٦١	٢٠٦	١٥,٢	٢٣,٥	٢٧,٩
مضبوط على GNI	٠,٢٣٤	٠,٨٠٢	٠,٣٦١	٢٦	٤٦	١٥٧	١٩٨	١٥,٢	٢٢,٤	٢٦,٧
مضبوط على HNDI	٠,٢٣١	٠,٧٩٩	٠,٣٥٩	٢٦	٤٧	١٥٧	١٩٩	١٥,٢	٢١,٦	٢٦
الدخل بـPPS (GDP) غير مضبوط	٠,١٨٢	٠,٧٧٠	٠,٣٢٨	٣٩	٥٥	١٥٤	١٩٥	١٥,٥	١٨,٤	٢٣
مضبوط على GNI	٠,١٦٨	٠,٧٦١	٠,٣١٦	٤٣	٥٩	١٥٤	١٩٢	١٥,٢	١٧,٢	٢٠,٩
مضبوط على HNDI	٠,١٦٨	٠,٧٥٨	٠,٣١٧	٤٤	٥٩	١٥٤	١٩٤	١٥,٢	١٦,٩	٢٠,٤
الدخل بـ PPS (HFCE) غيرمضبوط	٠,١٨٩	٠,٧٧٣	٠,٣٣٤	٣٧	٥٤	١٥٥	١٩٦	١٥,٢	١٨,٨	٢٣,٧
القيم القومية المرجحة للسكان	٠,١٣٨	٠,٣٩٥	٠,٢٨٤	-	-	-	-	١٥,٢	-	-
الاتحاد الأوروبي ١٥										
الدخل باليورو غير مضبوط	٠,١٦٨	٠,٨٣٠	٠,٣١٣	٤٤	٦٠	١٥٢	١٩٢	١٥,٥	١٧,١	١٩,٩
مضبوط على GNI	٠,١٥٥	٠,٨٢١	٠,٣٠٠	٤٦	٦٢	١٤٩	١٨٥	١٥,٥	١٦,٧	١٨,٦
مضبوط على HNDI	٠,١٥٣	٠,٨١٨	٠,٢٩٨	٤٧	٦٣	١٤٩	١٨٧	١٥,٥	١٦,٤	١٨,٠
الدخل بـ PPS (GDP) غير مضبوط	٠,١٤٨	٠,٧٩٩	٠,٢٩٤	٤٨	٦٤	١٤٨	١٨٥	١٥,٥	١٦,٢	١٧,٣
مضبوط على GNI	٠,١٤٣	٠,٧٩١	٠,٢٨٩	٤٩	٦٥	١٤٩	١٨٤	١٥,٥	١٥,٨	١٦,٤
مضبوط على HNDI	٠,١٤٣	٠,٧٨٩	٠,٢٩١	٥٠	٦٥	١٥٠	١٨٦	١٥,٥	١٥,٦	١٦,١
الدخل بـ PPS (HFCE) غير مضبوط	٠,١٥٠	٠,٨٠١	٠,٢٩٦	٤٨	٦٣	١٤٨	١٨٦	١٥,٥	١٦,٣	١٧,٧
القيم القومية المرجحة للسكان	٠,١٣٨	٠,٤١٧	٠,٢٨٤	-	-	-	-	١٥,٥	-	-
منطقة اليورو										
الدخل باليورو غير مضبوط	٠,١٦٤	٠,٨٤٦	٠,٣٠٧	٤٤	٦٠	١٥٠	١٨٧	١٥,٤	١٧,٢	٢٠,٣
مضبوط على GNI	٠,١٥٤	٠,٨٤٣	٠,٢٩٨	٤٥	٦٢	١٤٨	١٨٤	١٥,٤	١٦,٨	١٨,٨
مضبوط على HNDI	٠,١٥٢	٠,٨٤١	٠,٢٩٧	٤٥	٦٢	١٤٨	١٨٤	١٥,٤	١٦,٥	١٨,٤
الدخل بـ PPS (GDP) غير مضبوط	٠,١٤٦	٠,٨٣٣	٠,٢٩	٤٨	٦٣	١٤٦	١٨٣	١٥,٤	١٦,٣	١٧,٥
مضبوط على GNI	٠,١٤٢	٠,٨٢٠	٠,٢٨٨	٤٩	٦٥	١٤٩	١٨٤	١٥,٤	١٥,٧	١٦,٣
مضبوط على HNDI	٠,١٤٢	٠,٨١٨	٠,٢٩٨	٥٠	٦٥	١٥٠	١٨٥	١٥,٤	١٥,٥	١٦,١
الدخل بـ PPS (HFCE) غير مضبوط	٠,١٤٩	٠,٨٢٥	٠,٢٩٣	٤٧	٦٣	١٤٧	١٨٣	١٥,٤	١٦,٤	١٨,١
القيم القومية المرجحة للسكان	٠,١٣٧	٠,٤٣٠	٠,٢٨٢	-	-	-	-	١٥,٤	-	-
الولايات المتحدة الأمريكية										
الدخل بالدولار الأمريكي	٠,٢٢٥	٠,٩٦٦	٠,٣٦٩	٣٩	٥٥	١٦٣	٢١٣	٢٢,٨	٢٣,٠	٢٣,٤
الدخل بـPPS	٠,٢٢٤	٠,٩٦٦	٠,٣٦٨	٣٩	٥٥	١٦٢	٢١٢	٢٢,٨	٢٢,٩	٢٣,٢

الجدول (٣ - ٣): قياسات الفقر والتفاوت بميزان التساوي العام ٢٠٠٠

	فهرس أتكينسون	فهرس أتكينسون	فهرس جيني	النسبة إلى معدلات المتوسط (٪)				نسب تعداد الوحدة		
ميزان التساوي	$\Sigma = ١$	$\Sigma = ٢$		P١٠	P٢٠	P٨٠	P٩٠	$\theta = ٠٫٠$	$\theta = ٠٫٥$	$\theta = ١٫٠$
				الاتحاد الأوروبي ٢٥						
OECD المعدل	٠٫١٨٢	٠٫٧٧٠	٠٫٣٢٨	٣٩	٥٥	١٥٤	١٩٥	١٥٫٢	١٨٫٤	٢٣٫٠
OECD	٠٫١٨٩	٠٫٧٦٤	٠٫٣٣٦	٣٨	٥٥	١٥٧	١٩٩	١٥٫٥	١٨٫٥	٢٣٫٠
لكل فرد	٠٫٢٠٩	٠٫٧٥٩	٠٫٣٥٧	٣٧	٥٤	١٦٤	٢١١	١٧٫٢	١٩٫٨	٢٤٫٠
OECD المختلط	٠٫١٩٧	٠٫٧٧٣	٠٫٣٣٨	٣٤	٥٣	١٥٤	١٩٦	١٥٫٣	١٩٫٦	٢٤٫٣
				الاتحاد الأوروبي ١٥						
OECD المعدل	٠٫١٤٨	٠٫٧٩٩	٠٫٢٩٤	٤٨	٦٤	١٤٨	١٨٥	١٥٫٥	١٦٫٢	١٧٫٣
OECD	٠٫١٥٤	٠٫٧٩٢	٠٫٣٠١	٤٨	٦٤	١٥١	١٨٩	١٥٫٧	١٦٫٤	١٧٫٥
لكل فرد	٠٫١٧٤	٠٫٧٨٦	٠٫٣٢٤	٤٦	٦٢	١٥٨	٢٠١	١٧٫٢	١٧٫٧	١٨٫٦
				منطقة اليورو						
OECD المعدل	٠٫١٤٦	٠٫٨٢٣	٠٫٢٩٠	٤٨	٦٣	١٤٦	١٨٣	١٥٫٤	١٦٫٣	١٧٫٥
OECD	٠٫١٥٢	٠٫٨١٦	٠٫٢٩٨	٤٨	٦٣	١٤٩	١٨٧	١٥٫٧	١٦٫٣	١٧٫٨
لكل فرد	٠٫١٧١	٠٫٨١٠	٠٫٣٢٠	٤٦	٦٢	١٥٧	١٩٩	١٧٫٠	١٧٫٨	١٨٫٩
				الولايات المتحدة الأمريكية						
OECD المعدل	٠٫٢٢٤	٠٫٩٦٦	٠٫٣٦٨	٣٩	٥٥	١٦٢	٢١٢	٢٢٫٨	٢٢٫٩	٢٣٫٢
OECD	٠٫٢٣٢	٠٫٩٦٨	٠٫٣٧٧	٣٩	٥٥	١٦٦	٢٢١	٢٢٫٩	٢٣٫١	٢٣٫٤
لكل فرد	٠٫٢٥٥	٠٫٩٧٣	٠٫٣٩٩	٣٧	٥٤	١٧٦	٢٤٢	٢٣٫٩	٢٤٫٠	٢٤٫١

ويمكننا رصد ثلاث ملاحظات فيما يتصل بالمقولات المنهجية المتعددة.

* يكون التفاوت المقيس أعلى عند حساب الدخول باليورو منه في حال حسابه بأي من طريقتي PPS. والفرق متواضع في حال منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي -١٥، لكنه كبير بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي -٢٥ والتفاوت أدنى قليلا في فهرس PPP لإجمالي الناتج القومي منه في النفقات النهائية للوحدة HFCE.

* تقلل المطابقة مع الحسابات القومية من التفاوت المقيس، سواء استخدمنا إجمالي الدخل القومي أو صافي دخل الوحدة المتاح.

* أعلى درجات التفاوت نجدها في الدخول الفردية، والتفاوت أقل بقياس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعدل منه بالمقياس الأصلي. وفي الاتحاد الأوروبي - ٢٥، فإن الدخول تكون أكثر تركيزا عندما تنخفض بالمقياس المختلط للمنظمة منها بأي من قياسي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الآخرين في الأساس؛ لأن الناس في قاع التوزيع أكثر فقرا (انظر قيم P10 وP20).

* درجة التفاوت المقيسة للاتحاد الأوروبي بكامله دائما ما تكون أعلى من متوسط القيم القومية مقارنة بالسكان. والفرق أكبر بصفة خاصة بالنسبة إلى الاتحاد الموسع. وهذا تحذير من استخدام متوسط الوزن السكاني مقياسا عندما تكون الفروق في الدخل الحقيقي كبيرة. وبصورة أكثر عمومية، فإن هذا يكشف التبرير النظري الضعيف لمثل هذا القياس: دلالة متوسط فهارس التفاوت النسبي للبلد على توزيع الدخل في الاتحاد الأوروبي غير واضحة.

وبالتركيز على الدخول الحقيقية غير المطابَقة بـ PPS نجد أن درجة التفاوت في العام ٢٠٠٠ كانت منخفضة للغاية في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي -١٥، وكان فهرس جيني أدنى من ٣٠ في المائة، ونجد النسبة في إيطاليا، وهو في منتصف الطريق بين الحد الأدنى ٢٢ في المائة في الدنمارك، والحد الأقصى ٣٧ في المائة في البرتغال. والـ ١٠ في المائة الأغنى حصلوا على ٨٥ في المائة على الأقل أكثر من الشخص المتوسط، بينما لم يصل دخل الـ ١٠ في المائة الأفقر إلى نصف حصة المتوسط، وهو ما يقترب تماما من الوضع في المملكة المتحدة. وقد زاد توسيع أوروبا الشرقية من تركيز الدخول على نطاق الاتحاد الأوروبي بصورة ملحوظة، عند قياسها في العام ٢٠٠٠، وارتفع فهرس جيني بما يزيد على ٣ نقاط مئوية ليصل إلى ٣٣ في المائة، وانخفض الحد المئوي العاشر إلى أدنى من ٤٠ في المائة من المتوسط، وارتفع الحد التسعون إلى ضعف المتوسط تقريبا.

الفقر

عند تحليل الاتحاد الأوروبي بوصفه بلدا واحدا، يعد استبدال خطوط الفقر القومي بخط واحد على مستوى الجماعة، انحرافا أساسيا عن الطريقة التي يقيس بها مكتب إحصاءات الجماعة الأوروبية الفقر. وكما لاحظ أتكينسون، فإننا إذا اعتبرنا أن خط الفقر هو الحد الأدنى من الموارد الذي ينبغي أن يحصل عليه المواطن الأوروبي ليشارك بصورة كاملة في حياة المجتمع، فأي هذه الخطوط نختار لـ «الحكم السياسي»: الخط على نطاق الاتحاد يمثل «تحركا مهما باتجاه النظر إلى الاتحاد الأوروبي بوصفه كيانا اجتماعيا» (١٩٩: ٢٩) [٥]. ويرى أتكينسون (١٩٩٥، ١٩٩٨) أننا نحتاج إلى اتخاذ موقف وسط ونقترح معدلا معايرا هندسيا لخطوط الفقر القومي وفي الاتحاد الأوروبي. وعلى نهجه، أعتبر أن خطوط فقر الأسرة في البلد K

$$Z\theta \equiv 0.6\,(\acute{y}_{EU})^{\theta}\,(\acute{y}_{K})^{1-\theta}$$

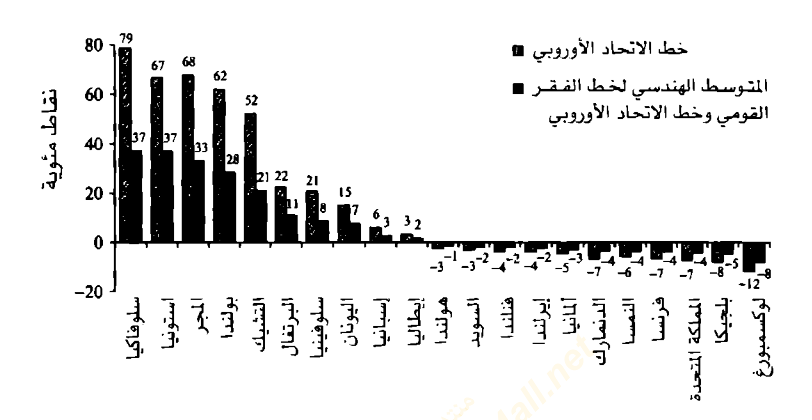
حيث y_{EU} وy_K هما متوسط الدخل الحقيقي للاتحاد الأوروبي والبلد K، على التوالي. ومحدد θ الذي يتراوح بين 0 لـ ١: θ =١، ينسجم مع طريقة مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي لتحديد الخطوط على المستوى القومي، في حين أن ١= θ تعني التحرك في اتجاه اعتبار الاتحاد الأوروبي بلدا واحدا.

ويشير الجدول (٣-٢) إلى معدلات فقر تعداد الوحدة لثلاث قيم لـ θ وعدد من تعريفات الدخل الحقيقي. وبالنظر أولا إلى 0 = θ، فإن نحو ١٥ في المائة من الأوروبيين كانوا من الفقراء في العام ٢٠٠٠، بغض النظر عن حدود الاتحاد. وينطبق هذا الرقم على ٤٧ مليون شخص في منطقة اليورو، و٥٩ مليونا في الاتحاد الأوروبي -١٥، و٦٨ مليونا في الاتحاد -٢٥ . وحيث إن التقدير نسبي تماما، فإن مطابقة الدخل ووحدة المحاسبة لا تحدث فرقا واضحا. وتختلف النتائج تماما عندما يكون θ=1: استخدام خط الاتحاد الأوروبي يزيد من حدوث الفقر. ويقترب الأمر من هذا عندما لا تتطابق الدخول مع الحسابات

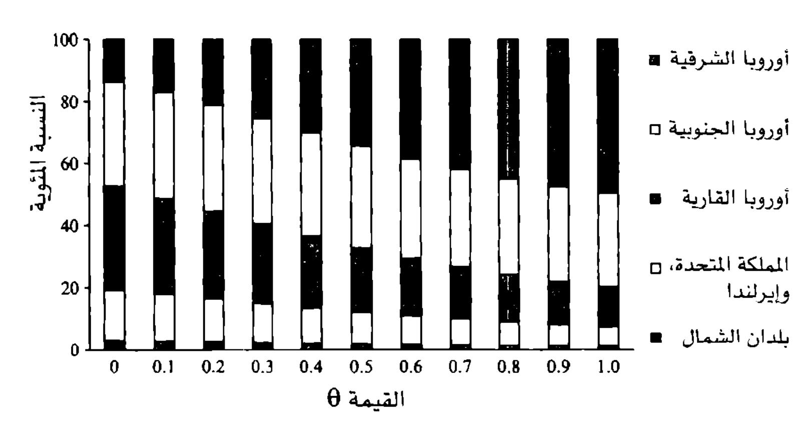
القومية، وعند التعبير عنها باليورو بمعدلات تغير السوق بدلا من pps (سواء HFCE أو إجمالي الناتج المحلي). وتتغير معدلات تعداد الوحدة بصورة رتيبة حيث يتراوح θ بين 0 و1. ويبين الجدول (٣-٣) أن أرقام الفقر تكون مماثلة تماما إذا استخدمنا مقاييس مقارنة منظمة التعاون الاقتصادي والتمية، لكنها تكون أعلى بصورة موحدة عندما نفترض عدم وجود اقتصادات ذات وزن في الاستهلاك. وفي الاتحاد الأوروبي -٢٥، كلما اقتربنا من عتبة خط مستوى الاتحاد، زادت التقديرات التي تستند إلى مقياس منظمة التعاون المختلط بأكثر من تلك التي تعتمد على مقاييس منظمة التعاون العادية.

وإذا اعتمدنا على الدخول غير المطابقة في PPS (إجمالي الناتج المحلي)، فإن معدلات الفقر ترتفع من ١٥,٤ في المائة إلى ١٧,٥ في المائة في منطقة اليورو، ومن ١٥,٥ في المائة إلى ١٧,٣ في المائة في الاتحاد الأوروبي -١٥، حيث يحل خط مستوى المنطقة محل الخطوط القومية. وفي الاتحاد الأوروبي الموسع، فإن حدوث الفقر يرتفع بمعدل النصف، من ١٥,٢ في المائة إلى ٢٣ في المائة، ويرتفع الرقم المطلق لعدد الفقراء من ٦٨ مليونا إلى ١٠٣ ملايين. بل إن هناك تغيرا مؤثرا في جغرافية الفقر، فمع تغير خط الفقر من النطاق القومي إلى نطاق المنطقة، فإن نصف سكان أوروبا الشرقية، أو أكثر من ذلك، «ينتقلون» إلى الفقر، الذي تبلغ ذروته ٧٩ في المائة في جمهورية السلوفاك، كما يعاد تصنيف قسم كبير من السكان على أنهم فقراء في أوروبا الشمالية، ويحدث العكس في بقية بلاد الاتحاد، مع اختفاء الفقر فعليا في لوكسمبورغ (الشكل٣-٢). وهذه الأرقام تصل إلى النصف عند التوسط (θ=0.5) ويصور الشكل (٣-٣) «شرقنة» easternization الفقر مع انتقالنا من الخطوط القومية إلى خط مستوى الجماعة، بينما ترتفع حصة الفقراء الذين يعيشون في أوروبا الشرقية من ١,٦ في المائة إلى ٤٩,٥ في المائة، فإن كل الحصص الأخرى تنخفض قليلا في أوروبا الشمالية (من ٣٣,٤ في المائة إلى ٣٠,٢ في المائة)، وتكون

أكثر حدة في أوروبا القارية (من ٣٣,٤ في المائة إلى ١٢,٨ في المائة)، وفي البلاد الشمالية (من ٣,١ في المائة إلى ١,٢ في المائة)، وفي المملكة المتحدة وإيرلندا (من ١٦,١ في المائة إلى ٦,٣ في المائة).



الشكل (٣-٢): إفقار الأشخاص مع انتقال خط الفقر من القومي إلى خط الاتحاد الأوروبي العام ٢٠٠٠ (٪)



الشكل (٣-٣): تركيب الفقر في الاتحاد الأوروبي - ٢٥ بالقيم البديلة للعام ٢٠٠٠، θ

هل التفاوت والفقر أعلى في الاتحاد الأوروبي منهما في الولايات المتحدة؟

تشير التقديرات المتاحة إلى أن توزيع الدخل أقل تفاوتا في الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة. وكانت هذه هي الحال بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي - ١٥ في ثمانينيات القرن الماضي، وفق ما يورد أتكينسون (١٩٩٦: ٢٥ - ٢٦)، وتقديرات «الطراز» المرتكزة على دراسة دخل لوكسمبورغ، وتقديرات منطقة اليورو في العام ١٩٩٥، وفق تقييم بيبلو ونوس لها (٢٠٠١: ٣٠٨) على أساس بيانات ECHP إضافة إلى بيانات دراسة دخل لوكسمبورغ لفنلندا والولايات المتحدة. وحسابات بوا (٢٠٠٤: ٧، الجدول٣) للبيانات التي جمعها ميلانوفيتش لمقاله للعام ٢٠٠٢ ترى أن التفاوت في الدخل الفردي في الولايات المتحدة ليس أعلى منه في الاتحاد الأوروبي - ١٥ فقط، بل وأعلى كذلك من الاتحاد - ٢٥، كانت فهارس جيني ٣٩,٤ في المائة في الولايات المتحدة، و٣٤,٢ في المائة في الاتحاد الأوروبي -١٥، و٣٨ في المائة في الاتحاد -٢٥ في العام ١٩٩٣.

وتؤكد حساباتي الخاصة هذه النتيجة، باستخدام المقارنة من منظور PPP. والتمرينات المبكرة للدخول المطابَقة على PPP تقارن بين الدخول في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالدولار، مهملة بذلك التغير في معدلات الأسعار داخل الولايات المتحدة. لكن هذا التغير ليس بالأمر الهين، على سبيل المثال، كان الدولار في العام ٢٠٠٠، وفق فهارس تكاليف المعيشة المقدرة على يد بيري وفوردنغ وهانسون (٢٠٠٠، ومراجعتها في العام ٢٠٠٤)، يزيد بنسبة الثلث في الميسيسبي عنه في ماساشوسيتس. وللتحكم في هذا المصدر للتنافر، أضفت الإحصاءات المعتادة بالدولار الأمريكي إلى التقديرات الجديدة المطابقة على فروق مستوى الأسعار بين الدول الأمريكية بالفهارس التي جمعها بيري وفوردنغ وهانسون [٦]. لكن علينا ملاحظة أن هذه الفهارس مقدرة بطرق متوسطات القياس الاقتصادي وقابلة للقياس الجزئي فقط على تلك المحسوبة من جانب مكتب الإحصاء الأوروبي. وهي

تستخدم هنا باعتبارها التقدير التقريبي الأول في غياب سلسلة ppp على المستوى الرسمي للدولة. وعلى عكس الحال في الولايات المتحدة، فإن مطابقة تغير مستويات السعر في الدولة لا يظهر فروقا فعلية في التفاوت والفقر المقيسين في الولايات المتحدة (انظر الصفين الأخيرين من الجدول ٣-٢).

وتوزيع الدخل في الولايات المتحدة أوسع بكثير من نظيره في الاتحاد -١٥ ومنطقة اليورو، وهو أوسع من الاتحاد - ٢٥؛ لأن الدخول مضبوطة على الفروق في القوة الشرائية. فإذا أخذنا إحصاء غير مضبوط على ppS في الاعتبار، فيكون فهرس جيني ٣٣ في المائة في الاتحاد الأوروبي - ٢٥ مقابل ٣٧ في المائة في الولايات المتحدة. ويبدو أن الفروق لا تكمن في القاع، حيث تبدو P10 و P20 أكثر تشابها، ولكن في القمة: النسبتان ٨٠ في المائة و٩٠ في المائة من المدرج الأمريكي أبعد ما تكون من المتوسط مقارنة بالنظراء الأوروبيين. ويكون الفارق قويا عند قياس التفاوت بفهرس أتكينسون بقيمة $\varepsilon = 2$ ، الذي يظهر ابتعادا ملموسا عن التفاوت. ويكون معدل فقر تعداد الوحدة نفسه تقريبا على جانبي الأطلسي، نحو ٢٣ في المائة، باستخدام خطوط المنطقة، لكنها أعلى في الولايات المتحدة بـ ٥٠ في المائة من الاتحاد الأوروبي -٢٥ عندما تكون خطوط الفقر لبلد أو دولة معينة. ولنلاحظ الأثر المحدود لتحويل الخط من المستوى القومي إلى مستوى الولاية في معدلات الفقر في الولايات المتحدة.

والنسبة بين أعلى وأدنى متوسط مساو للدخل مقدرا بـ PPS هي ١,٥ في الولايات المتحدة مقابل ٥,٦ في الاتحاد الأوروبي -٢٥، أو ٤,٣ في حال استبعاد دراسة دخل لوكسمبورغ كمحدد. ونظرا إلى التبعثرات الداخلية البالغة، فمن الملاحظ أن الدخل يوزع بقدر أقل من العدالة في الاتحاد الأوروبي -٢٥ منه في الولايات المتحدة. ويجب أن نقرأ هذه النتيجة على خلفية متوسط الدخل الأعلى الحقيقي الملموس في الولايات المتحدة (نحو ٧٥ في المائة).

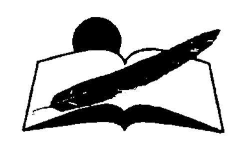
٣-٣: الخاتمة

اعتمادا على الأبحاث المكثفة عن التفاوت في الدخل العالمي، أجريت في هذا الفصل تحليلا للمسائل المفاهيمية لقياس توزيع الدخل في الكيانات المتجاوزة القومية. وباتخاذ الاتحاد الأوروبي حالة للدراسة والولايات المتحدة أساسا للمقارنة، تبين كيف يمكن للنتائج أن تتأثر بالاختيارات المنهجية لمعدل تغير العملة، وفهرس PPP، ومطابقة بيانات الاستبيان على الحسابات القومية، ومقياس المقارنة. وبعملي على هذا النحو، قدمت أول صورة نظامية للتفاوت والفقر في الاتحاد الأوروبي الموسع كما لو كان بلدا واحدا.

وهناك سببان على الأقل لتحري توزيع الدخل في الاتحاد الأوروبي بكامله. أولهما، أدائي، فالتفاوت والفقر مقياسان مهمان للتغاير في مجتمع الاتحاد الأوروبي، ويمكن القول إنه كلما زاد هذا التغاير، تراجعت عملية الاندماج الأوروبي. وهكذا، يرى بوا أنه «إذا لم تكن المنافع التجارية والأمنية لأي موجة للتوسيع كبيرة، فسيضطر الاتحاد الأوروبي إلى تأخير أي خطط لدمج مؤسسي أقوى» (٢٠٠٤: ٨). والشواهد التي ناقشناها في هذا الفصل لا تبدو مزعجة في هذا الصدد. والحقيقة أن التوسيع الذي جرى في مايو العام ٢٠٠٤، تزامن مع زيادة ملحوظة في كل من التفاوت والفقر في الاتحاد الأوروبي كله، كما يمكن أن نتوقع انطلاقا من المستوى المختلف للنمو الاقتصادي للبلاد الأعضاء الجدد [٧]. لكن التدهور لا يبدو كبيرا في حال المقارنة، أو الاستعانة بالسجلات القومية التاريخية. وكما رأينا، فإن المقارنة عندما تتم بصورة صحيحة باستخدام PPP، فإن الاتحاد الأوروبي -٢٥ يظهر تفاوتا وفقرا أقل من نظيره في الولايات المتحدة، حيث لا تتماثل معدلات الفقر إلا باستخدام الخطوط على نطاق المنطقة. وإذا أخذنا الخبرة التاريخية البريطانية مرجعا، فإن ارتفاع فهرس جيني المتصل بتوسيع الاتحاد بثلاث نقاط مئوية تقابله زيادة في المملكة المتحدة بمقدار٧ نقاط في الفترة بين العامين ١٩٨٥-١٩٩٠، أو انخفاض بمقدار ٤ نقاط بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ وبين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ (جونز ٢٠٠٦: ٩، والجدول ٢٧).

والسبب الثاني جوهري، فالهدف الذي حددته قمة لشبونة، أي «التماسك الاجتماعي الأكبر»، يعد مفهوما مراوغا. ويؤمن هذا الفصل في الأساس بأن درجة التفاوت ومدى الفقر المرصود على نطاق الاتحاد الأوروبي بكامله يعطيه محتوى عملياتيا واضحا ومهما، وإن لم يكن يقتصر على هذا وحده. وتتمثل أفضلية مراعاة الدخل الشخصي في الاتحاد الأوروبي كله في أنه يقدم إطارا موحدا للتقييم المشترك للتفاوت النسبي على نطاق البلد الواحد (موضع اهتمام السياسة الاجتماعية للاتحاد الأوروبي) وتبعثرات الدخل بين البلاد (موضع اهتمام السياسات الإقليمية للاتحاد الأوروبي). (لمقولات مماثلة، انظر فاهي وويلان وميتر ٢٠٠٥). وقد لا يكون انخفاض التفاوت في كل البلاد تقدما في اتجاه تماسك اجتماعي أكبر إذا نمت الدخول بصورة أسرع كثيرا عنها في البلاد الأغنى، من السهل بناء الأمثلة عندما ينخفض فهرس جيني، أو أي مقياس آخر للتفاوت في كل البلاد ويرتفع في الاتحاد الأوروبي كله. ويؤدي منظور الاتحاد الأوروبي بكامله، بصورة طبيعية، إلى النظر إلى هذه الاتجاهات المتناقضة معا، ويقدم بيانات أساسية لتوحيد التحليل على المستوى القومي.

وكما يشير أتكينسون، فإن منظور الاتحاد يمكن اعتباره خطوة مهمة نحو رؤية الاتحاد على أنه وحدة اجتماعية. هل يتطلب هذا إحساسا قويا بالهوية الأوروبية؟ ليس بالضرورة. فالنظر إلى الاتحاد بوصفه هوية واحدة من شأنه إثراء معرفتنا بسمات عملية التوحيد التي تتواصل في كل الأحوال، والإسهام في وضع ما يسميه سن «الأهداف الأكبر» في المقدمة.



4

ما وراء القياسات العرفية للدخل: متضمنة المنافع والضرائب

آن هاردينغ، نيل وارن، راشيل لويد

إن حجم الفجوة في الدخل بين الغني والفقير، وكيف تتغير هذه الفجوة، وكيف تعيد برامج الحكومة توزيع الدخل، كلها موضوعات على قدر كبير من الأهمية عند صانعي السياسة، والباحثين، والجمهور، وقد حدث تقدم كبير في تطوير مقارنة البيانات الميكرو للوحدة والحصول عليها من خلال مبادرات مثل دراسة دخل لوكسمبورغ، وهذه التطورات تسهل الأمر أمام كثير من الدراسات متجاوزة القومية لتوزيع الدخل.

على أن معظم هذه الدراسات تستخدم الدخل النقدي (المطابق بأكثر من طريقة) بوصفه مقياسا للرفاه الاقتصادي. ويركز

«إن التركيز الحصري على الدخل المتاح المتساوي يعطينا صورة زائفة عن مدى وشكل إعادة التوزيع الذي نجحت دول الرفاه الحديثة في تحقيقه»
المؤلفون

الباحثون عادة على توزيع «الدخل المتاح المساوي»، المستخلص من الدخل الخاص للوحدات، مضافا إليه أي تحويلات نقدية من الدولة، ومخصوما منها أي دخل من توزيعات الضرائب والتأمين الاجتماعي المدفوعة، ثم يضبط بأي مقياس تساو لحساب عدد الأشخاص الذين يدعمهم ذلك الدخل. وهذا القياس يستخدم في الدراسات في أستراليا (مكتب الإحصاء الأسترالي ٢٠٠٥، سوندرز ٢٠٠١)، والمملكة المتحدة (برور وآخرون ٢٠٠٤)، وألمانيا (بيوين ٢٠٠٠)، والولايات المتحدة وكندا (ولفسون ومورفي ١٩٩٨)، وتقدم سلسلة من تقارير منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بيانات مقارنة لعدد من البلاد (فورستر ودركول ٢٠٠٥، أتكينسون وآخرون ١٩٩٥). ومثل هذه الدراسات عادة ما تتناول أيضا آثار إعادة التوزيع على دخل الضرائب وبرامج التحويلات النقدية التي تتوصل إليها في نطاقها، بمقارنة توزيعات الدخل المتاح والخاص.

ويمكن حساب الدخل المتاح المساوي الآن عادة من البيانات الميكرو التي تعلنها مكاتب الإحصاء القومية عن الدخل والإنفاق، وهذا أحد أسباب شعبية هذا القياس. على أن الدخل المتاح المساوي لا يقدم إلا صورة جزئية للرفاه الاقتصادي ولدرجة إعادة توزيع الدخل التي تحققها برامج الحكومة.

وفي خانة الإنفاق من السجل، فإن هذا القياس يتجاهل منافع السلع والخدمات المقدمة لعامة الناس (ويطلق عليها أيضا «المنافع غير النقدية» أو «التحويلات الاجتماعية في نوعها»)، خصوصا تلك التي تقدم خدمات شخصية للأفراد - مثل الصحة والتعليم العامين - والتي على الأفراد دفع تكاليفها من الدخل النقدي ما لم توفرها الحكومة. وعادة ما تتجاهل خانة الضرائب في السجل أثر كل موارد الضرائب بعيدا عن ضرائب الدخل ومساهمات التأمين الاجتماعي. وفي البلاد التي تعتمد بشدة على الضرائب غير المباشرة، يعني هذا أن الجزء الأكبر من ضرائب الحكومة لا يؤخذ في الحسبان في صورة التوزيع.

وقد حاول كثير من الباحثين تقدير من يدفع ضرائب بعينها (دراسات حدوث الضريبة)، في حين يسعى آخرون إلى تعيين المنافع المستخلصة من نفقات حكومة بعينها (دراسات حدوث الإنفاق). وتلك الدراسات التي تسعى إلى الجمع بين كل من الضرائب والإنفاق يطلق عليها عادة «دراسات الحدوث المالي»، وسنتناول تاريخها بالمزيد من التفصيل في القسم «٤ - ١».

وتعود محدودية تضمين المنافع غير النقدية والضرائب، بغض النظر عن ضريبة الدخل، في دراسات توزيع الدخل، في جانب منها، إلى تعقيد الحسابات المطلوبة لتقدير هذا الحدوث. وإذا لم تسجل الاستبيانات عدد أفراد الوحدة الذين يستفيدون من المعاهد التعليمية العامة، على سبيل المثال، فإن من الصعب عزو زيادة المنافع العائدة على الوحدات إلى الإنفاق العام على التعليم. وبالطريقة نفسها، فإن محاولات عزو حدوث الضرائب غير المباشرة، مثل ضرائب القيمة المضافة، تتطلب توافر تفاصيل أنماط الإنفاق في الوحدات. وهذا التعقيد يحبط بمحاولات تقدير القياسات الأوسع للرفاه الاقتصادي.

لكن هذه الصعوبات الإضافية لا تعني أن علينا محاولة حساب المقاييس الأكثر شمولا للرفاه الاقتصادي، حيث إن مقدار أو اتجاه الضرائب والتحويلات المستبعدة يتغير بتغير الزمن داخل بلد بعينه، فإن التركيز على الدخل المتاح المساوي وحده قد يحرف تقييمنا لما إذا كان التفاوت يزيد أم ينقص. وتماما، عندما لا تكون الضرائب والمنافع المستبعدة موزعة بالتساوي بين السكان، بل تتركز في جماعات فرعية معينة، فإن أحكامنا بشأن الرفاه النسبي لأنواع مختلفة من الأسر لن تكون دقيقة. ويمكن أن يكون لهذا أهميته الخاصة بالنسبة إلى المسنين والأسر التي تعول أطفالا.

وبالطريقة نفسها، وحيث إن توزيع النفقات والضرائب المغفلة يختلف بطريقة منهجية باختلاف البلد، وكذلك باختلاف الزمن، فإن المقارنات الدولية للرفاه الاقتصادي يمكن أن تكون خاطئة، وكما لاحظ سميدنغ وآخرون، فإن: «الحكومات تسعى إلى إنجاز أهدافها التوزيعية

من خلال برامج تقدم منافع غير نقدية وليس من خلال آليات تحويل الضرائب وحدها. وهذا يعني أن قياسات الرفاه الاقتصادي التي ترتكز على الدخل النقدي المتاح تخضع لتقلبات البنية المالية الشاملة داخل البلاد، وأن مقارنات مستوى وتوزيع الرفاه بين البلاد تعتمد على البنى المالية القائمة» (١٩٩٣: ٢٣٢).

وبعد إدراك تلك المسائل، توصلت مجموعة كانبيرا الدولية المتفذة إلى أن الدخل المتاح المضبوط (أي المضبوط بتضمين قيمة التحويلات الاجتماعية من نفس النوع) يجب أن يكون «القياس المفضل لتحليل الأثر التوزيعي الكلي لتدخل الحكومة في صورة توزيع منافع وضرائب الدخل» (٢٠٠١: ٢٤). وأضافت المجموعة: «من المفضل أيضا، في مثل هذه الدراسات، حساب قيمة الضرائب غير المباشرة المتجسدة في نفقات الاستهلاك لاستكمال الصورة». وعلى الرغم من هذا الدعم القوي، هناك صعوبات كبيرة في الانتقال من المفهوم إلى التنفيذ، كما يوضح القسم «٤ - ١»، ويقدم القسم «٤ - ٢» بعض المقارنات الابتدائية لأثر إعادة توزيع ضرائب الحكومة ومنافع البرامج في المملكة المتحدة وأستراليا. بالإضافة إلى هذا، يسلط الضوء على بعض هذه الصعوبات في عقد هذه المقارنات. كما أنها تظهر المدى الذي يذهب إليه التركيز على الدخل المتاح المتساوي في التقليل من قيمة إعادة التوزيع الذي تتولاه الحكومة. وأخيرا، يوجز القسم «٤- ٣» ما توصل إليه الفصل ويشير إلى اتجاهات البحث مستقبلا.

٤ - ١: النظرية والتطبيق

بينما نجد اهتماما كبيرا دائما بكيفية إعادة دولة الرفاه لتوزيع الدخل، فإن الصعاب النظرية والعملية التي تؤثر في قياس التأثير الصافي لنفقات الحكومة وتحصيل الضرائب على توزيع الرفاه الاقتصادي للوحدة هي صعاب ملموسة. وتسعى دراسات التأثير المالي لإجراءات الحكومة إلى مقارنة توزيع الرفاه الاقتصادي قبل وبعد إجراءات معينة تتخذها الحكومة. وتتبنى هذه الدراسات عادة «صفر

الحكومة المقابل» (رينولدز وسمولنسكي ١٩٧٧: ١١ - ٢٦)، الذي يفترض أن الفرق بين الدخل «بعد الموازنة» والدخل الأصلي «قبل الموازنة»، سواء كان الدخل خاصا أو دخل سوق، يمثل تأثير إعادة التوزيع من جانب الحكومة. وفي حين أننا لا نشك في أن الإنفاق العام والضرائب تغير من دخل الوحدة - عبر التوظيف وتغير المخرجات وتأثير الموقع ومدى نشاط القطاع الخاص - فإن مثل هذه العوامل تغيب في معظم دراسات الحدوث المالي (وولف وزاكارياس ٢٠٠٦).

ويظهر مزيد من التحديات لغياب إجماع واضح حول من يقع عليه عبء الضرائب (انتين ٢٠٠٤)، هل يقع عبء ضرائب الشركة - على سبيل المثال - إلى حد كبير على المستهلكين (عبر الأسعار الأعلى) أم على حملة الأسهم (عبر الأرباح الأقل)؟ وهذه الفرضية التقنية تدعم الاستنتاجات التي توصلنا إليها. فإذا افترضنا، على سبيل المثال، أن العبء يقع على المستهلكين، فإن ضرائب الشركة تبدو ارتدادية في حين أنها تبدو تقدمية لو افترضنا أن العبء يقع على حملة الأسهم. كما تميل معظم دراسات تكرار الضرائب إلى افتراض أن تكلفة الضريبة تساوي العوائد المحصلة، أي أنه غير مسموح بتحميل الوحدة أعباء الإذعان أوالإدارة أو الخسائر ذات الثقل أو خسائر الرفاه (فولرتون ومتكالف ٢٠٠٣). ويضاف إلى هذا، بشكل عام، أن كل أعباء الضرائب محددة في ضوء الفترة الزمنية التي تجري دراستها (سنة عادة) وعلى الرغم من هذا فإن الآثار تمتد لأعوام أو طوال العمر.

وعلى جانب الإنفاق، يمكننا تمييز تقسيمين رئيسيين للنفقات. والسلع والخدمات العامة القابلة للتقسيم (مثل التعليم العام) يمكن اعتبارها موازنة للمنفعة الفردية بين المستخدمين وعوائد مثل هذه النفقات على مستخدمي السلع أو الخدمات ذات الصلة. وعادة ما يفترض أن القيمة المالية للفائدة تساوي التكلفة الحكومية لتقديمها، (وتتجاهل بهذا الروافد الخارجية الإيجابية للمجتمع المفترض فيها أن ترتبط بالتعليم العام). وقياس «تكلفة الإمداد الحكومي» غير متفق عليه تماما، إلى جانب ملاحظة مجموعة

كانبيرا من أن «الاستفادة لا تحمل فكرة قيمة الفائدة وإذا قدمت في صورة مالية فإن إنفاقها سيكون مختلفا» (٢٠٠١: ١٥). والنفقات غير القابلة للتقسيم هي تلك التي يصعب تحديد مستفيدين بأعينهم منها، مع دخول نفقات الدفاع، والبيئة، والطرق ضمن هذا التقسيم. وعند وضعها في إطار دراسات الحدوث المالي، فإن هذه السلع غير القابلة للقسمة أو نفقات «السلع العامة الخالصة» توزع عموما إما بالتساوي على مجموع دخل الوحدات (أو الأشخاص) أو جنبا إلى جنب مع حصص الدخل النقدي.

وتميل دراسات الحدوث المالي في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا، في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي، إلى محاولة تعيين حدوث كل الضرائب والنفقات، وكذلك في الشركات «المتعثرة» وغيرها من الضرائب إلى جانب الإنفاق على السلع العامة الخالصة (دودج ١٩٧٥، جيلسبي ١٩٦٥، موسغراف وكيز وليونارد ١٩٧٤، بيكوك وبراوننغ ١٩٥٤). وشملت الدراسات المتأخرة هذه النفقات في الولايات المتحدة في ١٩٧٠ (راغلز وو. هيغنز ١٩٨١)، وفي ٢٠٠٠ (وولف وزكرياس ٢٠٠٦)، وفي المملكة المتحدة للعام ١٩٧١ (و. هيغنز وراغلز ١٩٨١)، وفي نيوزيلندا ١٩٨٢ (سنيفلي ١٩٨٧).

في المقابل، يستبعد مكتب إحصاءات المملكة المتحدة، الذي بدأ إصدار تقاريره السنوية عن تأثير الضرائب والنفقات منذ سنوات مضت الضريبة من نطاق الشركة الخاص به، «لأن ذلك صعب للغاية»، وكذلك السلع العامة غير القابلة للقسمة مثل الدفاع والقانون والنظام، «التي ليس لها أساس مفاهيمي واضح للتوزيع أو التي لا نملك ما يكفي من المعلومات عن توزيعها» (مكتب إحصاءات المملكة المتحدة ٢٠٠٣: ٤٠)، وهي تستبعد مع تلك الضرائب غير المباشرة التي تنعكس على المستهلك النهائي من خارج الوحدة. كما يستخدم الطريقة نفسها مكتبُ الإحصاءات الأسترالي، الذي يصدر تقريرا كل خمس سنوات عن الأثر التوزيعي للضرائب والمنافع، لكنه يستبعد بنفس الطريقة ضرائب الشركات والعوائد الرأسمالية للضرائب من منظوره، إضافة إلى تلك المنافع «التي ليس لها أساس مفاهيمي واضح للتوزيع»، مثل الدفاع (٢٠٠١: ٤٦).

ويلخص الجدول (٤ - ١) بعضا من المسائل المنهجية الأساسية التي أشرنا إليها، ويضيف بعضا غيرها، ليقدم قائمة مرجعية للجوانب المهمة المميزة لكثير من دراسات الحدوث المالي. وهناك كثير من المسائل المنهجية التي لم تحسم بشكل مقنع بعد. فلاتزال مسألة السبيل المثلى لقياس فوائد خدمات الصحة العامة، على سبيل المثال، محل خلاف (كما سنرى في القسم ٤ - ٢).

وعلى الرغم من الدراسات المشار إليها سابقا، فإن التقدم الدولي لتضمين الضرائب والمزايا المفقودة في إطار تحديد الرفاه الاقتصادي كان بطيئا نسبيا في التسعينيات والنصف الأول من هذا العقد. وعلى نطاق أوروبا، أسفر نموذج التمثيل المصغر (الميكرو) للنظام الضريبي الموحد عن تقديرات قابلة للمقارنة بين بلاد الاتحاد الأوروبي عن أثر إعادة توزيع الدخل من الضرائب والتحويلات النقدية (ايمرفول وآخرون ٢٠٠٥). ويمتد النظام الضريبي الموحد الآن ليشمل تقديرات للمنافع غير النقدية، وبعض الدخول النقدية الخاصة والضرائب غير المباشرة، ومن شأن هذا التطور مستقبلا تعزيز المعلومات الخاصة بتأثير تلك البنود المستبعدة حاليا في توزيع الرفاه الاقتصادي على مستوى أوروبا.

٤ - ٢: أثر إعادة توزيع الضرائب والمنافع في أستراليا والمملكة المتحدة

يقدم هذا القسم دراسة حالة لأهمية توسيع تعريفنا للرفاه الاقتصادي وتقييمنا لإعادة توزيع الحكومة، من خلال حساب الضرائب الإضافية والمنافع غير النقدية - باستخدام أستراليا والمملكة المتحدة عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ مثالا. ونجد شرحا أكثر تفصيلا للدراسة الأسترالية الأصلية عند هاردينغ ولويد ووارن (٢٠٠٦)، بينما نجد شرحا أكثر تفصيلا للدراسة الأصلية للمملكة المتحدة عن نفس العام في مكتب الإحصاءات القومي (٢٠٠٣). والدراستان لا تضمان نفس الضرائب والتحويلات بالضبط، لذا عمدنا إلى إجراء بعض الضبط (كما سنوضح) لتحسين القابلية للمقارنة.

الجدول (٤ - ١): مسائل منهجية في دراسات الحدوث المالي

المسألة	النقاط الرئيسية
تغطية الضرائب والنفقات	الضرائب: هل نُدخل ضرائب الشركات أو الضرائب غير المباشرة التي لا تحدث على مستوى الوحدات؟ النفقات: هل نضمن «السلع العامة الصافية؟
فرضيات الحدوث	من يتحمل عبء الضرائب أو يتلقى منافع التدفقات؟ هل يفترض تحويل أعباء الضريبة العامة الرسمية، مثل ضرائب الشركات، إلى آخرين؟ هل يفترض حدوث منافع الصحة والتعليم بين مستخدمي الخدمات أو مستخدميها المحتملين؟
التقييم	ما القيمة المفترضة للضرائب والمنافع المتلقاة؟ الضرائب: قيمة دولار الضرائب المحصلة، أم القيمة بالنسبة إلى مستهلكي الخدمة، أم مقياس اجتماعي آخر للرفاه؟ الخدمات الصحية: قيمة تقوم على طريقة قسط التأمين أم الاستخدام الفعلي المسجل في الميكرو بيانات؟
الفترة الزمنية	ما الفترة الزمنية الخاضعة للتحليل؟ (سنة أو طوال العمر، مثلا)
وحدة التحليل	شخص، أم أسرة، أم وحدة؟
المقارنات في إطار الوحدة	ما معايير التساوي التي تستخدم في مقارنة وحدات الدخل للأحجام والتركيبات المختلفة؟ هل ينطبق المقياس نفسه على كل من المنافع النقدية وغير النقدية؟
أثر إعادة التوزيع الحكومي	ما المقاييس المستخدمة؟ هل هي مقاييس تساوي مثل جيني، أو مقاييس التساوي الأفقية المعنية بإعادة الترتيب، أو منحنيات التركيز أو معاملات التركيز؟

المنهجية

من ناحية الضرائب، فإن كلتا الدراستين تتضمنان دخل الضرائب والضرائب/ الواجبات بالنسبة إلى بنود مثل التبغ والكحول والغاز المسال. كما يتضمنان ضرائب الاستهلاك الواسعة القاعدة التي تفرضها الحكومة

المركزية، والتي تعرف باسم ضريبة الفائدة المضافة في المملكة المتحدة وضريبة السلع والخدمات في أستراليا. وتفترض الدراستان أن عبء ضريبة الدخل يقع بالكامل على دافع الضرائب وأن قيمة العبء، بالنسبة إلى كل الضرائب المدفوعة، تساوي القيمة الدولارية للضرائب المحصلة.

وتستخدم الدراستان أنماط إنفاق الوحدة كما تبينها عينة الاستبيان في بلدين لتحديد ضرائب الاستهلاك ذات الصلة بالمستهلكين النهائيين في الوحدات. ولا تشمل الدراسة الأسترالية ضرائب الدولة والحكومات المحلية، وهكذا تستبعد بعض الضرائب المتضمنة في دراسة المملكة المتحدة بهدف تحسين قابلية النتائج الأسترالية للمقارنة [1]، وتستبعد كلتا الدراستين ضرائب الشركات والضرائب الرأسمالية.

من حيث النفقات، وبالإضافة إلى التضمين المعياري للتحويلات النقدية، أضافت الدراسة الأسترالية القيمة المقدرة للمنافع غير النقدية للصحة، والإسكان، والتعليم التي تستهلكها الوحدات. وبالإضافة إلى التحويلات النقدية، تتضمن دراسة المملكة المتحدة أيضا القيمة التقديرية للتعليم، وخدمات الصحة القومية، ودعم الإسكان والسفر بالسكك الحديد والحافلات ووجبات وحليب المدارس. وفي حين توجد أمور تتصل بالفروق المحتملة فيما يتصل بكل المنافع الصغرى غير النقدية المخصصة، شكلت الصحة والتعليم في البلدين المنافع النقدية وغير النقدية. وفي أستراليا، تصل المنافع غير النقدية للتعليم إلى ٤٣ في المائة و٥٥ في المائة بالنسبة إلى الصحة من إجمالي المنافع غير النقدية المخصصة للوحدات. وفي المملكة المتحدة، كانت الأرقام المقارنة هي ٣٨ في المائة و٥٨ في المائة على التوالي (الجدول ٤ - ٢).

وبشكل عام، فإن الدراستين تحددان الوحدات والأفراد الذين يستخدمون كل خدمة تمولها أو تدعمها الأموال العامة، وتقدر كذلك الأعباء التي تتحملها الحكومة نظير هذا الاستخدام، ثم تعتبر تلك التكلفة منفعة غير نقدية للوحدات. وفي حال التعليم الابتدائي، على سبيل المثال، فإن الميكرو بيانات في البلدين تحوي معلومات عن عدد تلاميذ المدارس الابتدائية في داخل كل وحدة، بحيث يستند عزو هذه المنافع غير النقدية إلى المعلومات الخاصة بالاستخدام الحقيقي.

الجدول (٤ - ٢): آثار الضرائب والمنافع بتقسيم دخل الوحدة المتساوي المتاح، المملكة المتحدة وأستراليا، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

	مجموعة نسب دخل الوحدة المتاح المساوي					
	الأول (القاع)	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس (القمة)	الكل
المملكة المتحدة (بالسنة)						
الدخل الأصلي	٣.٤١٥	٩,١٣٧	١٩.٢٤٤	٣١,٩٩٩	٦٢.٠٨٤	٢٥.١٧٦
المنافع المباشرة	٥.٤٩٤	٥.٦٨٦	٤.٠١٤	٢.٢٣٤	١.١٤٦	٣.٧١٥
إجمالي الدخل	٨.٩٠٩	١٤.٨٢٤	٢٣.٢٥٨	٣٤.٢٢٣	٦٣.٢٢٠	٢٨.٨٩١
الضريبة المباشرة	٣٨٩	١,٣٨٣	٣.٣١٦	٦.٢٨١	١٤.٠٧٣	٥.٠٨٩
الدخل المتاح	٨.٥٢٠	١٣.٤٤١	١٩.٩٤٢	٢٧.٩٥٢	٤٩.١٥٧	٢٣.٨٠٢
الضريبة غير المباشرة	١.٨٥٢	٢.٠٠٤	٢.٩٠٩	٣.٦٤٧	٤.٦٣٣	٣.٠٠٩
الدخل بعد الضريبة	٦.٦٦٨	١١.٤٣٧	١٧.٠٣٣	٢٤.٣٠٥	٤٤.٥٢٤	٢٠.٧٩٣
المنافع غير المباشرة	٥.٢٤٤	٤,٥٢٦	٤.٠٨٦	٣,٦٣٨	٢,٦٥٠	٤.٠٢٩
الصحة	٢.٧٧٥	٢.٧٣٦	٢.٣٣٢	٢.١٤٨	١.٧٦٠	٢.٣٥٦
التعليم	٢.٢٥٣	١.٦٣٠	١.٦٥٣	١.٤٠٩	٧٧٠	١.٥٤٣
أخرى	٢١٦	١٦٠	١٠١	٨١	٩٠	١٣٠
الدخل النهائي	١١.٩١٢	١٥.٩٦٢	٢١ ١١٩	٢٧.٩٤٣	٤٧.١٧٤	٢٤.٨٢٢
الحصة من الدخل المتاح (في المائة)	٧.٢	١١.٣	١٦.٨	٢٣,٥	٤١,٣	١٠٠,٠
حصة الدخل المتاح + غير المباشر المنافع (في المائة)	٩.٩	١٢,٩	١٧.٣	٢٢.٧	٣٧.٢	١٠٠,٠
حصة الدخل النهائي (في المائة)	٩,٦	١٢.٩	١٧.٠	٢٢.٥	٣٨.٠	١٠٠,٠
أستراليا (بالسنة)						
الدخل الأصلي	١.٤٨٦	١٥.٦٨٢	٤٠.٤٣٩	٦٥.٧٠٩	١٠٨.٩٥٩	٤٦.٤٦١
المنافع المباشرة	١٢,١٩٩	١٣.٣٥٤	٦.٥٠٦	٢,٦٠٢	٥٧٨	٧.٠٤٧
إجمالي الدخل	١٣.٦٨٥	٢٩.٠٣٦	٤٦.٩٤٦	٦٨.٢١٠	١٠٩.٥٣٧	٥٣.٥٠٩
الضريبة المباشرة	١٣٢	٢,٠١٣	٧.٢٢٦	١٣.٧٢٢	٢٨.٧٥١	١٠,٣٧٢
الدخل المتاح	١٣.٥٥٣	٢٧,٠٢٣	٣٩.٧١٩	٥٤.٥٧٩	٨٠.٧٨٦	٤٣.١٣٧
الضريبة غير المباشرة	٣.٠٥٣	٤,١٨٦	٥.٨١٢	٦.٩٨٥	٩.٧٦٤	٥.٩٦٠
الدخل بعد الضريبة	١٠.٥٠٠	٢٢.٨٣٧	٣٣.٩٠٧	٤٧.٥٩٤	٧١.٠٢٣	٣٧,١٧٦
المنافع غير المباشرة	٩.٩٧٠	١٢.٣٢٥	١١.٤٩٦	٩.٥٧٣	٦.٦٨٦	١٠.٠١١
الصحة	٦.١٧٢	٦.٦٤٨	٥.٦٨٨	٤.٨١٥	٣.٩٩٧	٥٦٤
التعليم	٣.٠٦٣	٥.٤٨١	٥.٧٢١	٤.٧٣٤	٢.٦٧٧	٤.٣٣٦
أخرى	٧٣٦	١٩٦	٨٦	٢٤	١٢	٢١١
الدخل النهائي	٢٠.٤٧١	٣٥.١٦٢	٤٥.٤٠٣	٥٧.١٦٧	٧٧ ٧٠٨	٤٧.١٨٧
حصة إجمالي الدخل المتاح (في المائة)	٦.٣	١٢.٥	١٨,٤	٢٥,٣	٣٧.٥	١٠٠,٠
حصة إجمالي الدخل المتاح + المنافع غير المباشرة المنافع (في المائة)	٨,٩	١٤.٨	١٩.٣	٢٤.١	٣٢.٩	١٠٠,٠
حصة إجمالي الدخل النهائي (في المائة)	٨.٧	٤.٩	١٩.٢	٢٤.٢	٣٢.٩	١٠٠,٠

على أن السبيل الأمثل لعزو قيمة الخدمات الصحية العامة تعد مسألة مربكة دائما لدراسات الحدوث المالي. فإذا كانت قيمة النفع غير النقدي للصحة تستند إلى الاستخدام الفعلي المبين في مصدر بيانات ميكرو، فإن الأكثر اعتلالا يخصص لهم أكبر المنافع، ومن ثم دخول «نهائية» أعلى. وعليه، فإن معظم دراسات الحدوث المالي تستخدم طريقة «علاوة التأمين»، إذ يقسم السكان أولا إلى جماعات فرعية للسن والجنس، ثم يحسب بعد ذلك متوسط الاستخدام بالنسبة إلى كل أفراد الجماعة الفرعية للخدمة الصحية المعنية من جانب مجموعتهم الفرعية، ثم تحسب بعد ذلك أعباء الحكومة لتقديم مثل هذه الخدمات (٢).

وتتبع دراسة المملكة المتحدة هذا المنهج المعياري، في حين تستخدم الدراسة الأسترالية أيضا طريقة علاوة التأمين، لكن مع بعض التعديلات، لتأخذ في اعتبارها الأهمية الأكبر للخدمات الصحية الخاصة في أستراليا. وبالنسبة إلى المستشفيات، تقسم الدراسة الأسترالية السكان أولا إلى من يتمتعون بتأمين صحي خاص، ومن لا يتمتعون به ثم، ترتيبا على هذا، تقدر عدد الأيام التي يقضيها الشخص بوصفه مريضا عاما في مستشفى عام، والمريض الخاص في مستشفى خاص، وفق السن/ الجنس/ الحالة لسكان كل مجموعة فرعية. وبالنسبة إلى زيارات الأطباء، فإن عدد الزيارات يقدر القيمة الإحصائية لسن/ جنس/ حالة/ دخل كل جماعة فرعية، اعتمادا على أبحاث سابقة تبين أن الأقل ثراء كانوا عادة يزورون الطبيب أكثر من الأكثر ثراء.

وبالنسبة إلى المملكة المتحدة، خصص للوحدات ١٩٣ بليون جنيه إسترليني للمنافع النقدية، وتمثل المنافع من هذا النوع ٥٠ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي الذي بلغ ٣٨٤ مليارا في ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ومن حيث الضرائب، خصص مبلغ ٢٠٢ مليار استرليني من إجمالي حصيلة الضرائب وحصة التأمين الاجتماعي

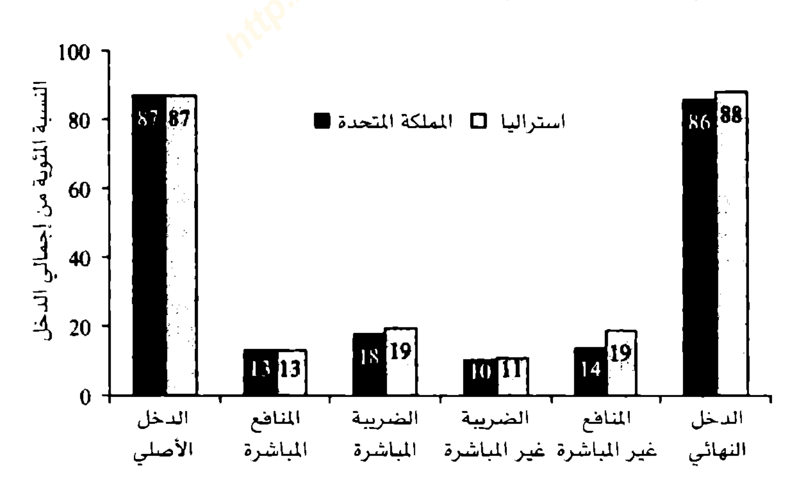
وأدخل ضمن هذه الدراسة المقارنة [٣]. وبالنسبة إلى أستراليا، جرى تخصيص ١٢٦ مليار دولار من المنافع المباشرة وغير المباشرة، تمثل ٤٨ في المائة من إجمالي النفقات الحكومية على كل المستويات البالغة ٢٦٢ مليارا في ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ومن ناحية الضرائب، خصص ١٢٤ مليارا من حصيلة الضرائب، تشكل ٤٧ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي. وهكذا، فإن تخصيص نصف عوائد النفقات الحكومية تقريبا مباشرة للوحدات، وكذلك إجمالي حصيلة الضرائب قابل للمقارنة بصورة مقبولة على الرغم من الزيادة الطفيفة في الضرائب مقابل النفقات، في حالة المملكة المتحدة، والزيادة الطفيفة في النفقات مقارنة بالضرائب في حالة أستراليا.

وكما سبق أن لاحظنا، لاتزال عناصر مثل ضرائب الشركات، والضرائب الرأسمالية وعدد من ضرائب الحكومة المحلية وكثير من الولايات مستبعدة من سجل موازنة هذا «الحدوث المالي» الأوسع. وعلى جانب النفقات، لم تبذل أي من الدراستين أي محاولة لتحديد منافع مثل تلك السلع العامة الخالصة مثل الدفاع أو إقرار القانون والنظام - أو تلك الخدمات الحكومية الأخرى مثل الطرق أو النقل التي يضمنها باحثون آخرون في موازنة الحدوث المالي باعتبار أنها تعود بالنفع الخاص على الوحدات (وولف وزكرياس ٢٠٠٦).

وفي كلتا الدراستين، ترتب الوحدات وفق دخلها المتاح المساوي من دخل المجموعات. ومقاييس التساوي المستخدمة تختلف قليلا عن دراسة المملكة المتحدة التي استخدمت معيار مكليمنتس للتساوي قبل تكاليف الإسكان، والدراسة الأسترالية التي لجأت إلى معيار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعدل. لكن مقارنة القياسين تشير إلى أنهما غير متشابهين في أنواع الوحدات الرئيسية، وأن استخدام هذه الفروق، من ثم، في قياس التساوي سيغير من النتائج العريضة المترتبة [٤].

حصيلة الوحدة المتوسطة

في الشكل (٤ - ١) نجد مقارنة بين الحصيلة الكلية للوحدة المتوسطة في المملكة المتحدة وأستراليا. ومن النظرة الأولى، فإن أكثر النتائج اللافتة هي التشابه الكبير في عوائد نظامي الضرائب والمنافع، على الرغم من اختلاف بنيتيهما. وفي كل من المملكة المتحدة وأستراليا، فإن الدخل الأصلي (أو دخل السوق) للوحدة المتوسطة يمثل ٨٧ في المائة من إجمالي دخل الوحدات المتوسطة. وبإضافة المنافع الحكومية المباشرة (أو التحويلات النقدية) للدخل الأصلي لاستخلاص قياس إجمالي الدخل، فإن هذا يعني بالضرورة أن المنافع المباشرة تعادل ١٣ في المائة من الدخل الإجمالي للوحدة المتوسطة في كلا البلدين. وفي المملكة المتحدة، فإن الضرائب المباشرة تشكل ١٨ في المائة من إجمالي دخل الوحدة المتوسطة، في حين أن الرقم المقارن، في أستراليا، هو ١٩ في المائة. والضرائب غير المباشرة في الدراستين تأخذ ١٠ في المائة إضافية من إجمالي الدخل في المملكة المتحدة و١١ في المائة في أستراليا. وتصل القيمة المعزوة إلى استخدام التسهيلات الصحية الممولة من الموارد العامة إلى ١٤ في المائة من دخل الوحدة المتوسطة في المملكة المتحدة و١٩ في المائة في أستراليا، وهذه هي المنطقة الأساسية للفرق بين البلدين.



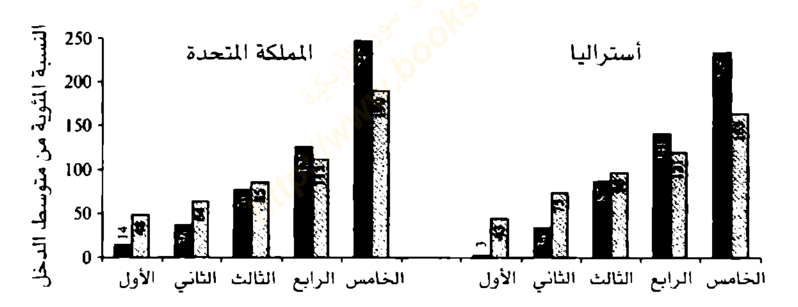
الشكل (٤ - ١): الضرائب والمنافع والدخل كنسبة من إجمالي دخل وحدة المتوسط، في المملكة المتحدة وأستراليا، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

ويساوي قياس الدخل النهائي، المبين في الشكل (٤ - ١)، الدخل الإجمالي، بعد إضافة التحويلات النقدية، وطرح الضرائب المباشرة وغير المباشرة وإضافة المنافع غير المباشرة. والسبب في أن النسبة منخفضة نسبيا للدخل الإجمالي في المملكة المتحدة، مقارنة بأستراليا، يعكس ببساطة حقيقة إيراد زيادة الضرائب من المنافع في المملكة المتحدة (على عكس الحال بالنسبة إلى أستراليا). وتشير هذه النتائج إلى أن دولتي الرفاه تعتمدان، عموما، على مقادير متشابهة من الضرائب المباشرة والمنافع غير المباشرة لإنجاز أهداف إعادة التوزيع.

المحصلات الكلية لمجموعة التوزيع

يتراجع الانطباع الذي نخرج به من التشابه المبين في الشكل (٤ - ١) بقدر ابتعادنا عن التركيز على وحدة المتوسط في كل بلد، والتركيز على تأثير دخل التوزيع. وبينما يلخص الشكل (٤ - ١) العوائد المالية لمجموعة التوزيع الخماسية quintile، يقدم الشكل (٤ - ٢) قياسا مشتركا، يظهر الدخول الأصلية والنهائية لكل جماعة كنسبة من الدخول الأصلية والنهائية للوحدة المتوسطة في كل بلد. ويشير الشكل (٤ - ٢) إلى فارق كبير في توزيع الدخل الأصلي (أو دخل السوق) في البلدين. وهكذا، في حين يصل الدخل الأصلي للـ ٢٠ في المائة الأكثر فقرا من الوحدات في المملكة المتحدة إلى ١٤ في المائة من الدخل الأصلي للوحدة المتوسطة في المملكة المتحدة، فإن الرقم المقارن لجماعة القاع في أستراليا هو ٣ في المائة فقط. على أن هناك، مقابل هذا الفرق في حد قاع نطاق الدخل، فرقا بسيطا نسبيا في حد القمة. وفي المملكة المتحدة، ، فإن الدخل الأصلي لمعظم الـ ٢٠ في المائة من الوحدات الغنية يعادل ٢٤٧ في المائة من الدخل الأصلي لوحدة المتوسط في المملكة المتحدة، في حين يصل هذا الرقم في أستراليا إلى ٢٣٥ في المائة من الدخل الأصلي لوحدة المتوسط. وهكذا، نجد أن توزيع الدخل الأصلي في أستراليا أكثر تفاوتا منه في المملكة المتحدة.

وعلى الرغم من هذا، وبعد تجاوز الدخل القومي بأخذ الحساب الكامل للضرائب والمنافع المستخدم في هذه الدراسة، فإن توزيع الدخل النهائي يبدو أكثر تساويا في أستراليا عنه في المملكة المتحدة. وهكذا، يصل الدخل النهائي لقمة مجموعة الوحدات في المملكة المتحدة إلى ١٩٠ في المائة من الدخل النهائي للوحدة المتوسطة في المملكة المتحدة - وأعلى بأربعة أضعاف من الدخل النهائي لقاع المجموعة في المملكة المتحدة. وفي أستراليا، فإن الدخل النهائي لقمة المجموعة لا يتجاوز ١٦٥ في المائة من الدخل النهائي للوحدة المتوسطة الأسترالية - وأعلى بـ ٣,٨ مرات من الدخل النهائي لقاع المجموعة في أستراليا. ويشير هذا إلى أن برامج الضرائب والمنافع الأسترالية يعاد توزيعها بصورة أكبر من نظيراتها في المملكة المتحدة. وهي مسألة سنتناولها الآن بمزيد من التفصيل.



الشكل (٤ - ٢): الدخل الأصلي والنهائي كنسبة من متوسط الدخل، بمجموعة القياس، المملكة المتحدة وأستراليا، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

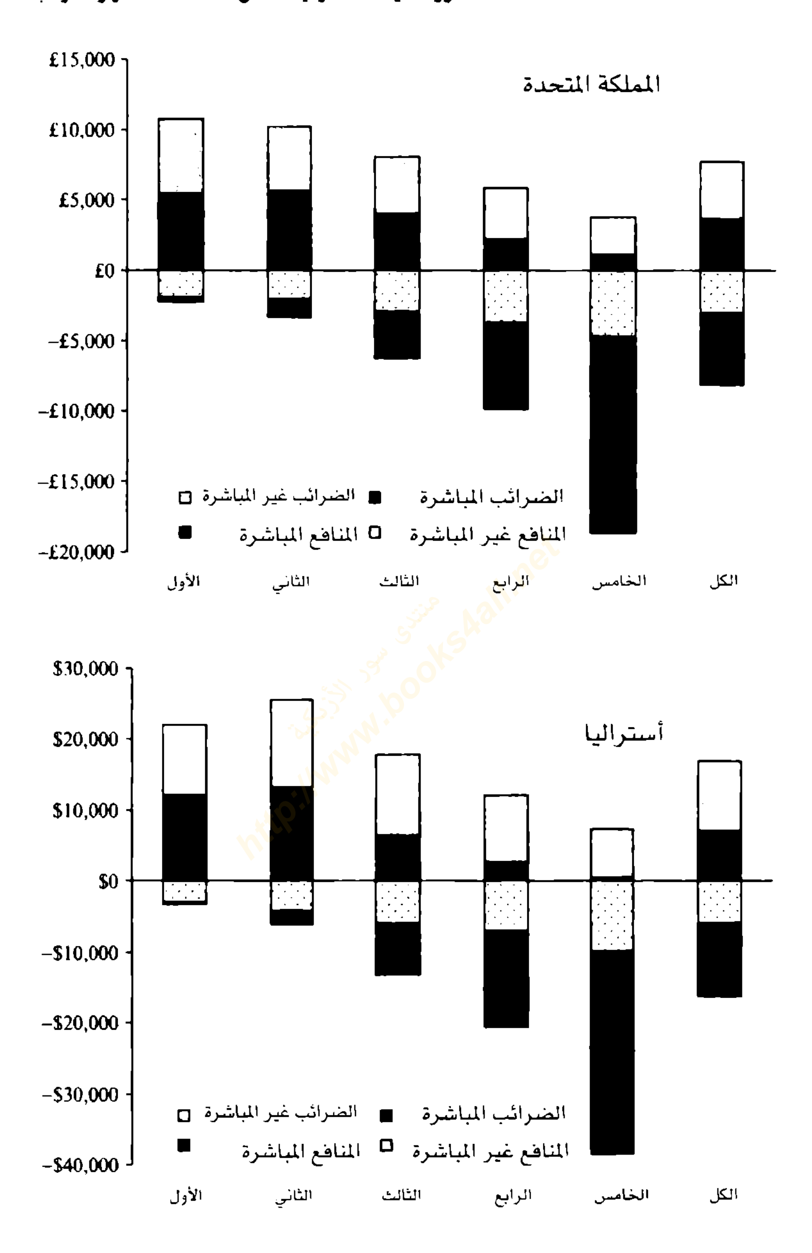
وعلى الرغم مما يشير إليه هذا من تأثير أكبر لإعادة التوزيع في البرامج الأسترالية، يجب أن نلاحظ أن قاع المجموعتين في البلدين من المستفيدين الصافين المهمين، والوحدة المتوسطة مستفيدون صافون

هامشيون، وقمة المجموعتين من الدافعين الصافين. ويظهر هذا بجلاء من الشكل (٤ - ٢)، إذ يكون الدخل النهائي لقاع ثلاث مجموعات في كل بلد، بعد حساب الضرائب والمنافع المباشرة وغير المباشرة، أعلى من دخولها الأصلية.

الضرائب والفوائد بمجموعة القياس الخماسية

أي برامج الضرائب والمنافع لها أبعد الأثر في البلدين؟ إن أسوأ نسبتين في الشكل (٤ - ٣) هي، على التوالي، المنافع المباشرة فوق خط الصفر والضرائب المباشرة تحت خط الصفر. وكلا هذين المكونين يؤخذ في الاعتبار في القياسات المعيارية للدخل المتاح، ويتضح من الشكل (٤ - ٣) أن كليهما يؤدي دورا مهما في إعادة التوزيع. وكاستجابة جزئية مفترضة للدخل الأصلي الأكثر تدنيا بالنسبة إلى القاع الخامس، فإن توزيع المنافع المباشرة في أستراليا أقرب كثيرا إلى الفقر منها في المملكة المتحدة. ويتلقى القاع الخامس في المملكة المتحدة ٣٠ في المائة من مجمل المنافع المباشرة، مقارنة بـ ٣٥ في المائة في أستراليا. والمنافع الأسترالية أكثر استهدافا، إذ يتلقى القاع الخامس في أستراليا ٢ في المائة فقط من كل المنافع المباشرة، مقابل ٦ في المائة في المملكة المتحدة.

وهناك تشديد على هذه الأنماط في الشكل (٤ - ٤)، الذي يبين المنافع المباشرة كنسبة من إجمالي الدخل في البلدين. وتشكل المنافع الأسترالية المباشرة نحو ٩٠ في المائة من إجمالي الدخل لقاع مجموعة الوحدات، وينخفض بشدة إلى أقل من ٢ في المائة بالنسبة إلى القمة الخامسة. وخط المملكة المتحدة أقل انحدارا، ما يعكس التقدم الأدنى للمنافع المباشرة هناك، مع تجاوز مثل هذه المنافع نسبة ٦٠ في المائة من إجمالي الدخل عند القاع الخامس وأكثر من ٤ في المائة فقط عند القمة الخامسة. وهذه الفروق تعكس تأكيدا أشد لتخفيف الفقر في



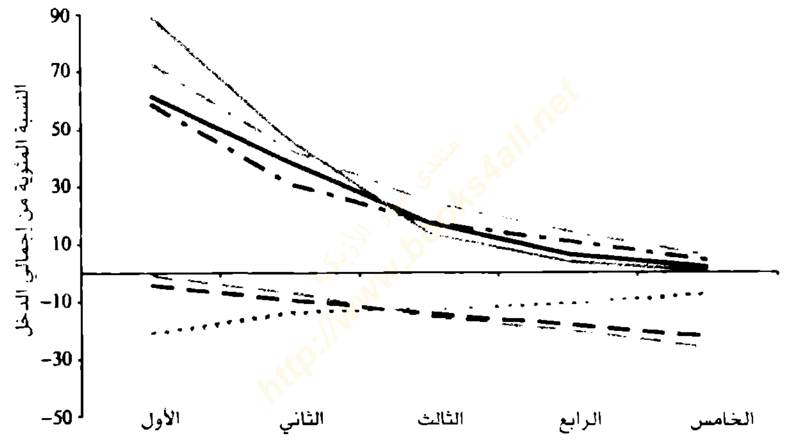
الشكل (٤ - ٣): ملخص لآثار الضرائب والمنافع على الوحدة، بمجموعة القياس، المملكة المتحدة وأستراليا، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

نظام التحويلات النقدية الأسترالي مقارنة بنظام الضمان الاجتماعي في المملكة المتحدة (إذ تكون المنافع المدفوعة في الأغلب أكثر اعتمادا بصورة مباشرة على الدخول السابقة). كما تردد هذه النتائج صدى تلك التي توصل إليها وايتفورد، من أن النظام الأسترالي كان هدفا للنقد أكثر من أي نظام آخر من نظم بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٥: ١٣).

وبالنسبة إلى الضرائب المباشرة، يشير الشكل (٤ - ٣) إلى أنها تؤدي دورا أكثر أهمية في إعادة التوزيع في البلدين، أكثر حتى من المنافع المباشرة. ويعود هذا في جانب منه إلى المقدار الأكبر من التمويل المحول، على سبيل المثال، بالضرائب المباشرة بالوحدة والذي يصل إلى ٥,٠٨٩ إسترليني سنويا في المملكة المتحدة، مقارنة بـ ٣,٧١٥ إسترليني فقط من المنافع المباشرة (الجدول ٤ - ٢). وبينما نجد فروقا طفيفة ومن بينها أن الضرائب المباشرة التي تحصل من قاع المجموعة في المملكة المتحدة أكثر نسبيا منها في أستراليا، يتضح تماما من الشكل (٤ - ٣) أن الضرائب المباشرة المحصلة من قمة المجموعة، في البلدين على حد سواء، تمول نسبة أكبر من إعادة توزيع الدخل الذي يحدث. وكما يبين الشكل (٤ - ٤)، فإن خانة «الضريبة المباشرة كنسبة من إجمالي الدخل» أكثر انبساطا في المملكة المتحدة منها في أستراليا، لتعكس جدولا للضرائب المباشرة أقل تقدمية وكذلك الفروق في توزيع إجمالي الدخل الأساسي [٥].

وماذا عن قطعتي اللغز الغائبتين من تحليلات توزيع الدخل، ونعني تحديدا الضرائب غير المباشرة والمنافع غير المباشرة؟ في كلا البلدين، فإن منافع الصحة، والتعليم والإسكان غير المباشرة «الغائبة» على قدر كبير من الأهمية، حيث إن قيمتها أكبر بالنسبة إلى الوحدة المتوسطة من المنافع المباشرة. وينطبق هذا بصفة خاصة على أستراليا، حيث نجد أن وحدة المتوسط تتلقى ١٠,٠١٠ دولار

من المنافع غير المباشرة، مقارنة بـ ٧,٠٤٥ استرليني فقط من المنافع المباشرة. يضاف إلى هذا أنه في حين يتضح من الشكل (٤ - ٣) أن المنافع غير المباشرة ليست موجهة بإحكام إلى الفقير بوصفها منافع مباشرة، فإنها لاتزال مهمة للغاية للجماعات ذات الدخل المنخفض. وعلى سبيل المثال، فإن قاع الوحدات في أستراليا يتلقى من المنافع غير المباشرة أكثر مما تتلقاه قمة المجموعة بنسبة ٥٠ في المائة، وفي المملكة المتحدة فإن قاع المجموعة يتلقى ضعف ما تتلقاه القمة من المنافع غير المباشرة.

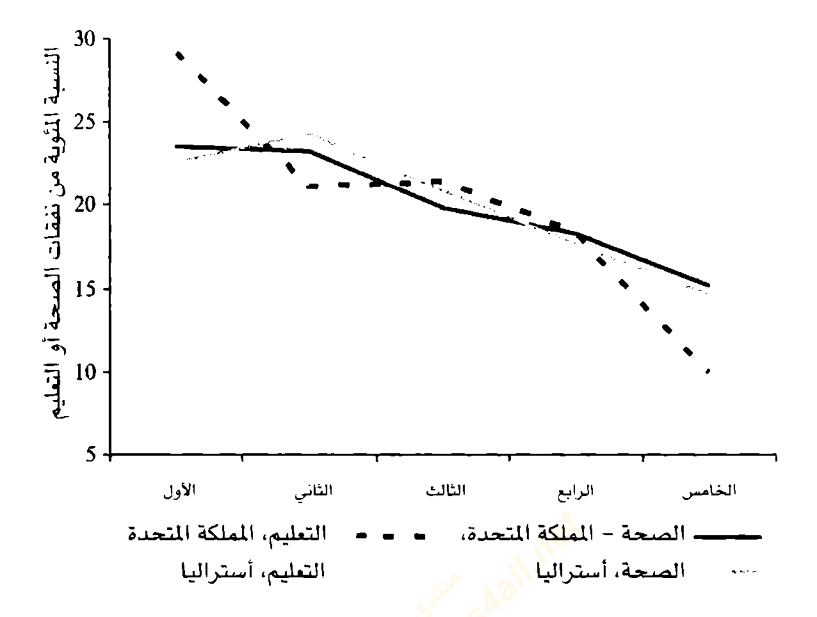


الشكل (٤ - ٤): الضرائب والمنافع كنسبة من إجمالي الدخل، بمجموعة القياس، المملكة المتحدة وأستراليا، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

ومرة أخرى، يؤكد الشكل «٤ - ٤» مدى تقدمية المنافع غير المباشرة، مع اتجاه خط «المنافع غير المباشرة كنسبة من إجمالي الدخل» نحو الانخفاض في البلدين على السواء. لكن انحدار الخط، في البلدين، ليس شديدا كما هي الحال في المنافع المباشرة، ما يعزز فكرة أن المنافع المباشرة هي أكثر العناصر تقدمية في نظام النفقات.

وفي كلا البلدين، فإن المنافع الصحية غير المباشرة أكثر أهمية بالنسبة إلى وحدة المتوسط من المنافع غير المباشرة للتعليم. وتشير التحليلات اللاحقة إلى أن توزيع الإنفاق على الصحة العامة بين المجموعات الحسابية الخمس متشابه بصورة ملحوظة (الجدول ٤ - ٢)، في حين أن النسبة الأكبر من نفقات التعليم العام توجه نحو قاع الوحدات في المملكة المتحدة أكثر منها في أستراليا. وهكذا، فإن نحو ٣٠ في المائة من الإنفاق الإجمالي على التعليم في المملكة المتحدة يتلقاها قاع الوحدات، مقارنة بـ ١٤ في المائة فقط في أستراليا (الشكل ٤ - ٥).

لكن من غير الواضح إلى أي مدى يعود هذا الفرق إلى السياسة بين البلدين، إذ يغشى الصورة التوزيع الشديد الاختلاف للأطفال بين الوحدات في البلدين. على سبيل المثال، في حين نعرف الفروق الطفيفة بين تعريفات «الأطفال» المستخدمة [٦]، يبدو أن الوحدات الأسترالية من المجموعة ٢ و٣ تشكل نحو ضعفي متوسط الأطفال في المجموعة ١ - حيث تتمتع المملكة المتحدة بنفس العدد من الأطفال في المتوسط لكل وحدة من وحدات المجموعات الثلاث (مكتب الإحصاء القومي ٢٠٠٣ : ٢٢). وهكذا، وبإيجاز، فإن الأطفال يبدون أكثر تمثيلا في قاع توزيع الدخل في المملكة المتحدة منهم في أستراليا - وهو استنتاج تقره دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي وجدت معدلا أعلى من فقر الأطفال في المملكة المتحدة مقارنة بأستراليا (ويتفورد ٢٠٠٦). من ثم، يبدو هذا أحد العوامل التي ينتج عنها التغير في منافع التعليم العام التي تتلقاها كل مجموعة داخل كل بلد. وبالنتيجة، فإن هذا يقدم تصويرا مهما لكيف يمكن للتحليل المقارن لتأثير إعادة توزيع كثير من الضرائب وبرامج الاستفادة أن يتأثر بعمق بالفروق في التوزيع الضمني لأنواع الوحدات عبر توزيع الدخل في كل بلد.



الشكل (٥ - ٤) نسبة ما تتلقاه مجموعة القياس من إجمالي الصحة والتعليم، المملكة المتحدة وأستراليا، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

نعود الآن إلى القطعة الأخرى من اللغز التي عادة ما يجري تجاهلها، أي الضرائب غير المباشرة، إذ يصور الشكل (٤ - ٣) كيف توزع أعباء الضريبة غير المباشرة بطريقة أكثر عدلا من أعباء الضرائب المباشرة من خلال التوزيع. وفي حين تُهمل الأعباء التي يتحملها القاع الخامس في كلا البلدين، فإن الضرائب غير المباشرة المدفوعة لها أثرها الكبير في الوحدات ذات الدخل الأدنى في أستراليا والمملكة المتحدة. وكما يبين الشكل (٤ - ٤)، فإن حدوث الضرائب غير المباشرة المتضمنة في نطاق هذه الدراسة متشابه في البلدين، إذ يتداخل الخطان بالفعل. ويظهر اتجاه خط الضرائب غير المباشرة إلى الأعلى في كلا البلدين أن الضرائب غير المباشرة ارتدادية. مقارنة بالمكونات الثلاثة الأخرى لصورة إعادة التوزيع التي تتضمنها هذه الدراسة.

٤-٣: الخاتمة

تستخدم دراسات تفاوت الدخل وأثر إعادة الحكومة لتوزيع الدخل المتاح المساوي بوصفها مقياسا نهائيا لقياس الرفاه الاقتصادي. ويتضمن هذا المقياس الدخل الأصلي (أي الخاص)، ثم يضيف لاحقا التحويلات النقدية التي تتلقاها الحكومة، وبعد ذلك تطرح ضريبة الدخل (ومساهمات الضمان الاجتماعي، كلما أمكن).

وتتجاهل قياسات الرفاه الاقتصادي التي تعتمد على الدخل المتاح المساوي كثيرا من الآليات التي تستخدمها دول الرفاه الحديثة لضمان الحصول بصورة نسبية على السلع والخدمات الضرورية لتحقيق أهداف إعادة التوزيع. ويستبعد هذا المقياس، على وجه الخصوص، المنافع غير المباشرة التي توفرها دول الرفاه، من خلال تقديم الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وغيرها، مجانا أو مدعومة. وعلى جانب الضرائب، فمن الطبيعي أن تحصل الحكومة على نسبة كبيرة من إجمالي عوائدها من الضرائب الأخرى، وليس من ضريبة الدخل. وعموما، فإن التركيز الحصري على الدخل المتاح المتساوي يعطينا صورة زائفة عن مدى وشكل إعادة التوزيع الذي نجحت دول الرفاه الحديثة في تحقيقه.

وتمثل هذه الدراسة خطوة باتجاه شمولية أكبر، تضم المنافع غير المباشرة للصحة والتعليم والإسكان ومجموعة الضرائب غير المباشرة، وتقدم نتائج قابلة للمقارنة على نطاق واسع بين المملكة المتحدة وأستراليا.

نستخلص من ذلك عددا من الاستنتاجات المهمة:

أولا: من الواضح أن استبعاد كلا البلدين للمنافع غير المباشرة من تحليل إعادة توزيع الدخل يعد إهمالا خطيرا. وفي المملكة المتحدة، فإن خدمات الصحة والتعليم والإسكان التي تستهلكها الوحدة المتوسطة تزيد بنسبة ٨ في المائة على المنافع النقدية التي تتلقاها، في حين يكون الرقم القابل للمقارنة في أستراليا ١٢ في المائة.

وفي كلا البلدين، نجد أن الإعانات غير المباشرة ليست تقدمية في حدوثها بقدر المنافع المباشرة، لكنها لاتزال في مصلحة الفقراء بلا شك. وبالنتيجة، فإن لها أثرها في تساوي توزيع الدخل. وهي تزيد، في كلا البلدين، من حصة إجمالي الدخل الذي تتلقاه مجموعة القاع بصورة ملموسة - من ٢,٧ في المائة إلى ٩,٩ في المائة نقطة في المملكة المتحدة، ومن ٢,٦ في المائة إلى ٨,٩ في المائة في أستراليا (حيث اتسع مقياس الدخل من الدخل المتاح وحده إلى الدخل المتاح مضافا إليه الإعانات غير المباشرة). وبالطريقة نفسها، فإن حصة مجموعة القمة من الدخل تنخفض بنسبة ٤,١ نقاط في المملكة المتحدة و٤,٦ في المائة في أستراليا بعد توسيع مقياس الدخل على هذا النحو.

ثانيا: أن الدراسة تشير إلى أن الاستبعاد المعتاد للضرائب غير المباشرة من نتائج تحليل الدخل أسفر عن نظرة مفرطة في تفاؤلها للمدى الذي تحقق به إعادة توزيع الدخل من جانب دول الرفاه. وفي كلا البلدين، فإن تقسيم كل الضرائب غير المباشرة يعتبر ارتداديا، ويصل، في المتوسط، إلى نحو ٦٠ في المائة من قيمة الضرائب المباشرة المتحصلة. وهكذا، فإن تضمين الضرائب غير المباشرة، في حالتي المملكة المتحدة وأستراليا، تترتب عليه زيادة في تفاوت الدخل المقيس. ويمكن القول إن من غير المناسب تضمين مقياس الرفاه الاقتصادي كلا من الإعانات المباشرة وغير المباشرة، التي تفوق قيمتها بعد ضمها مقدار ضريبة الدخل المحصلة من بلد ما، لكنها تنخفض بعد ذلك لتأخذ في الاعتبار كيف كانت تمول هذه الإعانات بالفعل في ظل استبعاد الضرائب غير المباشرة (وغيرها) من الموازنة.

ثالثا: يتضح أيضا أن تقييم مستويات الرفاه الاقتصادي قد ينحرف باستخدام مقياس الدخل المتاح المساوي، نظرا إلى ضخامة إعادة التوزيع التي تحققت من خلال الإعانات غير المباشرة والضرائب غير المباشرة في كل من أستراليا والمملكة المتحدة. وهذا يحدث في بلد واحد عبر الزمن، إذا ابتعد الإنفاق الحكومي أو أنماط الضرائب عن، أو اتجه نحو،

الإعانات والضرائب المباشرة. أو قد يحدث، عندما نقارن بين بلاد مختلفة، أن تختلف درجة اعتمادها على المساعدات المباشرة أو الضرائب المباشرة، أو كلتيهما، اختلافا كبيرا. وفي هذه الدراسة، على سبيل المثال، فإن إضافة المساعدات والضرائب غير المباشرة كان له أثر في التساوي أكبر في حالة أستراليا منه في حالة المملكة المتحدة.

رابعا، على الرغم من أننا لم نعرض في هذا الفصل إلا لنتائج دخل الوحدة، يتضح أيضا من الدراسات الأصلية الخاصة بالحدوث المالي في المملكة المتحدة وأستراليا أن التركيز على الدخل المتاح المساوي يؤثر عكسيا في فهمنا للرفاه الاقتصادي للجماعات الفرعية المختلفة من السكان. فالآباء الأكبر سنا والوحيدون، على سبيل المثال، يظهرون بوصفهم مجموعتين رئيسيتين في كل من أستراليا والمملكة المتحدة، يعد دخلهما النهائي أعلى من دخلهما النقدي المتاح (مكتب الإحصاء القومي ٢٠٠٣، لويد وهاردنغ ووارن ٢٠٠٥). وهذا، مرة أخرى، ترجيع لصدى استكشافات دراسات سابقة، مع ملاحظة سميدنغ وآخرين لأن «الوحيدين من غير كبار السن وأسر القصر ممن لا أطفال لها تجد أن أوضاع دخلها النسبية تزداد سوءا بتضمين الدخل غير النقدي» (١٩٩٣: ٢٥٣ - ٤).

وأخيرا، فإن النتائج تلقي الضوء على الحاجة إلى البحث المتواصل في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، لاتزال أكثر الطرق ملاءمة لرد قيمة الخدمات الصحية للوحدات بحاجة إلى المزيد من الاستكشاف. وحتى إذا سلمنا بقاعدة «الضمان الأولي»، فهذا ليس معناه أن القيمة الظاهرة لمثل هذا «التأمين» يجب أن تختلف فقط باختلاف السن والجنس (الطريقة التقليدية التي يستخدمها محللو الحدوث المالي). وإذا اختلف الاستخدام كثيرا أيضا بسبب جوانب أخرى، مثل الدخل أو العرق، فسيكون هناك مجال من ثم لاستخدام طريقة أكثر تفصيلا للتخصيص.



5

إعادة التفكير في التفاوت داخل الوحدة

بيتر بيرتون وشيلي فيبس وفرانسيس وولي (*)

«إن الاختيار بين الوحدات المختلفة (فردا أو وحدة) يعتمد في جانب منه على المسألة الإمبريقية المتصلة بمدى تقاسم الدخول في التطبيق، وهو أمر الشواهد عليه قليلة. وكان يشار فيما سبق إلى وجود قدر كبير من تقاسم الدخل في الأسرة النووية، لكننا لا نعرف كثيرا مدى تساوي تقسيم الدخل على الأفراد المختلفين» (أتكينسون ١٩٧٥: ٤٢).

من الأسباب الأساسية لدراسة توزيع الدخل الاعتقاد أن الناس يعانون نتيجة للتفاوت في توزيع الدخل، والاستهلاك،

«إن عملية استهلاك السلع المنتجة منزليا (الوجبات المطهوة في المنزل، وتنظيف المنازل، وجز الحشائش)، في نطاق الوحدة، هي أيضا مهمة بصورة واضحة لرفاه الفرد. وهي أمور يصعب قياسها»

المؤلفون

(*) ندين بالشكر للدعم المالي المقدم من مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في كندا والعون البحثي الممتاز من لين ليثبريدج.

وغير ذلك من الموارد. وإذا كان اهتمامك الأول موجها نحو تحقيق رفاه الأفراد من الأطفال، والرجال والنساء، فإن ما يعنينا هنا هو أن يتاح أمام كل شخص فرصة الحصول على الموارد. ومن حين إلى آخر، تفترض دراسات التفاوت الشامل تساوي المشاركة داخل الوحدة، متجاهلة التفاوت بين أعضاء الوحدة (على الرغم من اعتراف الباحثين - في بعض الحالات - بالمشكلة، فإن البيانات المناسبة تنقصهم، ومنهم، على سبيل المثال، كوراك ٢٠٠٥ وأوسبرغ ٢٠٠٠). وعادة ما يكون التفاوت داخل الوحدة غير مرئي، حتى بالنسبة إلى أولئك المتأثرين به فعلا، بحيث يمكن للتفاوت أن يكون كامنا ومستداما في العادات والمعايير. والتقاليد الراسخة بشأن من يفعل ماذا، أو من يأكل ماذا، قد ينظر إليها ببساطة كـ «عادات»، إلى جانب دور التقاليد في الحفاظ على التفاوت غير المعترف به وإدامته. لكن، ومع شروع الباحثين في دراسة دخول واستهلاك ورفاه الأفراد داخل كل وحدة، يتوافر كثير من الشواهد، من كل من الدول المتقدمة والأقل تقدما، على أن الأفراد داخل العائلات لا يتمتعون بحصص متساوية من الموارد أو المتحصلات.

ويبدأ هذا الفصل بالنقاش المفاهيمي لما يعنيه «التفاوت داخل الوحدة». ويقوم بمراجعة المناهج المستخدمة في دراسة هذا الموضوع، ويوجز ما توصلت إليه، ويقيم مواضع قوة وضعف اتجاهات البحث البديلة، ويقترح الاتجاهات الممكنة للمضي قدما. وشأن أي استبيان، يقدم هذا الاستبيان إسهامه من خلال تحديد الأنماط والموضوعات، وتمييز القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف. ومن الاختلافات الأساسية بين التفاوت داخل الوحدة وغيره من أشكال التفاوت، كما لاحظ أتكينسون فيما سبق، أن مجرد «كيف يمكن تقسيم الدخل بين الأفراد المختلفين بالتساوي» نادرا ما يراقب بطريقة مباشرة من جانب الباحثين. ونتيجة لهذا، فإن أولئك المهتمين بتفاوت الدخل في الوحدة يستفيدون من مجموعة ضخمة من الأعمال، ليس فقط من أدبيات تفاوت الدخل السائدة بل ومن الأبحاث السيكولوجية، والنماذج النظرية

لصناع قرار الوحدة، واقتصاديات التنمية. ويتمثل أحد إسهامات هذا الفصل في ربطه بين هذه الأدبيات البالغة الاتساع والتنوع، وإلقائه الضوء على مواطن القوة والضعف، نظريا وإمبريقيا على حد سواء، للعديد من المناهج. وهدفنا الأولي في القسم الأول هو تقديم نقطة انطلاق للبحث مستقبلا، وتحديد اتجاهات قيمة لدراسات المستقبل. وفي إطار عملنا هذا، نسلط الضوء على عدد من المسائل التي تغفل عادة ما يتصل بصورة أكثر عمومية بدراسة التفاوت في المجتمع.

ويستكشف القسم الرئيسي الثاني من الفصل منهجا واحدا قد يكون مفيدا في معرفة مزيد عن التفاوت داخل الأسر، أن ندرس ما يحدث في أعقاب التغيرات الخارجية المنشأ في الدخول النسبية لأفراد الأسرة. ونحن نستغل ملمحا فريدا من ملامح السياسة الكندية لتصوير مدى ارتباط الزيادة الخارجية في الدخل النسبي للزوجات الكنديات المتقاعدات بتطور أنماط الإنفاق في الوحدة مقارنة بأزواجهن (المتقاعدين أيضا). فالدخل الزائد لا يقتصر استخدامه على ما يبدو على زيادة الاستهلاك الخاص للنساء المتقاعدات اللاتي يتلقينه، بل يذهب أيضا إلى الهدايا والهبات الخيرية. وهذا يؤكد أيضا نقطة نثيرها أيضا في مراجعتنا للبحث القائم. وهي أن دراسة توزيع الدخل أو النفقات على أساس البنود الخصوصية وحدها (الملابس والغذاء، على سبيل المثال) لن تقودنا إلى فهم توزيع الرفاه داخل الوحدات على الوجه الأكمل. والحقيقة أن استنتاجاتنا تدعو إلى التساؤل عما يعنيه «الممكن تعيينه خصوصيا» أو «عموميا» بحد ذاته.

٥ - ١: نظرة مفاهيمية إلى التفاوت داخل الوحدة

في مجتمعنا، تتقاسم النساء المتزوجات دخول أزواجهن (ربما بصورة غير متساوية)، ومعظم الأطفال يتلقون عون والديهم، وهكذا نجد درجة كبيرة من تقاسم الدخل. وإذا كان نطاق هذه التحويلات داخل الأسرة معروفا بدقة معقولة، فقد يمكن إضافتها إلى دخل

الزوجة والأطفال، ويمكننا من ثم الإبقاء على الوحدة الفردية. ومثل هذه الحسابات للتحويلات داخل الأسرة غير ممكنة عادة. (أتكينسون ١٩٧٥: ٤١).

إن أي دراسة للتفاوت تبحث في مسألتين: أولاهما، تفاوت ماذا؟ أي تفاوت الدخل أم الاستهلاك أم السعادة... أم ماذا؟ والثانية، تفاوت بين من؟ أي التفاوت بين الأفراد، أم الوحدات أم المعيلين، أم بين الجماعات الإثنية/ العرقية، أم بين المناطق، أم بين البلاد...؟ ومعظم دراسات التفاوت تدرس التفاوت في الدخل، أولا، لأن البيانات متاحة بالفعل، وثانيا لأن الدخل يمثل القدرة المحتملة على الإنفاق (أتكينسون ١٩٧٥: ٣١). وتجمع بيانات الدخل عادة على مستوى الوحدة. لكن معظم الباحثين يودون الآن دراسة التفاوت بين الأفراد، أي أن الباحثين يودون استخدام الفرد باعتباره وحدة التحليل.

وأكثر الطرق شيوعا، التي يستنتج الباحثون بواسطتها الدخول الفردية من البيانات على مستوى الوحدة، هي قسمة دخل الوحدة بمقياس مناسب للتساوي (على سبيل المثال، ٢,٣ لوحدة من اثنين من البالغين وطفل واحد). ويكون ناتج الحسبة هو دخل «الحاجات المضبوطة»، وهو يستخدم في قياس التفاوت. ولنلاحظ أن هذا المدخل يعين لكل فرد في الوحدة دخل الحاجات المضبوطة نفسه، ويعين من ثم حصصا متساوية داخل الأسرة. وعلى الرغم من أن الأفراد هم الوحدة الأساسية للتحليل، فإن التفاوت المحتمل داخل الوحدات لا يحظى باهتمام حقيقي.

ونحن نقر منذ زمن بأن هذا المنهج ليس مرضيا كل الرضا. ويستطلع هذا القسم المداخل المختلفة لفهم التفاوت داخل الوحدات: تمارين المحاكاة اللصيقة بميزات أبحاث تفاوت الدخل السائدة، توسيع المنهج السائد بجلب معلومات جديدة عن ماليات الوحدة أو استخدام الوقت، نماذج تفاوض الوحدة التي تضفي الاستبصارات النظرية على ما يشكل توزيع الدخل داخل الوحدة، وطرق التقدير الجديدة التي تقدم قياسات

أكثر دقة لتخصيص الدخل في الوحدة، وأدبيات اقتصاديات التنمية الغنية حول توزيع الاستهلاك في إطار الوحدات، والأبحاث الجديدة، التي استحدث بعضها الطرق السيكولوجية أو غيرها من الطرق، والبعض الآخر استلهم عمل أمارتيا صن وآخرين، الذي يتجاوز الدخل والتوزيع ليستكشف الأفكار المختلفة عن الرفاه. وكثير من هذه الأعمال يقع خارج أدبيات التفاوت المعياري، ومن هنا فإن إحدى المساهمات المهمة لهذا الفصل هي جمع كل هذه الطرق في مكان واحد.

طرق المحاكاة أو «ما مدى أهمية التفاوت في الوحدة؟»

حتى إذا كانت التحويلات داخل الوحدة معروفة، فلايزال من الممكن تقدير حساسية مقياس التفاوت بالنسبة إلى المدى المفترض للتحويلات داخل الوحدة، بروح استشهاد أتكينسون الذي سبق أن استعنا به، ويمكننا - على سبيل المثال - طرح فرضيتين متناقضتين: (أ) إن كل أفراد الوحدة لهم دخل الضروريات المضبوطة نفسه. (ب) كل عضو في الوحدة يستمتع بالدخل الذي يحصل عليه فقط. ومن ثم، تمكن مقارنة توزيعات الدخل في ظل التخصيص المتساوي ومن دونه، والتوصل إلى حساسية توزيع الدخل بالنسبة لمدى توزيع الحصص المفترض داخل الوحدة.

ومثل هذا التمرين ليس واقعيا تماما. فبعض أفراد الوحدة (الأطفال، على سبيل المثال، يبقون في بيت آبائهم) ليس لهم دخل خاص، لكن حالهم أفضل كثيرا من حال ما يشير إليه الدخل صفر. ومن الواضح أن الدخل يمكن اقتسامه داخل الوحدة، على الرغم من أنه من غير الملائم أن نفترض أنه يوزع دائما بالتساوي. على أن لتمارين المحاكاة قيمتها الكبيرة كمؤشرات للأهمية المحتملة للتفاوت في إطار الوحدة.

وعدد مثل دراسات المحاكاة هذه محدود للغاية. ويحاكي جنكينز (١٩٩١) أثر قواعد المحاصصة البديلة في توزيع الدخل داخل الوحدة. ويقارن سوذرلاند (١٩٩٧) أثر التغيرات في توزيع كل من

الضرائب/ المنافع في التفاوت على مستوى كل من الفرد والوحدة. ويقدر فيبس وبيرتون (١٩٩٥) حساسية تقديرات الفقر الكندي بالنسبة إلى كثير من الفرضيات المتصلة بهذه الدراسات، بشأن كيفية اقتسام الدخل داخل الأسرة. والاستنتاج العام لهذه الدراسات هو أن «الرفاه النسبي للأفراد داخل الوحدات حساس جدا لفرضيات اقتسام الدخل المستخدمة» (فيبس وبيرتون ١٩٩٥: ١٨٠).

وما تظهره دراسات المحاكاة هو أن التوزيع داخل الوحدات هو ما يعنينا: إذا كان أفراد الوحدة يتقاسمون دخولهم، فإن التفاوت الشامل يقل بصورة ملموسة. وإذا لم تقسم الدخول بالكامل على أفراد الوحدة، فإن التقديرات الحالية للتفاوت الشامل تقلل من ثم، بصورة ملموسة، من المدى الحقيقي للتفاوت.

طرق تقليدية وبيانات غير تقليدية

مع التأسيس لهذه الحقيقة، فإن المحاولات البحثية تسعى إلى الإجابة بصورة أكثر مباشرة عن السؤال الذي طرحه أتكينسون منذ ثلاثين عاما مضت: «ما مدى عدالة» أن يكون افتراض تقاسم الدخل مقبولا؟

وإحدى الطرق للإجابة عن هذا السؤال هي سؤال الناس مباشرة عن «نطاق هذه التحويلات داخل الأسرة». وعلى سبيل المثال، يستخدم وولي ومارشال (١٩٩٤)، مستلهمين عمل باهل (١٩٨٣)، البيانات الخاصة بالإدارة المالية للأسرة - من يدير ويتحكم في الأموال داخل الوحدة؟ لاستنتاج نطاق تحويلات الدخل داخل الوحدة. ويستخدم وولي ومارشال البيانات الكندية، حيث يبدو أن أفراد الأسرة هناك يدركون عادة أن معظم الدخل يجري تقاسمه، وأن معظم القرارات تتخذ بصورة مشتركة. وكان تقدير وولي ومارشال (١٩٩٤: ٤٢٨) للتفاوت العمومي بأخذ حجم التفاوت المدرك من جانب أفراد الوحدة، اعتمادا على الإجابات عن سؤال: «ما شعورك نحو دخلك الفردي: هل تعتبره دخلك

الخاص أم دخل للأسرة؟»، مطابقا تقريبا لقياس التفاوت في الوحدة. وضبط تحويلات الدخل بالنظر، على سبيل المثال، إلى ما إذا كان أعضاء كل أسرة يهتمون بدخلهم الخاص أم بدخل الأسرة، ينتج معامل جيني مرتفعا بـ ٢٥٪ على جيني القائم على دخل الوحدة المساوي، لكنه أقل بـ ٩٪ من جيني المقدر من الدخول الفردية. وعلى الرغم من هذا، من غير الواضح ما إذا كان الاهتمام بالمال مصدرا من مصادر القوة أم عملا روتينيا مضجرا، أم كلاهما. ويجب أن نكون على حذر عند استخدام البيانات المتعلقة بـ «من يدير الأموال»، حيث إن من غير الضروري في هذه الحالة أن يعكس «من يتمتع بمنافع هذا الدخل» (وولي ومارشال ١٩٩٤، فيبس وولي ٢٠٠٧).

كما يستخدم جنكينز وأوليري (١٩٩٦) بيانات غير تقليدية في سياق منهج تقليدي لقياس التفاوت. وهذه الورقة من أوائل الأعمال التي اعترفت بجلاء، وحاولت أن تدمج، قيمة العمل المبذول داخل الوحدة أو إنتاج الوحدة - في مقياس لتفاوت الدخل. ولقياس التفاوت العمومي داخل الوحدات، نحتاج إلى مقياس للرفاه يجمع بين الموارد المادية والوقت السائد في الوحدات المختلفة (دولارات وساعات). ويحل جنكينز وأوليري هذه المعضلة بتقديم قياس للتفاوت يضع قيم الأموال بالوقت. ويضيف قياسهم إلى الدخل «الممدد» القيمة المالية للوقت الذي ينفق في الإنتاج المنزلي (باستخدام قياسات تكلفة «الاستبدال» و«الفرصة») إلى دخل السوق. وتوصلا إلى أن «الدخل الممدد»، بالنسبة إلى المملكة المتحدة، يوزع بصورة أكثر تساويا من دخل السوق. وعلى الرغم من أنه ليس في مركز اهتمامهم، فمن المهم التفكير فيما يمكن أن يخبرنا به هذا المدخل للتفاوت في إطار الوحدات (من منظور توزيعات منافع الدخل الممدد أو تلقيها أو كلاهما، على سبيل المثال). وهنا، كما في كل مكان، فإن دراسة التفاوت داخل الوحدة تستبعد بشدة مشكلات التخفيف التي تنجم عن قياس التفاوت بصورة أكثر عمومية، لكن يجري تجاهلها أو إغفالها أحيانا.

الأسس النظرية

إن الأعمال التي نناقشها هي، في جانبها الأكبر، أعمال إمبريقية. على أن إطار البحث الإمبريقي تشكله النظرية الاقتصادية. ولسنين، اتخذ الباحثون الاقتصاديون من الأسرة وحدة أساسية للتحليل الاقتصادي، مستبعدين إمكان التفاوت أو الصراع داخل الأسر. ويقدم بيكر (١٩٧٤) تبريرا نظريا لهذا النموذج «الواحدي» unitary للأسرة. ومن المفارقات أنه، بتوضيحه الفرضيات القوية المطلوبة للأسرة للعمل كوحدة مفردة، مهد السبيل أمام كثير من الأوراق التي اختبرت، ورفضت، النموذج الواحدي.

ويعني هذا النموذج، على وجه الخصوص، أن الوحدات تعمل كما لو أن كل الدخل في إطار الوحدة يدرج في التمويل العام. ويعرف هذا التضمين بـ «مبدأ الإدراج». ويعني الإدراج، على سبيل المثال، أن عوائد الوحدة الملاحظة غير مهمة، سواء كان دعم الحكومة للأطفال يقدم في هيئة استقطاع من ضرائب أصحاب الدخول العليا أو في هيئة تحويلات مالية لأصحاب الدخل الأدنى، مادام حجم الدعم واحدا.

وفي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ظهر عدد من الأبحاث التي ترى في تخصيص الموارد داخل الوحدة لعبة من ألعاب التفاوض. وباستخدام ما سنطلق عليه «المنهج البنائي» للتخصيص داخل الوحدة، يمكننا صياغة تقسيم الدخل في إطار الوحدة كلعبة غير تعاونية (شن وولي ٢٠٠١)، أو كلعبة تعاونية (مكلوري وهورني ١٩٨١، لوندبرغ وبلاك ١٩٩٣ وأغاروال ١٩٩٧). والقاسم المشترك الأساسي بين هذه النماذج هو أنها جميعا تضع فرضيات بشأن عملية تقرير التفاوض داخل الوحدة، وتعيين المتغيرات - قوانين الطلاق، وبرامج ضرائب/ تحويلات الحكومة، والأجور، والأسعار، ووجود أطفال، وقوانين الملكية - على سبيل المثال - المتوقع أن تؤثر في اقتسام الدخل المدرج. وتتنبأ الأبحاث بعدم أهمية الدخل بالنسبة إلى توزيع الدخل في إطار الوحدة. وعلى سبيل المثال، فإن دفع منافع الطفل مباشرة إلى

صاحب الدخل الأدنى مهم بالنسبة إلى توزيع الدخل داخل الوحدة. وحتى الآن، فإن نماذج التفاوض تميل إلى التركيز على التفاوض بين الزوجين. وعادة ما يستبعد الأطفال كلاعبين، على الرغم من دورهم المهم (مطالبتهم، على سبيل المثال، بقضاء الإجازة في ديزني العالمية بدلا من جنوب فرنسا). وأحد الاستثناءات هو بيرتون وفيبس وكيرتس (٢٠٠٢) الذين يستخدمون نموذجا الأطفال فيه لاعبون أصحاب معدلات تخفيض كبيرة.

وهناك كم متنام من الشواهد الإمبريقية التي تشير إلى أن المتغيرات التي تحددها هذه النماذج البنيوية لتفاوض الوحدة، مثل مصدر الدخل (دخله مقابل دخلها)، مهمة لمجموعة من دخول الوحدة المنظورة (من أكثرها تكرارا أنماط الإنفاق). بتعبير آخر، فإن نظرية الإدراج ترفضها البيانات. وهناك عدد كبير من هذه الأعمال يستخدم بيانات لبلاد نامية (حداد وهودينوت ١٩٩٤، هودينوت وحداد ١٩٩٥، وتوماس ١٩٩٠، على سبيل المثال). وهناك مجموعة أصغر من الأبحاث تختبر إدراج الدخل في البلاد المتقدمة (على سبيل المثال، لوندبرغ وبولاك وويلز ١٩٩٧، بونك وبراوننغ ٢٠٠٣، السي وكروسلي وهيلدبرند ٢٠٠٥).

ومن المنظور النظري، لنا أن نتوقع أن يؤثر مصدر الدخل في نفقات استهلاك أفراد الوحدة «الخاص» (شن و وولي ٢٠٠١). وعلى سبيل المثال، فإن الأموال المحولة مباشرة إلى المراهقين تصرف عادة على أشياء لاستهلاكهم الخاص (تي شيرتات)، لا على أشياء يستمتع بها أفراد الوحدة (سلعة عامة كالإسكان). وبالتوازي مع هذه التنبؤات النظرية، يرى فيبس ووبيرتون (١٩٩٨) أنه قد لا يكون من المناسب القول إن كل الدخل إما «مدرج» وإما «غير مدرج». فهما لا يقبلان، على سبيل المثال، بإدراج الدخل للإسكان، لكنهما يرفضان إدراج مجموعة من بنود الاستهلاك الخاص (مثل الملابس) وكذلك بالنسبة إلى بعض النفقات العامة التي تعكس المجالات المجنسة للمسؤولية. فعلى سبيل المثال، عادة ما ينفق دولار إضافي من دخل الزوجة على

رعاية الأطفال، وعادة ما يُنفَق دولار زائد من دخل الزوج على النقل. على أننا إذا تجاوزنا رفض الإدراج، فإن معظم الدراسات القائمة تستخدم نماذج بنيوية لا تتناول ما تنطوي عليه استنتاجاتها للتقسيم الكلي للدخل في الوحدة.

وهذه النماذج البنيوية متفوقة منهجيا على النماذج الواحدية القديمة، وأفضل في توضيح سلوك الوحدة الخاضعة للملاحظة، فمن هذه النماذج ندرك أن سياسة الحكومة يمكن أن تؤثر في توزيع الموارد في إطار الوحدة، التي تهم للغاية كل من يهتم بتفاوت الدخل. على أنه لاتزال هناك فجوات كبيرة. والبيانات في حاجة إلى الاختبار بين النماذج البنيوية البديلة، حتى نتمكن من صياغة الأطفال كأكثر من مجرد عنصر إدامة للسلع العامة أو المستهلك، وهناك كثير يمكن عمله من منظور النماذج البنيوية المدمجة لأدبيات التفاوت الاقتصادي.

تحديد الكفاءة وما هو أكثر قليلا

يرى آخرون في قوة النماذج البنيوية للوحدة، حيث تصاغ بوضوح عملية اتخاذ القرار في الوحدة وتحديد المتغيرات التي يتوقع أن تؤثر في النتيجة داخل الوحدة، ضعفا. والمداخل البديلة لتحليل الوحدة، التي يتزعمها أبس وريز (١٩٩٧) وشيابوري (١٩٨٨، ١٩٩٢)، تستخدم ما يعتبر منهج «الشكل المختصر» لصياغة تصرفات الأزواج والزوجات. وتفترض هذه المداخل أن نتيجة الزواج فعالة. بمعنى أن الزوجين يستقران أخيرا في مكان ما على جبهة إمكانات الاستعمال. وبفضل نقطة الانطلاق هذه، يستدل الباحثون - من ملاحظة الإنفاق على الملابس أو سلوك تقديم العمل، مثلا - على كيفية تقسيم الدخل داخل الوحدة. ويقول المؤيدون إنهم يضعون «فرضا ضعيفا وعموميا للغاية» (شيابوري ١٩٨٨: ٦٤)، ويقول المنتقدون إن الفرضيات العديدة والقوية مطلوبة لتبرير تحليلات كتلك.

ويرى شيابوري في ورقته (١٩٨٨)، أن تعيين كل الموارد في داخل الوحدة يمكن أن يوصف بـ «قاعدة تقسيم» الدخل المفرد، ويفترض أن دخل كل شخص يساوي أجره زائدا حصة من دخل الوحدة من غير العمل (شيابوري، فورتين، لاكروا ٢٠٠٢: ٤٥). ويكون أفراد الوحدة بمنزلة تقسيم أول للدخل الكلي وفق قاعدة الحصة، التي تعتمد على الأسعار والدخول. ومن ثم، يعظم من استعماله، ويخضع لقيود الميزانية المحددة على هذا النحو (بورغنيون وشيابوري ١٩٩٢: ٣٥٩). ويهتم كل فرد بغيره، لكنه لا يهتم باستهلاك الآخرين لسلع وخدمات معينة: أقيِّم نفقات زوجتي على الملابس فقط، من منطلق أن هذه النفقات تجعلها سعيدة. فأنا لا أهتم بملابس زوجتي في حد ذاتها.

ولاستنتاج قاعدة المشاركة من البيانات المتاحة، يُطرح مزيد من الفرضيات بصورة عامة. وتفترض معظم أوراق شيابوري أن كل الوقت الذي لا ينفق في العمل المدفوع الأجر يعد وقت فراغ، سلعة خاصة - ليس هناك إنتاج. ومن ملاحظة كيف يتغير استهلاك «وقت الفراغ» استجابة لتغير الأسعار والدخول، يمكن الاستدلال على كيفة تغير استهلاك العميل الخاص استجابة للأسعار والدخول. ومن هنا، يمكننا استنتاج المشتقات الجزئية لقاعدة المحاصصة ثم دمجها في قاعدة المحاصصة نفسها (حتى تستقر). والمدخل البديل هو إيجاد السلع التي يمكن تخصيصها لأفراد الوحدة، مثلا لملابس الرجال والنساء، (مفترضين أن الإمداد بالعمل ثابت)، ثم نستدل على قاعدة المحاصصة من استهلاك هذه السلع. انظر براوننغ وآخرين (١٩٩٤). والامتدادات الحالية لبحث شيابوري الأصلي تستخدم نظريات أسواق الزواج لتفترض أن نسبة الذكور إلى الإناث، أو قوانين الطلاق، أو فارق السن بين الزوج والزوجة هي «عوامل توزيع» تؤثر في قاعدة المحاصصة (شيابوري وفورتين ولاكروا ٢٠٠٢).

ولربما كان أكثر الجوانب جاذبية في منهج شيابوري هو أن الدخل يجري تقسيمه في الهامش من خلال المعلومات الخاصة بعمل الأزواج والزوجات، على سبيل المثال. ويقدر شيابوري وآخرون، على سبيل المثال، أن زيادة دولار في دخل الوحدة من غير العمل، في عينتهم المتوسطة،

تزيد من استهلاك الزوجة بمعدل ٧٠٪ (٢٠٠٢: ٦٦). ويستخدم براوننغ وآخرون (٢٠٠٣: ٣٦) الإنفاق على مجموعة من السلع لتقدير أن حصة الأنثى هي ٦٥٪ في حالتهم الإرشادية، ويتراوح بين ٦٠ و٧٧٪ (اعتمادا على بيانات ١٩٩٢ لأونتاريو، كندا).

وهناك دراسة وحيدة، وفق علمنا، عن دمج قاعدة المحاصصة في مقياس التفاوت داخل الوحدة. فقد توصلت ليز وسيتز (٢٠٠٤) إلى أن القياس التقليدي للتفاوت (معامل جيني لتساوي دخل الوحدة) يقلل من تقدير حجم التفاوت عند نقطة زمنية مفردة بنسبة ٣٠٪، مقارنة بالمقياس الذي يشكل – بوضوح – قاعدة المحاصصة في الوحدة، لأنه يغفل احتمال التفاوت داخل الوحدة. لكنه يبالغ في تقدير زيادة التفاوت منذ سبعينيات القرن الماضي بنسبة الثلثين. وقد ارتفعت مشاركة قوة عمل النساء بصورة ملحوظة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وتوصلت ليز وسيتز إلى أن زيادة المشاركة تقلل التفاوت داخل الوحدة بزيادة حصة النساء في دخل الوحدة. وتبالغ القياسات التقليدية في تقدير الزيادة في التفاوت؛ لأنها تتجاهل انخفاض التفاوت في إطار الوحدة.

وعلى الرغم من قيمة أعمال مثل ليز وسيتز، فإن بعض تقديرات مساهمة المرأة التي تصل بها إلى ما فوق ٦٠ – ٧٧٪ عالية بصورة غير محتملة. وتشير هذه النتائج الإمبريقية إلى أن الإحكام قد يختلف عن الدقة. وقد تكون النتائج التي توصل إليها شيابوري وفورتين ولاكروا (٢٠٠٢) مترتبة على فرضهم أن كل العمل الذي لا ينفق في عمل مدفوع الأجر هو وقت فراغ خاص، وأن النساء يقضين بوضوح وقتا أقل في العمل المدفوع من الرجال. والحقيقة، كما يشير أبس وريز (١٩٩٧)، أن هناك قصورا حرجا في منهج شيابوري، يتمثل في إغفال إنتاج الوحدة (الاستثناء الوحيد هو أرونسون وسفين – أولوف وماغنوس ٢٠٠١). فالوحدات موجودة، إلى حد كبير، للعناية بالشباب والشيوخ، وتوفير الغذاء والمأوى لأفراد الوحدة. واستبعاد إنتاج الوحدة (ووجود السلع العامة داخل الوحدة، في عدد من الدراسات المبكرة) يقصي ما يشكل الأساس الاقتصادي للأسرة.

ويقدم أبس وريز (١٩٩٧) نقدا لمنهج شيابوري، ويلخصان كذلك منهجهما باعتباره منهج شيابوري، وإن كان مستقلا. ويتركز الموقف النقدي لأبس وريز في تضمينه إنتاج الوحدة. على أن تكلفة وصف أبس وريز، الأكثر ثراء وواقعية، للوحدة هي أكثر ما يتطلبه النموذج من معلومات. ويتطلب تقدير قاعدة المحاصصة في الإطار الذي وضعه أبس وريز بيانات عن استهلاك السلع المحلية وسلع السوق على حد سواء.

ويرى أبس وريز، وهما ينتقدان التقديرات الباكرة لقاعدة المحاصصة، أن «التركيز ينبغي أن يكون الآن، بالأساس، على جمع البيانات عن الاستهلاك الفردي لأفراد الوحدة» (١٩٩٧ : ١٨٩)، وتنحو الأبحاث الأحدث هذا النحو، مستخدمة المعلومات عن كل من السلع «الخاصة» و«العامة» داخل الوحدة، إلى جانب معلومات التزويد باليد العاملة. على أنه لايزال هناك شيء غريب فيما يتصل بإطار العمل، حيث إنه حتى النتائج الإمبريقية الحديثة تماما تشير إلى أن حصة النساء من استهلاك الوحدة تكون ضعف استهلاك الرجال تقريبا. ومن شأن مزيد من البحث في ما يحدث بالفعل داخل الوحدات تمكيننا من تقييم واقعية فرضيات منهج شيابوري. وحيث إن النتائج الإمبريقية، على وجه الخصوص، تقوم عادة على الإنفاق على سلع «قابلة للتخصيص الخاص»، فإننا نحتاج إلى معرفة مزيد عما تعنيه بالنسبة إلى تعيين السلعة، سواء للانتفاع الخاص أو العام داخل الوحدة، وهو ما سيتضح أكثر من الشواهد الإمبريقية المقدمة في الجزء الثاني من هذا الفصل.

تفاوت الاستهلاك في إطار الوحدة

نعود الآن إلى الشواهد على تفاوت الاستهلاك بين أفراد الأسرة. وهذا يقودنا إلى التمييز بوضوح بين البحث في التفاوت داخل الوحدة، والبحث في التفاوت بين الوحدات بشكل عام: التركيز الشديد على الاستهلاك مقارنة بتفاوت الدخل. وهناك كم كبير من الوثائق حول

وجود تفاوت في الاستهلاك داخل الوحدة بين الرجال والنساء، أو بين البالغين والأطفال، أو بين البنات والأولاد، أو من حيث الرعاية الصحية والتعليم في البلاد الأقل تقدما (حداد وهودينوت ١٩٩٤، هودينوت وحداد ١٩٩٥ وتوماس ١٩٩٠). والتفاوت أكبر من أن نفسره بالفروق في الاحتياجات، وهو حساس بالنسبة إلى أنماط معينة من سياسات التدخل [1]. وتعميم هذه الاستنتاجات على الجوانب الأخرى للاستهلاك يشير إلى أن المستويات الكلية للتفاوت تكون أعلى مما تشير إليه عادة الدراسات على مستوى الوحدة (حداد وكانبور ١٩٩٠).

ويجب أن تتصدى أي دراسة لتفاوت الاستهلاك في بلد متقدم لعدد من المسائل الصعبة: أولاها، أن هناك نسبة كبيرة من معظم ميزانيات الوحدات، في البلاد المتقدمة، تتجه نحو الإسكان، أو التدفئة، أو رعاية الأسرة، أو غير ذلك من السلع التي تعتبر عامة، بمعنى أنها تقدم - على الأقل - قدرا من النفع لكل أفراد الأسرة. فأفراد الأسرة لا يستفيدون بالتساوي - بالضرورة - من سلعة عامة معينة - على سبيل المثال، السكن القريب من مدارس جيدة أكثر فائدة للأطفال، والسكن القريب من نادي الغولف أكثر فائدة للبالغين - لكن حتى في هذه الحال، فإن التفكير في «من يحصل على ماذا؟» صعب مفاهيميا. وقياس «من يحصل على ماذا؟» أكثر صعوبة.

وثانيتها، أن الصلة بين استهلاك الفرد ورفاه الفرد، في البلاد الغنية، أقل استقامة منها في البلاد الفقيرة. والحقيقة أن استهلاك مزيد من السعرات في بلد غني يعد علامة على الاستنزاف والضغوط لا على الامتياز. حتى إذا أمكن تمييز الاستهلاك، لا يكون واضحا دائما أن الاستهلاك الخاص بعضو وحدة بعينها يزيد بالفعل من رفاه عضو هذه الوحدة. الطفل، مثلا، يستفيد من حصوله على الملابس الثقيلة، لكنه لا يهتم بما إذا كانت من ماركات معروفة، والصبي في الحادية عشرة من عمره يمقت البذلة ورابطة العنق اللتين اشترتهما والدته (التي يحبها). وقد تكون دروس البيانو مثالا آخر للمصروفات التي

تنفق نيابة عن فرد، لكنها لا تلقى بالضرورة تقدير ذلك الفرد، وتبين النتائج الإمبريقية التي سترد في هذا الفصل أن رفاه عضو الوحدة يزيد بزيادة استهلاك غيره من الناس.

والنقطة الثالثة ذات الصلة هي أنه من غير الواضح متى تعكس الفروق في الاستهلاك داخل الوحدة تفضيلات الفرد في وجه التفاوتات بين الجنسين، الفروق لا يدخل فيها عدم التكافؤ. فابنة أحد مؤلفي هذا الكتاب، على سبيل المثال، اختارت ألا تأكل اللحوم، بينما يأكل الابن كميات كبيرة منها. والباحثون الذين يتصدون لدراسة البلاد الأقل تقدما يفسرون استهلاك البنات الأقل من اللحوم عادة كمؤشر على الميل الجنسي [٢]. هل يصح لنا أن نفسر استهلاك اللحم وحده، على سبيل المثال، في البلاد الغنية، بوصفه مسألة اختيار؟ أو هل يمكن اعتبار فقدان الشهية شكلا من أشكال التفاوت بين الجنسين؟

رابعا، إن قياس الاستهلاك الفردي غير مبرر على نحو ما. ودراسات البلاد الفقيرة التي تشمل وزن الغذاء المقدم لكل أفراد الوحدة قبل استهلاكها، على سبيل المثال (انظر على سبيل المثال، ديل دينو وآخرين ٢٠٠١) مألوفة، ولم نسمع عن أي محاولات لقياس التفاوت داخل الوحدة باستخدام مقاييس مباشرة لاستهلاك الغذاء في البلاد النامية. وعموما، فإن الاستبيانات الإحصائية للبلاد المتقدمة من شأنها أن تقدم بيانات عن ميزانية الوحدة لـ «الترفيه»، لكن المبالغ التي تنفق على الترفيه من جانب أي من أفراد الوحدة غير محددة. والتفكير في أسباب هذا الاختلاف يتجاوز نطاق هذا الكتاب، والمسألة هي أن البيانات المطلوبة لا تتاح عادة.

وأخيرا، فإن عملية استهلاك السلع المنتجة منزليا (الوجبات المطهوة في المنزل، وتنظيف المنازل، وجز الحشائش)، في نطاق الوحدة، هي أيضا مهمة بصورة واضحة لرفاه الفرد. وهي أمور يصعب قياسها.

وعلى الرغم من هذه المصاعب، هناك بعض التقدم باتجاه قياس تفاوت الاستهلاك في الوحدة. فأولا، هناك بعض الأبحاث المفيدة تستخدم بيانات الإنفاق. ويدرس العمل الكلاسيكي المبكر للازير

ومايكل (١٩٨٦، ١٩٨٨) النفقات المخصصة للأطفال مقارنة بالمخصصة لوالديهم. وإذا كانت هذه النتائج مستخلصة من النفقات الأخرى، وتشمل السلع العامة، فإن لازير ومايكل يقدران ما يتلقاه الأطفال بـ ٤٠٪ فقط مما يتلقاه الوالدان.

وفي وقت أحدث، وسع كانتيلون ونولان (٢٠٠١) من بحثهما للمقاييس المتعددة الأبعاد للعوز، لدراسة التفاوت داخل الأسر. وهما يستخدمان الاستبيان الأيرلندي لعام ١٩٩٧ لتقديم الدليل على الفروق المتعددة الأبعاد للاستهلاك بين الأزواج الذين يستمتعون بالعطلات، على سبيل المثال، أو يملكون معاطف واقية من المطر.

وثانيا، تستخدم كذلك بيانات استخدام الوقت. وفي حين أنها لا تقيس قيمة الإنتاج المنزلي، فإن هذه البيانات يمكن أن تساعدنا - على الأقل - في فهم التفاوت في استهلاك الإنتاج المنزلي. ومن الواضح، على سبيل المثال، أن بعض أشكال إنفاق الوقت تفيد فردا واحدا من أفراد الوحدة (مساعدة طفل بعينه، على سبيل المثال، في الواجب المنزلي). لكن، وكما هي الحال في إنفاق الدولارات، عادة ما يستخدم وقت الإنتاج المنزلي هذا لإنتاج «سلع عامة» (مثل تنظيف المنزل) تفيد كل أفراد الوحدة. ويمكن أن تكون هناك اقتصادات ذات مقياس للوقت، تماما مثلما هي الحال بالنسبة إلى الدخل (للمناقشة، انظر بيرتون وفيبس ٢٠٠٤). وكما هي الحال بالنسبة إلى الدخل، يمكننا أن نحاول قياس التفاوت في تخصيص الوقت داخل الوحدات. وعلى سبيل المثال، يبين بيتمان وواجكمان (٢٠٠٤) وجود فروق بين الجنسين في نوع وقت الفراغ المتاح أمام الرجال والنساء. وبالإضافة إلى مسألة التفاوت في الاستفادة من الوقت المستخدم في الإنتاج المنزلي، هناك أيضا مسألة التفاوت من منظور من يقوم بالعمل. وهناك تعقيد إضافي، يتمثل في «اللا» نفعية المتصلة بالاستخدامات المختلفة للوقت، التي يمكن أن تختلف باختلاف الأفراد والأنشطة (البعض

يفضل الطبخ والبعض لا يفضله، والبعض يحبون عملهم المدفوع الأجر والبعض لا)، وهذا يمكن أن يختلف من يوم إلى آخر بالنسبة إلى الشخص نفسه.

ما وراء قياسات الدخل والاستهلاك

يؤكد عمل توني أتكينسون المبكر عن التفاوت على القياس الكمي، ويقدم أسسا صلبة لموضوع يتصل في وقت ما بـ «بحث عداوات المرء» (أتكينسون ١٩٧٥: ٢٥٧). ومن التطورات الكبرى، منذ بدأ أتكينسون للمرة الأولى الكتابة في هذه المسائل، تدفق مصادر جديدة للبيانات تتجاوز الدخل، أو الاستهلاك أو الثروة عند قياس الرفاه بصورة أكثر مباشرة. أي إنه لدينا الآن استبيانات تسأل الناس عن مدى رضائهم عن وقت فراغهم، أو استهلاكهم أو حياتهم بشكل عام. وهذا النهج يتفادى المصاعب التي تناولناها سابقا عن استنتاج من يستفيد بسيارة الأسرة، أو يقرر ما إذا كان الامتناع عن تناول اللحوم اختيارا أم مقياسا للصعوبة.

وتتضمن الاستبيانات الكمية الواسعة النطاق، بما فيها قياسات «الرفاه» الفردي أو «الإشباع» الذي تحققه الطريقة الجديدة لدراسة التفاوت داخل الأسر. وتركز الدراسات التي تنهج هذا النهج على السعادة المرصودة ذاتيا (بونك وبراونينغ ٢٠٠٣، السي وكروسلي وهيلدبراند ٢٠٠٥)، والرضا الذاتي عن الوقت (فيبس وبيرتون وأوسبرغ ٢٠٠١)، والحالة الصحية المقيمة ذاتيا (بيرتون وليثبريدج وفيبس ٢٠٠٦).

كما تستخدم الطرق النوعية، مثل جماعات البؤرة أو المقابلات غير البنيوية لدراسة التفاوت داخل الوحدة. وتعرض مثل هذه الدراسات مزيدا من ثراء التفاصيل، وقد تكون مناسبة، من ناحية أخرى، لعمليات التدقيق، لكنها عادة ما تقتصر على عينات صغيرة وتنقصها القابلية للتعميم. وإحدى الدراسات التي تستخدم الطرق النوعية هي دراسة ميدلتون وآشوورث وبريثويت (١٩٩٧) التي توصلت إلى أن الأمهات

عادة ما يفدن بأنهن «معوزات» لتوفير متطلبات أطفالهن. وهكذا، فإن الأطفال - في بعض الوحدات الفقيرة وفق دخل الوحدة - قد لا يكونون محرومين بالفعل، في حين أن أمهاتهم أكثر حرمانا مما تشير «الحصة المتساوية».

كما تدعو دراسة أمارتيا صن إلى التدقيق في أسئلة الاقتصاديين عن الدخل والاستهلاك. وترى، بدلا من هذا، أن الطريقة الأفضل لقياس الرفاه تكون من خلال القدرات: ما الذي يستطيع الشخص فعله ويجعله يمشي، على سبيل المثال، بحرية ومن دون خجل (ومع ذلك يمكنك الاطلاع، على سبيل المثال، براندوليني ودالسيو ١٩٩٨، لمناقشة ما تنطوي عليه الصعوبات). ويعاب على الاستهلاك - بوصفه مقياسا للرفاه - أنك حتى لو استخلصت بعض الفوائد من استهلاك ما اخترت - أيا كان - في النهاية، حتى لو كان ما تريد، فستشعر بأنك عديم الحيلة. وبعد أن يصبح عليك أن تطلب النقود لشراء شيء تريده، فقد يكون ذلك تقليلا للاستعمالية، حتى لو كنت تنجح في الحصول عليه دائما. أي إنه ليس الاستهلاك الفردي وحده الذي يعنينا بالنسبة إلى الرفاه داخل الوحدات، بل تعنينا كذلك القدرة على الاختيار (انظر صن ١٩٩٠).

يضاف إلى هذا أن الوكالة يمكن استخدامها لأغراض مختلفة. فالغيرية، على سبيل المثال، تعني أن زيادة القدرة على التفاوض تستخدم لزيادة الإنفاق على الآخرين لا على الذات. ولا يعني هذا بالضرورة أن الزيادة في القدرة التفاوضية ستستخدم لزيادة الاستهلاك الخاص أو وقت الفراغ. وفي القسم الثاني، سنختبر أثر الزيادة في دخول النساء من تأمين الشيخوخة. وستلقي استنتاجاتنا الضوء على الفرق بين الرفاه والاستهلاك الشخصي.

وشرح مستويات التفاوت داخل الوحدات بالغ الصعوبة؛ لكنه جانب مهم ويحتاج إلى المتابعة. ولاتزال المهمة الأكثر صعوبة بالنسبة إلى البحث، كما تشير المناقشة السابقة، هي الذهاب إلى أبعد من مجرد

شرح ما هو قائم. كما أن علينا أن نحاول إيجاد تفسيرات سببية للمستويات الملاحظة للتفاوت داخل الوحدة. وكما تشير اقتراحات صن، فإن من المهم للغاية أن نفهم كيف تتحقق النتيجة. وحيث إنه من الصعب اكتشاف الصلات السببية بين مستويات متغيرين (في مقطع، على سبيل المثال)، فإن إحدى الطرق لتقدم معرفتنا عن التفاوت داخل الوحدات هي دراسة كيف تتغير أنماط الاستهلاك استجابة للتحويل الخارجي للموارد إلى عضو واحد من أعضاء الوحدة. وقد لا يمكننا تقرير، على سبيل المثال، ما إذا كان هناك نمط من أنماط الإنفاق يمكن أن يعكس تفضيلات الزوج أو الزوجة. لكن يمكننا اكتساب قدر من الإحساس بالعمليات التي تؤدي إلى التفاوت داخل الوحدة، عبر اختبار حساسية الإنفاق للأوضاع المتغيرة. وقد يساعدنا هذا كثيرا في وضع السياسات السياسية. وقد توصل لونديبرغ ووبولاك وويلز، على سبيل المثال، إلى أن الأمهات البريطانيات عندما بدأن يحصلن على علاوة الأسرة، زاد الإنفاق على الملابس، وهو ما توصل إليه كورمان (٢٠٠٠)، كذلك بالاستعانة ببيانات هولندا. كما يعد المثال الوارد في النصف الثاني من هذا الفصل إسهاما في هذه الأدبيات، حيث يتوصل إلى تغير خارجي (نادر) في الدخول النسبية للذكور والإناث.

وهذا البحث الذي يتحلى بروح النماذج البنيوية للوحدة، كما سبق أن ناقشنا، يقرر مقدار التغير في مسائل القياس البنيوي. على أنه تنبغي ملاحظة أن فهم المتغيرات في الهامش لن يحقق فهما كاملا للمستويات الأساسية للتفاوت. لكنه بداية.

٥ - ٢: تأمين الشيخوخة ونفقات الأزواج الكنديين المتقاعدين

يستفيد هذا القسم من الفصل من خصوصية السياسة الكندية في محاولة فهم كيف تؤثر الزيادة الخارجية في دخل الزوجة النسبي في نماذج الإنفاق بالوحدة. أي أننا نسأل: إذا زادت قدرة الزوجة التفاوضية، فكيف ستستخدمها؟ وكما لاحظ لندبيرغ

ووبولاك ويلز (١٩٩٧)، فإن الفروق في دخول الأزواج والزوجات عادة ما ترتبط بفروق في أجورهم، الأمر الذي يجعل من الصعب الفصل بين تأثير الحصة الأنثوية الزائدة في الوحدة وزيادة المساهمة الأنثوية في قوة العمل. وقد احتال لندبيرغ وآخرون على هذه الصعوبة بدراسة تغيرات السياسة المتمثلة في تغير تحويلات الدفع من الآباء إلى الأمهات. وعلى الرغم من أننا لا ندرس التغير في السياسة، فإننا نركز على الأزواج المتقاعدين الذين يصبحون مؤهلين لقدر كبير من تحول الدخل على أساس تحول صافي ٦٥، وهناك دراسة لندبيرغ وستارتز وستيلمان (٢٠٠٣) التي توصلت إلى أن قدرة المرأة التفاوضية تزيد عندما يتقاعد الزوج (وهكذا يحصل على حصة أصغر من دخل سوق الوحدة).

وفي كندا، لا يتلقى الأفراد تحت سن ٦٥ في وحدات غير الفقراء ضمان الدخل. أما الأفراد في سن ٦٥ فما فوق فيتلقون مبلغا كبيرا من تأمين الشيخوخة، بزيادة تقدر بـ ٥٠٠٠ دولار كندي سنويا، بغض النظر عن الدخل الشخصي أو تاريخ العمل الماضي [٣]. وقد قدم تأمين الشيخوخة للأفراد من سن ٧٠ فما فوق في العام ١٩٥٢، ليحل محل المعاشات المحلية التي كانت تقدم بناء على البحث الاجتماعي. وقد تغير البرنامج في العام ١٩٦٥، بحيث يستفيد منه الأفراد في سن ٦٥ فما فوق، ولم تحدث أي تغييرات ذات شأن منذ ذلك الحين [٤].

ونحن نسأل الآن عن كيف تتأثر نفقات الوحدة عندما تصبح الزوجات مستحقات لتأمين الشيخوخة، في حين يفوز الأزواج بالفوائد (الأزواج الكنديون يكبرون زوجاتهم بسنتين في المتوسط). وبصورة أكثر تحديدا، تقوم استراتيجية بحثنا على عينة من الأزواج المتقاعدين. وكل أزواج العينة متقاعدون وفي سن ٦٥ فما فوق. وكل الزوجات متقاعدات (أو لا يعملن بالأجر)، وبعضهن تتراوح أعمارهن بين ٦٠ و٦٤ عاما، في حين أن البعض الآخر تتراوح أعمارهن بين ٦٥ و٦٩ عاما، وبعد ذلك نقارن بين أنماط إنفاق الزوجين في حال حصول الزوجة على تأمين

الشيخوخة، وتلك الحالات التي لم تبدأ فيها الزوجة بعد بتلقي التأمين. وهذا يسمح لنا بتقدير الأهمية المحتملة للتفاوت داخل الوحدة في كندا والبلاد المتقدمة عموما.

على أن هناك عددا من المحاذير بشأن خطة هذا البحث ينبغي أخذها في الاعتبار. أولها، أن عينة الأزواج المتقاعدين قد لا تكون ممثلة لكل المتزوجين. وعلى الرغم من أن بياناتنا لا تقتصر على أصحاب الزواج المتصل (حيث إن البعض منهم يقدر له الزواج مرة أخرى بعد طلاق أو موت الشريك)، فإن كثيرات من المتزوجات من النساء بين سني ٦٠ و٧٠ عاما هن من أصحاب الزيجات طويلة العمر. وهكذا، قد يكن، على سبيل المثال، زوجات أكثر انسجاما من المعتاد في المسائل المالية. وثانيها، أنه على الرغم من أن تلقي تأمين الشيخوخة خارجي بحيث لا يعتمد على شيء إلا تحول بمقدار ٦٥، فإن الكنديين على علم بالتأكيد بالبرنامج ولهم سلوك مضبوط سابق على التلقي الفعلي لفوائد الزوجة. وأخيرا، وعلى الرغم من أننا نقصر اهتمامنا على الأزواج في إطار مجموعة سنية محكمة (الزوجات بين ٦٠ و٧٠ عاما) لتقليل القلق من التغيرات الحتمية في الإنفاق مع تقدم الزوجين في السن، فلايزال من الواضح حقا أن عدد الزوجات المستحقات لتأمين الشيخوخة أكبر قليلا من الزوجات غير المستحقات، وهذا يفسر جانبا مما نلاحظه في البيانات.

ولإنجاز هذا البحث، نعتمد على البيانات الميكرو لثلاث سنوات (٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣) من نسخ الاستخدام العام لإحصاءات استبيان كندا لإنفاق الوحدة. واستبيان إنفاق الوحدة عمل متعدد المراحل، ينظم العينة المستخلصة من عينة استبيان قوة العمل. وهي بهذا ممثلة لمعيشة الكنديين في ١٠ أقاليم وثلاث مناطق (باستثناء من يعيشون على الاحتياطيات، في المؤسسات أو من أفراد الجيش، والمستجوبين من الشمال لا يسألون إلا كل عامين، بدءا من ٢٠٠١). وتشمل التغطية نحو ٩٨٪ من السكان في ١٠ أقاليم (أقل قليلا بالنسبة إلى الشمال). ويجري الاستبيان من يناير إلى مارس من كل عام، ويسأل المستجوبون عن عادات إنفاقهم، وسكنهم

وسمات الوحدة خلال العام المنصرم. والاستبيان يصعب استكماله نسبيا (كان معدل الاستجابة في ٢٠٠٣، على سبيل المثال، ٧٢٪) ويطبق من خلال اللقاء الشخصي باستخدام الاستمارات. وكان حجم العينة الإجمالي في ٢٠٠٣ نحو ١٧,٢٦٥ و١٤,٧٠٤ في ٢٠٠٢، و١٦,٩٠١ في ٢٠٠١.

في كل عام، نختار وحدات المتزوجين التي يكون سن الزوج فيها ٦٥ عاما على الأقل ولا يحصل على أجر نظير العمل. ويجب أن تكون الزوجات المختارات في سن ما بين ٦٠ و٦٩ عاما ولا يحصلن على أجر نظير العمل. ونحن نستبعد الأزواج المتقاعدين منذ زمن طويل، على أساس أن أنماط إنفاق وحدات من هذا النوع تختلف كثيرا عن أولئك «حديثي التقاعد» (الذين يأكلون في المطاعم، ويسافرون، ويمارسون البستة، ويلعبون الجولف، وغير ذلك). وهكذا، فإن كل أزواج العينة سيتلقون تأمين الشيخوخة، وسيتلقى نحو نصف الزوجات (في سن ٦٥ فما فوق) تأمينا، في حين لن يحصل النصف الآخر (ممن هن في سن بين ٦٠ و٦٤ عاما) على التأمين. وبعد تطبيق هذه الشروط، يتبقى لنا ٤٣٩ وحدة في العام ٢٠٠٣، و٣٨٦ في ٢٠٠٢، و٤٤٢ في ٢٠٠١ تستوفي هذه الشروط. وحيث إن هذه عينات صغيرة نسبيا، ننظر في السنوات الثلاث لنحصل على عينة كلية من ١٢٦٧ من الأزواج المتقاعدين، يبلغ عمر الزوجة بالنسبة إلى ٤٨١ منهن ما بين سني ٦٠ و٦٤ عاما ولا يستحققن من ثم تأمين الشيخوخة، و٧٨٦ ما بين سني ٦٥ و٦٩ عاما، وبالتالي يستحققن التأمين.

ويسجل الجدول (٥ - ١) متوسطات العينة الكلية وكذلك العينات الفرعية للأزواج من غير مستحقي التأمين والزوجات من مستحقات التأمين. وقد استخدمنا أوزان العينة في كل التحليلات. وكما توقعنا، فإن دخل الوحدة قبل الضرائب يكون أعلى عندما يكون الزوجان من مستحقي تأمين الشيخوخة (٣٩,١٩٥ مقابل ٣٧,٩٠٠ دولار - كل قيم الدولار في ٢٠٠٣ مقدرة بالدولار الكندي). ويعود هذا بوضوح إلى دخل الزوجة الأعلى (١٢,٥٠٦ بدلا من ١١,١٣٢ دولار)، وليس لدخل الزوج الأعلى (٢٦,٦٨٩ عندما يكون سن الزوجة بين ٦٥ و٦٩ عاما و٢٦,٧٦٨ عندما يكون سن الزوجة بين ٦٠ و٦٤ عاما).

ويلقي الجدول (٥ - ١) بعد ذلك نظرة على الإنفاق على عدد من الأشياء التي يميل إلى شرائها الأزواج المتقاعدون (الأصغر): غذاء المطاعم، ملابس النساء، ملابس الرجال، هدايا لآخرين (ومن بينها كل مشتريات الهدايا المالية وتستبعد الهدايا العينية)، الهبات الخيرية، والترفيه (ومن بينها نفقات الذهاب إلى السينما، وحضور المناسبات الرياضية الحية، والعروض الفنية الحية، ورسوم دخول المتاحف وغيرها، إضافة إلى تكاليف تلفزيون الكابل وغير ذلك من الخدمات الفضائية، والقمار، والكحوليات، والعناية الشخصية والبستنة). والغذاء في المطاعم، وملابس الذكور والإناث والكحوليات مهمة أيضا كتلك التي تعرضنا لها في عمل سابق عن التفاوت في الوحدات (فيبس وبيرتون ١٩٩، على سبيل المثال). وهكذا، فنحن لا نصوغ كل أشكال الإنفاق، ونحن نتفادى، بصفة خاصة، أي محاولة لتحليل المشتريات المعمرة (مثل المقطورات أو السيارات الرياضية).

وحيث إن دخل الوحدة يكون أكبر عندما تكون الزوجات وكذلك الأزواج يتلقون تأمين الشيخوخة، فلا غرابة في أن يكون متوسط الإنفاق أعلى في ٧ من التصنيفات العشرة الواردة هنا (يستثنى من هذا وجبات المطاعم، والكحوليات، والعناية الشخصية. انظر الجدول ٥ - ١). على أن الفروق في المتوسط بين الجماعتين لا قيمة لها في معظم الحالات. وتصنيفات الإنفاق التي تكون أعلى عند تلقي الزوجات لتأمين الشيخوخة هي: الهدايا بزيادة من ٨٢٦ إلى ١٣٤٢ دولارا (أو ٦٢٪)، والهبات تزيد من ٦٠٧ دولارات إلى ٨٠٧ دولارات (أو ٣٪)، والقمار، بدرجة أقل، حيث يزيد من ٣٣٩ دولارا إلى ٣٩٥ دولارا (أو ١٧٪)، وينخفض الإنفاق على الغذاء في المطاعم بمقدار ١١٢ (١١٪) على الرغم من الزيادة في دخل الوحدة.

ومن المهم، بالطبع، أن نذهب إلى ما هو أبعد من مجرد مقارنة متوسطات الإنفاق لهاتين المجموعتين من «شباب» الأزواج المتقاعدين. ولا بد من أن يتأثر إنفاق الوحدة بالتأكيد بجوانب مثل المستوى العام لدخل الوحدة، والحضر مقابل الريف، وغير ذلك. وبينما لا يقدم استبيان إنفاق الوحدة سوى معلومات ديموغرافية محدودة، فباستطاعتنا فحص منطقة الإقامة

(حاصل جمع الأقاليم الأطلسية الأربعة والأقاليم البرية الثلاثة مع الشمال)، والإقامة الحضرية مقابل الريفية، وكذلك إجمالي دخل الوحدة وتربيع دخل الوحدة [٥]. كما ضمنا المتغيرات الصامتة لاستبيان السنة. ونحن لا نبحث في عمر الزوج/ الزوجة، حيث إننا قيدنا عينتنا بالفعل فيما يتصل بالسن. ولنتذكر أيضا أننا قصرنا العينة على الزوجين اللذين لا يحصل أي منهما على أجر نظير العمل. ونود أن نفحص مستوى التعليم، لكن هذا غير متوافر في البيانات لسوء الحظ.

وحيث إن فحوص دخل الوحدة، من حيث حضر/ ريف والمنطقة، فإن المتغير محل الاهتمام هو المتغير الصامت للوحدات الذي تكون فيه الزوجة في سن ما بين ٦٥ و٦٩ عاما (وتستحق من ثم الحصول على تأمين الشيخوخة) يتصل بالحالة الأساس التي يكون سن الزوجة فيها بين ٦٠ و٦٤ عاما (ولا تستحق من ثم التأمين). أي إن سؤالنا الأساسي يتعلق بما إذا كان هناك فرق في إنفاق الوحدة المتصل بالزيادة الخارجية في دخل الزوجة مقارنة بدخل الزوج.

ولاختبار هذه الفرضية، نقوم بتقدير نموذج Tobit لكل من تصنيفات الإنفاق التي سبق أن أشرنا إليها. ونحن نستخدم هذا المحدِّد لأن هناك بعض الزيجات تمثل صفرا في كل تصنيفات الإنفاق الخاضعة للدراسة. وصفر الإنفاق عادة ما يكون أقل في مجال الرعاية الشخصية (أقل من ١٪ من إجمالي العينة)، ويذهب في معظمه إلى الهدايا (٢١٪ من العينة ككل). وكل نماذج Tobit مقدرة على شكل حصة لتقليل المشكلات المحتملة للتفاوت المختلف heteroskedasticity، أي إن المتغير المعتمد عليه لكل ارتداد هو الإنفاق كنسبة من إجمالي النفقات.

وللإيجاز، فإن الجدول (٥ - ٢) يمثل فقط المعامل المقدر لـ «استحقاق تأمين الشيخوخة» الصامت لكل من تصنيفات الإنفاق. وفي ٩ من الحالات العشر، فإن هذا المعامل إيجابي (باستثناء الكحوليات). لكن عند فحص دخل الوحدة، والوضع الحضري/ المدني ومنطقة الإقامة، فإن العلاقات المهمة إحصائيا هي للهدايا، والهبات الخيرية والترفيه. وعن هذه الحالات الثلاث، نجد مزيدا من التفاصيل عن نتائج الارتداد في الجدول (٥ - ٣).

الجدول (٥ - ١): متوسطات المتغير، بالسن

المتغير	الزوجة من سن ٦٠ إلى ٦٤	الزوجة من سن ٦٥ إلى ٦٩	الكل
الدخل (بالدولار) لـ:			
الزوج	٢٦,٧٦٨	٢٦,٦٨٩	٢٦,٧١٩
الزوجة	١١,١٣٢	١٢,٥٠٦	١١,٩٨٧
البيت	٣٧,٩٠٠	٣٩,١٩٥	٣٨,٧٠٥
الوحدة (بالدولار) على:			
وجبات المطاعم	١,٠٧٣	٩٦١	١,٠٠٣
كساء الرجال والصبيان	٥٢٥	٥٧٢	٥٥٤
كساء النساء والبنات	٨٦٥	٨٩٣	٨٨٣
هدايا الملابس والنقود	٨٢٦	١,٣٤٢	١,١٤٧
الهبات	٦٠٧	٨٠٧	٧٣١
التسلية	٥٣٠	٦٠٥	٥٧٧
القمار	٣٣٩	٣٩٥	٣٧٤
الكحوليات	٥٣٣	٤٩٥	٥١٠
العناية الشخصية	٧١٢	٦٩٢	٦٩٩
البستنة	٢٥٨	٢٦٨	٢٦٥
٪ من العينة في:			
مناطق ريفية	٢٠,١	٢١,٩	٢١,٢
كندا الأطلسي	٨,٠	٨,٨	٨,٥
كيبك	٣٣,٩	٣٩,٦	٣٧,٥
أونتاريو	٣٠,٩	٢٥,٦	٢٧,٦
غرب أم شمال	٢٧,١	٢٥,٩	٢٦,٤
٢٠٠١	٣٤,٨	٣٤,١	٣٤,٤
٢٠٠٢	٣٢,٨	٣٠,١	٣١,١
٢٠٠٣	٣٢,٤	٣٥,٨	٣٤,٥
حجم العينة	٤٨١	٧٨٦	١,٢٦٧

وحيث إن النتائج الواردة بالجدول (٥ - ٢) هي معاملات Tobit، فلا نستطيع قراءة مقدار التغير في حصة النفقات المخصصة للتصنيفات موضع الفحص بصورة مباشرة. لكن إذا وضعنا كل المتغيرات التصنيفية بحيث تساوي صفرا ودخل الوحدة في متوسط العينة، فإن نموذج Tobit المقدر يتنبأ بأن الزوجين سيخصصان ٣,٢٪ من إجمالي النفقات للهدايا مقارنة بـ ٤٪ في حال كانت الزوجة تستحق تأمين شيخوخة (وهي زيادة تقدر بـ ٢٦٪). وبالطريقة نفسها، يمكننا التوصل إلى أن نسبة الحصة إلى إجمالي النفقات المخصصة للهبات ستزيد من ٢,٣ إلى ٢,٧٪ (بزيادة بنسبة ١٨٪). وأخيرا، نحسب الزيادة من ١,٨ إلى ٢٪ المخصصة للتسلية (بنسبة زيادة ١٣٪ في الحصة).

الجدول (٥ - ٢): ارتدادات Tobit للحصص المئوية لعدد من أقسام إنفاق الوحدة: معامل المتغير الوهمي يشير إلى أن سن الزوجة من ٦٥ إلى ٦٩ عاما

النفقات	المعامل (خطأ معياري)
وجبات المطاعم	٠,٠١ (٠,١٧)
كساء الرجال والصبيان	٠,٠٧ (٠,٠٩)
كساء النساء والبنات	٠,٠١ (٠,١٤)
هدايا الملابس والنقود	***١,٣١ *** (٠,٣٧)
الهبات	***٠,٥٨ (٠,٢٠)
الترفيه	***٠,٢٥ (٠,٠٨)
القمار	٠,١٨ (٠,١٨)
الكحوليات	٠,١٦- (٠,١٤)
العناية الشخصية	٠,٠٠ (٠,٠٨)
البستنة	٠,٠٥ (٠,٠٦)

ملاحظة: «*» تشير إلى الدلالة عند مستوى ١٪. والمتغير المترتب هو قسم من النفقات معبر عنه كنسبة من إجمالي نفقات الوحدة ناقصا الضرائب الشخصية.**

الجدول (٥ - ٣): ارتداد Tobit للحصص المئوية للأقسام الثلاثة لإنفاق الوحدة

المتغير	هدايا الملابس والنقود	الهبات	الترفيه
الزوجة من سن ٦٥ إلى ٦٩ عاما	١,٣١***	٠,٥٨***	٠,٢٥***
	(٠,٣٧)	(٠,٢٠)	(٠,٠٨)
دخل الوحدة (بالدولار)	٠,١٤***	-٠,٠٢*	١,١٩ E-٣
	(٠,٠٢)	(٠,٠١)	(٠,٠١)
تربيع دخل الوحدة (بالدولار)	-٨,٦٠٤ E-٤***	٥,٠٦ E-٤***	-٣,٧١ E-٥
	(١,٨٩٧ E-٤)	(٩,٠٨٨ E-٥)	(٣,٧٨٧ E-٥)
الإقامة الريفية	-٠,٩٥**	٠,١٣	-٠,١٨*
	(٠,٤٥)	(٠,٢٥)	(٠,١٠)
كندا الأطلسية	١,٥٢	٠,١٨	٠,٠٥
	(١,٥٢)	(٠,٣٧)	(٠,١٥)
كيبك	-٠,٦٧	-٢,٠٢***	-٠,٢٠**
	(٠,٤٦)	(٠,٢٥)	(٠,١٠)
غرب أم شمال	٠,٥٥	-٠,٥٠**	٠,٠٧
	(٠,٤٥)	(٠,٢٥)	(٠,١٠)
٢٠٠٢	-٠,٨٦*	٠,١٩	٠,٠٢
	(٠,٤٤)	(٠,٢٤)	(٠,١٠)
٢٠٠٣	-٠,٣٣	-٠,٦٨***	٢,٢٣ E-٣
	(٠,٤٣)	(٠,٢٣)	(٠,١٠)
التقاطع	-١,٨٣**	١,٧٥***	١,٦٨***
	(٠,٧٩)	(٠,٤٢)	(٠,١٧)
الفرق	٦,١٩	٣,٤٠	١,٤٢
	(٠,١٤)	(٠,٠٨)	(٠,٠٣)

ملحوظة: * و و*** تشير إلى الدلالة عند النسب ١٠٪ و٥٪ و١٪ على التوالي. والمتغير المترتب هو الإنفاق لكل قسم معبرا عنه بنسبة من إجمالي نفقات الوحدة مخصوما منها الضرائب الشخصية.**

ومن منظور المعاملات الأخرى المقدرة، نجد زيادة في حصص الإنفاق مع بقاء معدل تناقص الهدايا حتى نصل إلى أقصى حد للحصة، عندما يكون دخل الوحدة نحو ٨١ ألف دولار (ما يقارب ضعفي متوسط دخل عينتنا). والعلاقة بين الدخل والإنفاق على الهبات يأخذ "U" عندما يكون دخل الوحدة نحو ٢٠ ألفا (ما يقارب نصف متوسط عينتنا). وليست هناك صلة واضحة بين الدخل وحصة الإنفاق المخصصة للترفيه. والنتيجة الوحيدة الأخرى هي أن الإقامة في المناطق الريفية تقلل حصة الإنفاق على كل من الهدايا والترفيه، لكن لاحظ أن مقدار الارتباط هو ٧٠٪ فقط من ذلك المقدر «لمستحقي تأمين الشيخوخة».

واستنتاجاتنا، التي تشير إلى أن النساء المتقاعدات لا ينفقن الدخل الذي في حوزتهن كله على أنفسهن، لكن على هدايا للآخرين (يحتمل للأحفاد)، تتفق مع غيرها من الأدبيات. فقد وجد كانتيلون ونولان (٢٠٠١)، باستخدام الاستبيان الأيرلندي لعام ١٩٩٧، أن تقديم الهدايا للأصدقاء أو العائلة مرة في السنة على الأقل والذي يشكل منطقة واحدة من الاستهلاك التي يقل فيها عادة إنفاق الأزواج عن الزوجات، قد يشير إلى «مذاق» أكبر لإعطاء الهدايا من جانب النساء. وقد وجد دافلو (٢٠٠٠) أن الزيادات في دخل المعاش الذي تتلقاه الجدات في جنوب أفريقيا زاد من صحة وتغذية الأحفاد (خاصة البنات)، ويسري الشيء نفسه على دخل المعاش الذي يتلقاه الأجداد. ووجد أندريوني وبراون وريشال (٢٠٠٣) أن للرجال والنساء تفضيلات مختلفة بالنسبة إلى العطاء الخيري، الذي يبدو أنه يحسم لمصلحة تفضيلات الأزواج. وتفيد استنتاجاتنا بأن تأمين الشيخوخة الذي تتلقاه النساء الكنديات المتقاعدات والذي يستخدم جانب منه لزيادة

الأعطيات الخيرية يتفق أيضا مع فكرة أنه عندما تكون القدرة التفاوضية الأنثوية أكبر، فإن الدخل الزائد يستخدم في الهبات الخيرية.

ولنلاحظ أن الإنفاق الزائد على كل من الهدايا والهبات الخيرية يعني أن القدرة الزائدة تستخدم في جانب منها على الأقل لزيادة الإنفاق على الآخرين لا على النفس. والمسألة ليست أن الجدات غيريات إلى هذا الحد، وأن فحص النفقات الشخصية المخصصة يعد مجازا ضيقا لفهم كيف يؤثر قدرالتفاوت في القدرة التفاوضية في الوحدة على حصيلة الوحدة.

٥ - ٣،٤ الخاتمة

توضح المحاكيات أن هناك احتمالا كبيرا للتفاوت داخل الوحدات، من حيث الوقت والمال. وعندما يدرس الباحثون التفاوت في الوحدة، فإنهم يجدون عادة بعضا منه. وربما يكون التفاوت الكلي أكبر مما ترصده الدراسات التي تستعين بما تقترحه البيانات على مستوى الوحدة.

ومن المفترض أن الغرض النهائي لهذا النوع من البحث هو تقرير ما إذا كان التفاوت داخل الأسر يشكل مشكلة، ثم فهم دوافعه، وأخيرا تقرير السياسات الكفيلة بتقليله. على أنه لاتزال هناك فجوات كبرى في فهمنا لكل جوانب هذه الأجندة. وهناك، أولا وقبل كل شيء، الفجوات النظرية. فالنموذج الموحد، الذي يرى أن الوحدات تعمل كوحدة صنع قرار مفردة، لا يمكنه تفسير سلوك الوحدة موضع الملاحظة. وينبغي رفضه. لكن، ما البديل؟ هناك مجموعة النماذج البنيوية المختلفة، والقليل من الشواهد الإمبريقية على تفوق أحدها على غيره. وتسلم الأشكال المخفضة من النماذج بتنبؤات قواعد المحاصصة، لكن بعض

أفضل الأبحاث الإمبريقية القائمة في هذه المنطقة يقدم نتائج غير محتملة الحدوث. ومطلوب مزيد من العمل لتقديم نماذج أفضل للعملية داخل الأسر، لأخذ الإضافات الخارجية والسلع العامة في الاعتبار، وتوسيع مدى التحليل إلى ما وراء الدخل والاستهلاك إلى الرفاه والوكالة.

وإلى جانب النماذج المنقحة، نحتاج إلى اختبار أكثر تنقيحا لفرضيات وتنبؤات هذه النماذج. ولتحقيق هذا، فإن توافر البيانات هو، بوضوح، مسألة أساسية. إننا في حاجة إلى الذهاب إلى ما هو أبعد من دراسة النفقات «القابلة للتخصيص فرديا»، مثل الملابس والكحول والدخان. والاكتفاء بدراسة توزيع النفقات على ما نعتبره عادة بنودا معينة بشكل شخصي (الملابس والغذاء، على سبيل المثال)، لا يقودنا عادة إلى فهم توزيع الرفاه داخل الوحدات فهما كاملا. وللسلع المعينة بصورة خاصة، مثل ملابس البالغين، سماتها العامة المهمة: بسبب الغيرية أو الأبوية أو لأسباب أنانية تماما (على سبيل المثال، أنت تحصل على المزيد إذا ذهبت إلى العمل وأنت ترتدي بدلة غالية الثمن) فإن أفراد الأسرة يهتمون باستهلاك أفراد الأسر الأخرى من الغذاء والملبس.

وقد وجدت كثير من الدراسات أن النساء عندما يحصلن على مزيد من المال من كدهن، فإنهن ينفقنه عادة على أطفالهن، سواء على ملابسهم أو - كما توصلنا في هذا الفصل - على الهدايا. وهكذا، فإن البيانات الأفضل عن نفقات الأطفال - من منظور المال والوقت على حد سواء - من شأنها مساعدتنا في فهم كل من توزيع الموارد بين الرجال والنساء، والتوزيع بين البالغين والأطفال. وهذه البيانات من غير الصعب جمعها. كما نقترح جمع مزيد من البيانات عن المدخرات الفردية وأصول الملكية، وكذلك عن الإنفاق الفردي على الهبات الخيرية والهدايا، بوصفها أولويات عاجلة.

وهناك أمر واحد نقدره جميعا، ونشترك فيه جميعا، هو الوقت. فنحن في حاجة إلى مزيد من البيانات عن استغلال الوقت. ويجب أن تدمج، بصفة خاصة، هذه البيانات المتعلقة بالوقت والدخل/ الاستهلاك. ومرة أخرى، هذا ممكن بالتأكيد، ويترتب عليه عادة نتائج مهمة، خصوصا إذا كانت البيانات عن استغلال الوقت متوافرة عن كل أفراد الأسرة. كذلك فإن قياسات الحالة الصحية والسعادة والرضاء العام عن الحياة المقدرة ذاتيا بالنسبة إلى كل أفراد العائلة تسهّل كثيرا العمل في هذه المنطقة. ولربما كانت أكثر المهمات المثبطة للهمم هي جمع بيانات طولية لدراسة التفاوت داخل الوحدات حيث إن معظم العمل الإمبريقي في هذه المنطقة حاليا متقاطع.

وإلى جانب النماذج النظرية المحسنة والبيانات الأفضل للدراسات الكمية، علينا أن نفكر في تقنيات بحث جديدة، مثل التجارب أو التحليل النوعي (جماعات البؤرة واللقاءات غير المبنية، على سبيل المثال) التي من شأنها تسليط الضوء على الجوانب المختلفة للمشكلة.

على أن كل هذه الأبحاث لن يكون لها كبير أثر في الأدبيات القائمة عن التفاوت من دون جسر إلى أدبيات تفاوت الدخل الأكثر تقليدية، التي تحسب معاملات جيني، وفهارس أتكينسون وغيرها من قياسات التوزيع. وإحدى السبل هي الاستمرار في محاولة التوصل إلى تقديرات للتفاوت بين الوحدات أكثر قابلية للمقارنة بالتفاوت الإجمالي - الحصول على بيانات أفضل، وتقدير النماذج بعناية، ومحاولة الوصول إلى تقديرات محددة ودقيقة لكيفية تقسيم حصص الدخل في الوحدات. والبديل الآخر هو وضع تقديرات للتفاوت الكلي باستخدام قياسات تعمل داخل الوحدات وفيما بينها، باستخدام، على سبيل المثال، السعادة أو الرضاء عن الحياة أو غيرها من القياسات غير

التقليدية أو الترتيبية للرفاه. وعلينا حينها أن نكون في وضع يسمح لنا بفهم إلى أي مدى يعزى مقدار التفاوت في توزيع السعادة، مثلا، إلى الفروق داخل الوحدة مقارنة بالفروق بين الوحدات.



الجزء الثاني

أبعاد متعددة

6

التفاوت في التعلم في الدول الصناعية

جون مايكلرايت وسيلك ف. شنف (*)

إن أهمية رأس المال الإنساني في تحقيق الدخول تقودنا سريعا إلى الاهتمام بمدى التفاوت في مجال التعليم. وللفروق في مجال التعليم أثر كبير في توزيع الدخول وفي عدد الفقراء وسماتهم. كما تساعد التفاوتات في التعليم في تحقيق تبعثر الرفاه من حيث الأبعاد لا الدخل. ويشمل هذا كلا من الأبعاد الواضحة ـ مثل تحسين الصحة وتولي مناصب أعلى ـ والأقل

«إن التفاوت في القدرات الإدراكية - الأعلى في الولايات المتحدة من باقي البلاد - يساعد في تفسير التفاوت الأكبر في الأجور في الولايات المتحدة، لكن في حدود ضيقة»

المؤلفان

(*) هذا الفصل مستمد من مشروع بحثي تشرف عليه جورجينا براون، من ISTAT، روما، وروبرت والدمان، من جامعة روما، ويعتمد في جانب منه على أعمال غير منشورة لهما. وقد مول البحث في جانب منه معهد اليونسكو للإحصاء، بمونتريال (والآراء الواردة على مسؤوليتنا ولا صلة لليونسكو بها). ونحن مدينون بالشكر لتعليقات ستيفن جنكينز والمشاركين في ندوة معهد الدراسات المالية، لندن، وفي كورنل وبرينستون.

وضوحا، مثل القدرة على الإدراك واستغلال مجموعة الفرص المتاحة: «المستوى التعليمي للمتقاعدين، على سبيل المثال، يتفقق مع قدراتهم على المشاركة في المجتمع، وكذلك في العملية الديموقراطية» (أتكينسون وآخرون ٢٠٠٢: ١٢٨).

وهدفنا في هذا الفصل هو مقارنة الفروق داخل البلد من حيث عوائد التعليم في مجموعة كبيرة من البلاد الصناعية. أين نجد أكبر هذه الفروق؟ إننا نواجَه على الفور بمسألة كيف يمكن قياس مستويات التعليم. وأحد الخيارات هو التركيز على البيانات الخاصة بـ «التحصيل»، أي على مستويات التعليم التي يكملها الأشخاص (أو على الأقل التي يحضرها الأشخاص): الابتدائية، الثانوية، وما بعد الثانوية، وغير ذلك. وهناك أدبيات مهمة في كل من الاقتصاد وعلم الاجتماع تستخدم هذا الشكل من المعلومات لمقارنة التفاوت التعليمي بين البلاد. وعلى سبيل المثال، يقارن توماس ووانغ وفان (٢٠٠١) توزيع السكان عبر ٧ مستويات تحصيل في ٨٥ من البلاد النامية والصناعية في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩٠، ويحدد عدد سنوات الدراسة في كل مستوى. وهناك آخرون يقارنون فروق الطبقة الاجتماعية بين البلاد من حيث التعليم، ومنهم، على سبيل المثال، مولر (١٩٩٦) وشافيت وبلوسفلد (١٩٩٣).

ونحن نسلك طريقا مختلفا، يركز على بيانات الاستبيان التي تسجل ما الذي يعرفه الناس بالفعل، مقيسة بالأداء في الامتحانات. وهذا شكل من بيانات «التحصيل». وتشهد السنوات الحالية كثيرا من الاستبيانات الدولية عن الإنجازات التعليمية للأطفال والأمية «الوظيفية» في البالغين (القدرة على الأداء في المجتمع الحديث). وعينات الأفراد هي اختبارات موضوعة ومعايرة بهدف مقارنة مستويات الإنجاز أو الأمية في البلاد موضع المقارنة والعوامل المؤثرة فيها. وتعطي هذه الاستبيانات، بتصميمها المعد خصيصا للمقارنات عبر القومية، الأمل في اقتحام مشكلات مقارنة النظم التعليمية المتاحة من بيانات التحصيل.

لكن أي استبيانات الإنجاز نستخدم؟ هناك استبيان أمية البالغين الدولي IALS، ودراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم TIMSS، والبرنامج الدولي لتقييم الطالب PISA، ودراسة التقدم الدولي في مجال أمية القراءة PIRLS. وكل استبيان يهدف إلى تقييم جانب مختلف أو تقييم المعرفة بطريقة مختلفة. ويشير كل منها إلى مجموعة عمرية معينة أو إلى صفوف دراسية. وتعرض كل منها للنقد على أرضية أو أخرى. وإسهامنا الرئيس هو مقارنة نتائج الاستبيانات. وهذا يتناقض مع التحليل المعتاد للبيانات، سواء عن التفاوت أو أي جانب آخر من جوانب الإنجاز، التي تقتصر على مصدر واحد مفرد. إننا نستخدم كلا من دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم، والبرنامج الدولي لتقييم الطالب، ودراسة التقدم الدولي في مجال أمية القراءة.

وهذه الاستبيانات الثلاثة تشير إلى أطفال في سن التعليم الإلزامي. ونحن نقارن، من ثم، الفروق في المحصلة التعليمية في البلاد التي ظهرت قبل القرارات في نهاية التعليم الإجباري وفي السنوات التي تلت والتي أنتجت معظم التغير في التحصيل في البلاد الصناعية. وهذه القرارات، سواء التي يتخذها الأفراد أو أسرهم أو مدارسهم أو كلياتهم أو جامعاتهم، تتأثر بقوة بالتعليم الذي يتلقاه الأفراد خلال فترة التعليم الإجباري. كما أن لهذا التعليم أيضا آثاره المباشرة في رفاه حياة البالغين.

ثم ننتقل بعد هذا إلى شرح البيانات والأدوات التي استخدمناها في مقارنة الفروق في درجات التحصيل في إطار البلد الواحد. وهذه الأدوات بسيطة وتسمح بوجود مصادر متعددة. كما أخذنا في اعتبارنا طبيعة بيانات الإنجاز، التي تختلف تماما عن بيانات الدخل. وتأتي بعد ذلك النتائج التي توصلنا إليها، والتي نركز فيها على مجموعة من ٢١ من البلاد

الممثلة في كل الاستبيانات الثلاثة. وقد فحصنا المناطق التي يبلغ التفاوت فيها مداه، والعلاقة بين التفاوت في التعليم والمستويات المتوسطة من التعليم، وتفسير المستويات المقيسة للتفاوت، والفروق في التفاوت بين قمة وقاع التوزيعات القومية. وفي القسم الختامي، نناقش الاتجاهات المستقبلية لتحليل التفاوتات التعليمية باستخدام بيانات الإنجاز.

٦ - ١: البيانات والأدوات

استبيانات الإنجاز الدولية

تتشابه القياسات الثلاثة التي نستخدمها من حيث تصميمات العينة. وكلها تتضمن اختيار عينة من المدارس ثم طبقة مفردة (TIMSS, PIRLS) أو عينة عشوائية (PISA) من التلاميذ من كل مدرسة. وحجم العينة المعتاد في أي بلد هو نحو ١٥٠ مدرسة ونحو ٣٠ تلميذا لكل مدرسة. وربما كان TIMSS هو أكثرها معرفة. ونحن نستخدم بيانات عن الأطفال في الصف الثامن (في سن ١٣ إلى ١٤ عادة) من جولات ١٩٩٥ و١٩٩٩ من الاستبيان (مستخلصين البيانات من سنة لاحقة إذا كان البلد مشاركا في كلتا الدورتين) [1]. وتتصل بيانات PISA بالمجموعة العمرية - ١٥ سنة - لا بالصف. ونحن نستعين ببيانات من جولة ٢٠٠٠. ويركز PIRLS على أطفال من الصف الرابع (في سن بين ٩ و١٠ عادة) ونحن نستخدم بيانات من الجولة الأولى للاستبيان التي جرت في ٢٠٠١.

وتختلف الاستبيانات في عدد من الطرق بدلا من الفروق بين السكان المستهدفين [2]. ولنلاحظ أنها تختلف كثيرا من حيث نوع الإنجاز الذي تود تقييمه. ويقيِّم PISA القدرة على القراءة، وتحصيل العلوم والرياضيات، في محاولة لتقرير إلى أي مدى «تعد النظم التعليمية في البلاد المشاركة طلبتها ليصبحوا دارسين طوال الحياة، وليؤدوا أدوارا بناءة بوصفهم مواطنين في المجتمع» (تقرير منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠١). (لاحظ أن «النظم التعليمية» يجب أن تفسر بوصفها مزيجا من المدارس والأسر وليس المدارس وحدها). والهدف هو قياس المهارات الواسعة، ومعرفة كيف يمكن للطلبة أن يكونوا قادرين على استخدام ما تعلموه في مواقف الحياة الحقيقية. وبينما نغطي مجموعات عمرية متشابهة بـ PISA، واثنين من الموضوعات نفسها (الرياضيات والعلوم) فإن TIMSS يركز أكثر على إتقان قياس المنهج المتفق عليه دوليا. وهذا يبدو منهجا ضيقا. لكن مفهوم المنهج المتفق عليه من جانب المهتمين بشؤون التعليم هو، على الأقل، منهج يمكن للشخص العادي أن يفهمه، حتى إن كان محتوى هذا المقرر عرضة للجدل. في المقابل، فإن «مهارات الحياة» في منهج PISA تبدو أكثر غموضا. وقد يكون من الأسهل أيضا اتباع قياس للإنجاز مقابل معيار الخلو من الثقافة في TIMSS. ويقيس PIRLS الإنجاز في مجال القراءة فقط. ويرى واضعو الاستبيان أن نهجهم يشابه نهج PISA، إذ يقوم الاثنان على «فكرة موسعة للأمية» (كامبل وآخرون ٢٠٠١: ٨٥).

وتقدم هذه المصادر الثلاثة معلومات عن الإنجاز في مجموع ٦ اختبارات. ونحن نقصر اهتمامنا على ٢١ بلدا ممثلا في كل الاستبيانات الثلاثة. وتتألف هذه المجموعة من ١٤ من بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واثنين آخرين من البلاد الغنية (هونغ كونغ وإسرائيل)، و٥ من بلاد وسط وشرق أوروبا ذات مستويات أدنى من التنمية (روسيا، لاتفيا، بلغاريا، مقدونيا، رومانيا). من هنا، فإن استنتاجاتنا تتصل بمجموعة أكثر عشوائية من البلاد، لكنها لا تتشابه، على سبيل المثال، مع تلك الممثلة في دراسة دخل لوكسمبورغ التي تستخدم على نطاق واسع في تحليل التفاوت في الدخول.

والإجابات التي قدمها المستجوبون في الاستبيانات ملخصة من جانب المنظمين في تسجيل واحد لكل موضوع من الموضوعات - الرياضيات، العلوم، القراءة - باستخدام نموذج «استجابة البند» (انظر الفصل ٨ بقلم

كابيلاريي وجنكينز لتطبيق هذه النماذج في سياق مختلف). والغرض من الصياغة هو تقدير التوزيع غير الملاحظ للحذق لبند من الإجابات عن أسئلة الاختبار. وفي حين أن للدرجات الخام لأسئلة الاختبار حدا أقصى نظريا، فإن توزيع الحذق غير الملاحظ لا قيد عليه وأحد أهداف الصياغة هو السماح بالرقابة الضمنية للإنجاز العالي في الدرجات الخام (انظر، على سبيل المثال، بيتون ٢٠٠٠). والخطوات المستخدمة في كل استبيان متشابهة لكن النموذج المضبوط المستخدم يختلف من استبيان إلى آخر. وتوزن درجات كل بلد من جانب منظمي الاستبيان للحصول على متوسط كل الأشخاص في كل البلاد المشاركة (الذي يكون دائما مجموعة أكبر من ٢١ بلدا ممثلا في الاستبيانات الثلاثة التي نعتمد عليها هنا) من ٥٠٠ نقطة ومعيار انحراف ١٠٠ نقطة [٣].

قياس التفاوت في مجال التعلم

تسجل بيانات اختبار الإنجاز بمقياس متواصل. ويشير هذا إلى أن في إمكاننا، عند قياس التفاوت في مجال التعلم، الاختيار من بين مجموعة كاملة من الأدوات التي طُورت لقياس التفاوت في الدخول، والفروق في هذا التفاوت بين البلاد. وتطبق أدوات تحليل تفاوت الدخل، قبل كل شيء، في المقارنات الدولية لأبعاد اللادخل الأخرى للرفاه، ومن بينها الارتفاع كوكالة عن الصحة (بردان، وسان، ويونغر ٢٠٠٣، على سبيل المثال). كما بدأ دخولها في تحليل استبيانات التعليم الدولية من النوع المستخدم هنا. ويستخدم ديني (٢٠٠٢) طرقا تطورت من قياس الفقر إلى تحليل مستويات الأمية الوظيفية الدنيا في IALS، ومن بينها، على سبيل المثال، فهارس فوستر ـ غرير ـ ثوربك.

ونحن نتردد في استخدام قياسات أكثر تعقيدا، لثلاثة أسباب. أولها، المشكلة العملية المتعلقة بالبيانات المتعددة المصادر. ونحن نعتمد على ثلاثة استبيانات تغطي ٦ توزيعات اختبار مختلفة. وهذا الكم من المعلومات من شأنه تعقيد أي تحليل للهيمنة تعقيدا كبيرا ومنها، على

سبيل المثال، ذلك الذي يسعى إلى التعرف (بشكل جزئي على الأقل) على توزيعات البلد بطريقة تعتمد على اختيار فهرس تفاوت معين. وأول أهدافنا حين نستخدم المصادر المتعددة هو تكثيف المعلومات التي تتضمنها وبالنتيجة نتجه نحو ملخص قياسات تفاوت التعلم في كل بلد، التي تعد أسهل في مقارنتها في الاختبارات والاستبيانات.

وثانيها، أن طبيعة بيانات اختبار الإنجاز تدعو إلى الحذر في استخدام أدوات قياس التفاوت في الدخل. ودرجات الاختبار هي بيانات مستنتجة تقدم تقديرات للحذق في موضوعات مختلفة. وهناك شك فيما إذا كان قياس الدرجات يقوم على أساس المعدلات أم لا. وهي تختلف تماما من ثم في طبيعتها عن تلك البيانات الخاصة بالدخل أو الارتفاع. والحقيقة أن الدرجات تقاس من جانب منظمي الاستبيان للحصول على المتوسط نفسه، ومعيار الانحراف لا يجعلها قابلة للمقارنة بطبعها في الاختبارات. ويؤثر اختيار نموذج بند الاستجابة في شكل توزيعات الحذق المقدرة ويمكن أن يفعل هذا بطرق تغير من الصورة في البلد الواحد. وقد بينا، مع جورجينا براون وروبرت والدمان، أن ترتيب البلاد وفق الفروق في البلد عبر TIMSS يتغير تغيرا كبيرا في بعض الحالات عندما يريد منظمو الاستبيان تطبيق النموذج الذي استخدم في جولة ١٩٩٩ من الاستبيان إلى البيانات المستخدمة في جولة ١٩٩٥، على الرغم من أن التغيرات تكون أقل كثيرا عند استبعاد البلاد المنخفضة الدخل التي لا ندرجها في هذا الفصل (براون وآخرون ٢٠٠٧) [٤]. ونحن نميل من ثم إلى مقارنة فهارس مستويات تفاوت التعلم في الاختبارات المختلفة إذ تشكل تلك في جانب منها وظيفة لنموذج بند الاستجابة المختار [٥].

وثالثها، وبسبب نقص كثير من العمل الذي يركز مباشرة على التفاوت في التعلم مقيسة باستبيانات الإنجاز، نود استكشاف شكل توزيع درجات الاختبار بعمق أكبر من ذاك الذي يتيحه استخدام الفهرس المفرد. ونركز، من ثم، على قياسات فجة تماما: فروق توزيع quantiles درجات الاختبار. ونحن نعتمد على النسبة المئوية الخامسة

والتسعين ناقص النسبة المئوية الخامسة، P95-P5، واستخدام القياسين الأخيرين يمكن أن يكشف عما إذا كانت الفروق في التفاوت بين البلاد أكثر وضوحا في النصف الأعلى أو الأسفل من مجموعة الدرجات. (أي إجابات مشروطة، بالطبع، بالنموذج الخاص باستجابة البند المستخدم للحصول على التوزيعات موضع البحث). ونحن نسمح بصياغة المتغيرات عند مقارنة هذه القياسات بين البلاد (آخذين في الاعتبار تعقيد تصميمات الاستبيان) [٦]. وهذه القياسات للفروق المطلقة في الدرجات تتعارض مع فهارس التفاوت التي يشيع استخدامها في تحليل الدخول، والتي تتصل بالفروق النسبية، مثل فرق التوزيع quantile أو معامل جيني. لكن ليس لدينا ما يدعو إلى التركيز على الفروق النسبية مقابل المطلقة، خصوصا أننا نشك فيما إذا كانت بياناتنا تقيس الإنجاز على أساس النسبة. ومن دون تمثيل نسب الدرجات، فإننا نستبعد أي إغراء لمحاولة مقارنة مستويات التفاوت في بيانات الإنجاز بتلك التي تظهرها نسب توزيعات العوائد أو الدخل، وهي مقارنة نشعر بأنها لن تكون صحيحة.

٦ - ٢ : النتائج

أين توجد أعلى نسب التفاوت؟

يبين الجدول (٦- ١) قيم P95-P5 في كل من الاختبارات الستة. وقد تحولت هذه القيم إلى صفر - الدرجات. أي أننا ضبطنا قيمة P95-P5 للبلد، المعبر عنها بدرجات نقاط الإنجاز، بطرح متوسط قيمة P95-P5 للبلاد الـ ٢١ التي نتناولها وبتقسيم الانحراف المعياري لـ ٢١ قيمة. من هنا، فإن صفر ـ درجات يبين إلى أي مدى يكون كل بلد أعلى (قيم إيجابية) أو أدنى (قيم سلبية) من متوسط قيمة P95-P5 بالنسبة إلى الاختبار المعني، معبرا عنه بالانحرافات المعيارية. وهذا التحول يمثل أفضل جهودنا للحد من مشكلات المقارنة بين الاختبارات المثلة بطبيعة بيانات درجات الإنجاز. وصفر - درجات لكل اختبارات نجده في الأعمدة من ٣ إلى ٨.

الجدول (٦ - ١): صفر الدرجات للقيم P95 - p5 في PISA، TIMSS وPIRLS

	متوسط الرتبة (١)	متوسط صفر- درجات (٢)	القراءة PISA (٣)	الرياضيات PISA (٤)	العلوم PISA (٥)	الرياضيات TIMSS (٦)	العلوم TIMSS (٧)	القراءة PIRLS (٨)
هونغ كونغ	٣,٠	-١,٢	-١,٨	-٠,٤	-١,٣	-١,١	-١,٧	-١,٠
هولندا	٣,٨	-١,١	-١,٢	-١,١	٠,٠	-٠,٩	-٠,٩	-١,٥
السويد	٥,٦	-٠,٨	-٠,٧	-٠,٤	-٠,٥	-١,٤	-٠,٩	-٠,٧
فرنسا	٦,٥	-٠,٨	-٠,٨	-٠,٩		-١,٨	-١,٤	-٠,٤
كندا	٧,٣	-٠,٧	-٠,٤	-١,٣	-١,٠	-١,٠	-٠,٨	-٠,٢
أيسلندا	٧,٥	-٠,٦	-٠,٨	-١,٣	-١,٢	-١,٠	-٠,٥	٠,٠
التشيك	٧,٣	-٠,٥	-٠,١	-٠,١	-٠,٣	-٠,٢	-٠,٦	-٠,٩
لاتفيا	٨,١	-٠,٥			٠,٢	-٠,٥	-٠,٨	-١,٢
المجر	١٠,١	-٠,٢	-٠,٦	-٠,١		٠,٥	-٠,٢	-٠,٨
إيطاليا	١٠,١	-٠,٢	-١,٠	-٠,٧	٠,١		٠,٢	-٠,٣
النرويج	٩,٩	-٠,٢		-٠,٦	-٠,٢	-٠,٨	-١,٢	٠,٥
روسيا	١١,٠	٠,٠	-٠,٧		٠,٤	٠,٥		-٠,٨
اليونان	١٢,٩	٠,١	٠,٠		٠,٠		-٠,٢	-٠,٢
ألمانيا	١٢,٥	٠,١			٠,٧	-٠,٥	٠,٦	-٠,٧
المملكة المتحدة	١٣,٥	٠,٥	٠,٤	-٠,٦	٠,٢	٠,٢	٠,٦	
بلغاريا	١٤,٩	٠,٦			-٠,١	٠,٦		
أمريكا	١٦,٨	٠,٧		٠,٠				
مقدونيا	١٦,٠	٠,٩	-٠,٧	٠,٠	-١,٧			
نيوزيلندا	١٧,١	٠,٩		٠,٠				
رومانيا	١٦,٧	١,٠	٠,٥		-٠,٣			
إسرائيل	٢٠,٦	٢,٠						

ويظهر العمودان الأولان متوسط صفر - درجات (العمود ٢) لكل بلد وترتيبه (العمود ١) وفق القيم التي تنطوي عليها الأعمدة من ٣ إلى ٨. وتوزن الاستبيانات، لا الاختبارات، بالتساوي عند حساب هذه المعدلات. (ويتضمن هذا، على سبيل المثال، أن الدرجات والمراتب لكل من اختبارات PISA الثلاثة يحظى بثلث الوزن المعطى للدرجات والمراتب لاختبار SPRLS المفرد). وتتمتع هذه المعدلات ببعض الجدارة كملخص إحصائي سريع. وإذا كان للاختبارات المختلفة أن تؤدي إلى ترتيبات مختلفة للبلاد، فإن استخلاص المعدل من شأنه إعطاؤنا أرقاما قليلة الانحراف. وصفر - درجات السلبي أو الرتبة المنخفضة في «جدول فئة» واحد عادة ما يتوازن بصفر - درجات الإيجابي أو ترتيب أعلى في آخر. وكلما تغير معدل صفر - درجات والمراتب كلما كان من الضروري أن تتطابق الاختبارات المختلفة. ومعدل الترتيب العالي أو المنخفض لا يمكن أن ينتج إلا عن الترتيب الجيد الثابت أو السيئ الثابت للاختبارات الفردية. والبلاد مرتبة في الجدول على أساس معدل صفر - درجات (الذي ينسجم تماما مع الترتيب على أساس المراتب المتوسطة). والتظليل في الأعمدة من ٣ إلى ٨ يشير إلى ثلث توزيع قيم ذلك الاختبار الذي يقع البلد في نطاقه: التظليل الثقيل للبلاد السبعة صاحبة أكبر قيم P95-P5 للاختبار المعني، والتظليل الخفيف للبلاد السبعة ذات القيم المتوسطة، والأبيض للبلاد السبعة ذات القيم الأصغر.

ويبين الجدول أن هناك قدرا مقبولا من الاتفاق بين الاختبارات الستة، إذا أخذناها ككل: يتغير معدل صفر - درجات ومعدل المراتب تغيرا كبيرا. وإذا نحينا القيم القصوى والدنيا جانبا، فإن متوسط صفر - درجات يتراوح بين ١,١ و+١,٠ ومتوسط المرتبة بين ٣,٨ و١٧,١. وعادة ما تكون الفروق داخل البلد في هونج كونج، وهولندا، والسويد، وفرنسا، وكندا، وآيسلندا هي الأصغر، في حين نجد الفروق الأكبر في بلغاريا، والولايات المتحدة، ومقدونيا، ونيوزيلاندا، ورومانيا، وإسرائيل. وتشذ

إسرائيل بوضوح، حيث نجد أكبر الفروق في معظم الاختبارات تعد بهامش كبير. وتشمل مجموعة أكثر البلاد من حيث التفاوت، من ثم، كلا من الأفقر بين البلاد الـ ٢١، أي مقدونيا، وواحدا من أغنى البلاد، أي الولايات المتحدة. ومن الملاحظ أن المجموعة تضم ثلاثة من بلاد أوروبا الشرقية. ومستقبل مسار التفاوت التعليمي في هذه البلاد هو موضوع تجب متابعته في جولات لاحقة من استبيانات الإنجاز الدولي (٧).

ودرجة الاتفاق بين الاختبارات المختلفة، خصوصا في الاستبيانات المختلفة، مشجعة. لكن هناك أيضا قدرا من الاختلاف بين الأرقام وهذه المعدلات تستوجب الحذر عند النظر في النتائج المستخلصة من مصدر واحد وحيد. وإذا نحينا إسرائيل جانبا، فليس هناك بلد في نفس الثلث من التوزيع بالنسبة إلى كل الاختبارات الستة، وبنفس التظليل في الأعمدة من ٣ إلى ٨. ولتسعة من البلاد الـ ٢١ ثلاثة تظليلات مختلفة. فالتعلم في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، أقل كثيرا بالنسبة إلى متوسط الرياضيات في PISA، لكنه أعلى من المتوسط كثيرا بالنسبة إلى القراءة في PIRLS، مع قيم في الثلث الأوسط للبلاد بالنسبة إلى الاختبارات الأربعة الأخرى. ولروسيا معدل قيم منخفض في اختبارات القراءة في كل من PISA, PIRLS، ويختلف الوضع بالنسبة إلى تقييمات الرياضيات والعلوم في كل من PISA, TIMSS. وهذا يحدد أهمية النظر في كامل مجموعة الاختبارات قبل التوصل إلى أي استنتاجات بشأن وضع البلد.

وعند مقارنة النتائج بين الاختبارات، فمن المحتمل أن تعكس الاختلافات اختلاف أعمار المجموعات التي تغطيها الاستبيانات. خصوصا أن PIRLS يستطلع الأطفال في سن المدرسة الابتدائية، بينما يستطلع PISA, TIMSS الأطفال في سن المدرسة الثانوية. فالعوامل التي تؤثر في الإنجاز تختلف باختلاف السن. ونظم التعليم الابتدائي عادة ما تكون شاملة، وتضم كل المدارس خليطا من الأطفال المختلفين من حيث القدرات، لكن التعليم الثانوي في بعض البلاد يقسم

الأطفال على مدارس أكاديمية وتقنية مختلفة. وهذا يؤثر في تفاقم التفاوت في مجال الإنجاز (انظر، على سبيل المثال، ووبمان ٢٠٠٣). ونجد، على سبيل المثال، في بلد مثل ألمانيا، وهو بلد لا يفصل الأطفال في أنواع مختلفة تماما من المدارس مباشرة بعد التعليم الابتدائي، أن P95-P5 للقراءة للمرحلة العمرية من ٩ إلى ١٠ في PIRLS تحت المتوسط، لكننا نجد أعلى قيمة للقراءة في الـ ٢١ بلدا في سن ١٥ سنة في PISA.

على أن مقارنة وضع البلد عموما بين أي اثنين من الاختبارات يحتاج إلى التفكير في العوامل الأخرى كذلك. ومن حيث المبدأ، فإن الفرق بين وضع ألمانيا في PISA وPIRLS يعكس بصورة مفهومة ما يمكن أن نفعله في الطبيعة المختلفة للتقييمين، أو صياغة استجابة البند، أو تنظيم الاستبيانات في ألمانيا. (ويجب أن نلاحظ أيضا أن ألمانيا لا تظهر في الجدول (٦ - ١) في TIMSS، أو بصفة خاصة في استجابتي PISA). لماذا تأتي مقدونيا، كمثال آخر مختلف تماما، في مرتبة الأكثر تفاوتا في القراءة في PIRLS بطريقة ما، في حين أن متوسط التفاوت فيها منخفض في القراءة في PISA، وأقل البلاد تفاوتا في كل PISA للعلوم؟ والحقيقة أن مزيدا من الاتفاق بالنسبة إلى مقدونيا بين PIRLS وTIMSS أكثر مما هو بين PIRLS وPISA يشير إلى أن الفروق بين الاستبيانين الأخيرين يعكس ما هو أكثر من السن.

والاتفاق الواسع بين الاختبارات المختلفة، كما يبدو من مدى التغير في المراتب الوسطى وصفر - درجات، يتضمن أن الأنماط الملاحظة في البيانات لا تعكس إلا ضوضاء صياغة التغير. ولا يمكننا اختبار هذا بشكل منهجي: إذا أخذنا زوجي المقارنة P95-P5 بين البلاد، فإن نحو النصف يكون ذا شأن عند مستوى نسبة ٥ في المائة في PISA وTIMSS ونحو ثلاثة الأرباع في PIRLS [٨]. ومن الطبيعي أن تكون الفروق بين البلاد المتقاربة من حيث الترتيب في أي اختبار ذات شأن

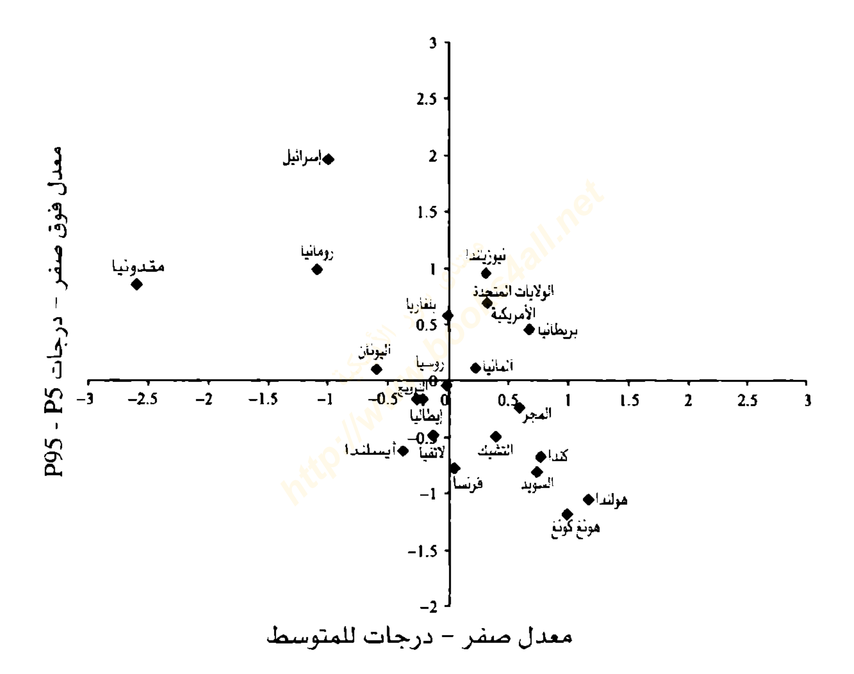
عادة. لكن في حالة PIRLS، على سبيل المثال، فإن قيم P95-P5 بالنسبة إلى البلاد الثمانية صاحبة أصغر القيم تختلف كثيرا عن كل قيم البلاد الثمانية عند النهاية المقابلة للترتيب.

التفاوت في التعلم مقابل متوسط التعلم

من المهم للغاية أن نتحرى العلاقة بين التفاوت في التعلم ومتوسط مستويات الإنجاز. هل البلاد التي تتمتع بأقل نسبة تفاوت في التعلم تكون فيها أيضا أكبر المستويات المتوسطة؟ أم أن هناك على ما يبدو تبادلا في المقارنة، إذ يكون للتركيز على تقليل الفروق داخل البلد أثره في تقليل المتوسط؟ وفي دراستهم للإنجاز على نطاق بلد، مقيسا بسنوات الدراسة، وجد توماس ووانغ وفان (٢٠٠١) أن النموذج الأول يضبط بشكل واضح: ينخفض التفاوت بارتفاع متوسط سنوات التعليم. وتتصل هذه النتيجة بالتفاوت المقيس باستخدام معامل جيني الثابت المعدل. وعندما يتحول المؤلفون إلى استخدام الانحراف المعياري (وهو ليس ميزانا ثابتا)، يظهر مقلوب U المتحول لانحراف كوزنتس، مع صعود التفاوت أولا في متوسط سنوات الدراسة ثم عودته إلى الهبوط. وتأتي نقطة التحول عند ما بين ٦ و ٧ سنوات من الدراسة، وهو مستوى يرتفع في حالة البلاد الصناعية. وهكذا، فإن نتائج التفاوت التي تبديها هذه البلاد في الإنجاز ترتبط عكسيا بمعدل الإنجاز، بغض النظر عن استخدامنا لقياس الميزان الثابت للتفاوت أو عدم استخدامه.

وعلى عكس توماس وآخرين، الذين تكررت ملاحظاتهم عن البلاد نفسها عبر الزمن، لا يمكننا تحري هذه المسألة من خلال بياناتنا عن الإنجاز. وكل ما يمكننا فعله هو استخدام ملاحظة واحدة ـ تقوم على الاستبيانات الثلاثة التي نستخدمها ـ لمقطع من البلاد، الذي نستخدمه لبيان ارتباط التفاوت في مجال التعليم بمتوسط المستويات. ويظهر الشكل (٦ - ١) متوسط صفر - درجات لـ P95-P5 الوارد بالعمود ٢ من الجدول (٦ - ١) مقابل متوسط صفر - درجات في الاختبارات الستة

نفسها لـ P50، المتوسط. (تحولات صفر - درجات للمتوسطات يظهر على هيئة مشابهة لتلك الخاصة بـ P95-P5؛ ويقيس صفر - درجات مدى ارتفاع البلد أو انخفاضه عن متوسط قيمة P50 للبلاد الـ ٢١، مقيسا بوحدات الانحرافات المعيارية لـ P50). وهناك نموذج مقبول بشكل واضح: الفروق داخل البلد، بمعناها الواسع، هي الأعلى (صفر - درجات إيجابي) في حين تكون الإنجازات هي الأدنى (صفر - درجات سلبي).



الشكل (٦ - ١): معدل صفر - درجات على النسبة المئوية الخامسة والستين ناقص النسبة المئوية الخامسة (P5- P95) في ستة اختبارات: PISA، TIMSS وPIRLS.

ويتفق هذا مع النموذج الذي توصل إليه توماس والآخرون بالنسبة إلى البلاد الصناعية ببيانات شديدة الاختلاف [٩]. (من شأن استخدام قياسات الميزان الثابت للفروق النسبية في بيانات الإنجاز، مثل نسبة P95 إلى P5، إضافة مزيد من تأكيد هذا النمط). وبعد هذا، فإن نتائجنا المتصلة ببلاد

بعينها لا تعكس دائما الوضع الذي رأيناه في بيانات الإنجاز عند توماس وآخرين. وتظهر الولايات المتحدة في دراستهم بوصفها الأكثر مساواة لكنها تبدو الأكثر تفاوتا في بيانات الإنجاز الخاصة بنا. كما نلاحظ أن نتائج دراستنا المقارنة باستخدام TIMSS لنماذج بند الاستجابة المختلفة (براون وآخرون ٢٠٠٧) تبين أن ارتباط تبعثر الدرجات والميل الأساسي لا يكون مؤثرا دائما في اختيار النموذج، خصوصا عندما تُدرج البلاد ذات الدخل المنخفض (المستبعدة هنا) في التحليل. وباستخدام نوعي البيانات، التحقيق والإنجاز، تظهر مسألة ما إذا كان الارتباط بين التفاوت والمتوسط ناتجا ببساطة عن طبيعة البيانات، أو لنكون أكثر دقة، عن طبيعة ما يقاس. ومن حيث المبدأ، فإن سنوات التعليم الرسمي ليس لها حد أعلى، لكن في التطبيق فإن قلة من الناس ستحصل بالتتابع على درجات الدكتوراه. من هنا، فإن علينا أن نتوقع انخفاض سنوات التعلم مع ارتفاع متوسط سنوات التعلم. وفي حالة بيانات الإنجاز، فإن صياغة استجابة البند تستبعد من حيث المبدأ أيا من مشكلات درجات الإنجاز التي تكتمل بالدرجات القصوى النظرية، لكن معلوماتنا محدودة بشأن التقنية التي نتوصل عبرها إلى وجود أي مشكلة في التطبيق.

ما مدى حجم التفاوتات داخل البلد؟

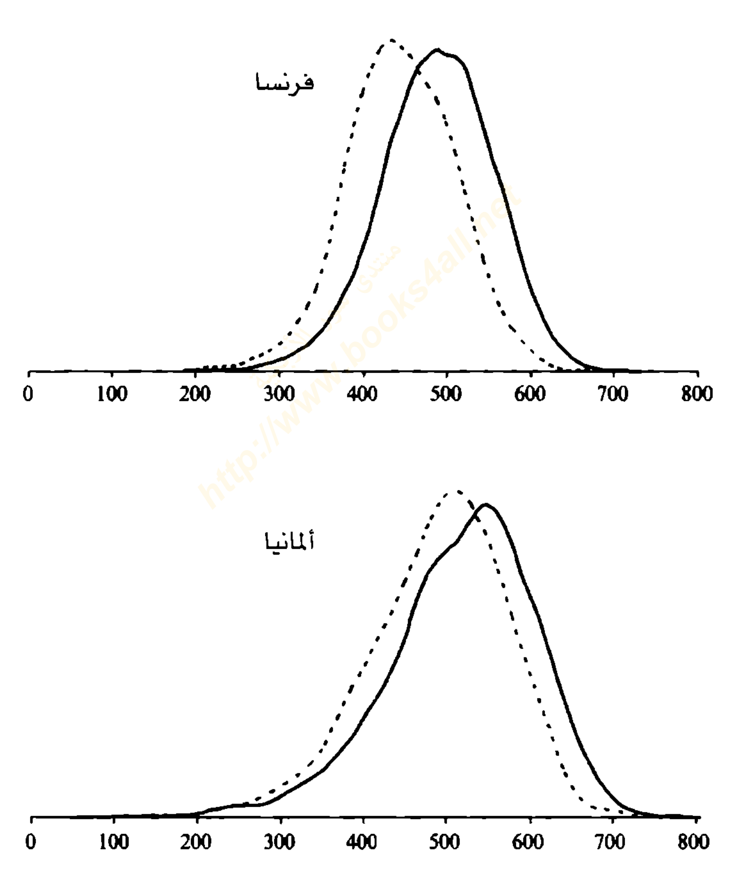
حتى هذه النقطة لم نعلق على مقدار أي من الفروق في درجات الإنجاز داخل البلد. ما قدر التفاوت في التعليم الذي نقيسه؟

إننا في حاجة إلى مقياس لدرجات الإنجاز، إذ يمكن تفسير عدد النقاط المعطاة من منظور شيء مفهوم مسبقا. ويقدم منظمو الاستبيان ما يجب أن نطلق عليه قياسات جزئية في شكل العلامات الدولية للإنجاز. وقد يعتقد أن هذا شبيه بخطوط الفقر المطلق الدولية، مقيسا، مثلا، بالدولار/يوم [١٠]. فمنظمو PISA، على سبيل المثال، يحددون ٥ مستويات لمعرفة القراءة. ويعتبر الأطفال تحت المستوى الثاني عاجزين عن «تعيين المعلومة المباشرة، ومستوى استنتاجهم للأنماط المختلفة

منخفضا، ويفهمون الجزء الجيد التحديد من معاني النص ويستعينون ببعض المعارف الخارجية حتى يفهموها» (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠١:٤٧). وهذه الاستهلالات دليل جيد لكن المقياس الذي تقدمه جزئي. فهي لا تكشف مباشرة عن كيفية تفسير أي قياس لتبعثر الدرجات، مثل P95-P5 أو الانحراف المعياري. إنها أقرب إلى شريط قياس للتوصل إلى طول الناس المجهول، إلا بالنسبة إلى القليل جدا من العلامات الوترية المتباعدة، المرتبطة بالإيضاحات التي تقدم معلومات عن الارتفاع في ذلك المستوى من منظور ما يمكن للشخص أن يفعله أو لا يفعله (على سبيل المثال، «انظر إلى الآخرين في مباراة الكرة»). وهذا القياس يمكن استخدامه لاستنتاج نسبة الأشخاص عند علامة معلومة، أو فوقها، لكن لا يمكن استخدامه للوصول إلى شيء مباشر يقارن الارتفاع الفعلي بين شخصين.

ويقترح الشكل (٦ - ٢) سبيلا للتقدم. وتوضح الرسوم البيانية توزيع درجات العلوم لدورة TIMSS للعام ١٩٩٩ لبلد منخفض التفاوت، هو فرنسا، ولبلد فوق متوسط التفاوت، وهو ألمانيا. وتبين الخطوط المتصلة توزيعات تلاميذ الصف الثامن، التي نستخدمها في الجدول (٦ - ١). والخطوط المتقطعة تبين توزيعات تلاميذ الصف السابع، الذين اختبروا أيضا في TIMSS في ١٩٩٥، والذين واجهوا أيضا أسئلة الاختبار نفسه، مثل أطفال الفصل الثامن. وفي ألمانيا، فإن قيمة P95-P5 تساوي ١٠,٧ أضعاف فروق متوسط الدرجات. وهذا المعدل هو الأعلى بالنسبة إلى أي بلد متوافرة بشأنه بيانات عن الصفين، باستثناء الولايات المتحدة حيث الناتج هو ١٣,٣. لكن حتى في فرنسا، البلد صاحب أصغر قيمة لـ P95-P5 في صلته بالفرق في متوسط الدرجات في الصفوف، فإن الرقم يساوي ٥,٥ [١١]. والمتوسط في كل البلاد التي يظهر فيها الفرق في متوسط الدرجات بين الصفين هو بمنزلة مقياس بديل. وعلى هذ الأساس، فإن قيم P95-P5 في العلوم تتراوح بين ناتج ٦,١ في هونغ كونغ و٨,٦ في رومانيا. والنتائج المتشابهة للرياضيات في TIMSS 1995

تتراوح بين ٧,٢ في فرنسا و١٠,٢ في رومانيا. ونجد أنواعا مختلفة من الأرقام (على الرغم من أنها تتضمن قيما أدنى) بالنسبة إلى P95-P5 للقراءة في PISA، باستخدام الفرق في متوسط الدرجات بين الصفوف التي تشمل التلاميذ في سن الخامسة عشرة في الاستبيان [١٢].



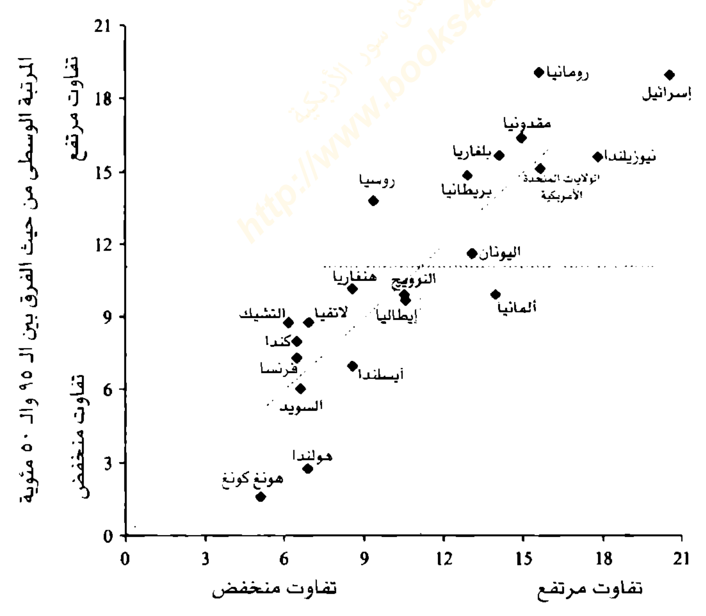
الشكل (٦ - ٢): توزيع درجات العلوم لاختبار TIMSS، فرنسا وألمانيا

وبالنظر إليها على هذا النحو، فإن الفروق داخل البلاد، ومن بينها الدول المنخفضة التفاوت، سواء في عام دراسي واحد أو بين الأطفال من السن نفسها، تبدو كبيرة للغاية في كل مكان.

وينبغي ألا يثير هذا دهشتنا، نظرا إلى الشواهد الناتجة عن فروق الإنجاز المسجلة في الاستبيانات القومية أو نتائج الامتحانات القومية.

التفاوت في القمة والقاع

الفروق في النصف الأعلى من التوزيع مقارنا بالنصف الأسفل هي آخر جوانب التفاوت في التعلم التي نتناولها. ويجب أن نكون أكثر اهتماما بهذا الأخير، وأن نناقش مدى ابتعاد تلك القدرات الأدنى عن المعدل المتوسط للإنجاز الذي ينبغي أن يكون محل الاهتمام الأول للسياسة بالنسبة إلى الفروق في فرص التعلم.



الشكل (٦ - ٣): المرتبة الوسطى من حيث P50 - P90 وP5 - P50 في ستة اختبارات PISA وTIMSS وPIRLS

ويبين الشكل (٦ - ٣) المرتبة الوسطى لكل بلد من حيث P95-P50 و P50-P5 في اختبارات PISA وTIMSS وPIRLS الستة. وكما يبين الجدول (٦ - ١)، فإن الاستبيانات الثلاثة موزونة بالتساوي في هذه الحسابات. ومن المؤكد، بشكل عام، أن التفاوتات الأكبر في النصف الأعلى من التوزيع ترتبط بالتفاوتات الأكبر في النصف الأسفل. على أن هناك قدرا من التغير عند خط ٤٥ درجة تقريبا. والبلاد فوق الخط ترتيبها أسوأ من حيث P95-P50 وأكبر منه في P50-P5: معدلات تفاوتها في نصف القمة من التوزيع، مقارنة بالبلاد الأخرى، أكبر (من حيث الترتيب) من مستوياتها في نصف القاع، مقارنة مرة أخرى بغيرها من البلاد. ومن الجدير بالملاحظة أن كل البلاد السبعة في وسط وشرق أوروبا تقع في هذا القسم، على الرغم من أن المراتب الوسطى في نصفي القمة والقاع في كثير من هذه البلاد لا تختلف كل هذا الاختلاف. ولربما كانت ألمانيا هي أوضح الحالات تحت مستوى الخط. تتفوق ألمانيا (من حيث الترتيب) في التفاوت في النصف الأسفل للتوزيع.

(الجدول ٦ - ٢): الانحراف المعياري في مئويات الدرجات المختارة للقيم

	القراءة PISA	الرياضيات PISA	العلوم PISA	الرياضيات TIMSS	العلوم TIMSS	القراءة PIRLS
كل الدول الـ ٢١						
P5	٤٢.٥	٥٩.٨	٣٩.٢	٤٠.٩	٣٨.٤	٤٤.٠
P50	٤٢.٥	٤٨.١	٣٩.٥	٢٩.٦	٢٦.٠	٢٤.٦
P95	٣٨.٤	٣٦.٤	٣٤.٨	٢٤.٣	٢٥.٧	٢٠.١
١٤ من بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية						
P5	٢٤.٦	٣٩.١	٢٣.١	٢٨.٧	٢٧.٣	٣٠.٠
P50	٢٠.١	٣١.٥	٢١.٩	٢٠.٦	٢٣.٠	١٦.٠
P95	٢١.٦	٢٤.٩	١٩.٩	١٩.١	٢٥.٩	١٧.٣

وتظهر القيم الفعلية لـ P95-P50 وP50-P5 في كل من الاختبارات الستة انحرافا بسيطا ثابتا تقريبا، في حين أن P50-P5 يكون أكبر بقدر من P95-P50. (الفروق بسيطة لكن يمكن أن نراها ببساطة بالنسبة إلى ألمانيا في الشكل (٦ - ٢). وبالنسبة إلى القراءة في PISA وPIRLS، وبالنسبة إلى الرياضيات في PISA، فإن هذا ينطبق على كل البلاد الـ ٢١ التي نتناولها مع استثناءات قليلة في الاختبارات الأخرى.

ويبين الجدول (٦ - ٢) جانبا متصلا بالتوزيعات، يكشف التغير في قيم البلاد الـ ٢١ من حيث P5, P50, P95، مقيسة بالنقاط. وفي كل اختبار، فإن معدل انحراف P5 يزيد عليه في P95، وعلى P50 كذلك في معظم الحالات. ويزيد الفرق بين البلاد من حيث مستويات الإنجاز بالنسبة إلى الأشخاص القريبين من قاع كل توزيع قومي أكثر منه في المستويات التي يحققها نظراؤهم أصحاب الإنجاز الأعلى. (شأن النتائج الأخرى، فإن هذا قد يكون، أو لا يكون، قويا عند اختيار نموذج استجابة البند، لكن لأن النموذج هو نفسه في كل الاستبيانات فهو لا يستحق الملاحظة). ويبين النصف الأعلى من الجدول أن هذا ينطبق أيضا بالنسبة إلى بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـ ١٤، على الرغم من أن الفروق في الانحرافات المعيارية في هذه الحالة تكون أقل وضوحا.

٦ - ٣ : الخاتمة

تكمل البيانات المستمدة من الاستبيانات الدولية تحليل الفروق في تفاوتات التعليم في البلاد، المستمدة من بيانات القدرات. ولكي نتفادى الاعتماد على مصدر مفرد، استعنا بالبيانات الخاصة بستة اختبارات من ثلاثة استبيانات مختلفة تتصل بالأطفال في سن التعليم الإلزامي، تركز على عينة من ٢١ بلدا ممثلة في كل الاستبيانات. وتظهر نتائجنا أن: (١) تنطبق الاستبيانات إلى حد كبير على البلاد التي تتميز بأعلى وأدنى قدر من التفاوت في مجال

التعلم، على الرغم من الحاجة عادة إلى الحذر عند استخلاص النتائج اعتمادا على مصدر واحد وحيد. (٢) يميل التفاوت الأدنى في التعلم والمستويات الأعلى من متوسط التعلم إلى الارتباط. (٣) تبدو الفروق في التعلم داخل كل البلاد كبيرة جدا من المنظور المطلق. (٤) تظهر كل الاستبيانات تغيرا أكبر في الإنجاز الأدنى بين البلاد عنه في الإنجاز الأعلى.

والعمل المستقبلي في هذا المجال يمكن أن يقود إلى كثير من الاتجاهات، أولا: هناك مسألة إلى أي مدى تساعد الفروق في التفاوت في التعلم بين البلاد في أثناء الدراسة في دفع الفروق في التفاوت في الأجور وغيرها المتحصلة في زمن لاحق. وهناك بداية مهمة لتناول المسألة نجدها عند بيدارد وفيرول (٢٠٠٣)، اللذين يقارنان بين تفاوت الإنجاز في الدراسات الدولية للرياضيات من ١٩٦٤ إلى ١٩٨٢ التي كانت المبشر بـ TIMSS، وتسجيل تفاوت الأجور في بيانات الاستفتاء لنفس مجموعة السكان المستمدة من دراسة دخل لوكسمبورغ. وقد وجدا أن الاثنين مرتبطان إيجابيا. لكننا نشعر بأنهما يتطلبان كثيرا من البيانات عن الإنجاز، حيث إنهما يعقدان مقارنات مباشرة بين مستويات التفاوت في الإنجاز ومستويات التفاوت في الدخول. وهناك منهج تكميلي يتبناه كل من بلاو وكان (٢٠٠٥)، يتمثل في استخدام بيانات الاستبيان التي تسجل كلا من درجات الإنجاز والأجور لنفس الأفراد، على الرغم من أن درجات الإنجاز في هذه الحالة لا تتصل بالطفولة، حيث إنها معينة في نفس وقت بيانات الأجر. وتبين دراستهما، القائمة على بيانات IALS المذكورة في المقدمة، أن التفاوت في القدرات الإدراكية - الأعلى في الولايات المتحدة عن باقي البلاد - يساعد في تفسير التفاوت الأكبر في الأجور في الولايات المتحدة، لكن في حدود ضيقة.

ثانيا: يتمثل الخط الثاني للبحث في محاولة تفسير الفروق الملحوظة في التفاوت في التعلم في بيانات الإنجاز الدولية، الناتجة عن خلفية الأسرة، ومعاهد التعليم والارتباط بين الاثنين (انظر، على

سبيل المثال، شوتز، أورسبرنغ، فوبمان ٢٠٠٥؛ ماركس ٢٠٠٥). وحتى الآن، فإن مثل هذه الدراسات تقوم على مصدر واحد. واتساقا مع نهجنا في هذا الفصل نعتقد أن من الضروري مقارنة بعض نتائج الاستبيانات. (وقد قدم كل من مايكلرايت وشنف ٢٠٠٤ بداية متواضعة). ونحن نعتقد أن من المفيد فحص التغير في النتائج بين المجموعات العمرية المختلفة. وتظهر الدراسات القومية القائمة على بيانات الجداول وجود التفاوت في التعلم في سن مبكرة للغاية لكنها تتطور خلال الطفولة وسنوات المراهقة (على سبيل المثال، فينشتين ٢٠٠٣، كارنيرو وهكمان ٢٠٠٣). وفي عالم مثالي، يمكننا مقارنة مثل هذه الدراسات بين البلاد، لكن في ظل غياب بيانات مناسبة، فإن التقاطعات المتصلة بالمجموعات العمرية المختلفة في بيانات الإنجاز الدولية تعد منطلقا جيدا للبدء.

ثالثا: هناك حاجة إلى المزيد من العمل المنهجي لفحص حساسية نتائج فروق الإنجاز داخل البلد في اختيار نموذج بند الاستجابة، الذي يكشف مزيدا عن كيفية تفسير البيانات الناتجة عن هذه النماذج. ونحن نلاحظ أن عملية النمذجة يمكن أن تؤثر بالتأكيد في التفاوت في التعلم (حيث تؤثر في نتائجنا الأساسية) ونحاول التماس الحذر في استخدامنا وقراءتنا للبيانات. فهذه ليست بيانات تمكن معالجتها بطريقة المعالجة نفسها، تلك المتصلة بالدخل أو المكانة.



7

عن تعددية أبعاد الفقر والإقصاء الاجتماعي

برايان نولان وكريستوفر ت. ويلان (*)

في حين أن الفقر لايزال يقاس في معظم الأحوال من منظور الدخل، هناك من يرى منذ زمن أن الفقر «ليس هو العوز المالي فقط». ويعني هذا الاستخدام الواسع لمصطلح العزل/الدمج الاجتماعي في أوروبا، من بين ما يعنيه، أن الاهتمام الذي يركز على الدخل يخفي جانبا مهما من الصورة. وهناك تأكيد متزايد على تعددية أبعاد الفقر والعزل الاجتماعي، وعلى الحاجة إلى إدخال المؤشرات المتصلة بأبعاد أخرى غير الدخل. وهكذا، فإن مجموعة المؤشرات التي استخدمها الاتحاد الأوروبي

«إن المنهج المتعدد الأبعاد له قيمته في تعميق فهمنا للفقر والتضمين الاجتماعي»

المؤلفان

(*) يعرب الكاتبان عن امتنانهما لمحرري الكتاب لملاحظاتهم المفيدة، ولزميلهما برتراند ميتر على تعليقاته ومساعداته.

لمراقبة الدمج الاجتماعي في مجلس لايكن العام ٢٠٠١ لا تتضمن قياسات لفقر الدخل والتفاوت في الدخل فقط، بل تشمل كذلك الحرمان من التعليم، والتفاوت في مجال الصحة، والبطالة والعجز عن العمل [1]، وتتبنى كثير من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي وغيرها من البلاد المتقدمة مثل هذا النهج المتعدد الأبعاد. كما أن هناك دورا أساسيا لتعددية الأبعاد في قياس التقدم في التخفيف من حدة الفقر في البلاد النامية، كما تحدده أهداف تنمية الألفية التي تهيمن الآن على جدول أعمال التنمية.

وعادة ما يتواصل تطبيق المنهج المتعدد الأبعاد للفقر والإقصاء الاجتماعي على أسس معدة خصيصا، حتى عندما يكون مستوى التعقيد في التحليل الحقيقي كبيرا، يضاف إلى هذا أن الأساس المنطقي لتبني منهج كهذا غالبا لا يكون واضحا وتتوالى تضميناته. ونبدأ هنا بمحاولة توضيح لماذا ومتى يكون المنهج المتعدد الأبعاد ضروريا أو مفيدا (بالتركيز على العالم الصناعي). والنقطة التي يجب أن نؤكدها في البداية هي الحاجة إلى التمييز بين تحديد مفهوم الفقر، وقياسه، واستجابته. ويمكننا تفسير المنهج المتعدد الأبعاد لكل حالة، لكنه لا يكون نفسه في كل حالة، ولكل حالة تضميناتها المختلفة، ولا تتبع الواحدة من الأخرى. والقول إن أفضل طريقة للنظر إلى الفقر هي بوصفه مفهوما متعدد الأبعاد، لا يعني في حد ذاته أن الفقير يمكن تحديده باستخدام المنهج المتعدد الأبعاد وحده، ولا يعني تحديد الفقير بطريقة أحادية البعد (عن طريق الدخل على سبيل المثال) تتضمن أن الفقر يمكن فهمه بهذه الطريقة وحدها، أو أن السياسات ينبغي أن توجه نحو هذا البعد الواحد.

وإذا بدأنا بالمستوى المفاهيمي، فمن الممكن القول إن الفقر والعزل الاجتماعي هما مفهومان متعددا الأبعاد بطبعهما. ومعظم الأبحاث الآن تنطلق من أن الناس يكونون فقراء عندما «تكون مواردهم أقل كثيرا من متوسط موارد الأفراد أو الأسر المقصاة، فعليا، عن أنماط الحياة

والعادات والأنشطة العادية» (تاونسند ١٩٧٩). ومثل هذا التعريف يتبناه الاتحاد الأوروبي وقوميا من جانب كثير من البلاد [٢]. ويتردد صدى التعريف في تعريف الفقر الذي تبناه المجلس الاستشاري للبحوث القومية في الولايات المتحدة بوصفه الموارد غير الكافية للحاجات الأساسية (سيترو ومايكل ١٩٩٥).

لكن ينبغي التفكير بعناية في الصلة بين المفهوم والقياس، مع التمييز بين جانبين للقياس: تحديد وحساب الفقير مقابل التوصل إلى ما يعنيه أن تكون فقيرا. وفي بعض الحالات، قد يكون من المعقول جدا استخدام مؤشر وحيد لتحديد من يعانون الفقر أو الإقصاء الاجتماعي إمبريقيا في مجتمع من المجتمعات. وقد يكون أكثر الأمثلة اتصالا بممارسة القياس الفعلي هو الاكتفاء بدخل الوحدة، المقيس بدقة، لتحديد من يعتبرون عموما فقراء أو مستبعدين اجتماعيا. وقد يعانون كل أنواع العوز والإقصاء الأخرى. الفقر بهذا المعنى متعدد الأشكال. ويتطلب تقرير من هو الفقير استخدام مؤشرات مناسبة للأبعاد المختلفة. لكن لايزال من الممكن تحديد الفقير بدقة من منظور الدخل وحده، إذا كان الدخل مرتبطا بقوة بالأبعاد الأخرى للحرمان والإقصاء. والحاجة إلى طريقة قياس متعددة الأبعاد لتعريف الفقير أو المُقصى مسألة إمبريقية، وليست شيئا يمكننا قراءته بسهولة من الطبيعة المتعددة الأبعاد للمفاهيم ذاتها.

وبصورة مشابهة، فإن تعريف الفقير هو الخطوة الأولى لفهم أسباب الفقر، ولا يحدد القياس المستخدم أفضل السبل لاستكشاف هذه الأسباب. فالآليات التي تقصي أو لا تقصي الأفراد والجماعات قد تكون صريحة، في المجتمعات المنغلقة تماما، على سبيل المثال، تتقرر المحصلة على ضوء المولد. وفي هذه الحال، فإن الاتجاه الواحد قد يسهم في تعريف الفقراء والتوصل إلى الآلية الأساسية التي تحدد فقرهم على حد سواء. لكن في المجتمعات التي نتناولها الآن، حتى إذا كان الدخل هو المحدد الأساسي للفقر والإقصاء ويكفي

لتعريف الفقير، فإن العوامل التي تؤثر في الدخل على مستوى الوحدة وتوزيعه على مستوى المجتمع بالغة التعقيد، وتشمل بصورة واضحة للغاية الطريقة التي تقوم عليها أنظمة سوق العمل، والتعليم، والضرائب، والتحويل. ولا يمكن فهم الفقر في المجتمعات الصناعية البالغة التعقيد - بغض النظر عن طريقة قياسه - إلا بأخذ مجموعة من العوامل والقنوات في الاعتبار.

وبالتركيز أخيرا على السياسة، فإن طريقة قياس الفقر ينبغي ألا تتضمن بحد ذاتها مجموعة من الوصفات السياسية لمكافحته، أو منهجا للتضييق مقابل التوسيع ترتيبا على ذلك. ولا يعني قياس الفقر بالدخل في حد ذاته أن السبيل الوحيد للتصدي للفقر هو استهداف دخول الفقراء ومحاولة رفعها عبر التحويلات الاجتماعية. وسياسة كهذه قد لا تكون مؤثرة، كما أن الاستراتيجية الناجحة لمكافحة الفقر التي تستهدف زيادة الدخول يجب أن تعنى مباشرة بتدني التعليم، والسكن الرديء، والتنمية الإقليمية وغير ذلك. ويمكن تبرير استراتيجية مكافحة الفقر المتعددة التقاطعات التي تتضمن «اشتراك الحكومة» انطلاقا من الطبيعة المعقدة والمتشابكة لتحديد الآليات والبنى السببية، بغض النظر عن أسلوب القياس المستخدم.

ويمكننا الآن الانتقال إلى بعض المسائل الأساسية التي تواجهنا في حال استخدام منهج متعدد الأبعاد في هذا السياق. ونقارن أولا مؤشرات إضافة المستوى الكلي باستخدام الميكروبيانات إلى التوصل للعلاقة بين الأبعاد المختلفة على مستوى الفرد/الوحدة ونطاق العوز المتعدد. وسنناقش الميزتين التكميليتين للتوصل إلى المؤشرات غير النقدية على المستوى الميكرو في تحليل الفقر والإقصاء الاجتماعي: إنهما تساعدان في حد ذاتهما بصورة أفضل من الدخل في تعريف الفقير، كما ترصدان مباشرة الطبيعة المتعددة الوجوه للفقر والإقصاء. ثم ننتقل بعد ذلك إلى استكشاف ووضع منهج خاص لدمج

منظور متعدد الأبعاد في تحليل الفقر والإقصاء الاجتماعي، من خلال تطبيق تحليل الطبقة المستتر للبيانات الخاصة بإيرلندا والدول الأعضاء «القديمة» بالاتحاد الأوروبي.

٧ - ١: القياسات المتعددة الأبعاد للفقر والإقصاء الاجتماعي: مسألة التجميع

إن أكثر الطرق شيوعا لاستخدام مؤشرات الفقر والإقصاء الاجتماعي هي تحديد بعض الإحصاءات المتصلة بالأبعاد أو الجوانب المختلفة على مستوى البلد، وتتبع كيفية تطورها عبر الزمن أو اختلافها من بلد إلى آخر، أو في الحالتين. وإذا استعنا بمؤشرات الإقصاء الاجتماعي التي يتبناها الاتحاد الأوروبي كمثال، فإنها تظهر - في صورة إجمالي للبلد المعني - النسبة تحت معدل عتبات الدخل النسبي، ومعدل البطالة على المدى الطويل، ونسبة المتسربين المبكرين من المدارس، وغير ذلك، في كل بلد وفي وقت معين. والظاهرة التي يودون التعرف عليها يمكن أن تكون واضحة تماما أو على صلة وثيقة بعضها ببعض، لكن المؤشرات يمكن أن تعمل بصورة مستقلة دون أن يكون لديها ما تكشف عنه بالنسبة إلى هذه العلاقات المتشابكة. ويمكننا النظر في إن كانت هناك نماذج واضحة بين هذه المؤشرات. إن كانت نسب البطالة المرتفعة تتماشى بصورة طبيعية مع النسبة المرتفعة تحت حد الدخل النسبي، على سبيل المثال. لكن هذا يعد دعما للتأكيد الأساسي، أي ببساطة تحديد إن كان اتجاه التغيير يظهر أو إن كان بلد ما يعمل بطريقة أفضل أو أسوأ من غيره في كل حالة.

وإحدى المسائل الشائعة في استخدام مثل هذه المؤشرات المتعددة الاتجاهات هي اختبار ما إذا كانت الأمور تتحسن أو تسوء عموما في بلد ما، أو إن كان البلد يعمل بصورة أفضل من غيره من البلاد على نحو موجز. كذلك تتحرك المؤشرات المختلفة في اتجاهات مختلفة في

بلد ما عبر الزمن، وفي المقارنات بين التقاطعات قد لا يكون الترتيب هو نفسه مع اختلاف المؤشرات. هل لنا أن نفترض أن الأبعاد المختلفة غير قابلة للمقارنة، وأن المؤشرات المتصلة بها يجب تمثيلها منفصلة، أم أن علينا محاولة تجميع أو التوصل إلى تقييم شامل للأبعاد؟ وإذا كانت الحال كذلك، فما أفضل السبل لعمل هذا؟

في الأدبيات الكثيفة المتصلة بنوع الحياة، هناك ممارسة راسخة لتلخيص الأبعاد للتوصل إلى فهرس واحد[٣]. وفي سياق التنمية، فإن فهرس التنمية الإنسانية لبرنامج التنمية للأمم المتحدة، المستمد من مؤشرات توقعات العمر، والتعليم، ومستوى المعيشة، يحظى باهتمام كبير (كما أصبح هناك الآن متغير فهرس تنمية إنسانية للبلاد المتقدمة). ومن ناحية أخرى، فإن مؤشرات لايكن تقدم فرديا بتأن شديد - من دون محاولة للتوصل إلى «سجل» شامل للأبعاد - حقيقة أن أتكينسون وآخرين (٢٠٠٢) يرون أنه من الواجب تفادي هذا، تحديدا لأن على الاتجاه الأساسي للأجندة الاجتماعية الأوروبية أن يركز على تعددية أبعاد الحرمان الاجتماعي. ويرى مؤيدو تجميع ملخص قياسات الأبعاد أنها تقوم بوظيفة مزدوجة: تلخيص الصورة الكلية وتسهيل الوصول إلى جمهور أوسع. لكن هناك اعتراضات أيضا يمثلها خير تمثيل الجدل المتواصل بشأن استخدام فهرس التنمية الإنسانية. وتتمثل المشكلة العامة في كيفية التوصل إلى اتفاق، ليس فقط حول أفضل المؤشرات التي علينا استخدامها، بل كذلك الثقل الذي علينا إعطاؤه للمؤشرات المختلفة. فإذا كان مجتمع ما يتمتع بمستوى منخفض نسبيا من حيث متوسط الدخل في حين أن توقع العمر فيه فوق المتوسط، وهو ما قد يعتبر المثال الأوضح لكنه الأكثر إثارة للانتباه، فكيف يمكننا تحديد قيمة فهرس بالنسبة إلى غيره عند عمل ملخص القياس؟ فمثل هذه الفهارس تكون دائما، بالنتيجة، عشوائية بطريقة جوهرية ولا يمكن تفاديها [٤].

لكن ينبغي التمييز بين جمع ما يعد بالفعل مؤشرات كلية للحصول على قياس موجز والإجمالي على مستوى الفرد. وربط معلومات الأبعاد، على المستوى الفردي، يسمح لنا، على سبيل المثال، بمعرفة أين تجتمع البطالة والفقر واعتلال الصحة، الأمر الذي لا يسمح لنا بمعرفة نطاق «العوز المتعدد» فقط، بل إن قيمتها كذلك لا تقدر لمعرفة العوامل السببية المتضمنة. ونحن نركز على هذا التطبيق للمنهج المتعدد الأبعاد على المستوى الفردي في بقية هذا الفصل. وعلى هذا المستوى، لايزال علينا التصدي لمسائل التجميع: بعد الانتهاء من تمييز الأبعاد المختلفة وقياس ما إذا كان الفرد «معوزا» في كل منها، كيف يمكننا تلخيص مثل هذه المعلومات في كل بعد من الأبعاد؟

وقد تناول تسوي (٢٠٠٢) وبورغنيون وشاكرافارتي (٢٠٠٣) هذه المسألة من منظور الرفاه النظري. ويقدم تسوي تبريرا بدهيا من خلال تجميع أبعاد العوز المختلفة في فهرس مفرد أساسي، وتحديد الفقراء بوصفهم من يقعون فوق حد ما من حدود هذا الفهرس. على الجانب الآخر، يسعى بورغنيون وشاكرافارتي إلى استخدام فهرس يحدد حد الفقر لكل بُعد أو نسب، مقدمين إطارا لحساب عدد الفقراء في الأبعاد المختلفة وجمع تلك البيانات في إحصاء يلخص النطاق الكلي للفقر. ويمكن لهذا، على سبيل المثال، أن يعتبر «الفقراء» هم كل من يظهرون في أي من هذه الأبعاد، في حين أن القياسات الأكثر تعقيدا تأخذ في اعتبارها الأثقال المختلفة للأبعاد ودرجة القابلية للتبادل بينها، وهذا يمكن ربطه بخواص مفترضة لوظيفة الرفاه الاجتماعي. وأبسط قياس ملخص لرفاه الفرد هو عدد الأبعاد الذي يعتبر معوزا بمقتضاها، والذي يطلق عليه اتكينسون (٢٠٠٣) «طريقة العد». وهو يوضح كيف يمكن رؤية هذا من خلال إطار الرفاه النظري نفسه، ويسلط الضوء كذلك على ضوء الفرضيات الخاصة بدرجة تقعر وظيفة الرفاه الاجتماعي ووزن العوز أو الأبعاد. وحيث إن هناك عادة آراء مختلفة بشأن أفضل الطرق

لقياس العوز، فإن الاتجاه المهيمن - مقارنات تفاوت الدخل - يسعى إلى تحديد الظروف التي يمكننا في ظلها القول إن «العوز المتعدد الأبعاد في البلد (أ) أدنى منه في البلد (ب)».

بيد أننا قبل التفكير في أفضل السبل لجمع المعلومات على المستوى الفردي في الأبعاد، فإن من المنطقي أن نبدأ بالسبب في ضرورة تمييز أبعاد الفقر أو العوز، وأفضل السبل لتحقيق هذا. ومثلما حاولنا التوضيح في القسم السابق، فإن عرض المنهج المتعدد الأبعاد ودلالاته يعتمد على ما إذا كنا نركز على صياغة مفهوم الفقر والإقصاء الاجتماعي، أو قياسهما، أو فهمهما، أو التصدي لهما. وفي القسم الثاني سننتقل إلى التركيز على قياس الفقر على مستوى الفرد/الوحدة، وعلى سبب تفضيلنا النهج المتعدد الأبعاد - على الرغم من ولع الاقتصاديين بالاعتماد على الدخل.

٧ - ٢: قياس الفقر.. ما العيب في المنهج الأحادي البعد؟

كما سبق أن رأينا، فإن الفقر في المجتمعات المتقدمة ينظر إليه عموما باعتبار أن له عنصرين أساسيين: أنه يتصل بالعجز عن المشاركة، بسبب الموارد غير الملائمة. ومعظم البحوث الكمية تلجأ، من ثم، إلى نهج أحادي البعد لتصنيف الفقير: الدخل. وتستخدم كثيرا من الطرق لتعيين حد الدخل، بما في هذا الرجوع إلى مستويات الميزانية، أو طرق الإنفاق، أو معدلات دعم التأمين الاجتماعي. وأكثر الممارسات شيوعا في غرب أوروبا في هذه السنوات تعتمد على خطوط الدخل النسبي، إلى جانب تخوم مثل ٥٠ في المائة أو ٦٠ في المائة من متوسط أو أقل من متوسط الدخل المستخدم [٥]. والبسط الواسع يبين أن أولئك الذين يقعون عند «مسافة» معينة أسفل الدخل المتوسط عادة ما يكونون قادرين على المشاركة بصورة كاملة في حياة المجتمع.

لكن كان هناك إقرار لبعض الوقت (رينغن ١٩٨٨) بأن الدخل المنخفض قد لا يكون مؤشرا يعتد به على الفقر بهذا المعنى، حيث يخفق في الممارسة في تحديد من يعجزون عن المشاركة في مجتمعاتهم بسبب عجز الموارد. ويتجلى هذا في مجموعة من الدراسات عن البلاد الصناعية التي تستخدم مؤشرات غير نقدية للعوز [٦]. وتقوم مثل هذه المؤشرات على أسئلة استبيان تسأل الناس عما إذا كانوا يملكون أشياء مثل السيارة، أو التلفزيون أو الغسالة، أو ما إذا كان باستطاعتهم القيام بأشياء معينة مثل حصولهم على الوجبات بانتظام، أو تدفئة بيتهم بطريقة ملائمة، أو قضاء إجازاتهم، أو دعوة أصدقائهم في المناسبات الاجتماعية. وعموما، فإن هناك نسبة كبيرة ممن هم تحت حدود دخل الفقر لا يبدون عوزا عاليا (نسبيا) في بنود مثل هذه المؤشرات غير النقدية، بينما نرى العكس في بعض الوحدات فوق خطوط الدخل. وهذه النتيجة يؤكدها تحليلنا الخاص للبيانات المستمدة من استبيان مستشاري وحدات الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى ١١ بلدا من بلاد الاتحاد - ١٥. وقد فحصنا العلاقة بين الهبوط تحت حدود الدخل المحددة عند ٧٠ في المائة من متوسط دخل البلد والوقوف عند فوق حد العوز الموضوع للوصول إلى الكسر المماثل للسكان (انظر ويلان وآخرين ٢٠٠١). وقياس العوز المستخدم، الذي نشير إليه بعوز أسلوب الحياة الحالي، هو فهرس البند ١٢ الذي يبدي مستويات عالية من العوز في هذه البلاد. وبالنسبة إلى عشرة بلاد، فإن درجة التوافق تتراوح بين الثلث وأقل من النصف، وبالنسبة إلى الدنمارك كان التوافق يشكل السدس فقط. وفي بلاد أوروبا الشمالية الأغنى يبدو أن الدخل الحالي يقدم مؤشرا ضعيفا على الدخل الثابت أو السيطرة على الموارد.

ومن المهم التدقيق في لماذا ينبغي أن نتوقع أن تكون للدخل الحالي قيود خطيرة على رصد الفقر [٧]. ويعتمد مستوى معيشة الوحدة بشدة على تحكمها في الموارد واحتياجاتها مقارنة بغيرها

من الوحدات في المجتمع نفسه، بينما يعد الدخل النقدي المتاح عنصرا أساسيا من عناصر الموارد المتاحة للوحدة، لكنه ليس العنصر الوحيد بحال. وتضيف المدخرات التي تراكمت في الماضي إلى القدرة الاستهلاكية الحالية، وتعمل على خفض الديون المتراكمة. وبالطريقة نفسها، يؤثر مستوى الاستثمار في الماضي في السلع الاستهلاكية المعمرة في نطاق الموارد التي يجب تخصيصها لمثل هذا الإنفاق الآن. ونجد أكثر الاستثمارات الملموسة التي تنفقها الوحدات في السكن المملوك لساكنيه، ويجب أن يُحسب تدفق الخدمات من هذا الاستثمار - الإيجار المعزو - من حيث المبدأ ضمن الموارد المتاحة، لكن هذا لا يحدث غالبا. كما يشكل الدخل غير النقدي - على هيئة سلع وخدمات تقدمها الدولة مباشرة، وأهمها الرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان - موردا رئيسيا للوحدة. ويختلف الدخل النقدي نفسه من عام إلى آخر، بحيث يعد الدخل الحالي مؤشرا ناقصا إلى الدخل الطويل المدى أو «الثابت». وحيث إن الاستهلاك لا يمكن دائما تخفيفه بمرور الوقت، وأن الوحدة تأخذ وقتا طويلا لضبط «صدمات» الدخل، فإن الدخل على المدى القصير لايزال مهما، لكن يجب تحديده في سياق الطريقة التي يتطور بها عبر الزمن.

وإذا عدنا إلى الاحتياجات، فإنها تختلف أيضا في الوحدات، بطريقة يصعب الإمساك بها على المستوى المفاهيمي، وبشكل أقل كثيرا على المستوى الإمبريقي. والأكثر وضوحا، أن الفروق في حجم الوحدة وتركيبها يؤثر في مستويات المعيشة التي من شأن الدخل دعمها. ومن المعتاد أخذ هذا في الاعتبار بقسمة دخل الوحدة على عدد «البالغين المساوين» في الوحدة، لكن موازين التكافؤ المستخدمة قد تنجز هذا الهدف بصورة مرضية وقد تخفق. كما تختلف الوحدات في مجموعة أخرى من الطرق التي يؤثر بها الطلب في دخلها، مثل أعمار البالغين والأطفال وحالتهم الصحية. والتوصل إلى دلالات العجز الدائم يشكل

عقبة من نوع خاص. والنفقات المتصلة بالعمل، مثل الانتقالات ورعاية الطفل، تؤثر أيضا في الدخل الصافي المتاح فعليا لدعم مستويات المعيشة وتفادي العوز. وأخيرا، فإن التنوع الجغرافي للأسعار قد يعني أن القدرة الشرائية لدخل ما تختلف بين الوحدات باختلاف الموقع.

كما أن المرء لا يمكنه الثقة بقياس الدخل نفسه بطريقة شاملة ودقيقة. وتواجه استبيانات الوحدة سوء رصد الدخل (بعمد أو بغير عمد)، كما أنها تواجه صعوبة كذلك في التوصل إلى الدخل بصورة سليمة من التشغيل الذاتي، ومن الإنتاج المنزلي، ومن رأس المال، ومن الإيجارات المنسوبة إلى ملاك المنازل. ويجب أن نقلق بصفة خاصة بشأن مصداقية الدخول الدنيا التي تظهر في الاستبيانات، وخصوصا تلك المتصلة بالبلاد التي يُعتقد فاعليتها في مجال شبكات السلامة الاجتماعية، لكن هناك أيضا دخولا يساء قياسها بقدر غير معروف.

وهذه المسائل المفاهيمية والمتعلقة بالقياس تنشأ كلها في إطار شبكة اقتصادية معيارية، لكن هناك من يرون أن هذا الإطار نفسه تنقصه جوانب مهمة في ظاهرة الفقر. وقد قلنا من قبل إن عاملا واحدا كالدخل يكفي في ظروف معينة لتعريف الفقير، بل يمكنه رصد تعقيد الظاهرة. لكن الشواهد من مجموعة من البلاد تشير بشدة إلى أن تلك الأوضاع ليست سائدة هناك بالفعل، والتوصل إلى استنتاجات باتة حول ما إذا كانت الوحدة تعد فقيرة من الدخل الحالي وحده يعد ضربا من المجازفة.

هناك إذن مجموعة من المواقف تجاه الإقرار بتلك الصعوبات، أحدها العمل بشكل واضح على تحسين عمق ودقة قياسات الموارد والاحتياجات وفهمنا كيفية اتصالها بعضها ببعض، باستخدام، بالأساس، الإنفاق مؤشرا إلى الموارد الأبعد مدى، من خلال البيانات المُجَدوَلة لاستخلاص الدخل لفترة أطول، وقياس مجموعات من الأصول والمعوقات إلى جانب تدفقات الدخل، دامجين المنافع غير النقدية في «الدخل»، ومستكشفين السبل لرصد الحاجات المتصلة

بالعجز، على سبيل المثال. وتلك كلها مناطق مهمة تستوجب المتابعة، وقد تحقق هذا على كثير من الجبهات في مختلف البلاد. لكن التوصل إلى الصورة الكاملة لتوجيه الموارد وصلته بالحاجات يبقى معضلة. وهذا ما تظهره نتائج تحليل العلاقة بين العوز والدخل بالاستعانة ببيانات من ECHP التي تتابع الأشخاص من عام إلى العام التالي. وهذا يبين أن مستويات العوز ترتفع بحق مع تواصل انخفاض الدخل (ويلان ولايت وميتر ٢٠٠٢، ٢٠٠٣). لكننا عندما نحدد الفقر الثابت بوصفه مكابدة الفقر على مدى ثلاث سنوات متعاقبة خلال ٥ سنوات من الملاحظة، مع وضع مؤشر للعوز، فإن نطاق عدم التوافق يظل كبيرا. وتظهر نتائج ٩ من بلاد الاتحاد الأوروبي - ١٥ أنه في حين أن نطاق التوافق يكون أعلى في حال التقاطع، فإنه لا يزيد على ٥٠ في المائة إلا في حالة إيرلندا (ويلان ولايت وميتر ٢٠٠٤) [٨].

ويتمثل المسار التكميلي، ولا نقول البديل، في استخدام مؤشرات غير نقدية لقياس مستويات العوز مباشرة، ومعرفة ما إذا كان هذا يمكن أن يساعد في تحسين قياس الفقر. ومن المؤكد أن تناول المشكلات المفاهيمية وتلك المتصلة بالقياس الذي تناولناه في صلته بالاعتماد على الدخل يشير إلى أن المؤشرات غير النقدية يمكن أن تكون لها أهميتها في تحديد من هو الفقير. وعلى سبيل المثال، عندما يكون الدخل حاليا منخفضا بصورة حقيقية وغير معهودة في الوحدة، فإن التأثير يكون في المدخرات، أو إن كان الدخل جرى تقديره خطأ بوصفه منخفضا، فإن المؤشرات غير النقدية لابد أن تظهر بصورة صحيحة مستوى معيشة أعلى من الدخل. وأي استفادة للوحدة من الدعم غير النقدي المقدم من الدولة يمكنها من تحقيق مستويات معيشة أعلى، وهو ما ينبغي أن ينعكس مرة أخرى في خفض مستويات العوز، وتساوي العناصر الأخرى. وعندما تواجه الوحدة احتياجات خاصة تمثل استنزافا للدخل، بسبب العجز مثلا، فإن العوز الذي يظهر في المؤشرات غير النقدية لا بد أن يكون أعلى من غيره في الدخل نفسه. وعندما تكون الأسعار في جزء من

البلد أعلى كثيرا من غيره، فإن مستويات العوز الأدنى بالنسبة إلى القاطنين في مناطق التكلفة الأدنى لابد أن تظهر من حيث المبدأ في المؤشرات غير النقدية السليمة.

بيد أن المشكلة تتمثل في كيف نتأكد من أننا نرصد بحق الفروق الحقيقية في مستويات العوز وليس التغير في الاختيار والأذواق. ويتصل العوز نفسه مفاهيميا بحرمان الشخص من فرصة امتلاك أو عمل شيء ما؛ وتتمثل الصعوبة في الاستدلال إمبريقيا على الفرصة المحتجزة النابعة مما لا يملكه الناس أو يفعلونه. والاهتمام بالدور الذي يمارسه الاختيار في الحصيلة الملاحظة هو الذي يدعم ميل كثيرين من الاقتصاديين إلى الاعتماد على مؤشرات العوز غير النقدية عند قياس الفقر. وأسئلة الاستبيان التي تقوم عليها المؤشرات عادة ما تذهب إلى أبعد من مجرد غياب بند أو نشاط في محاولة التحول إلى التركيز على العوز الذي «تعزز» بفضل نقص المال - بمتابعة، على سبيل المثال، مسألة ما إذا كان هناك من ليس لهم بند، أو لا يريدون، أو لا يستطيعون نيله - على الرغم من أنه من المحتم بقاء عنصر من عناصر الذاتية. أضف إلى هذا أن العوز (شأن الدخل) سيقدر له القياس بالخطأ في الاستبيانات.

وعلى الرغم من كل مصادر القلق هذه، تشير الشواهد إلى أن تلك المؤشرات غير النقدية تحوي معلومات قيمة، وعند ربطها بالمعلومات المتصلة بالقيود المالية، فإنها تساعد في تحديد أولئك الذين يعانون الإقصاء بسبب نقص الموارد. وتتخذ هذه الشواهد عددا من الأشكال، أحدها أن أصحاب الدخول المنخفضة الذين يعانون أنواعا مختلفة من العوز يشهدون عموما مستويات أعلى من العوائق الاقتصادية المقدرة ذاتيا، مقارنة بأولئك الذين يعيشون على الدخل المنخفض وحده. ومنها أن «الدخل المنخفض زائدا العوز» يرتبط ارتباطا أقوى بالعوامل التي يعتقد على نطاق واسع أنها تزيد من خطر الفقر في كثير من البلاد - مثل البطالة والعجز والعائل الوحيد والطلاق - أكثر من ارتباطه بالدخل وحده. وأخيرا، فإن أولئك الذين يصنفون ضمن «أصحاب الدخل

المنخفض ومعوزين» باستخدام مجموعة معينة من المؤشرات يبدون مستويات أعلى من الأنواع الأخرى من العوز مقارنة بأولئك الذين يعانون انخفاض الدخل فقط (نولان وويلان ١٩٩٦؛ هاليرود ١٩٩٥). وإلى جانب المساعدة في تعريف الفقير، فإن المؤشرات غير النقدية المستنتجة من استبيانات الوحدة يمكن أن تكون لها قيمتها الكبيرة في العنصر الثاني من عناصر عملية القياس، وتحديدا استنتاج الطبيعة المتنوعة للفقر والإقصاء الاجتماعي.

والغريب أن كثيرا من الدراسات التي تستخدم المؤشرات غير النقدية لم تستكشف بعد تعددية أبعاد قياسات العوز نفسها، على الرغم من أن تلخيصها من خلال مجموعة من البنود لوضع ملخص لفهارس يتضمن «إضافة التفاح والبرتقال» (*). وقد أمكن التوصل إلى العلاقات بين بنود العوز باستخدام البيانات القومية، على سبيل المثال، من جانب مافلز (١٩٩٣) ونولان وويلان (١٩٩٦)، وباستخدام بيانات ECHP من جانب ويلان وآخرين (٢٠٠١)، ويوروستات (٢٠٠٣). وباستخدام عنصر التحليل، يحدد ويلان وآخرون (٢٠٠١) خمسة أبعاد واضحة في بيانات ECHP:

أ - **القيد الاقتصادي**. ويضم بنودا مثل الغذاء والكساء، وقضاء الإجازة مرة في السنة على الأقل، والقدرة على تغيير الأثاث المتهالك.

ب - **عوز الاستهلاك**. ويشمل بنودا مثل السيارة، والهاتف، والتلفزيون الملون، والفيديو، والميكروويف، وغسالة الأطباق.

جـ - **تسهيلات الإسكان**. خدمات الإسكان، مثل توافر الحمامات، ودورات المياه الخاصة المناسبة والمياه الجارية.

د - **تدهور السكن**. وجود مشكلات مثل تشقق الأسقف، وبلى إطارات النوافذ والأرضيات.

هـ - **مشكلات بيئة الجوار** المتصلة بالضوضاء والتلوث وتخريب الممتلكات والجريمة وصغر مساحة السكن ورداءة الإضاءة [9].

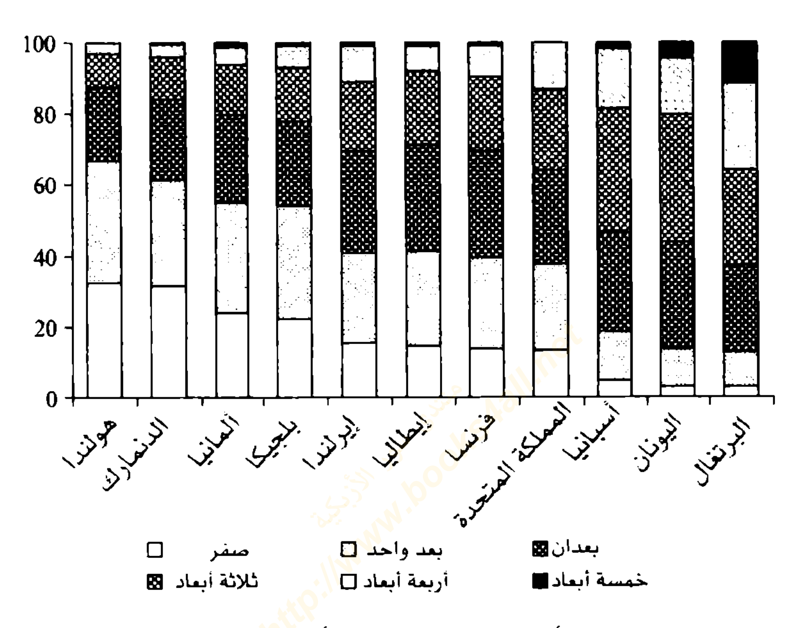
(*) Apples & Oranges: هي عبارة اصطلاحية تستخدم للوصف أو المقارنة بين شيئين أو أكثر [المحررة].

ومن بين النتائج المثيرة أن هذه البنية كانت موجودة في كل بلاد الاتحاد الأوروبي، وتسهل إلى حد كبير عملية التحليل المقارن.

وتمييز جوانب العوز على هذا النحو خطوة مهمة في اختيار مجموعة فرعية من المؤشرات التي تساعد، في حال ربطها بالدخل المتدني، في تعريف الفقير [١٠]. بيد أنه يقدم أيضا نهجا مثمرا لتبين الأبعاد المختلفة للفقر والإقصاء، وكيف تتغير مستويات العوز عبر الزمن ومن بلد إلى آخر. وهكذا، تستعين بيانات مكتب إحصاء الجماعات الأوروبية، على سبيل المثال، ببيانات ECHP لمقارنة مستويات العوز في بلاد الاتحاد الأوروبي بأبعاده المختلفة، ويسمح استبيان نوع الحياة الأوروبية بمثل هذه المقارنات بين الدول الأعضاء الـ ٢٥ بالاتحاد إضافة إلى البلاد الثلاثة المرشحة. كما يسمح تمييز الأبعاد بهذه الطريقة بفحص العلاقات بين أبعاد العوز المتعدد ومداه. وتشير الدراسات على المستويين القومي وبين البلاد إلى أن عدد من يعانون مستويات عالية من العوز في عدد من الأبعاد عادة ما يكون متواضعا تماما.

ومن خلال الشكل (٧ - ١)، وباستخدام الموجة الأولى من ECHP، نقدم تصويرا بسيطا لأي حد تعتبر فكرة المستويات الملموسة للحرمان المتعدد محض أسطورة، على الرغم من الصعوبة الجمة للقضاء عليها. وتعريف العوز المتعدد المستخدم بالغ الاعتدال، ويحصي ببساطة عدد الأفراد الذين ينقصهم بند واحد على الأقل في كل بعد من الأبعاد الخمسة. ومن الواضح أن استخدام معيار بديل، مثل الوجود في قاع متوسط بعدد من الأبعاد، من شأنه أن يؤدي إلى تقديرات أدنى بشكل ملحوظ للعوز المتعدد. بيد أنه حتى بهذا التعريف المتواضع، فإن عدد من يعانون العوز في الأبعاد الخمسة يقدر فوق الصفر في البرتغال واليونان فقط. يضاف إلى هذا، وبعيدا عن اليونان والبرتغال وإسبانيا، أن النسبة المسجلة للعوز في أربعة أو خمسة أبعاد لا تزيد على ١٣ في المائة وهي أدنى بصورة ملموسة في معظم الحالات. وبالطريقة نفسها،

فإن عدد المسجلين بوصفهم معوزين في ثلاثة أو أكثر من الأبعاد يقل غالبا عن الثلث. وهكذا، فإن العوز المتعدد، حتى بشكله المتواضع هذا، يمثل ظاهرة تتعلق بأقلية.



الشكل (٧ - ١): عدد الأبعاد التي يعاني فيها الأشخاص من عوز في بند واحد على الأقل، ECHP ١٩٩٤ (٪ من الأشخاص)

والسبيل الآخر للبحث الذي يتيحه هذا النهج هو استكشاف العوامل التي تحدد الأبعاد المختلفة للعوز، ودلالاتها بالنسبة إلى السياسة. ويجدر بنا، على وجه الخصوص، ملاحظة العلاقة الضعيفة بين الدخل المتدني، سواء الحالي أو الدائم، وتسهيلات الإسكان، وتدهور الإسكان، بل حتى مشاكل الجوار البيئية، حيث لا نجد علاقة ملموسة حتى بالدخل المتدني الدائم بين البلاد باستخدام ECHP (ويلان ولايت وميتر ٢٠٠٣)، وعوامل مثل السن وتركيب الوحدة والموقع (حضر/ريف) والمنزلة تؤدي دورا مهما في

التنبؤ بالأبعاد المتصلة بالإسكان والجوار، وهذا يساعد في دعم القول بالحاجة إلى المنهج المتعدد الأبعاد لفهم أسباب الفقر ووضع السياسات للتصدي له.

٧ - ٣: المنهج الفئوي المستتر لدمج تعددية الأبعاد

من الأمور الجلية في القياس المتعدد الأبعاد للإقصاء افتراض عدم وجود مؤشر «حقيقي» واحد على المفهوم المحدد. فما يقاس، على عكس ذلك، هو عينة من المؤشرات التي تعين الجوانب المختلفة لظاهرة معقدة. وهناك دعوة ملحة لمحاولة تجاوز الطرق البالغة الخصوصية والتوصل إلى نموذج للقياس يمكننا من فهم الطريقة التي تتصل بها المؤشرات بالمفهوم الكامن. وأحد أساليب تحقيق هذا هو استخدام طريقة تحليل الفئة المستترة. وانطلاقا من مويزيو (٢٠٠٥)، نبين تطبيقها على التحليل المتعدد الأبعاد للفقر والإقصاء الاجتماعي، مركزين أولا على إيرلندا، ثم الأعضاء «القدامى» الـ ١٢ من بلاد الاتحاد الأوروبي المتوافر عنها بيانات EHCP.

والفكرة الأساسية لتحليل الطبقة المستترة قديمة (لازرفيلد وهنري ١٩٦٨). وتحسب الارتباطات بين مجموعة من المتغيرات المصنفة، التي تعد مؤشرات غير مرصودة للنماذج، وعضوية عدد صغير من الفئات المستترة. ويفترض هذا التحليل أن كل فرد عضو واحد فقط في إحدى فئات N المستترة، وأن الارتباط المرصود بين مجموعة من المؤشرات ناجم عن ارتباطها العادي بعامل أو بآخر من العوامل المحددة. وهكذا، يفترض في المؤشرات، المشروطة بعضوية الفئة المستترة، أن تتبادل الاعتماد بعضها على بعض. وهذا يختلف عن الفكرة الشائعة التي ترى أن الارتباط بين متغيرين قد يكون ناتجا من اعتمادهما المعتاد على متغير ثالث؛ وعند تقدير نماذج الفئة المستترة لا يظهر المتغير التفسيري ويجب تحديده إحصائيا.

ويمكن النظر إلى تحليل الفئة المستترة بوصفه أداة حساب تصنيفية لتحليل العامل، والفارق الحاسم هنا هو السعي إلى تحديد مجموعات من الأفراد وليس مجموعات من المتغيرات.

ومن خلال ثلاثة متغيرات مقسمة فإن نموذج الفئة للمتغيرات A,B,C يكون

$$\pi_{ijkt}^{ABCX} = \pi_t^X \pi_{it}^{\bar{A}X} \pi_{jt}^{\bar{B}X} \pi_{kt}^{\bar{C}X}$$

حيث يدل π_t^X على احتمال الوجود في الفئة المستترة t=1,...,T, للمتغير المستتر X; $\pi_{it}^{\bar{A}X}$ يدل على الاحتمال المشروط للحصول على الاستجابة للبند A، من أفراد الفئة t=1,...,T، وتدل $\pi_{jt}^{\bar{B}X} \pi_{kt}^{\bar{C}X}$ على الاحتمالات الخاصة للبندين A,B على التوالي.

ويمكننا تمثيل الاستقلالية المشروطة عبر نموذج الرموز الخطي

$$F_{ijkt}^{ABCX} = \eta \tau_i^A \tau_j^B \tau_k^C \tau_t^X \tau_{it}^{AX} \tau_{jt}^{BX} \tau_{kt}^{CX}$$

وفي هذه الحالة، يظهر تكرار الخلية في الجدول الكامل المهيأ كمحصلة لمجموعة من المقاييس المتصلة بالحدود المهيأة لنموذج الاستقلال المشروط. ونحن نستخدم برنامج EM/ لتقدير النماذج ذات الصلة (فيرمنت ١٩٩٧) [١١].

ولأن هدفنا هو تحديد فئة مهددة اقتصاديا بصورة كاملة يمكن مقارنتها ببقية السكان، فإننا نستعين بنماذج ثنائية الفئة المستترة [١٢]. وتلائم القياسات المهيأة الجيدة معدل اختبار تشي المربع (G^2)، وخفض الإحصاء المترتب على نموذج علامة الاستقلال ونسبة الحالات التي لم تدرج.

وفي هذا السياق، يمكننا تحديد فئتين، معرضتين للإقصاء الاقتصادي، الأولى هي تلك التي ترد ضمن فئة «المهددين اقتصاديا»، والأخرى تلك المستبعدة من ذلك الإقصاء. وفي كل تطبيق من التطبيقات التي شرحناها، فإن الناس يصنفون ضمن فئة أو أخرى من

هذه الفئات، انطلاقا من تقدير نموذج الفئة المستترة بوساطة ثلاثة مؤشرات: وضع الشخص في صلته بمتغير دخل الفقر الرباعي التقسيم، ومتغير درجات العوز الثنائي، وإذا ما كانت وحدتهم المسجلة تواجه صعوبة أو صعوبة جمة في «الوفاء باحتياجاتها». وهكذا، فإن تحليلنا لكل حالة يرتكز على جدول 4x2x2 الملاحظ.

وتطبيقنا لهذا النهج هو على البيانات الخاصة بإيرلندا في أول موجة كاملة لاستبيان الاتحاد الأوروبي EU - SILC الذي أجري في إيرلندا في العام ٢٠٠٤. ومؤشر دخل الفقر الذي نستخدمه في نموذج الفئة المستترة هو متغير التصنيف الرباعي الذي يشير إلى ما إذا كانت الوحدة تحت ٥٠ في المائة من متوسط الدخل المتساوي، بين نسبة ٥٠ في المائة و٦٠ في المائة، أو بين نسبة ٦٠ في المائة و٧٠ في المائة، أو فوق نسبة ٧٠ في المائة من متوسط الدخل. ومؤشر العوز الأساسي هو متغير ثنائي يحدد من يحصلون على بندين أو أكثر من بنود فهرس من ١١ بندا للقيود الاقتصادية (ويلان وميتر ونولان ٢٠٠٦)؛ والمؤشر الثالث هو ما إذا كانت الوحدة تواجه صعوبات جمة في تحقيق أهدافها. والنموذج المقدر الذي يستخدم هذه المؤشرات الثلاثة لتمييز المندرجين مقابل المستبعدين من الفئات المهددة، يخطئ في تصنيف ٥ في المائة من الحالات ويعود على قيمة G^2 لـ ١١,٣ بأربع درجات من الحرية التي تتضمن خفض قيمة علامة نموذج الاستقلال لـ ٩٩,٧ في المائة: انظر ويلان وميتر (٢٠٠٧).

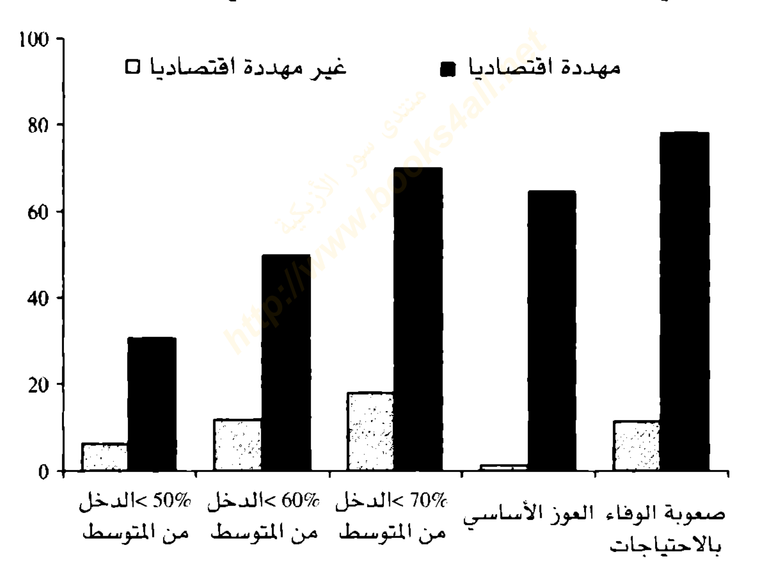
ويدرج النموذج شخصا من كل ٥ كـ «مهددين اقتصاديا». وكما يبين الشكل (٧ – ٢)، فإن خطوط دخل الفقر الثلاثة المهددة اقتصاديا. ووفق ما يظهر من الشكل (٧ – ٢)، فإن خطوط دخل الفقر الثلاثة كلها المهددة اقتصاديا، تقريبا، تساوي ٤ أضعاف من يكونون عادة تحت الحد النسبي. وعند خط نسبة ٥٠ في المائة فإن النسب تكون، على التوالي، ٣٠ في المائة و٦ في المائة، وهي ترتفع إلى ٧٠ في المائة و١٨ في المائة عند نسبة ٧٠ في المائة من متوسط الدخل. والتناقض بين

التهديد الاقتصادي ودخل الفقر واضح تماما في هذه النتائج. وعند خط ٦٠ في المائة، حيث يتطابق غالبا عدد أصحاب الدخل الهزيل مع عدد المهددين اقتصاديا، فإن ٥٤ في المائة ممن هم تحتَ حد الدخل عرضة للتهديد. أضف إلى هذا، أنه ليس هناك ميل إلى الارتباط بين دخل الفقر والقابلية للتقوية حيث يكون حد الدخل صارما. والحقيقة أن العكس يكون، في حالة شذوذ، مهددا بدلا من أن يكون غير مهدد، لأن دخل الفقير مقابل غير الفقير ينخفض من ١٠:١ عند خط ٧٠ في المائة إلى ١ : ٨ عند خط نسبة ٦٠ في المائة وأخيرا إلى ١:٦ عند خط نسبة ٥٠ في المائة.

كما أن المهددين اقتصاديا يختلفون بشدة عن غير المهددين من حيث تعرضهم للضغوط الاقتصادية الذاتية (أي صعوبة تحقيق الأهداف) مع وصول الأرقام إلى ٧٨ في المائة و١٢ في المائة على التوالي. لكن في حين أن هذه التاثرات ملموسة، فإن العامل الأولي الذي يميز الفئات المستترة هو خطر تعرضها لغياب معزز في بندين أو ثلاثة من البنود التي تشكل فهرس الضغط الاقتصادي (أي معاناة العوز الأساسي). وفي حين أن ٦٥ في المائة من الجماعة المهددة يقعون تحت هذا التصنيف فإن هذا لا ينطبق إلا على ١ في المائة فقط من غير المهددين.

وصورة العوز المتعدد التي تنتجها هذه المقولة عن الهشاشة الاقتصادية تعد معالجة جيدة وأقصر حصرية من تلك التي يشار إليها عادة في أدبيات الإقصاء الاجتماعي. بيد أن قدرة مهدد/غير مهدد على التفريق ليست مقصورة على المؤشرات التي تدخل في تحليل الفئة المستترة. وهذا يجري تصويره بوساطة مستويات المخاطر على المجموعات المهددة مقابل غير المهددة في أبعاد العوز الثلاثة الأخرى التي ميزناها فيما سبق. ونجد أن ٨٨ في المائة من الفئة المهددة ينقصها على الأقل بند استهلاك واحد مقارنة بـ ٣٠ في المائة من الفئة غير المهددة. وبالنسبة إلى جانب الإسكان، فإن الأرقام على التوالي هي ٢٣ في المائة و٦ في المائة تقريبا. وأخيرا، فإن نصف الفئة المهددة اقتصاديا تعاني

الحرمان من حيث بيئة الجوار المحلية مقابل ٣ من كل ١٠ من غير المهددين. وهكذا، نجد ارتباطا قويا بالهشاشة الاقتصادية في كل جانب من الجوانب، لكن الجانب المتغير من حيث القوة والضعف في كل الحالات بالنسبة إلى المؤشرات يدخل في تحليل الفئة المستترة. والارتباط يكون الأقوى بالنسبة إلى الحرمان من الاستهلاك والأضعف بالنسبة إلى بيئة الجوار. وهكذا، ميَّزنا، عند تحديد مجموعة مهددة اقتصاديا، مجموعة مميزة أيضا في مجموعة من الجوانب الأخرى. لكن الحرمان المتعدد، بمعنى أكثر تدنيا للغياب المعزز لبند على الأقل في كل هذه الجوانب الثلاثة، يعد ظاهرة نادرة نسبيا: لا يزيد على ١٥ في المائة حتى في الفئة المهددة، وينخفض خارجها إلى ٣ في المائة.



الشكل (٧- ٢): خطر فقر الدخل الخطوط الفقر المختلفة ونمط العوز الأساسي والصعوبة الجمة في الوفاء بالاحتياجات، إيرلندا EU - SILS، ٢٠٠٤

ومن المؤكد أن الجوانب المختلفة للحرمان تميل إلى الارتباط إيجابيا، وينعكس هذا في ارتباط كل منها إيجابيا بالهشاشة الاقتصادية. بيد أن كلا من وزن الحرمان وقوة الارتباط بالهشاشة

الاقتصادية يختلف عبر الجوانب المختلفة. وهذا يعني أن مستوى الحرمان المتعدد متواضع، حتى بين المهددين اقتصاديا [١٣]. وعموما، لايزال من الصعب تفادي استنتاج أن التأكيد على حرمان كهذا في أدبيات الفقر والإقصاء الاجتماعي يأتي في المكان الخطأ. وبينما نجد عنصرا مشتركا واضحا يؤثر في الجوانب المختلفة للحرمان، فإن كل نوع يتأثر بصورة واضحة بمجموعة من العوامل الأكثر اختلافا.

٧ - ٤: تعددية الجوانب وأنظمة الرفاه

وفق ما يرى ليزرنغ وليبفريد (١٩٩٩)، فإن التركيز على الحرمان المتعدد تدعمه منظورات تشدد على المحصلة لا على العمليات، وتهمل الطبيعة الدينامية للفقر والإقصاء الاجتماعي. لكننا، ونحن نرفض مثل هذه المنظورات الثبوتية، فمن المهم بالقدر نفسه توضيح أن المنظور الدينامي الاحتمالي يتفق تماما مع فكرة أن الفقر والإقصاء الاجتماعي يتأسسان إلى حد كبير بفعل عوامل اقتصادية - اجتماعية. ولتوضيح هذا، نستعين بالطريقة التحليلية نفسها التي اتبعناها في القسم (٧ - ٣) بالنسبة إلى بيانات بلاد الاتحاد الأوروبي الـ ١٣ «القدامى» في ECHP [١٤]. وللمرة الثانية، فإن الموقف من حدود دخل الفقر النسبي، ودرجات الحرمان، وصعوبة تحقيق الغايات المقيمة ذاتيا تتيح المواد لتقدير نموذج الفئة المستترة. ومقياس الحرمان في هذا الصدد هو فهرس CLSD للحرمان ذو الـ ١٣ بندا المشار إليه سابقا مع وزن كل بند إلى نسبة الوحدات في البلد الذي يندرج تحت البند [١٥]. وفي معظم البلاد، هناك أقل من ١ في المائة من الحالات مصنفة بصورة خاطئة، ومرة أخرى، تدعم تهيئة النموذج قول إن العلاقة بين العوامل الثلاثة تظهر بسبب تقسيم العينات إلى فئتين مستترتين [١٦].

وبعد ذلك، نقوم بتمييز ٤ مجموعات من البلاد من منظور «نظام الرفاه» وتقييم المدى الذي بلغته الهشاشة الاقتصادية وتنميطها الاقتصادي الاجتماعي ومدى اتفاقها مع الفرضيات النظرية المحددة

لترميز نظام الرفاه (اسبينج ـ أندرسن ١٩٩٠، غودين وآخرون ١٩٩٩). وتقع الدنمارك وفنلندا ضمن البلاد التي تنتهج النظام الاجتماعي الديموقراطي، بتأكيدهما على الدور الملموس لإعادة التوزيع، وسعيهما إلى ضمان موارد اقتصادية مناسبة بعيدا عن السوق أو الاعتماد على الأسرة. ولهولندا وألمانيا والنمسا وبلجيكا وفرنسا نظامها الجماعي، بتشديده على الرفاه في الأساس بوصفه وسيطا للعون المتبادل واقتسام المخاطر بين أقسام الجماعة، إلى جانب حقوق المنافع اعتمادا على الدخول الفعلي في سوق العمل. وتندرج بريطانيا وإيرلندا ضمن النظام الليبرالي، الذي يعطي الأولوية للسوق ويقصر دور الدولة على توزيع فائض الرفاه، وعادة ما تخضع المنافع الاجتماعية لاختبار متوسطات وتستهدف من يفشلون في السوق. أما إيطاليا وإسبانيا واليونان والبرتغال فتتبع نظاما مميزا للرفاه، مع دور مميز لنظم الدعم الأسري ونظام للنفع العادل والمحدود (فريرا ١٩٩٦).

ونجد أن مستوى الهشاشة الاقتصادية يرتفع من ١٨ في المائة في البلاد الديموقراطية الاجتماعية إلى ٢٠ في المائة في بلاد تجمعات الرفاه الجماعي، ويصعد بشدة إلى ٣٠ في المائة في نظم الرفاه الليبرالية، ويبلغ ذروته (٣١ في المائة) في بلاد الشمال التي توزع فائض الرفاه [١٧]. وتماما، كما توقعنا، فإن مستوى الهشاشة يرتفع بشدة متأثرا بغياب جهود المواجهة التي تبذلها دولة الرفاه.

ومن المتوقع أن تختلف أيضا الطريقة التي تنشأ بها الهشاشة الاقتصادية بفعل العوامل الاجتماعية ـ السياسية بين النظم. ولتقييم هذا، ننظر في العلاقة بين الهشاشة والانتماء إلى فئة اجتماعية يدوية مقابل الانتماء إلى فئة غير يدوية والتبطل مقابل العمل، باستخدام معدل الشذوذ للمهدد مقابل غير المهدد بوصفه مقياسا للارتباط. وبالنسبة إلى الفئة الاجتماعية اليدوية مقابل غير اليدوية، فإن معدل الشذوذ يرتفع من ١,٩ في المائة في النظم الاجتماعية الديموقراطية إلى ٤,٤ في المائة في مجموعة البلاد

الجماعية، وإلى ٥,٧ في المائة في التجمع الليبرالي، وتبلغ ذروتها (٧,٩ في المائة) في دول الرفاه. وهكذا، فإن لمدى وطبيعة نشاط الرفاه أثره الكبير في تنميط الفئة الاجتماعية المهددة اقتصاديا. كما يتضح هذا في حالة البطالة، لكن له، كما كان متوقعا، أكثر التأثيرات شدة في نظام الرفاه الليبرالي. ويرتفع معدل الشذوذ من ٦,٤ في المائة في بلاد الديموقراطية الاجتماعية إلى ١٠,٩ في المائة في التجمع الجماعي قبل أن يتضاعف تقريبا في نظام الرفاه الليبرالي؛ ولا يزيد، في المقابل، على ٧,٨ في المائة بالنسبة إلى تجمع الفائض، ما يعكس مستويات مرتفعة نسبيا من الهشاشة بين من يعملون، خصوصا صغار الموظفين والمزارعين.

وبشكل عام، فإن النظام الاجتماعي الديموقراطي يرتبط بمعدلات هشاشة اقتصادية مرتفعة واختلاف بسيط من حيث وضع الفئة الاجتماعية والبطالة. وبالنسبة إلى مجموعة الجماعية، التي تشدد على التمايزات الداخلية والخارجية، نجد أن كلا من مستويي الهشاشة وبنائهما الاجتماعي الاقتصادي أقوى. ويظهر نظام الرفاه الليبرالي مستوى عاليا من الهشاشة وتفاوتا حادا من حيث التعرض لمثل هذه الهشاشة، خصوصا بالنسبة إلى البطالة. ويرتبط نظام الفائض بأعلى معدلات الهشاشة وأكثر التمايزات الفئوية حدة، لكن مثل هذه التمايزات نراها بصورة أقل مباشرة في سوق العمل. ويقوم النهج المتعدد الأبعاد على تحليل الفئة المستترة، ويؤدي من ثم إلى استنتاجات تتصل بميزان وتنميط الهشاشة الاقتصادية التي تتفق تماما مع التوقعات المترتبة على نظرية نظام الرفاه. ويتناقض هذا مع تركيز بك (١٩٩٢)، وليزرنغ وليبفريد (١٩٩٩)، وغيرهم على أحداث دورة الحياة الفردية بوصفها محددات للفقر والإقصاء الاجتماعي، بدلا من العوامل البنيوية الأكثر تقليدية مثل مسارات الفئة الاجتماعية وقوة العمل (انظر لايت وويلان ٢٠٠٢).

٧ - ٥: الخاتمة

أصبحت تعددية الجوانب شائعة في الجدل المتصل بالفقر والإقصاء الاجتماعي، لكن مع قدر كبير من التشوش بخصوص ما تعنيه مكانتها الأساسية في الممارسة - بالنسبة إلى الباحثين أو صناع السياسة. والسبب في اعتبارها فكرة جيدة في المقام الأول. ويحاول هذا الفصل أن يوضح تحديدا لماذا يعد المنهج المتعدد الأبعاد ضروريا أو مفيدا في هذا السياق، مميزا بين المفهوم، والقياس، والفهم والتصدي للفقر. ثم ينتقل بعد ذلك إلى استكشاف كيف يمكن الاستعانة بهذا النهج في تحليل الفقر والإقصاء الاجتماعي باستخدام الميكروبيانات على مستوى الفرد والوحدة. وهو يرى أن المؤشرات غير النقدية التي نحصل عليها على المستوى الميكرو تتمتع بميزتين تكميليتين لتحليل الفقر والإقصاء الاجتماعي، أولاهما، أنها تساعد في العمل بصورة أفضل من الاعتماد على الدخل في حد ذاته لتحديد من هو الفقير. والثانية، أنها يمكن استخدامها أيضا في تمييز الأبعاد المختلفة للحرمان والإقصاء الذي يتضمن تمييز تلك الأبعاد في المقام الأول، وهو ما ناقشناه كذلك. ثم انتقلنا بعد ذلك إلى استكشاف تطبيق طريقة معينة لدمج تعددية الأبعاد مباشرة في تحليل الفقر بالاستعانة بتحليل الفئة المستترة. ويظهر هذا باستخدام البيانات الخاصة بإيرلندا والدول الأعضاء «القدامى» بالاتحاد الأوروبي.

وإذا ما تجاوزنا الدخل وحده مع استمرارنا في استخدام عدد قليل فقط من مؤشرات الإقصاء الاجتماعي، فإن هذه التحليلات الإمبريقية تحدد الفئة المهددة اقتصاديا. ويختلف حجم وصورة هذه المجموعة بصورة منتظمة عبر المجموعات الاقتصادية الاجتماعية ونظم الرفاه، وتظهر الجماعة المهددة عرضة للخطر المحدق في مجموعة من الأبعاد. لكن القابلية للتغير في مستويي الحرمان وقوة التمييز من جانب الهشاشة الاقتصادية تعني أن نطاق الحرمان المتعدد محدود للغاية، حتى بالنسبة إلى «المهددين» الذين تتركز فيهم

بصورة شبه تامة. ولا تعني القدرة على تحديد صور المخاطر العالية المتصلة بالهشاشة الاقتصادية أن نطاق الظاهرة المعقدة التي تقع تحت اسم الإقصاء الاجتماعي يمكن تناولها ببساطة على أنها نواتج ثانوية لمستويات ونماذج الهشاشة الاقتصادية. وهذه الاستنتاجات تدعم فكرة أن المنهج المتعدد الأبعاد ـ باستخدام المؤشرات غير النقدية إلى جانب الدخل، وتمييز الأبعاد المختلفة للحرمان بدلا من استخدام فهرس حرمان موجز مفرد ـ له قيمته في تعميق فهمنا للفقر والتضمين الاجتماعي.



8

تلخيص مؤشرات الحرمان المتعدد

لورنزو كاباريللاري وستيفن ب. جنكينز (*)

هناك اتفاق واسع الآن على أن كونك فقيرا لا يعني ببساطة أنك لا تحصل على المال الكافي. وهذا يعني، بصورة أكثر عمومية، نقصا في الحصول على الموارد التي تحقق نوعا من الحد الأدنى للحياة والمشاركة في المجتمع الذي ننتمي إليه، وفق تعريف الفقر الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال [1]. وبإيجاز، فإن الفقر لا يرتبط بالدخل المنخفض وحده، بل بالعوز كذلك. ويعكس التشديد على العوز، في جانب منه، الاهتمامات

(*) البحث مدعوم بتمويل ISER من ESRC وجامعة اسيكس. وقد قدمت نسخة مبكرة من الفصل في مؤتمري ECINEQ 2005 وIARIW 2004 وندوات لجماعة اقتصاديي العمل والمعاشات DIW برلين. ونحن مدينون بالشكر للتعليقات والاقتراحات التي أبداها كل من ريتشارد برثود وبروس برادبيري ومارك برايان وستيف مكاي وجون مايكلرايت وبرايان نولان ولوسيندا بلات وصوفيا راب - هسكيث وبرندان ويلان. لكن مسؤولية الآراء الواردة هنا تقع بالكامل على المؤلفين.

«يتناول هذا الفصل بعض المسائل المنهجية المتصلة باستخلاص ميزان العوز من مؤشرات العوز المتعددة، وهي مسائل لم تلق الاهتمام الواجب في أدبيات العوز»

المؤلفان

النظرية بأن الدخل المنخفض يقدم مقياسا «غير مباشر» وليس «مباشرا» للفقر، كما يؤكد رينجن (١٩٨٨). يضاف إلى هذا أن هناك اهتمامات أكثر إمبريقية بشأن التركيز الحصري على الدخل المتدني. واللقطة السريعة التي تقدمها قياسات الدخل من استبيانات التقاطعات قد تكون مضللة، لأن مستويات المعيشة الحالية، بعد تخفيف الدخل، قد لا تعكس الدخل الحالي، وقد تكون هناك، في كل الأحوال، أخطاء قياس ملموسة، خصوصا في طرف القاع النهائي لتوزيع الدخل. ويفرق جانب كبير من الأبحاث بين من يحصلون على دخل متدن وبين أكثر المعوزين ماديا: انظر، من بين كتابات أخرى، برثود وبرايان وباردازي (٢٠٠٤)؛ برادشو وفينش (٢٠٠٣)؛ كالان ونولان وويلان (١٩٩٣)؛ بيري (٢٠٠٢)؛ والفصل السابع من هذا الكتاب.

وهذه ليست مجرد اهتمامات أكاديمية. فتقييمات العوز تعتبر جوانب أساسية في الاستراتيجيات القومية لمكافحة الفقر في كثير من البلاد. وتستخدم فهارس العوز الملخصة مع قياسات الدخل المتدني للتوصل إلى صور لـ «الفقر الدائم» في خطة التحرك القومي لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي في أيرلندا (http//www.socialinclusion.ie/poverty.html). وفي المملكة المتحدة، فإن التقدم في اتجاه القضاء على فقر الأطفال لا يرصد باستخدام قياسات دخل الفقر وحدها، بل كذلك بقياسات «العوز المادي» (إدارة العمل والمعاشات ٢٠٠٣). وتدخل مؤشرات العوز ضمن الاستبيانات الأساسية للاتحاد الأوروبي للضبط الاجتماعي، وجدول هيئة مستشاري الوحدة بالاتحاد الأوروبي واستبيانات الاتحاد الأوروبي - SILK. وهي تعد جزءا من صورة أكبر للمؤشرات الاجتماعية التي توصلوا إليها على المستوى الأوروبي: انظر أتكينسون وآخرين (٢٠٠٢) ويوروستات (٢٠٠٥).

ويتناول هذا الفصل بعض المسائل المنهجية المتصلة باستخلاص ميزان العوز من مؤشرات العوز المتعددة، وهي مسائل لم تلق الاهتمام الواجب في أدبيات العوز. ونحن نعتمد على الأدبيات المتصلة بصياغة استجابة البند من اختبارات القياس النفسية والتعليمية حيث إن لها تاريخها الطويل في قياس مسائل مشابهة [٢]. وتماثل مؤشرات الحرمان

درجات الاختبار (أي ما إذا كانت الإجابة عن سؤال اختبار ما صحيحة أو خاطئة)، وتلخيص مؤشرات العوز بواسطة ميزان العوز، مثل تلخيص درجات الاختبار بميزان القدرة الأكاديمية. وينصب اهتمامنا الأساسي على تقييم الممارسة الكلية لتكوين ميزان للعوز ككمية خام (أو موزونة) من مجموعة صغيرة نسبيا من المؤشرات الثنائية.

ونحن نرى أن الأسس النظرية لموازين «المجموع - الدرجة» هذه ضعيفة، وأن طريقة صياغة استجابة البند تتيح طريقة أكثر وعدا لتلخيص المؤشرات المتعددة للعوز (القسم ٨ - ١). ونحن نستعين بتطبيق يرتكز على بيانات استبيان هيئة الوحدات البريطانية لتصوير هذه النقاط (القسم ٨ - ٢). ومثلما يحدث، فإن كلتا الطريقتين تقدم صورا متماثلة للغاية لأنماط العوز ومحدداتها، ومن هنا ينبغي النظر إلى نتائجنا بوصفها بسطا إمبريقيا منطقيا لطريقة المجموع - الدرجات. ونحن نتعرض لهذه المسائل في الأقسام الأخيرة من الفصل، حيث نجمع بين النقاشات الكثيرة للفضائل النسبية لطريقتي المجموع - الدرجات وصياغة استجابة البند، ومقترحات بشأن السبل التي يمكن بها تطوير الطريقة الأخيرة (القسمان ٨ - ٣ و٨ - ٤).

ونحن مهتمون بما يطلق عليه أتكينسون (٢٠٠٣) طريقة «حساب» العوز. وتحليله المقنع يتناولها من منظور قياس الرفاه الاجتماعي، آخذا في اعتباره مجموعة مؤشرات العوز التي يمكن أن تسمح لنا بالقول بأن العوز أعلى في إحدى الحالات من غيرها بالنسبة إلى فئات كاملة من الفهارس الملخصة - منهج الهيمنة. في المقابل، نأخذ في اعتبارنا استخلاص ملخص موازين معينة للعوز، ونستخدم نماذج القياس الإحصائي لتقديم إطار لتقييمها [٢]. وتعمل طريقة أتكينسون (٢٠٠٣) وطريقتنا على تسليط الضوء على الفرضيات التي تحدد بنية ميزان العوز.

ونحن نركز فقط على مجموعة واحدة لقياس المسائل المتصلة بمؤشرات الحرمان. أما مسائل مثل أي مؤشرات الحرمان ينبغي تضمينها في عينة الاستبيان (مكاي ٢٠٠٤؛ كولارد ٢٠٠٤)،

وموضوعات طرق الاستبيان مثل صياغة الأسئلة، وما إذا كان ينبغي استخدام مجموعات مختلفة من المؤشرات مع جماعات السكان الفرعية المختلفة (ماكاي ٢٠٠٤؛ برتولد وبليكسوان وهانكوك ٢٠٠٦) فلا تدخل في اعتبارنا هنا. ولا يدخل في اعتبارنا ما إذا كان هناك مستوى حرج من العوز تعتبر الوحدة التي تتجاوزه تواجه المصاعب، وهي مسألة تشبه استخلاص خط الفقر عند تقييم فقر الدخل.

٨-١: مؤشرات العوز المتعدد وميزان العوز غير المتعدد

من مؤشرات العوز إلى ميزان العوز

هناك طرق كثيرة لتحديد وقياس «العوز»، سواء الكلي أو أبعاد بعينها منه، وإن كانت هناك ملامح مشتركة بينها جميعا:

- تعددية المؤشرات: تقوم صورة أوضاع الوحدة على المؤشرات المتعددة لغياب أو امتلاك الحاجات الأساسية (في المقابل، يجري تلخيص فقر الدخل باستخدام مؤشر واحد فقط).

- الارتباط بمؤشر وحيد: العوز في كل بند أو نشاط أو التمتع به (الذي يرد عادة كصفر أو واحد في متغيرات المؤشر) يُجمل في ميزان قياسي (كمية بسيطة أو موزونة).

ومعظم نواتج موازين العوز الكلي مستمدة، أو مستخلصة، من طريقة تاونسند (١٩٧٩) لتناول قياس الفقر. وقد أدخلت عليها التنقيحات أخيرا في دراسات طوابير الخبز في بريطانيا (ماك ولانسلي ١٩٨٥؛ غوردون وبانتازيس ١٩٩٧)؛ غوردون وآخرون (٢٠٠٠) [٤].

وفي هذه الدراسات، نجد أن المؤشرات الثنائية المتعددة توضح ما إذا كانت الوحدات ينقصها كثير من البنود والأنشطة التي تعتبر ضرورات، وما إذا كان نقصها عائدا إلى عجزها عن تلبيتها وليس إلى أنها لا تريدها، أي أنه «عجز معزز». وتشمل المؤشرات أشياء من قبيل «الحصول على المصادر اللازمة لتدفئة منطقة المعيشة في المنزل»،

و«إمكان زيارة الأهل والأصدقاء»، و«التمتع بكمية يومية متساوية من اللحم أو السمك أو الخضراوات». ويتفق مع هذا فهرس معهد دراسات السياسة لـ «الصعوبة» الكلية، فيما عدا أنه يستخدم كمية التساوي الموزونة للمؤشرات بدلا من كمية بسيطة غير موزونة (فغريس وماكاي ٢٠٠٢؛ فغريس وبيري ٢٠٠٣).

وقد طورت دراسات أخرى قياسات منفصلة لتلخيص كل رقم من أرقام الأبعاد المنفصلة للعوز. وعلى سبيل المثال، قدم فريق بحث ESRI في دبلن موازين للحرمان من أسلوب الحياة الأساسي، والحرمان من أسلوب الحياة الثانوي، والحرمان من السكن، وغير ذلك: انظر، على سبيل المثال، نولان ويلان (١٩٦٨ و١٩٦٨ب)؛ لايت ونولان ويلان (٢٠٠٠)؛ ويلان وآخرين (٢٠٠١). (يدرسون العوز في أيرلندا ويقارنونه بمثيله في بلاد الاتحاد الأوروبي). والتطبيق في المملكة المتحدة الذي ينهج نهجهم هو كالاندرينو (٢٠٠٣). وتتشابه إلى حد كبير فهارس الرفاه المادي وفهارس التكيف وظروف السكن التي توصل إليها معهد الدراسات السياسية (فغريس ومكاي ٢٠٠٢؛ فغريس وبيري ٢٠٠٣). وعلى الرغم من أن كلا من القياسات المذكورة تركز على أبعاد مختلفة من العوز، فهي مكونة بالطريقة نفسها كقياسات للعوز الكلي: المؤشرات المتعددة تجتمع في ميزان قياسي مفرد.

وتبسيطا للمقولات، سنبدأ بفرض أن نهتم ببعد مفرد من أبعاد العوز، وليكن الحرمان من «أسلوب الحياة الأساسي». إننا لا نرصد الحرمان من أسلوب الحياة الأساسي - فهو متغير مستتر - بل نود استنتاج توزيعه من مجموعة من مؤشرات K الثنائية للعوز لكل الوحدات N [٥]. وفي التطبيق، يكون K صغيرا نسبيا (أقل من ١٠ في الأغلب) و N كبيرا نسبيا (نحو الألف).

وأكثر موازين العوز المستخدمة هو حجم المؤشرات الثنائية. ويكون فهرس «المجموع / الدرجات» D_i هو

$$D_i = \sum_k I_{ik} \qquad [١]$$

لكل وحدة $i=1,...,N$، ولكل مؤشر حرمان $I_{ik}, k=1,...,K$ ويمكن، بدلا من هذا، وضع فهرس المجموع / الدرجات ككمية موزونة $\Sigma_k W_k I_{ik}$. وفي حالة وزن الهيمنة، على سبيل المثال، فإن الوزن الأعلى (W_k)يعود إلى مؤشر تكون غلبة السكان فيه أقل. (إذا كانت قلة من السكان محرومة من بند من البنود، فإن حرمانها ينبغي أن يعزى بصورة أقل إلى العوز الكلي). ونحن نركز على [١].

ونادرا ما يؤخذ في الاعتبار الأساس المنطقي لاستخدام مجموع / درجات D_i كميزان للعوز. ويرى الرأي المتضمن في معظم الدراسات، كما نعتقد، أن فهرس المجموع / الدرجات يتفق مع نموذج القياس التقليدي (٦):

$$I_{ik} = D_i^* + \varepsilon_{ik}, \qquad [٢]$$

حيث تكون D_i^* المحدد «الحقيقي» وكذلك المقياس المستتر للعوز، وΣ_{ik} هو مقياس خطأ البند بمتوسط صفر، الذي يفترض استقلاله عن D_i^*، واعتمادهما كل منهما على الآخر. وتتضمن الصياغة أن متوسط المؤشرات الملاحظة بالنسبة إلى كل وحدة يساوي$D_i^* + (1/K) \sum_k (\varepsilon_{ik})$ ومع ما يكفي من K، فإن متوسط العينة من أخطاء التساوي من شأنها أن تميل نحو الصفر، بحيث يتساوى المتوسط الحسابي للمؤشرات الملاحظة في كل وحدة مع مستوى العوز المستتر المحدد للوحدة. ويبقى المجموع / الدرجات الذي يستخدم عادة في التطبيق ـ إجمالي الدرجات وليس المتوسط ـ على ترتيب الوحدة بواسطة D^*.

وتتمثل مشكلة القياس المنطقي للمجموع / الدرجات بهذه الطريقة في أن نموذج القياس التقليدي لا يمكن التوصل إليه بهذه الطريقة في السياق الحالي؛ لأن مؤشرات العوز المرصودة هي متغيرات مزدوجة، وغير دائمة. ونحن في حاجة إلى طريقة تدمج هذه الجوانب الأساسية للبيانات. وتتيح صياغات الاستجابة للبند مثل هذا الإطار. وسنعود إلى مسألة مقدار حجم K فيما بعد.

نماذج الاستجابة لمحدد بند واحد

يعد نموذج المحدد الواحد أبسط صور نماذج الاستجابة للبند، ويصاغ على النحو التالي:

$$I_{ik}^{*} = \gamma_k + D_i^{*} + \varepsilon_{ik},$$
$$I_{ik} = 1 \text{ if } I_{ik}^{*} > 0 \text{ and } I_{ik} = 0 \qquad [٣]$$

ويجري توزيع البنود الخطأ، Σik، بصورة مستقلة بمتوسط صفر، وبتغير ثابت وعادي. وتتصل بنية البيانات بما يعتبره الاقتصاديون جدولا متوازنا باستثناء أن الملاحظة المتكررة للوحدة تأتي من المؤشرات المختلفة وليس من النقاط المختلفة في وقت معين. ويستكمل نموذج التخصيص بفرضيات عن الشكل الوظيفي لتوزيع خطأ البنود (ما إذا كان لوجستيا أو عاديا، على سبيل المثال) وما إذا كان تنبغي معاملة العوز المستتر في قياسات وحدة معينة كمجموعة ثابتة من المنحنيات أو كآثار عشوائية.

وكلما كبر Y_k، ظهرت قيمة المؤشر المماثل Iik في أي من مستويات العوز Di^* من هنا، فإن كل Y_k يمكن تفسيره مباشرة كمعبر عن الرخص الأصيل للمؤشر، معبرا عنه من منظور العوز المستتر [٧]. ونادرا ما ترصد الوحدات غياب البنود التي تتمتع بـ Y_K أصغر، حيث تتساوى المفردات الأخرى. كما يعني النموذج أنه كلما زاد عوز الوحدة، تزايد احتمال أن تساوي المؤشرات الثنائية واحدا، مع بقاء تأثير Di^* على حاله بالنسبة إلى كل بند.

ونموذج راسش Rasch هو ذلك المنحنى الواحد لنماذج استجابة البند الذي يظهر عندما يكون للبند الخطأ توزيع لوجستي ويعامل Di^* كآثار ثابتة. وفي هذا النموذج، فإن المجموع / الدرجات الملاحظ لـD هو الإحصاء الكافي. أي أنه، وبفضل Di، فإن نمط الاستجابات لمؤشرات K لا يقدم مزيدا من المعلومات عن Di^* والوحدات نفسها ذات Di يكون لها الـ Di^* نفسه.

لكن، هل يمكننا بالفعل تقدير Di^* من معلومات المؤشرات الملاحظة في K؟ من المعروف جيدا أن طرق التشابه الأقصى المشروط يمكنها تقديم تقديرات لكل yκ كـ ∞→N، مع ثبات K، في حين أن انحرافات Di^* لا يمكن تقديرها. اضافة إلى ذلك، فإن تقديرات طرق التشابه الأقصى المعيارية لانحرافات Di^* غير متسقة لـ ∞→N مع ثبات K. ويتطلب التساوق ∞→N، و∞→K وN/K (مولينار ١٩٩٥)، لكن يظل عدد المؤشرات صغيرا عادة. وتخمينا، فإن المشكلة، عند تقييم كل Di^*، هي أن حجم العينة النسبي هو عدد المؤشرات K وهذا العدد عادة ما يكون صغيرا.

والطريقة المعيارية للتقدم هي أن نفترض، بدلا من هذا، أن Di^* تعد مؤثرات فردية عشوائية. وفي هذه الحالة، فإن طرق التشابه الأقصى المعيارية قد تستخدم لتقدير كل انحراف من انحرافات yk الأساسية للرخص الفعلي. والتقدم الرئيسي، بالإضافة إلى هذا، هو إمكان استخلاص القيم المتوقعة لكل Di^* باستخدام طرق «بايز الإمبريقية» (EB) [٨]. ويتمثل التخمين في أننا نحصل على تثبيت جيد لكل Di^* للوحدة بتحديث المعلومات الخاصة بالشكل المفترض لتوزيع المتغير المستتر للتوزيع («السابق») باستخدام المعلومات الخاصة باستجابات الوحدة الملاحظة وانحرافات بند الاستجابة. ودرجات العوز المتوقعة هي القيمة المتوقعة لقيمة هذا التوزيع («اللاحق»). والطريقة الأخرى للتنبؤ بالمتغير المستتر للوحدة المعنية، هي الجمع بين الاستجابات الملاحظة في وحدة بعينها وافتراضات النموذج الخاص بالمؤشرات الملاحظة المتصلة بالمتغير المستتر لكل وحدة. ويظهر الفائض «الإمبريقي» لأننا ننطلق في توقعاتنا من استخدام تقديرات العينة لانحرافات (yκ) بدلا من قيمتها الحقيقية، التي لم تلاحظ. كما أن لمتنبئ طرق «بايز الإمبريقية» تفسيرا لطيفا لتصغير خطأ المتوسط المربع للتنبؤ بصياغة توزيع الاستجابات بنموذج الانحرافات كما هو معروف.

وبالتنبؤ بطرق «بايز الإمبريقية»، يحظى المرء بأكثر الأسس المنهجية أمانا، وموازين عوز تنسجم مع نموذج القياس. وهذه ميزة ملموسة. على أن هناك عددا من النقاط التي تنبغي ملاحظتها. أولاها،

أن خواص العينة الصغيرة لتنبؤات طرق بايز المستخلصة من IRMS ليست معروفة تماما (هويجتينك وبومزما ١٩٩٥). فحجم العينة ذات الصلة هو عدد مؤشرات العوز. ومن باب التخمين، فإنه كلما زاد k، زادت معلوماتنا، وتحسنت قدرتنا على التنبؤ. وثانيتها، ارتباط أوضاع الوحدة، من منظور توقعات «طرق بايز» والمجموع /الدرجات، ارتباطا وثيقا بعضها ببعض، حيث إن احتمال عد وحدة ما بوصفها معوزة، وفق ملاحظة المؤشرات منفصلة ومجتمعة، من شأنه أن يزيد من وظيفة Di^*، على أن الارتباط ليس كاملا (ويتغير أيضا عادة مع K) ولأي قيمة مجموع / درجات معطاة، سيكون هناك توزيع لتنبؤات EB لـ Di^* لأن المجموع / درجات نفسه قد يتحقق من الجمع بطريقة مختلفة بين درجات المؤشر. وسنوضح هذا فيما بعد.

والنقطة الثالثة هي أن الانحراف الواحد من IRM يجمع فرضيات قوية عادة ما تكون غير واقعية. ففي الانحراف الخاص بالآثار العشوائية للوحدة الاحتمالية لـ IRM، على سبيل المثال، نجد أن الارتباط بين أي زوج من بنود الحرمان يكون واحدا، بغض النظر عن أي طرف الزوجين يعد:
$Corr((I_{ik}^*, I_{im}^*) = \rho$, for all $k \neq m$, where $\rho = var(D_i^*)/(1+var(D_i^*))$،
وهذا الفرض القوي قد يختبر بالاستعانة بنموذج وحدة احتمالية متعددة المتغيرات، حيث لا توجد أي قيود على ارتباطات تقاطع التساوي: $corr(I_{ik}^*, I_{im}) = P_{km}$انظر القسم (٨ - ٢). وهناك طريقة أكثر شيوعا لتفادي فرضية الارتباط المتساوي تتمثل في ضم انحرافات إضافية إلى IRM، وسنتناول فيما بعد هذا وغيره من التعميمات لمحدد IRM.

نماذج انحرافي بند الاستجابة ومسائل التخصيص الأخرى

هناك انحرافان لـ IRM يضعفان من فرضية أن التغير في Di^* له الأثر نفسه في احتمالية كل مؤشر للعوز. ويتحقق هذا بإدخال انحرافات للمؤشر المخصص لـ«التمييز»، والذي يعرف كذلك بـ«عامل التحميلات» في انحراف واحد للتأثيرات العشوائية لـ IRM [٩]:

$$I_{ik}^* = \gamma_k + \lambda_k D_i^* + \beta_k X_{ik} + \varepsilon_{ik},$$
$$I_{ik} = 1 \text{ if } I_{ik}^* > 0 \text{ and } I_{ik} = 0 \text{ otherwise.} \qquad [٤]$$

وبالنسبة إلى نموذج التحديد، يفترض عادة أن $\lambda_l=1$ ولا تستقيم فرضية الارتباط المتساوي، حيث تكون $corr(I_{ik}^*, I_{im}^*)$ هي وظيفة λ_k وλ_m ويمكن تقدير الانحراف عن طريق تقدير التماثل الأقصى، ويمكن استنتاج تقدير D_i^* بواسطة طرق EB، التي تسري عليها التحذيرات المذكورة سابقا.

ويتعلق أحد الموضوعات التي يثيرها الفصل بأهمية الحصول على عدد كبير من مؤشرات الحرمان. وأحد شراك هذا أنه كلما زادت المؤشرات التي نستخدمها، قل تدليلها على سمة مفردة من سمات العوز. وقد يمكننا توضيح هذا بالإحالة إلى بحث ويلان وآخرين (٢٠٠١)، من بين مراجع أخرى. وباستخدام مؤشرات العوز الـ ٢٤، فإنها تستعين بتحليل عامل تثبيت لتحديد ثلاثة من أبعاد الحرمان: الحرمان من أسلوب الحياة الأساسي، وأسلوب الحياة الثانوي، والحرمان من السكن. ثم تستعين بفهرس مجموع / درجات منفصل لتلخيص العوز في كل بعد من الأبعاد. و IRM's مثل [٤] يمكن مدها على استقامتها من كونها نماذج لعامل واحد، كما في [٣] و[٤]، للحصول على عاملين أو أكثر (غولدشتاين ١٩٨٠)؛ سكروندال وراب ـ هسكيث (٢٠٠٤). وميزة الاستعانة بطريقة IRM هي أن تحديد كل من عدد العوامل، والعلاقة بين مؤشرات وعوامل العوز، يحاط بهما في إطار مفرد يرتكز إلى نموذج، ولا يقسم إلى خطوتين منفصلتين يحتمل ألا تكونا منسجمتين.

كما تقدم IRM طريقة متماسكة تدمج تغاير جوانب الوحدة في التحليل، من منظور صياغة الاستجابات المشاهدة، واستكشاف محددات العوز المستتر نفسه، على حد سواء. وسننظر في هذين الجانبين في المقابل.

أولا، نلاحظ أن مـؤشـرات العـوز المزدوج تسـتنتج عـادة من سـؤال من جزأين. يسأل الجزء الأول عما إذا كان للوحدة بند أو تشارك في بعض الأنشطة. ويسـأل الجـزء الثـاني، إذا كـانت الإجـابة بالنفي، عـمـا إذا كـان الحـرمان عـائدا إلى عـدم القدرة على سد الحـاجـة. وإذا جاءت الإجـابة عن هذا الجـزء الثـاني بنعم، تكون درجـة مؤشـر العوز ١، وصـفـر ١ في حـالة الإجـابة بلا. (تجـدون أمـثلة مـحـددة في القـسـم ٨ - ٢). ومن المفهوم أن تكون هناك فروق منتظمة في الإجابات المرصودة لأن هناك، حتى بين أفراد وحدات بنفس Di^* الحرمان المستتر، آراء متغايرة بشأن ما «يريدون»، حول مـا يفهمـون من القدرة على توفيـره، أو حول تفسيـر الأسئلة المحددة (المتصلة، على سبيل المثال، بالـ «المتوسطات» المناسبة). وعلى سبيل المثـال، فإن بعض النـاس يعطون أولوية أكبـر للبيت الدافئ على التـفـاف الأصـدقـاء، وهـذا قـد ينعكس في إجابتـهم عمـا إذا كـانوا عاجزين عن توفير ما لا يتوافر لهم.

ومن حيث المبدأ، فإن من الاسـتقـامـة تقـديم التـغيـرات المرتبطة لـ IRMإذا أردنا تناول هذه المسـألـة. وعلى سـبـيـل المثـال، تمكن إعـادة صياغة [٤] على النحو التالي:

$$I_{ik}^* = \gamma_k + \lambda_k D_i^* + \beta_k X_{ik} + \varepsilon_{ik},$$
$$I_{ik} = 1 \text{ if } I_{ik}^* > 0 \text{ and } I_{ik} = 0 \qquad [٥]$$

وتشيـر قيم لا صفر لـ $\beta\kappa$ للميول المسجلة المختلفة، أو ما يعـرف بـ «انحـراف البند» أو «وظيفـة البند المتفـاوت» في أدبيـات IRM ومن هذا المنظور، يمكننا تفسيـر نكوص مؤشـر العوز عند دسـاي وشـاه (١٩٨٨) كتقديرات لانحراف واحد من IRM يسمح بانحراف البند إضافة إلى التوصل إلى أن كل الارتباطات الخاطئة لتقاطع التساوي تساوي صفرا.

ويمكن مـد الـ IRM التي سـبق أن ناقـشنـاهـا لصـيـاغـة مـحـددات سـمـات العـوز المستـتـر مع تقدير انحرافـات IRM ويلحق بمكون قيـاس النموذج التساوي «البنيوي» على النحو التالي:

$$D_i^* = \alpha' Z_i + \xi_i, \qquad [٦]$$

حيث تكون ξ_i موزعة بصورة طبيعية وi.i.d خطأ بند بمتوسط صفر وتغير ثابت. وهذا مثال لنموذج المؤشر المتعدد الأسباب (MIMIC).
ومن المسائل التي ينبغي أن نتابعها في التوضيح الإمبريقي ما إذا كانت الاستنتاجات التي نتوصل إليها بشأن أثر التغير المرتبط بالحرمان تختلف اعتمادا على ما إذا كانت مستخلصة من نموذج IRM مضافا إليه التساوي [٦]، أو المنهج التقليدي لنكوص المجموع / درجات في التغيرات المرتبطة.

ويعترض بعض المعلقين على دمجنا انحرافات البند كما في المسألة [٥]، قائلين بأنه يدمج بين نشاطين مختلفين: قياس العوز، من ناحية، وتحليل محدداته، من الناحية الأخرى. وهم يرون أن مستوى العوز ينبغي تقديمه بالكامل من منظور أنماط مؤشر الاستجابة للعوز، ومن ثم لا ينبغي أن تؤدي الجوانب دورا في قياس النموذج.

ونحن نرى أن هناك تمييزا واضحا بين تحليل محددات مؤشرات الحرمان المشاهدة (D_i)، وتحليل محددات متغير الحرمان المستتر (D_i^*)، وتقدير D_i^* [١٠]. ويشير انحراف البند إلى المسائل، كيف يعطي أفرادا مختلفين يعانون الحرمان المستتر نفسه مؤشرات مختلفة، ويمثل التساوي البنيوي (٦) الإطار لتناول المسألة الثانية. ومن حيث المبدأ، فإن تقدير D_i^* (المسألة الثالثة) قد يتحقق باستخدام طرق EB المطبقة في النماذج التي تدمج انحراف البند لمحددات العوز المستتر. والمشكلة هي أنه من الصعب، في التطبيق، تقدير نماذج تدمج بين انحراف البند والتساوي البنيوي. وغالبا ما تظهر السمات نفسها في كلتا الحالتين ($X_{i\kappa}$ وZ_i، بينهما عناصر مشتركة) ومن الصعب تحديد تأثيرهما كل على حدة من وجهة النظر الإحصائية. ولهذا، سنبتعد عن انحراف البند منذ الآن [١١].

وإيجازا، نقول إن IRM يقدم منهجا متماسكا لاستنتاج ميزان العوز، وأن أسسه المنطقية أكثر أمانا من تلك التي تستخدم عادة طريقة المجموع / الدرجات. وفي القسم التالي، سنقارن بين الطريقتين بطريقة إمبريقية.

٨-٢: التصوير الإمبريقي: الحرمان من أسلوب الحياة الأساسي في بريطانيا

البيانات

نستعين هنا ببيانات من الموجة السادسة (استبيان عام ١٩٩٦) من جدول استبيان الوحدة البريطاني. وميزة بيانات هذا الجدول هي أنها تقوم على عينة قومية كبيرة من السكان وتحوي (منذ الموجة السادسة وما بعدها) حشدا من الأسئلة عن الحرمان إضافة إلى مزيد من المؤشرات على مستوى معيشة الوحدة كالدخل. ونحن نستخدم بيانات الموجة السادسة بدلا من بعض السنوات الأخرى لتقليل أي أثر محتمل لتآكل الجدول عند اختيار العينة.

ونحن نركز على الحرمان من «أسلوب الحياة الأساسي»، الملخص باستخدام ٧ متغيرات مؤشرات مزدوجة. وتلخص المتغيرات الستة الأولى الإجابات عن الأسئلة الموضوعة لشخص الوحدة المرجعي، تسأله عما إذا كان يود القيام بما يلي، لكنه يستغني عنها لأنه لا يستطيع تلبيتها («النقص المعزز»):

* الاحتفاظ ببيتك دافئا بصورة مناسبة (١,٩ في المائة).
* تناول اللحوم، والدجاج، والسمك يوما بعد يوم (٣,١ في المائة).
* شراء ملابس جديدة، بدلا من المستعملة (٥,٣ في المائة).
* استضافة الأصدقاء أو الأسرة لتناول الشراب مرة في الشهر على الأقل (٦,٥ في المائة).
* تغيير الأثاث البالي (١٣,٤ في المائة).
* تمويل إجازة سنوية لمدة أسبوع خارج البيت (٢٠,١ في المائة).

وقد سُجِّل واحد لكل متغير في حال النقص المعزز أو البند ذي الصلة أو النشاط، وصفر في حال العكس؛ والنسبة في الأقواس هي حاصل قسمة العينة بالنقص المعزز. ويلخص متغير المؤشر الثنائي السابع مصاعب الوفاء بتكلفة السكن: أي الوحدات التي تستجيب [١٢].

* هل واجهوا مصاعب في دفع تكاليف وسائل راحتهم خلال العام المنقضي (٦,٩ في المائة).

ومشكلات الدفع تلك تسجل بواحد في هذا المتغير؛ وفي حال العكس كانت صفرا.

وتمثل هذه المؤشرات السبعة تلك المستخدمة في الأدبيات. وهي تعتبر مجموعة من تلك التي استخدمها تاونسند (١٩٧٩)، ومن بعده دراسات طوابير الخبز البريطانية. وقد دخل جدول استبيان الوحدة البريطاني عندما استخدم هذا الاستبيان لعزو البيانات الخاصة بالمملكة المتحدة إلى جدول وحدة الاتحاد الأوروبي ECHP. أتيحت المتغيرات نفسها على أساس أفقي لكل البلاد في الاستبيان. وتتفق القائمة إلى حد كبير مع تلك المستخدمة في تلخيص العوز من طريقة الحياة الأساسية في كثير من الدراسات التي تتبنى جدول وحدة الاتحاد الأوروبي للعوز من جانب فريق بحثي من ESRI دبلن: انظر على سبيل المثال، لايت وآخرين (٢٠٠١)؛ ويلان وآخرين (٢٠٠١). وانظر أيضا يوروستات (٢٠٠٥). والمؤشرات العشرة الكلية لقياس العوز المادي في البالغين موضوعة من قبل وزارة العمل والمعاشات في المملكة المتحدة لقياس عوز البالغين المادي (٢٠٠٣).

إحصاءات الملخص

كانت هناك معلومات لا تخطئ عن ٤٨٥٩ وحدة في كل المؤشرات السبعة المستخلصة من العينة الكلية التي تشمل ٥٠٦٤ وحدة. وهناك ٦٩ في المائة منها لا تعاني نقصا معززا وفق أي من المؤشرات السبعة؛ وبطريقة أخرى، فإن ٣١ في المائة من العينة تعاني النقص المعزز في بند واحد على الأقل. و١٥ في المائة محرومون من بندين، و٨ في المائة من ثلاثة بنود، و٤,٤ في المائة من أربعة بنود، و٢,٨ في المائة من 4 - 7 بنود. وكانت هناك وحدة واحدة محرومة من البنود السبعة كلها. وكان رقم أنماط الاستجابة المفردة ٨٨، الذي يعادل ٦٦ في المائة من العدد الإجمالي المحتمل ($١٢٨ = ٢^{٧}$).

وعادة ما تقيم «مصداقية» ميزان المجموع /الدرجات للعوز بالإشارة إلى تقديرات إحصاءات كرونباخ ألفا (α)، على الرغم من أن النظرية المحددة له تشير إلى نموذج قياس كلاسيكي ذي مؤشرات مستمرة. (انظر نونالي وبرنشتاين ١٩٩٤ للمزيد من النقاش). وتلخص α المدى الذي تبلغه المؤشرات في الميزان التلخيصي للارتباط بعضها ببعض. وإذا كان كل مؤشر مستقلا إحصائيا عن المؤشرات الأخرى، فإن $\alpha = 0$. وعلى الطرف الآخر، إذا كانت كل المؤشرات ترتبط ارتباطا تاما ببعضها، فإن $\alpha = 1$. وتقديرنا لـ α للعينة ككل هو ٠,٦٥٣، الذي يقع داخل حدود ما يعتبر مقبولا عادة، على الرغم من أنه أقل من ٠,٨١، الذي أشار إليه ويلان وآخرون (٢٠٠١). وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا نركز كثيرا على α المقدَّر لأننا نفصل المزيد من المؤشرات المستمرة.

تقديرات نموذج استجابة البند

يبين الجدول ١ تقديرات استجابة البند [١٣]. والنموذج ١ نموذج الانحراف الواحد الأساسي. ونعيد تأكيد أن ترتيب المؤشرات وفق تقديرات انحرافات «الرخص الفعلي» (y_κ) تتفق مع الترتيب وفق النقص المعزز المشار إليه في القسم الفرعي السابق. وبالنسبة إلى أي مستوى من مستويات Di^*، فإن احتمال رصد نقص معزز يكون الأدنى بالنسبة إلى توفير تدفئة مناسبة للبيت، والأعلى بالنسبة إلى السفر لقضاء إجازة لمدة أسبوع. وعلى سبيل المثال، إذا كان $Di^*=O$، فإن احتمال نقص البيت ذي التدفئة المناسبة يكون ٠,٠٠١، ونقص قضاء الإجازة خارج المنزل يكون ٠,٠١٧ وإذا كان $Di^*=1$، تكون الاحتمالات ٠,١٠٠ و٠,٣٩٠ [١٤].

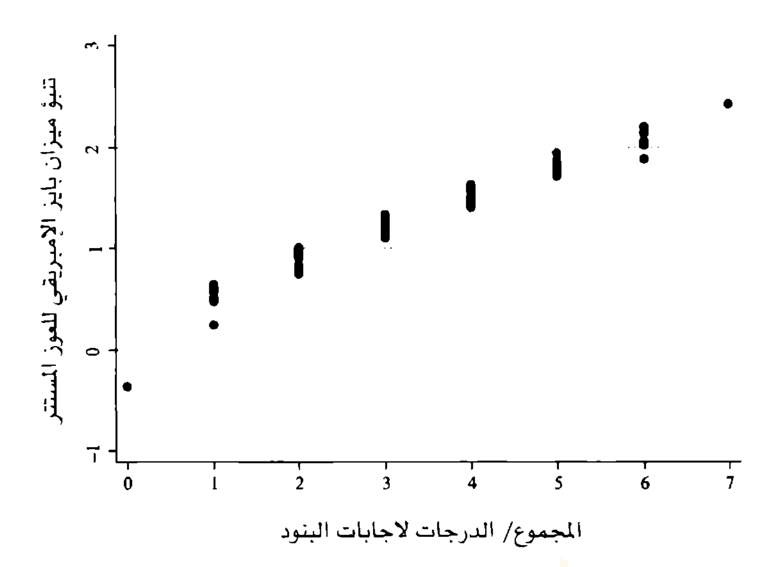
الجدول (٨ - ١): تقدير آثار المتغير العشوائي المحتم لنماذج استجابة البند

	انحراف IRM واحد المؤشر (1)		انحراف IRM واحد (احتمالية المتغير المتعدد) (2)		انحراف IRM واحد المؤشر (3)			
	Yκ	(SE)	Yκ	(SE)	Yκ	(SE)	Yκ	(SE)
منزل جيد التهوية	٣,١٢-	(٠,٠٧)	٢,٠٩-	(٠,٠٤)	١,٨٣	(٠,٠٦)	١	(٠,١٨)
اللحوم وغيرها يوما بعد يوم	٢,٨٠-	(٠,٠٦)	١,٨٦-	(٠,٠٤)	١,٥٩ -	(٠,٠٦)	١,٣٤	(٠,٢٠)
ملابس جديدة غير مستعملة	٢,٤٤-	(٠,٠٥)	١,٦٢-	(٠,٠٣)	١,٢٦ -	(٠,٠٦)	١,٥٤	(٠,١٨)
زيارة الأسرة أو الأصدقاء مرة على الأقل شهريا	٢,٢٩-	(٠,٠٥)	١,٥٢-	(٠,٠٣)	١,٠٨ -	(٠,٠٥)	١,٤٤	(٠,١٠)
مصاعب في توفير تكاليف الخدمات	٢,٢٢-	(٠,٠٥)	١,٤٨-	(٠,٠٣)	١,٠٧ -	(٠,٠٤)	٠,٨٠	(٠,٢٠)
استبدال الأثاث البالي	١,٦٩-	(٠,٠٤)	١,١١-	(٠,٠٢)	٠,٤٣ -	(٠,٠٥)	١,٦٢	(٠,١٩)
قضاء الإجازة السنوية في الخارج	١,٢٨-	(٠,٠٤)	٠,٨٥-	(٠,٠٢)	صفر		١,٥٧	
P	٠,٥٧	(٠,٠١)	A		B			
	٧٥١٧,-		٧٦٦٩,٧-		٧٤٧٣,٧ -			

وفرضية الارتباط المتساوي للأخطاء المتضمنة في النموذج ١ تهدأ في النموذج ٢، ويرفض اختبار معدل الترجيح الأول لمصلحة الأخير $x^2(303., d.f. = 20 ، \rho < 0.001$ على أن الإخبار بانحرافات الرِّخص الفعلي في الجدول الأفقي يظل من دون تغيير. ويحدث الشيء نفسه عندما ننتقل إلى النموذج٣، ويكون لنموذج الانحرافين اللذين يهدآن من فرضية أن للتغير في Di^* التأثير نفسه في احتمال كل مؤشر من مؤشرات العوز. ولنلاحظ أيضا التحسن الملموس في لوغاريتم الترجيح النسبي للنماذج الأخرى. وهناك تغير ملموس في تحميلات العنصر المقدرة ($\lambda\kappa$)، إلى جانب قيم منخفضة نسبيا لصعوبات تمويل وسائل الراحة التي تبقي على البيت دافئا بصورة مناسبة، وأعلى قيمة لتغيير الأثاث البالي.

ومن هذه التقديرات، يمكننا استنتاج تنبؤات EB لدرجات Di^* لكل عوز مستتر في الوحدة، وأن نرى كيف تمكن مقارنة هذا مع ترتيبها في المجموع / درجات. ونجد المقارنة القائمة على تقديرات انحرافي IRM «النموذج ٣» في الشكل (٨ - ١). ومن الواضح أن الميزانين يؤثران في الوحدات بطريقة مشابهة. ويكون منحنى التبعثر أقرب إلى الخط المستقيم، والارتباط بين الميزانين هو ٠,٩٧ (بل إن التبعثر الناتج باستخدام تنبؤات EB من IRM الأحادي الانحراف أكثر استقامة). وهناك فقط تغيير محدود في درجات Di^* المتنبأ بها. ولا نجد التداخل في درجات Di^* المتنبأ بها إلا في مجموع / درجات ٥ و٦.

والارتباط الوثيق بين الميزانين يتحدد بعد ذلك عندما نفحص نمط هبوط الوحدة إلى الـ٣٠ في المائة الأسوأ في العينة. ويظهر العمودان (a) و(b) من الجدول (٨ - ٢) أن تركيب هذه المجموعة هو نفسه في الميزانين. والمجموعة الأكبر، التي تشكل ربع مجموعة الأسوأ، تتألف من الأزواج العمال من غير الكهول ويعولون.



الشكل (١ - ٨): يرتبط ميزانا عوز بايز الإمبريقي والمجموع / الدرجات بشدة

وسنتعرض بعد ذلك لمحددات العوز. وتمكن معرفة تأثير مجموعة من المتغيرات المتنبأ بها في العوز المستتر Di^* باستخدام انحرافي IRM المضافين إلى التخصيص الموضح في بند التساوي [٦]. ويقارن هذا بالتقديرات المستخلصة من نكوص المجموع / درجات لمجموعة المتغيرات نفسها، باستخدام طرق استنتاج الوحدة الاحتمالية. (هناك ٨ تقسيمات للمجموع / درجات). وتشبه عناصر النكوص المستخدمة تلك التي سبق استخدامها في دراسات العوز: عدد البالغين والأطفال في الوحدة، جنس المسؤول عن الوحدة، وسنه وتربيع العمر، وما إذا كانت الوحدة تضم عاملا لكل الوقت على الأقل، ولوغاريتم الدخل السنوي للوحدة. (انظر الجدول ٨ - ٣).

وتنتج طريقتا الصياغة نتائج شبيهة حيث إن لتقديرات معامل التوافق العلامة نفسها ومقدرة بدقة. وترتفع نسبة الحرمان بزيادة عدد البالغين أو الأطفال في الوحدة، أو إذا كان المسؤول عن الوحدة امرأة. ويكون الحرمان أقل في الوحدات التي تضم شخصا على الأقل يعمل كل الوقت، ويكون دخل الوحدة أعلى. وقدر المعاملات المترتبة ليست قابلة تماما للمقارنة لأن ميزان المتغيرات المترتبة مختلف: على سبيل المثال، يتراوح المجموع / الدرجات بين

صفر و٧، حيث يكون نطاق Di^* أصغر كثيرا (انظرالشكل ٨ - ١). وهذا يفسر لماذا يكون مقدار كل معامل نكوص في المجموع/ الدرجات أكبر من مثيله في نكوص الحرمان المستتر. لكن يمكننا القول بوجود تشابهات لصيغة مع ذلك. ومعدلات تقديرات المعامل من نموذج واحد تتشابه كثيرا مع المعامل المقدر لعدد البالغين المستخلص من النموذج الآخر. وعلى سبيل المثال، فإن المعامل المقدر لعدد البالغين بالنسبة إلى المعامل المقدر لعدد الأطفال هو ١,١١ في نكوص الحرمان المستتر و١,١٤ بالنسبة إلى نكوص المجموع / درجات. وللعوز علاقة عكسية على هيئة حرف U بالسن في النكوصين، ويبلغ ذروته في سن الخامسة والثلاثين وفق نكوص الحرمان المستتر، مقارنة بسن ٣٢ وفق نكوص المجموع /الدرجات.

الجدول (٨ - ٢): تركيب الـ٣٠ في المائة الأسوأ، بقياس العوز

نوع الوحدة	المجموع الدرجات	نسب العمود (a)	(b)
(كبار السن) أفراد الوحدة في سن المعاش			
بمفرده	٢,٣	٢,٣	٢,٢
بمفردها	٩,٩	٩,٩	٩,٨
زوجان	٦,٣	٦,٣	٦,٢
غير الكبار			
بمفرده ويعول ويعمل كل الوقت	٥,٥	٥,٥	٥,٣
بمفرده ويعول ولا يعمل كل الوقت	١١,٥	١١,٥	١٢,٦
بمفرده ولا يعول ويعمل كل الوقت	٥,٨	٥,٨	٥,٦
بمفرده ولا يعول ولا يعمل طوال الوقت	٩,١	٩,١	٩,٩
زوجان ويعولان وأحدهما على الأقل يعمل كل الوقت	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٣,٩
زوجان يعولان ولا يعملان كل الوقت	٧,١	٧,١	٧,٣
زوجان لا يعولان وأحدهما على الأقل يعمل كل الوقت	١٠,١	١٠,١	٩,٥
زوجان لا يعولان ولا يعمل أي منهما كل الوقت	٣,٨	٣,٨	٣,٩
أخرى	٤,٢	٤,٢	٤,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
(لا وحدات)	١٤٣٠	١٤٣٠	١٤٢٥

٨ -٣: نقاش

إننا نتناول استخدام طريقة IRM لاستخلاص موازين العوز من مؤشرات العوز المتعدد. على أن رسمنا الإمبريقي يبين أن IRM وطرق المجموع /الدرجات التقليدية يعطيانا، في التطبيق، صورة مشابهة للغاية لتوزيع العوز من منظور الصلة بين توزيعات الدرجات، التي اتضح أنها الأسوأ، وكذلك محددات العوز. وعلى مستوى واحد فنحن نقدم، من ثم، فكرة عملية تماما عن الاستخدام المتواصل لطريقة المجموع / درجات. ومن السهل جدا أن نطبق ونفهم، ونتوصل على ما يبدو إلى الاستنتاجات نفسها.

الجدول (٨ - ٣): مقارنة بين اثنين من محددات العوز

	المتغير الخاضع			
	العوز المستتر (a)		المجموع - درجات (b)	
الارتدادات	Coeff.	(SE)	Coeff.	(SE)
عدد البالغين	٠,١٣٦	(٠,٠٣)	٠,١٦٥	(٠,٠٢)
عدد الأطفال	٠,١٢٢	(٠,٠٢)	٠,١٤٥	(٠,٠٢)
تعداد نساء الوحدة	٠,١٧٠	(٠,٠٨)	٠,١٩٩	(٠,٠٤)
(سن عديد الوحدة) بالأعوام	٠,٠٢٨	(٠,٠١)	٠,٠٣٢	(٠,٠١)
تربيع السن	- ٠,٠٠٠٤	(٠,٠٠٠١)	- ٠,٠٠٠٥	(٠,٠٠٠١)
واحد أو أكثر يعملون كل الوقت	٠,٢١٩-	(٠,٠٥)	٠,٢٦٠-	(٠,٠٥)
(لوغاريتم) الدخل	٠,٤٩١-	(٠,٠٦)	٠,٥٧٩-	(٠,٠٣)
الثابت	٣,٣٢١	(٠,٤٢)		
لوغاريتم L	٧٠٢٩,٠-		٤٢٩٢,١-	
N (وحدات)	٤٦٧١		٤٦٨٠	

وهذه الحالة بالنسبة إلى طريقة المجموع / درجات غير حاسمة. وهناك بعض المقولات القوية التي تسعى إلى استكشاف المزيد عن IRM في سياق العوز. وهذه الطريقة يمكن أن تكشف عن

معلومات المؤشر الغائبة بطريقة مستقيمة، باستخدام ما يطلق عليه الاقتصاديون طرق الجدول غير المتوازنة. (للتبسيط، لم نستخدمها في هذا الفصل).

يضاف إلى هذا أن هناك ميزات أساسية لاستخدام إطار يقوم على نموذج متماسك للتفكير في المقياس. ويمكن للإطار أن يدمج نماذج للعلاقة بين الحرمان المستتر والمتغير التفسيري، ويمكن مده بحيث يضم أكثر من متغير حرمان مستتر واحد. ويتناقض هذا النهج مع تلك ذات الخطوتين التي كانت تستخدم في البداية طرق عامل التأكيد التحليلي لتحديد متغيرات الحرمان (وعلى الرغم من هذا، فإن هذه الطرق طُورت لتشمل المتغيرات المستمرة)، وتقيم من ثم المجموع / درجات لكل بعد جرى تمييزه في الخطوة الأولى. وبصورة أكثر عمومية، فإن تحديد IRMs يكشف عن طبيعة الفرضيات التي تحدد بنية مقياس العوز. وفي طريقة المجموع/ الدرجات التقليدية، فإن هذه الفرضيات تظل ضمنية وتُغفل عادة.

ونحن نسلط الضوء على الدور المهم الذي يؤديه عدد المؤشرات المتاحة في خواص المقاييس والتقدير. وتتضمن هذه النقطة الإجماع على فكرة أن هناك قليلا من المعلومات عن أن العدد القليل من المؤشرات المزدوجة يمكن أن يتصل بصفة خاصة بأوضاع الوحدة أو يساعد في التمييز بين الوحدات المختلفة، أو الاثنين معا. والعدد الأقصى لارتباطات الاستجابة البينة هو 2^K فقط.

ويشير هذا إلى أنه كلما زاد عدد المؤشرات، كان هذا أفضل (وفق اتصالها بالعوز، بالطبع). كما يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن الأوضاع المختلفة للوحدات باستخدام أنواع مختلفة من المؤشرات. فعلى سبيل المثال، يمكننا استخدام متغيرات متعددة الحدود polytomous منظمة في خانات، أو متغيرات مستمرة بحق. ويمكن

تعميم IRMs بحيث تستخدم مزيجا من الثنائيات، والمتغيرات المتعددة الحدود المرتبة، والمؤشرات المستمرة، برغم تكلفة التعقيد الإضافي. للمزيد من مناقشة المبادئ، انظر سكروندال ورابي ـ هسكيث (٢٠٠٤)، وللتطبيق رايبر (٢٠٠٥).

والطريقة الأخرى للحصول على الملاحظات الإضافية المتكررة للوحدة هي استخدام بيانات استبيان الجدول التي لها إجابات عن بنود العوز نفسها في فترات زمنية متعددة. وأكثر الدراسات الحديثة الكثيفة لمؤشرت العوز التي تستخدم بيانات الجدول هي تلك التي أنجزها برتولد وبرايان وباردازي (٢٠٠٤)، الذين يأخذون في اعتبارهم التطور الطولي لمقياس المجموع / الدرجات المستخلص في كل مقابلة سنوية. في المقابل، نحن نأخذ في الاعتبار مد النطاق إلى طريقة IRM التي تأخذ في الاعتبار بشكل واضح الملاحظات المتكررة بالنسبة إلى الوحدة أو الأفراد. وعلى منوال الباحثين المحبذين لاستخدام الملاحظات المتكررة عن الدخل في كل مقابلة لقياس الدخل (غير الملاحظ) «الدائم»، يمكننا استخدام الملاحظات المتكررة بالنسبة إلى مؤشرات الحرمان على مر الوقت للحصول على قياس أفضل للعوز المستتر.

وتحديدا، فإن الشكل الذي يمكن أن يظهر به تحديد «جدول IRM» غير واضح، وهو موضوع مهم للبحث مستقبلا. (ريبار ٢٠٠٥ تعد الدراسة الوحيدة ذات الصلة بالموضوع التي نعرفها). وعلى سبيل المثال، فإن الانتظام الإمبريقي الذي رصده برتولد وبرايان وباردازي (٢٠٠٤) هو وجود هبوط في متوسط حرمان المجموع / الدرجات بمرور الوقت مع تحسن مستويات المعيشة. بالطريقة نفسها التي تهبط بها معدلات دخل الفقر إذا ثبت خط الفقر بالمعنى الحقيقي. وهذا يقودها إلى معايرة قياس المجموع / الدرجات الخاص بها: يستقطع متوسط درجات السنة المعنية من درجات كل وحدة ويقسم الناتج على مستوى انحراف السنة المعنية (برتولد وبرايان وباردازي

٢٠٠٤: الفصل الرابع). ومن منظور IRM، يجب أن نتساءل عن السبب في تأثير مرور الوقت. هل هو انحرافات الرخص أم الحرمان المستتر نفسه الذي يتغير بمرور الوقت، أم كلاهما؟ فإذا كان السبب الأول، يجب علينا التفكير في IRM مقدرا من بيانات الجدول حيث انحرافات لقاءات الرخص الأساسي (y_κ يتغير بمرور الوقت). وإذا كان السبب الثاني، فيمكننا دمج انحرافات تحميل عنصر اللقاء المحدد (يتغير λ_k بمرور الوقت).

٨-٤: الخاتمة

ليس ثمة كثير من النقاش بشأن مسائل القياس الأساسية في أدبيات العوز من النوع الذي نتناوله هنا، وقلة من يأخذون في اعتبارهم بصفة خاصة الطبيعة المزدوجة للمؤشرات التي تستخدم عادة. وقد يعود هذا، في جانب منه، إلى أن محللي الحرمان يركزون على مسائل قياس أخرى، كاختيار مجموعة المؤشرات نفسها، والصياغة الدقيقة للأسئلة التي تتضمنها استبياناتهم.

ونحن نعرف أن تلك مسائل مهمة. على أنه من الممكن القول إن المسائل التي نطرحها تستحق أيضا مزيدا من الاهتمام، خاصة أن درجات الحرمان تستخدم بصورة متزايدة لمراقبة التقدم الاجتماعي في إطار البلد وفيما بين البلاد. وعلى الرغم من أننا نجد في تطبيقنا التمثيلي أن طريقتي IRM والمجموع/ الدرجات تقدمان أوصافا متشابهة لأنماط العوز ومحدداتها، وليس من الضروري أن تكون الحال كذلك خارج الإطار. وقد يعكس جزئيا، في المقام الأول، قلة عدد المؤشرات.

وهناك تناقض مثير بين هذه الأدبيات المتزايدة الخاصة بالعوز والأدبيات الكثيفة عن المقارنات الدولية لدرجات الاختبارات الدراسية القائمة على استبيانات منسجمة مثل البرنامج الدولي

لتقييم الطالب، ودراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم، والدراسة الدولية لتطور أمية القراءة (انظر الفصل السادس). وبالإضافة إلى مسائل الاستبيان، فإن مسائل القِياس الصرفة تحظى باهتمام ملحوظ، وكذلك استخدام طرق IRM على نطاق واسع. والفرق الأساسي هو أن هذه الاستبيانات تتيح عددا كبيرا من المؤشرات.



9

مقارنات نشطة للفقر المتعدد الأبعاد بالمؤشرات المنفصلة للرفاه

جين. إيف دوكلوس، دافيد سان، ستيفن د. يونغر

يتفق معظم محللي الفقر على أنه متعدد الأبعاد نظريا. وفي التطبيق، فإن دراسات الفقر الإمبريقية أحادية المتغير في الأغلب، إلى جانب أن معظم الاقتصاديين يقصرون اهتمامهم على الفقر المحدد من منظور الدخل المنخفض أو الإنفاق المنخفض على الاستهلاك. وهذا الفصل جزء من أجندة بحث أكبر تهدف إلى التقريب بين الأدبيات الإمبريقية والنظرية المقبولة على نطاق واسع [1]. وسنبين، بصفة خاصة، أن من المهم والعملي عقد مقارنات للفقر عندما يكون هذا الفقر مقيسا باستخدام أكثر من بعد واحد من أبعاد الرفاه. وهذه المقارنات، التي قد تكون بين جماعات، أو سياسات، أو فترة زمنية بين مجموعة سكانية واحدة، أو

«.. من الممكن القول بإن طرق هيمنة الفقر لا تشي بما يكفي في مثل تلك الحالات وأن هناك حاجة للتركيز على مجموعة أكثر محدودية من إجراءات القياس»

المؤلفون

بين مجموعات مختلفة من السكان، تكون قوية بأكثر من طريقة. وباستخدام طرق الهيمنة المزدوجة، التي قدمها أتكينسون (١٩٧٨) وغيره، نتمكن من عقد مقارنات قوية بالنسبة إلى اختيار حد الفقر وتتفق كذلك مع كثير من مقاييس الفقر. وهذا يحررنا من الحاجة إلى اختيار حد فقر واحد محدد ومقياس واحد محدد للفقر في تحليلنا. وكما في أدبيات المتغير العشوائي الواحد، فإن مقارناتنا تستعين بوظائف الكثافة المتراكمة (CDF) لما يطلق عليه أحيانا انحرافات حدوث الفقر. وفي نهجنا المتعدد الأبعاد، فإن هذه الوظائف متعددة المتغيرات العشوائية وليست وحيدة المتغير، ومحددة بأبعاد متعددة للرفاه وليس بالدخل وحده.

ويترتب على مقارنات الفقر مزيد من التعقيد مقارنة بالمقارنات ذات المتغير الواحد: يجب أن تجمع قياسات الفقر بين الأبعاد المختلفة للرفاه. وهناك كتابات كثيرة تتناول الخيارات المختلفة لمثل هذا الجمع [٢]. لكن، وكما هي الحال بالنسبة إلى اختيار حد الفقر أو قياس الفقر، فإننا نفضل تفادي الفهرسة أو القيام بتجميعات بعينها. وتتضمن مثل هذه التجميعات أحكاما قيمة بشأن الأهمية النسبية لكل بعد من أبعاد الرفاه العشوائية بالضرورة. أما المقارنات التي نعقدها هنا فهي تلتزم بالقواعد الواسعة لأصناف التجميع. وبهذا المعنى، فإن نهج هذا الفصل متعدد الأبعاد بحق [٣].

ويشير أتكينسون وبورغنيون (١٩٨٢) إلى ملمح جديد للطرق المتعددة لقياس الفقر بالمتغير العشوائي: التمييز بين تعريفي «الوحدة» و«نقطة التقاطع» في الفقر المتعددة متغيراته العشوائية. وفق تعريف الوحدة، فإن الشخص يعتبر فقيرا إذا وقع تحت حد الفقر في أي بعد من الأبعاد. أما المقارنات التي نقدمها فتنطبق على المقاييس التي تتبع كلا النوعين من التحديد.

وأخيرا، فإن الاختبارات الإحصائية للفقر تظل نادرة في الأدبيات. ولأننا نستخلص خصائص تكوين عينة مقيمات الفقر التي نقترحها، فإن استنتاجاتنا يمكن فحص فاعليتها بالنسبة إلى عينة المتغير.

والجديد الذي يميز هذا الفصل عن أعمالنا السابقة في مجال مقارنات الفقر المتعدد الأبعاد هو أننا نسعى إلى بيان أي هذه المؤشرات على الرفاه هو المتغير المنفصل. وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية، حيث إن أبعادا للرفاه مثل الأمية والتحرر السياسي تعتبر منفصلة عادة. يضاف إلى هذا أن المتغيرات المستمرة فعلا تُسجل أحيانا على هيئة متغير منفصل: قد يُجمع الدخل، مثلا، في نطاقات بدلا من الكميات الفعلية المسجلة؛ وقد يُطلب من المستجوبين ترتيب حالتهم الصحية في مقياس من ١ إلى ٥، وغير ذلك. وتتيح السبل التي نقدمها كذلك وسيلة لتفادي الاختيار العشوائي لمقاييس تساوي الوحدة وفق مقارنات معيارية للفقر، وهي طريقة قدمها أولا اتكينسون (١٩٩٢) واتكينسون وبورغنيون (١٩٨٧).

ودينا الفكري لتوني أتكينسون واضح في هذا الفصل. وكان أتكينسون (١٩٨٧) بمنزلة الرائد في طرق هيمنة المتغير العشوائي لتحليل الفقر. وأتكينسون وبورغنيون (١٩٨٢) هو الذي وضع بذرة أدبيات مقارنات الرفاه من خلال أبعاده المتعددة. وقدم أتكينسون (١٩٩٢) وأتكينسون وبورجنيون (١٩٨٧) مثالا محددا للمشكلات العامة التي تهمنا والتي يقاس فيها الرفاه من بعدين، الدخل، بوصفه متغيرا مستمرا، وحجم الوحدة، بوصفه متغيرا منفصلا.

ويعرض القسم (٩ - ١) لاستنتاجاتنا النظرية الأساسية لمقارنات الفقر النشط عند قياس الرفاه ببعد متواصل واحد وبعد منفصل واحد. ونحن نأخذ حالتين، تتصلان بما إذا كان نوع قياس الفقر موضع النظر متصلا عند حد الفقر أم لا. وأبرز الأمثلة لقياس الفقر الوحيد المتغير الذي ينقطع عند حد الفقر هو فهرس تعداد الوحدة. وهذا لا يسبب أي صعوبة لهيمنة فقر المتغير العشوائي الواحد، لكن الموقف يختلف بالنسبة إلى هيمنة الفقر المتعدد الأبعاد، كما نرى. ويقدم القسم (٩ - ٢) مقدِّرا، وكذلك صياغة عينة التوزيع للاختبارات المقترحة في القسم (٩ - ١) و(٩ - ٣) ويمد نتائج (٩ - ١) إلى بعد أو اثنين (أو أكثر) متواصلين للرفاه.

ويقـدم القـسم (٩ - ٤) أربعـة أمـثلة للتطبـيق العـملي لهـذه الطرق باستخدام بيانات لبلاد ذات مستويات مختلفة من النمو. ويقارن المثال الأول أثر اثنين مختلفين من تحويلات الدفع في رومانيا، هما حصة الأطفال ومعاشات التأمين الاجتماعي. وعلى خطى أتكينسون (١٩٩٢) وجنكينز ولامبرت (١٩٩٣) وشامباز وموربن (١٩٩٨)، ننظر إلى الفقر في بعدين، الدخل وحجم الوحدة. وهذا يسمح لنا بتجنب الاختيار العشوائي لمقياس التساوي. والمثال الثاني ينظر إلى الفقر المقاس في جانب بعدي استهلاك الوحدة لكل فرد وأمية البالغين، باستخدام بيانات عن بيرو في ١٩٨٥ و١٩٩٤، وقد أدى تصاعد التضخم في ١٩٩٠ إلى انخفاض الاستهلاك بشدة خلال تلك الفترة، بالنسبة إلى الأميين وغير الأميين على السواء. على أنه، وبسبب زيادة الأمية، فإن مقارناتنا المتعددة الأبعاد لا تسمح لنا باستنتاج أن الفقر تفاقم خلال الفترة. والمثال الثالث يقارن الفقر في إكوادرو بين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، وهي أيضا فترة من الاضطراب الماكرو اقتصادي الكبير. ونحن نقيس الفقر من زاوية استهلاك الوحدة بالفرد ومنطقة الإقامة، إذ نفترض تفضيل الإقامة في الريف على الحضر. وبالنسبة إلى هذه الحالة، وجدنا أنه حتى على الرغم من أن مقارنات استهلاك الفقر المتعددة المتغيرات العشوائية غير حاسمة، فإن قياسات فقر التقاطع المتعدد المتغيرات يطرأ عليها التحسن. والمثال الأخير يستخدم بيانات استبيان جدول الوحدة البريطاني لتصوير مقارنات الفقر في حالة وجود بعد واحد مستمر وبعدين منفصلين. ونحن نفحص، بصفة خاصة، الفقر من حيث الدخل المتساوي بالفرد والحالة التعليمية مقيسة بأعلى درجات التحصيل، والمؤشر الثنائي لما إذا كان المستجوب يعاني مشكلات صحية تحد من نشاطه. وقد وجدنا أن الفقر المتعدد المتغيرات المحدد بهذه الطريقة انخفض بين العامين ١٩٩٤ - ٢٠٠٢ في مجموعة كبيرة من حدود الفقر. كما استكشفنا أيضا احتمال رفض هذه الاختبارات، الأكثر تطلبا للهيمنة، للإلغاء باستخدام المقارنات ثلاثية المتغير في كل موجات BHPS. ونجد كل إثباتات هذه النظريات في الملحق.

٩ - ١: المقارنات متعددة المتغير للقياسات المنفصلة والمتصلة للرفاه

لنفرض أن السكان يمكن تقسيمهم إلى مجموعات K فرعية مستتفدة وحصرية من السكان، والإشارة إلى حصة سكانها بـ $\phi(k), k = 1, \ldots, K$. ومن هنا فإن $\sum_{k=1}^{K} \phi(k) = 1$. ويمكننا تحديد هذه المجموعات الفرعية باستخدام مقياس رفاه منفصل كالتعليم، أو حق التصويت، أو الحصول على الخدمات العامة، أو القدرات الجسمانية. ويمكننا، بدلا من هذا، تمييز الوحدات باحتياجاتها النسبية، باستخدام المعلومات الخاصة بحجم الوحدة وتركيبها، أو نوع الأنشطة أو منطقة الإقامة. وفي أي من الحالتين، فإن النقطة المهمة هي أن الفروق المنفصلة في سمات الوحدات أو الأفراد تشير إلى أن مجموعات معينة تنال رفاها كليا أقل من غيرها من المجموعات، بالنسبة إلى القيمة المعطاة للقياس المتصل للرفاه. ومن الممكن رد هذا إلى أن المتغير المنفصل هو نفسه مقياس للرفاه (أي أن تكون أميا أسوأ من أن تكون متعلما، أو أن تتمتع بحق التصويت أفضل من ألا يكون لك هذا الحق... إلخ)، أو إلى أنه يحدد الاختلاف في الاحتياجات أو الأسعار أو حدود الفقر (أي أن الوحدة الكبيرة احتياجاتها أكبر من الصغيرة، والمنطقة الحضرية حد الفقر فيها أكبر من الريفية، إلخ). أضف إلى هذا أننا يمكننا أن نفترض وجود قدر من الشك في القيمة المحددة لهذه الفروق.

ونحن نفترض أن المجموعات الفرعية k يمكن أن تزيد من العوز، إذا استخدمنا قيمة مقياس الرفاه إذ يكون مقياس الرفاه متصلا بالقيم العادية للمجموعة الأخرى، ونجد أن أفراد المجموعة ١ أكثر حرمانا من نظرائهم في المجموعة ٢، الذين هم أكثر حرمانا من الأفراد في المجموعة ٣، وهكذا. وبالنسبة إلى الآن، نفترض وجود متغير منفصل واحد (وبالتالي ترتيب أحادي البعد لمجموعات K الفرعية ببعض القيم العادية للمقياس المتصل)، لكننا سنعمم فيما بعد التحليل على حالة تعدد مثل هذه المتغيرات المنفصلة.

وكمعيار في الأدبيات، فإننا، وبغرض التبسيط، نقصر اهتمامنا على مقاييس الفقر التي تعد إضافية، أي تلك التي تعتبر كميات (مقيسة) لحالة فقر كل فرد. وهذا يسمح لنا بتحديد الفقر في كل جماعة فرعية من السكان كـ:

$$P(k; z(k)) = \int_0^{z(k)} \pi_k(x) f(x; k) dx \qquad [١]$$

حيث يكون x مقياسا متصلا للرفاه. ويكون f(x;k) احتمالية كثافة وظيفة مستويات المعيشة x، للجماعة الفرعية k، أي أن عدد الأشخاص في الجماعة k ذوي الدخل المساوي لـx، يساوون مثل ذلك $\int f(x;k)dx = \phi(k)$ وهذا يضمن قياس مشاركة المجموعة k في الفقر الكلي وفق وزنها بين السكان. وz(k) هو حد فقر المجموعة الفرعية k في البعد x. πk(x) هو مساهمة الفرد في فقر المجموعة الفرعية k مع كون مستوى المعيشة في المجموعة يساوي x، وحيث إن غير الفقير لا يسهم، اصطلاحا، في الفقر الكلي، نجد أن $\pi_k(x) = 0 \text{ if } x > z(k)$ وبالنسبة إلى من هم تحت خط الفقر، فإن πk(x) تساوي ١ لكل مقياس للفقر بتعداد الوحدة، و z(k)-x لقياس فجوة الفقر، إلخ. ونستخلص الفقر الإجمالي في السكان من حجم الفقر في كل مجموعة فرعية:

$$P(z(1), \ldots, z(K)) = \sum_{k=1}^{K} \int_0^{z(k)} \pi_k(x) f(x; k) dx = \sum_{k=1}^{K} P(k; z(k)). \qquad [٢]$$

وللتبسيط، سنشير أحيانا إلى P(z)(1),..., z(K) ببساطة بـ P. والمثال لفهرس فقر كهذا هو حجم جماعات فهارس فقر FGT (فوستر وجرير وثوربيك ١٩٨٤) لكل مجموعة، إذ يكون لكل مجموعة خط الفقر الخاص بها. ويتضاعف فهرس FGT (a) للمجموعة k وانحراف a بحصة السكان في المجموعة k بـ

$$P^{\alpha}(k; z(k)) = \int_0^{z(k)} (z(k)-x)^{\alpha} f(x; k) dx. \qquad [٣]$$

ومن ثم يكون الفقر المقاس بفهرس FGT كالتالي:

$$P^{\alpha}(z(1), \ldots, z(k)) = \sum_{k=1}^{K} P^{\alpha}(k; z(k)). \qquad [٤]$$

ولنلاحظ أن $P^{o}(z(1),..., z(k)$ هو تعداد الوحدة، مع تعيين حد الفقر $z(k)$ لكل مجموعة فرعية k. وبنفس الطريقة، فإن $P1(z(1),..,z(K)$ هو متوسط فجوة الفقر بين السكان، مع تعيين خط الفقر $z(k)$ لكل مجموعة فرعية k [٤]. ويمكن تحديد فهارس فقر مضيفة متعددة الأبعاد وفق خطوط مشابهة، مقيمين، على سبيل المثال، خطوط فقر واتس وحيدة البعد (١٩٦٨) أو شاكرافارتي (١٩٨٣).

على أننا نود، بدلا من التركيز على فهرس فقر واحد، تهيئة الظروف التي سيكون الفقر في ظلها أدنى في مجموعة واحدة منه في أي فهرس فقر ينتمي إلى فئة عريضة من الفهارس، من وجهة تقاليد نهج الهيمنة ذات المتغير العشوائي لمقارنات الفقر (أتكينسون ١٩٨٧؛ فوستر وشوروكس ١٩٨٨أ، ب، ج). وتختلف مثل هذه الهيمنة للفقر في فهارس الفقر المتصلة عن غير المتصلة عند خط الفقر. ونحن نتناول الحالة المتصلة أولا لأنها أبسط قليلا.

فهارس الفقر المتصلة عند خط الفقر

نحدد $\Pi1(z(1),...,z(K)$ لتكون فئة لفهارس فقر الوضع الأول المتعددة الأبعاد [٥]. وتضم $\Pi1(z(1),...,z(K)$ كل فهارس الإضافة p المضيفة في المعادلة [٢] التي تفي بثلاث حالات:

$$z(1) \geq z(2) \geq \ldots \geq z(K) \qquad [٥]$$

$$\pi_1^{(1)}(x) \leq \pi_2^{(1)}(x) \leq \ldots \leq \pi_K^{(1)}(x) \leq 0, \forall x \qquad [٦]$$

$$\pi_k(z(k)) = 0, \forall k = 1, \ldots, K \qquad [٧]$$

حيث يكون $\pi_1^{(1)}(x)$ هو استخلاص $\pi_1(x)$ في الترتيب الأول بالنسبة إلى x. وتخبرنا الحالة الأولى بأن خطوط الفقر في البعد المتصل للمجموعات الفرعية يمكن استنتاجها بمقارنة المجموعة الأكثر فقرا (الأكثر احتياجا) بالمجموعة الأكثر ثراء (الأقل احتياجا). وهذا استنتاج حساس إذ نفترض أن المجموعة k تتمتع برفاه أقل من المجموعة k+1 بنفس قيمة X ، وهكذا.

والحالة الثانية ترتب الاستنتاجات الأولى لـ $\pi_k(x)$ بالنسبة إلى k. وهذا الفرض يفيد بأن تأثير الزيادة في x لا يقل كلما ازداد الشخص فقرا في البعد المنفصل k. وهذا الفرض يشير إلى أن x وk هما بديلان في عملية إنتاج الرفاه. وهذا فرض مقبول في معظم الحالات. تحسين بعد واحد من أبعاد الرفاه بالنسبة إلى الأفقر في بعد آخر لابد وأن ينتج خفضا أكبر للفقر وليس نفس قدر التحسن عند الأغنى في هذا البعد. لكن من الممكن أن يقود تكميل الناتج في بعدين للرفاه إلى العكس. ولنأخذ، على سبيل المثال، الفقر المقاس في بعدين، ملكية اللوحات الفنية (متغير متصل) والقدرة على الرؤية (متغير منفصل). وعلى الرغم من أن من المقبول أن نعتبر الأعمى في وضع أسوأ من المبصر، فإن نقل اللوحات من جانب المبصرين إلى غير المبصرين، مع تساوي الجوانب الأخرى، لن يزيد من رفاههم ولن ينقص من رفاه المبصرين أو يقلل من فقرهم المقاس بهذين البعدين، بل العكس صحيح [٦]. ونحن لا نتعرض لمثل هذه الحالات في هذا الفصل، لأننا نشعر بأنها، في جانب منها، أقل اتصالا بالجانب الإمبريقي.

وتفترض الحالة الثالثة اتصال مقياس الفقر عند خط الفقر لكل مجموعة فرعية k.

حدد $\Delta P(z(1)\ldots,\ z(K)) = P_A(z(1)\ldots,\ z(K)) - P_B(z(1)\ldots,\ z(K))$, و$\Delta P^\alpha$ و$\Delta P^\alpha(k;z(k))$ and $\Delta P^\alpha(z(1)\ldots,\ z(K))$ بالتناظر. وتكون نتيجة الافتراضات السابقة إلى النتائج التالية في كل قياسات الفقر في الفئة $\Pi^1(z(1),\ldots,\ z(K))$ هي:

القضية ١. (الترتيب الأول لهيمنة الفقر لفئات السكان المتناظرين)

$$\begin{aligned}&\Delta P(\zeta(1),\ldots,\zeta(K))>0,\\&\forall P(\zeta(1),\ldots,\zeta(K))\in\Pi^1(\zeta(1),\ldots,\zeta(K))\\&\text{and }\forall\zeta(k)\in[0,z(k)],k=1,\ldots,K\\&\text{iff}\sum_{k=1}^{i}\Delta P^0(k;\zeta)>0,\forall\zeta\in[0,z(i)]\text{ and }\forall i=1,\ldots,K.\end{aligned} \quad [٨]$$

الإثبات: انظر الملحق لطريقة الإثبات التي تسير على خطى جنكينز ولامبرت (١٩٩٣) وشامباز وMورين (١٩٩٨).

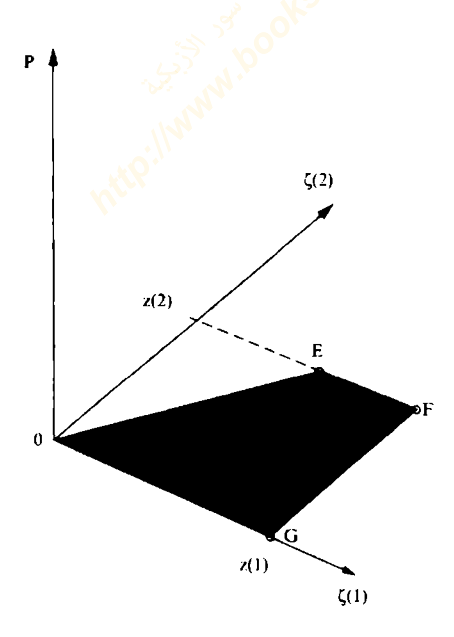
ولنتذكر أن $P^o(k;\zeta)$ هي قياس FGT(0)، أو تعداد الوحدة للمجموعة الفرعية k وحدة الفقر z، وتنسجم مع حصة المجموعة k من السكان. ومن هنا، فإن $\sum_{k=1}^{i} P^0(k;\zeta)$ تظهر، كنسبة من إجمالي عدد السكان، عدد الأفراد تحت z في أكثر أفراد المجموعة I حرمانا، أو احتياجا. ويمكننا من ثم أن نطلق $\sum_{k=1}^{i} P^0(k;\zeta)$ على فهرس التعداد التراكمي عند حد فقر z لأكثر مجموعات I حرمانا، أو احتياجا. وحالة هيمنة الترتيب الأول [8] تتطلب أن يكون التعداد التراكمي أكبر في التوزيع المزدوج المتغير A منه في التوزيع المتغير المزدوج B، أيما كان عدد المجموعات i التي نود تضمينها، وكل خطوط الفقر المشتركة $0 \le \zeta \le z(i)$ على أننا يجب أن نلاحظ أن الأمر لا يتطلب أن يكون لكل مجموعة من k مقدار من الفقر منفصلتين أكثر في A عنها في B، ولا أن يكون تعداد السكان (مع تحديد خط الفقر الخاص بكل مجموعة بدلا من خط (ζ المشترك) أكبر عند توزيعه في A منه في B.

وحتى نفهم هذا بوضوح، لنأخذ حالة مقارنات الفقر التي تضم مجموعتين فقط من الأفراد، K=2 و Z(1) هو خط فقر المجموعة الأكثر حرمانا و Z(2) هو خط فقر المجموعة الأقل حرمانا. ويجري فحص الهيمنة المتعددة الأبعاد أولا بمقارنة تعداد أفراد المجموعة ١ التي تكون قيمهم من x تحت خطوط الفقر ζ بين صفر وz(1)، ثم بمقارنة فقر التعداد في المجموعتين في كل خطوط الفقر المشتركة بين

صفر و z(2). ويظهر هذا في الشكل (٩ - ١)، حيث يعبر ζ عن خطوط الفقر التي يجري عندها تقييم المجموعتين. ونحتاج، إلى الحصول على هيمنة II1(z(1), z(2))، مقارنة فقر التعداد على المستوى العالمي عند كل توافق لخطوط الفقر في z(1) وحتى z(1)، أي حتى النقطة G، وعند خط ٤٥ درجة (حتى النقطة E). ومقارنة الفقر بمجموعات خطوط الفقر في ζ(1) ترمي إلى فحص علامة $\Delta P^0(1;\zeta)$ لـ $\zeta \in [0, z(1)]$. ومقارنة فقر توافق خطوط الفقر عند خط ٤٥ درجة (حتى النقطة E) يسفر عن فحص العلامة $\sum_{k=1}^{2} \Delta P^0(k;\zeta)$ لـ $\zeta \in [0, z(2)]$.

فهارس الفقر غير المتصلة عند خط الفقر

ومع أن القضية ١ تستخدم مقاييس فقر التعداد $P^o(k;\zeta)$ لفحص هيمنة الفقر، فإنها تنطبق فقط على مقاييس الفقر المتصلة عند خط الفقر [٧].



الشكل (٩ - ١) مجال اختبار الهيمنة

ويجب أن تكون حالة الهيمنة المطلوبة لتضمين فهارس تعداد الوحدة وغيرها من الفهارس غير المتصلة عند خط الفقر على طريقة بورغنيون وفيلدز (١٩٩٧)، على سبيل المثال، أكثر صرامة. ولنبدل الفرضية [٧] بالتالي:

$$\pi_1(x) \geq \pi_2(x) \geq \ldots \geq \pi_K(x) \geq 0, \forall x. \qquad [٩]$$

وهذا البيان يتطلب أن يكون تقييم قياس الفقر بالنسبة إلى المجموعة k عند x معطى على الأقل بقدر قياس الفقر في المجموعة k+1 التي تليها من حيث الاحتياج، مقيمة بنفس قيمة x. ويجب أن يسري هذا على كل فهارس k و x. ثم تضم فئة $\tilde{\Pi}^1(z(1), \ldots, z(K))$ كبيرة من فهارس الفقر الإضافية كل فهارس P المحددة في المعادلة [٢] التي تتفق مع الفرضيات [٥] و[٦] و[٩]. وفهرس التعداد التقليدي، الذي يقاس به الفقر الكلي عبر تعيين خط الفقر الخاص بكل مجموعة فرعية، ينتمي لـ $\tilde{\Pi}^1$ وليس لـ Π^1. وبهذا، نتوقع أن تكون بيانات $\tilde{\Pi}^1$ أكثر تطلبا. ويؤدي تحديد $\tilde{\Pi}^1(z(1), \ldots, z(K))$ إلى القضية ٢. (ترتيب أول هيمنة للفقر من دون اتصال).

$$\Delta P(z(1), \ldots, z(K)) > 0,$$
$$\forall P(z(1), \ldots, z(K)) \in \tilde{\Pi}^1(z(1), \ldots, z(K))$$
$$\text{iff} \begin{cases} \sum_{k=1}^{i} \Delta P^0(k;\zeta) > 0, \forall \zeta \in [0, z(i)] \text{ and } \forall i = 1, \ldots K \\ \text{and} \\ \sum_{k=1}^{i} \Delta P^0(k; z(k)) > 0, \forall i = 1, \ldots K. \end{cases} \qquad [١٠]$$

للإثبات، انظر الملحق.

وتتطابق الحالة [١٠] مع تلك التي سبقت مناقشتها في [٨]. وإضافة إلى هذا، يجب أن نتأكد من أن فروق التعداد التراكمي تكون إيجابية عندما يكون لكل مجموعة k خط فقرها المحدد لـ z (k). أي الحالة الثانية من [١٠]. وفي حالة المجموعتين الموجودتين في الشكل

(٩ - ١)، فإن هذا يضيف إلى اختبار المواقع السابق مناقشته اختبارا إضافيا عند النقطة F من الشكل. على أن الأهم هو أن نلاحظ أيضا أن تركيبات خطوط الفقر التي يكون ترتيب $\tilde{\Pi}^1$ (z(1),..., z(K) بمقتضاها قويا تكون أكثر تقييدا منها بالنسبة إلى النتائج السابقة. والحقيقة أن الهيمنة بـ [١٠] يضمن النشاط فقط عند خطوط المركب الفعلي للخطوط {z(1),...,z(K)}. ولمد النتائج إلى كل من خطوط الفقر ζ(k) المتضمن في [0, z(k)] كما فعلنا في حالة الاتصال، علينا أيضا اختبار علامة التعداد التراكمي عند تعيين خط فقر كل مجموعة فرعية، بدلا من القيمة المشتركة ζ. وهذه الحالة الجديدة ينبغي فحص كل تراكيب خطوط فقرها بدلا من {z(1),...,z(K)}، التي نود أن يكون $\tilde{\Pi}^1$ فيها نشطا. وبالنسبة إلى حالة المجموعتين، فإن هذا يتطلب فحص الهيمنة في كل تراكيب خطوط الفقر المحددة بالمنطقة المظللة في الشكل (٩ - ١) ومن الواضح أن هذه حالة أكثر صرامة من تلك التي تظهر في القضية ١، وهي تفسر لماذا ينبغي علينا أن نسعى إلى تقييد عمومية ترتيبات الفقر على فئة متصلة مثل $\Pi^1(\zeta(1),...,\zeta(K))$ (٨).

مقارنات هيمنة الترتيب الأعلى

إن من الممكن مد التفسير السابق إلى أي ترتيب عشوائي للهيمنة. ولأي ترتيب معين للهيمنة s، علينا افتراض اتصال خط الفقر حتى الترتيب (s-1)، كما يتطلب ذلك بيانات عن $\pi_k^{(s)}(y; z(k))$ الاشتقاقي لـ s وعن ترتيب هذه المشتقات بين سكان المجموعات الفرعية. ومن شأن حالات الترتيب استخدام كميات منحنيات $P^{s-1}(k; \zeta)$.

وبالنسبة إلى هيمنة الترتيب الثاني، فإن هذا يستدعي أن يكون $\pi_1^2(x) \geq \ldots \geq \pi_K^2(x) \geq 0, \forall y$. ومن ثم، تكون فهارس Π^2 محدبة في y وتقل من ثم في تحويلات تسوية متوسط الإبقاء على الحياة في مستويات المعيشة؛ أي أنها تمتثل لمبدأ Pigou-Dalton للتحويلات داخل كل مجموعة. ويتحدب $\pi_k(x)$ وينبغي من ثم تقييم

أهمية هذا المبدأ فيما يفترض خفضا لـ k ومن ثم زيادة حاجات المجموعات الفرعية. وعند x معين، كلما زادت حاجات أفراد جماعة فرعية، زاد تأثير تخفيف الفقر في تحويلات تسوية معدل الإبقاء على الحياة داخل تلك المجموعة الفرعية. ثم تستخدم حالات الهيمنة $P^1(k;\zeta)$، متوسط فجوة الفقر للمجموعة الفرعية k لخط الفقر ζ مضروبا في حصة مجموعة من السكان، ومراكمتها بوساطة I أكثر المجموعات الفرعية حرمانا للحصول على $\sum_{k=1}^{i} P^1(k;\zeta)$ وكلما كانت هذه الفجوة في المعدل التراكمي للفقر أكبر في A عنها في B، أيا كان عدد i أكثر المجموعات الفرعية احتياجا، وتكون كل خطوط الفقر المشتركة $0 \leq \zeta \leq z(i)$، فإن الفقر في A يكون أكبر كثيرا عنه في B بالنسبة إلى كل الفهارس في $\Pi^2(\zeta(1), \ldots, \zeta(K))$ وعلى كل خطوط فقر $\zeta \in [0, z(i)]$ وبالنسبة إلى حالة المجموعة ٢، فإن الجمع البياني لخطوط الفقر التي ينبغي أن تختبر هذه الحالة على ضوئها هي نفسها التي سبق وذكرناها عند مناقشة الشكل (٩ - ١) بالنسبة إلى الحالة [٨] [٩].

٩ - ٢: التقييم

لنفرض أن أمامنا عينتين عشوائيتين من ملاحظات N الموزعة بصورة مستقلة ومتطابقة [١٠]، مستمدتين من التوزيع المشترك لعضوية المجموعة k ومؤشر الرفاه x، وعينة واحدة لتوزيعي A,B. وهاتان العينتان من A,B يمكن مضاعفتهما، بمعنى أنهما يمكن أن يشكلا جدولا تعقد بواسطته مقارنات للفقر عند نقطتين في الزمن، أو تمثيل حالتين مخلفتين لتقاطع واحد، مثل عقد مقارنات الفقر مع ومن دون ضرائب أو مع تحويلات نقدية معينة. لكن هناك أيضا حالات يكون توزيع A,B فيها مستقلا، مثلما هي الحال عندما نود مقارنة فقر مجموعة من السكان في نقطتين من الزمن من عينتين مستقلتا التقاطع من هؤلاء السكان. ويمكننا كتابة هذه الملاحظات، المستمدة من

السكان على هذا النحو $(k_i^L, x_i^L),\ i = 1, \dots, N$ L=A, B, as. ومن ثم نحصل على المقيم الطبيعي لحاصل جمع انحرافات الهيمنة $\sum_{k=1}^{j} P_L^{\alpha}(k; z(k))$ عن طريق:

$$\sum_{k=1}^{j} \hat{P}_L^{\alpha}(k; z(k)) = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} \left(z(k_i^L) - x_i^L\right)_+^{\alpha} I(k_i^L \leq j) \qquad [١١]$$

حيث I (.) يساوي ١ إذا صح الفرض أو صفر في حال العكس. ويتمتع التعبير [١١] بخاصية مناسبة بوصفه الجمع البسيط لمتغيرات IID. ويمكننا من ثم أن نقول إن:

القضية ٣: لـ L=A, B وM=A, B، لتكن اللحظات المشتركة للسكان بترتيب $(z(k^L) - x^L)_+^{\alpha} I(k^L \leq j)$ و $(z(k^M) - x^M)_+^{\alpha} I(k^M \leq j)$ وتكون محدودة لكل $j = 1, \dots, K$.

ثم

$$N^{1/2}\left(\sum_{k=1}^{j} \hat{P}_L^{\alpha}(k; z(k)) - \sum_{k=1}^{j} P_L^{\alpha}(k; z(k))\right)$$

$$N^{1/2}\left(\sum_{k=1}^{j} \hat{P}_M^{\alpha}(k; z(k)) - \sum_{k=1}^{j} P_M^{\alpha}(k; z(k))\right)$$

تكون متقاربة بالمعدل صفر وبمتوسط قيمة ناتج بنية المتغيرات المتقاربة المستنتجة من:

$$\lim_{N\to\infty} N \operatorname{cov}\left(\sum_{k=1}^{j} \hat{P}_L^{\alpha}(k; z(k)), \sum_{k=1}^{j} \hat{P}_M^{\alpha}(k; z(k))\right) = E\left((z(k^L) - x^L)_+^{\alpha} I(k^L \leq j)(z(k^M) - x^M)_+^{\alpha} I(k^M \leq j)\right) - \sum_{k=1}^{j} P_L^{\alpha}(k; z(k)) \sum_{k=1}^{j} P_M^{\alpha}(k; z(k)).$$

الإثبات: انظر الملحق.

وعندما تكون A, B مستقلتين، فإننا نحتاج إلى استبدال N بـ N_A أو N_B، مع ملاحظة أن متوسط ناتج المتغيرات بين المقدرات المستقلة لـ A, B ستكون في هذه الحالة 0.

٩ - ٣: المتغيرات المتعددة المنفصلة

من حيث المبدأ، فإن من الاستقامة أن نمد المعادلة ١ أو ٢ إلى حالة القياس الواحد المستمر والقياسات المتعددة المنفصلة للرفاه: لا نحتاج أكثر من ضم المتغيرات المنفصلة في مجموعة واحدة. فإذا كان لدينا، على سبيل المثال، مؤشر للتعلم ومؤشر للحرية السياسية، ولكل منهما قيمتان محتملتان فقط، فعلينا عمل مزيج من هذه المتغيرات بأربع قيم: أمي/غير متحرر، متعلم/متحرر، أمي/متحرر، متعلم/غير متحرر. والمشكلة الوحيدة لهذه الطريقة هي أن ترتيب النواتج الأربعة من الأفقر إلى الأغنى (أو الأكثر احتياجا إلى الأقل احتياجا) لا يكون واضحا على الدوام. وبينما تمثل الأمي/غير المتحرر النتيجة الأسوأ، والمتعلم/المتحرر الأفضل، لا يمكننا تحديد أي الاثنين الآخرين أفضل أو أسوأ. ولمواجهة هذا، علينا فحص ظروف هيمنة المعادلة ١ أو ٢ باستخدام كل من الترتيبين المحتملين. وتأتي نتيجة المعادلة ١، أساسا، من افتراض مؤشرين منفصلين، وليكونا K, K*، مع قيمتين مختلفتين محتملتين لكل منهما، وبافتراض أن أرقام الفقر القياسية P(z(1,1),z(1,2),..., z (1,K*,),z(2,1),..., z(K,K*) المحددة في هذين المؤشرين المنفصلين والمؤشرات المتصلة تفي بالأوضاع التالية:

$$z(k, k^*) \geq z(l, k^*) \text{ if } k < l \qquad [١٣أ]$$

$$z(k, k^*) \geq z(k, l^*) \text{ if } k^* < l^* \qquad [١٣ب]$$

$$\pi^{(1)}_{k,k^*}(x) \leq \pi^{(1)}_{k+1,k^*} \leq 0, \forall x, k, k^* \qquad [١٤]$$

$$\pi^{(1)}_{k,k^*}(x) \leq \pi^{(1)}_{k,k^*+1} \leq 0, \forall x, k, k^* \qquad [١٥]$$

$$\pi_k(z(k, k^*)) = 0, \forall k = 1, \ldots, K \text{ and } \forall k^* = 1, \ldots, K^*. \qquad [١٦]$$

وتحديد فئة الأرقام القياسية للفقر بـ $\dot{\Pi}^1((z(1,1),\dots,z(K,K^*))$، وعلى النحو السابق، فان:

$$P^{\alpha}(k,k^*;z) = \int_0^z (z-x)^{\alpha} f(x;k,k^*)dx \qquad [١٧]$$

حيث تكون $f(x;k,k^*)$ هي الشدة المحتملة عند x في المجموعات k, k* وتسوية تتمتها فوق x يعطينا حصة الموجودين في المجموعات k, k* من السكان. وعندها نجد:

القضية ٤ (الترتيب الأول لهيمنة الفقر بالنسبة إلى مؤشرين منفصلين ومؤشر واحد متصل)

$$\begin{aligned}
&\Delta P(\zeta(1,1),\dots,\zeta(K,K^*)) > 0,\\
&\forall P(\zeta(1,1),\dots,\zeta(K,K^*)) \in \dot{\Pi}^1(\zeta(1,1),\dots,\zeta(K,K^*)) \text{ and}\\
&\forall \zeta(k,k^*) \in [0, z(k,k^*)], k=1,\dots,K, k^*=1,\dots,K^*\\
&\text{iff } \sum_{k=1}^{i}\sum_{k^*=1}^{j} \Delta P^0(k,k^*;\zeta) > 0, \forall \zeta \in [0, z(i,j)] \text{ and}\\
&\forall i = 1,\dots,K, j=1,\dots,K^*.
\end{aligned} \qquad [١٨]$$

والإثبات يتشابه مع ذلك الخاص بالقضية ١، ومرة أخرى، فهذا يعادل فحص ظروف هيمنة المعادلة ١ باستخدام كل الترتيبات الممكنة للمؤشرات المنفصلة.

٩ - ٤: التطبيقات

يتجنب مثالنا الأول مشكلة قياس التساوي باستخدام الطريقة التي كان اتكينسون (١٩٩٢) أول من اقترحها. ونحن نسأل: أي نوع من التحويلات النقدية يقلل الفقر في رومانيا، مخصصات الطفل أم معاشات الضمان الاجتماعي؟ ولأن الإجابة تعتمد على اختيار مقياس التساوي، فسنتحاشى هذا الاختيار تماما. وسنستخدم، بدلا منه، اختبارات الهيمنة المزدوجة المتغير حيث يكون البعد الثاني للرفاه هو حجم الوحدة، مؤشرا على احتياج أكبر. وأكثر الجماعات احتياجا هي

الوحدات التي تضم ستة أشخاص أو أكثر [١١]. وتليها الوحدات التي تضم ٥ أفراد، وهكذا. والبيانات مستمدة من استبيان الوحدات المندمجة في رومانيا (الحكومة الرومانية ١٩٩٤). والمتغير الآخر للرفاه هو دخل الوحدة، زائد التحويلات النقدية ذات الصلة (مخصصات الطفل أو معاشات الضمان الاجتماعي). وقد عايرنا هذه المدفوعات بحيث يكون متوسطها واحدا، لنضمن بذلك ألا تعكس هذه الاختبارات فقط أن برنامجا واحدا يتصل بشكل كبير بالآخر.

ويعطينا الجدول (٩ - ١) إحصاء t للفروق في انحرافات هيمنة أكثر الوحدات احتياجا، والجماعتين الأكثر احتياجا، إلخ، حتى نصل إلى الفروق بين كل الجماعات، كما تتطلب المعادلة ١. والفرق هو إحداثي انحراف هيمنة الدخل بالإضافة إلى مخصصات الطفل ناقص انحرافات الدخل زائد معاشات الضمان الاجتماعي، وهكذا يشير إحصاء t الإيجابي إلى أن معاشات الضمان الاجتماعي تقلل من الفقر بأكثر مما تفعل مخصصات الأطفال، والعكس صحيح في حالة الإحصاء السلبي. وبالنسبة إلى الوحدات الكبيرة، فإن مخصصات الطفل تخفض الفقر أكثر من مدفوعات الضمان الاجتماعي، بغض النظر عن خط الفقر المختار. لكن هذه النتيجة تنعكس ما أن نضم الوحدات التي تضم فردين فقط، إذ تتقاطع انحرافات الهيمنة أو تصبح غير مختلفة إحصائيا عن غيرها، وحيث تبدو مدفوعات الضمان الاجتماعي أكثر فائدة للوحدات الأكثر فقرا. وينطبق النمط نفسه على مقارنات أوضاع الهيمنة الأكبر، أي أن $s=2$, $s=3$، يمثلان فجوة الفقر وشدة انحرافات الفقر، على التوالي. ويشير هذا إلى أننا لا نستطيع تقديم عرض نشط بشأن أثر تقليل الفقر المقارن لهذين التحويلين من المدفوعات من دون استبعاد الوحدات التي تضم شخصا وشخصين. وهكذا، فإن أي نتيجة هيمنة مستنتجة من مقياس تساوي معين لن تتجاوب مع اختيار ذلك المقياس في هذه الحالة، وهي نتيجة لا تدهش بسبب الأشكال الديموغرافية البالغة التباين للوحدات التي تتلقى هذين التحويلين.

الجدول (١ - ٩) إحصاء t للفروق بين دخل الوحدة وحجمها مع مقارنة حصص الأطفال بالضمان الاجتماعي (رومانيا)

	حجم الوحدة					
دخل الوحدة	٦ أو أكثر	٥ أو أكثر	٤ أو أكثر	٣ أو أكثر	٢ أو أكثر	١ أو أكثر
٤٣,٥٢٧	-٣٤.٢	-٢٩.٦	٢٣.٤-	-١١.٩	٢٠.١	٣١.٨
٦٣,٠٠٠	-٤١.٩	-٣٦.٤	٣٠.٢-	-١٦.٦	١٧.٤	٢٦.٣
٧٨.٦٠٢	-٤٨.١	-٤٢.٥	٣٥.٣-	-٢٠.٦	١٣.٣	١٨.٢
٩٤,٦٧١	-٥٢.٨	-٤٦.٢	٣٩.٠-	-٢٣.٨	٨.٠	١٠.٥
١١٢,٤٦٠	-٥٥.٧	-٥٠.٢	٤٢.٠-	-٢٧.١	٢.٩	٤.٤
١٢٩,٦٣٠	-٥٧.٧	-٥٠.٨	-٤٢.٦	-٢٧.٠	-٠.٢	١.١
١٤٧,٥٢٠	-٥٨.٨	-٥١.٥	-٤٤.٢	-٢٨.٩	-٥.٦	-٤.١
...	...	...	...	...	...	...
٧٥٦,٢٤٠	-٨.٣	-٨.٤	-٧.٥	-٥.٩	-٢.٢	-١.٤

ومثالنا الثاني يتناول حالة يقاس الفقر فيها في بعدين: إنفاق الوحدة بالفرد وتعلم البالغين (متغير ثنائي منفصل). ونحن ننظر في التغير في الفقر في بيرو بين العامين ١٩٨٥ و١٩٩٤، باستخدام بيانات Encuesta Nacional de Hogares sobre Medicion de Niveles de Vida الخاصة بهاتين السنتين. وقد شهدت هذه الفترة أزمة اقتصادية ضخمة، بما فيها التضخم الكبير للعامين ١٩٩٠ و ١٩٩١. وقد شهدت هذه الفترة انخفاض الدخل الحقيقي بصورة كبيرة، لكن التعلم ارتفع من ٨٢ في المائة إلى ٨٧ في المائة. وللجدول (٩ - ٢)، الذي يلخص مقارنة الهيمنة، نفس شكل الجدول (٩ - ١)، لكن مع تحديد المجموعات من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة [١٢]. ونحن نفترض أنه، بالنسبة إلى مستوى معلوم من الإنفاق،

يحصل البالغون الذين لا يقرأون أو يكتبون على حصة من الرفاه أقل ممن يعرفون القراءة والكتابة. وهكذا، فإن المجموعة الأولى تمثل السكان الأميين. وإحصاء t هو لانحراف هيمنة ١٩٨٥ زائدا انحراف ١٩٩٤. وبالنسبة إلى العينة ككل (من يعرفون ومن لا يعرفون القراءة والكتابة على السواء)، فإن العمود ٣ يكشف عن تدهور واضح في الفقر بسبب الأزمة الاقتصادية. على أنه، بالنسبة إلى خطوط الفقر قبل وبعد نسبة ٤٠ في المائة من توزيع الإنفاق (٢٦٣٤ بعملة بيرو الجديدة)، فإن العمود ٢ يبين أن شروط المعادلة ١ لا يوفى بها، ما أن نأخذ في الاعتبار الحاجة إلى أن يكون الفرق في انحرافات الهيمنة مختلفا عن 0. وعلى الرغم من ذلك فقد زادت الأمية بين البيروفيين بصورة واضحة خلال هذه الفترة، وتتطلب المعادلة تطبيع الفقر بالزيادة التراكمية في حصة المجموعات. لكن معدل الأمية انخفض من ١٨ في المائة إلى ١٣ في المائة بين العامين ١٩٨٥ و١٩٩٤، وهو ما يعني أن $P^{o}(k;\zeta)$ (التي تتضمن التطبيع) للمجموعة الأمية كان أكبر في ١٩٨٥ منه في ١٩٩٤ في خطوط الفقر فوق ٢٦٣٤ من العملة الجديدة، وبهذا تكون الهيمنة غير حاسمة. وبالنتيجة، فإن الحصة الكبرى من السكان من الأميين في ١٩٨٥ تغمر السيادة الأكبر للفقر بين الجماعة الأصغر من الأميين في ١٩٩٤.

وفي المثال السابق، فإن استخدام مقارنة للفقر ثنائية المتغير تعوق قدرتنا على الوصول إلى هيمنة واضحة بين التوزيعات، على الرغم من أن توزيع الإنفاق الأحادي المتغير يظهر فرقا واضحا في الفقر من الناحية الإحصائية. وعلى الرغم من أن الأوضاع الأكثر استقامة للهيمنة المتعددة المتغيرات تجعلنا نعتقد أن هذا عادة ما يكون المعيار، فإن من الممكن أيضا أن تنتج المقارنات الثنائية المتغير، عندما لا تكون هناك هيمنة في بعد متصل، نتائج هيمنة قاطعة، كما سنبين في مثالنا التالي.

ويميــز أتكينســون وبورغنيــون (١٩٨٢) بين تعـريفي «الاتحــاد» و«التقـاطع» في الفـقـر المتعـدد المتغـيـر. في الحالـة الأولى، أنت تعتـبـر فقيرا إذا جئت تحت خط الفقر في أي من الأبعاد. وفي الثانية، تعتبر فقيرا فقط إذا حللت تحت خطي الفقر معا.

الجدول (٩ - ٢) إحصاء t للفروق بين النفقات بالشخص للبيروفيين المتعلمين وغير المتعلمين، ١٩٨٥ ناقص ١٩٩٤

الإنفاق بالفرد	غير متعلم	الكل
٩١٥	١٥,٢ -	١٧,٤ -
١,١٦٦	١٥,٩ -	٢٤,٦ -
١,٤٣٦	١٦,٤ -	٢٩,٧ -
١,٦٦٣	١٤,٦ -	٣٣,٩ -
١,٨٨٣	١٠,٩ -	٣٦,٧ -
٢,١٢٢	٧,٩ -	٣٩,٥ -
٢,٣٥٠	٥,٣ -	٤١,٨ -
٢,٦٣٤	٠,٨ -	٤٣,٢ -
٢,٩٢٦	٥,٨	٤٥,١ -
...	...	...
١٢,٨٤٢	٢٨٧,٦	٢٧,٨ -

ويبين دوكلوس وسـان ويونغـر (a ٢٠٠٦) أن مقـارنات فـقـر الاتحـاد تتطلب هيمنة أحادية المتغير في البعدين معا، على عكس مقارنات فقر التقاطع. وهم يقدمون أمثلة لحالات لا تظهر فيها هيمنة أحادية المتغير في أحد البعدين أو كليهما، لكن هناك هيمنة ثنائية المتغير في مجموعة من قياسات تقاطع الفقر. ويمكن التـوصل إلى نتـائج مشـابهة من الحـالة الحـاليـة ذات المقيـاس الـواحـد والمقيـاس المتصل الواحـد للرفـاه. ويقـارن الجـدول (٩ - ٣) الفقـر في الإكوادور بين العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩، وهي فترة شهدت اضطرابا ماكرو اقتصادي كبيرا. والمقارنة من بعدين: النفقـات الحقيقـيـة للوحدة بالفرد ومنطقـة الإقـامـة، إذ نفـتـرض أن الرفـاه أقل في المناطق الزراعيـة مقـارنة بالمناطق الحضـرية، مع تسـاوي باقي العناصـر [١٣]. ويبين العـمـود الثـالث عدم وجـود هيـمنة أحـادية المتغير في جانب نفقات الوحدة أو متغير ثنائي وفق تحديد القضية ١، على أن

العمود ٢ يبين أن دخل الفقر لم ينخفض بصورة جلية في المناطق الريفية في أي من خطوط الفقر المختارة. ولنفرض أن أي خط فقر معقول في بعد منطقة الإقامة مختار على أساس أن ساكني المناطق الزراعية فقراء على عكس سكان الحضر [١٤]. ثم أن قياسات تقاطع الفقر ستعتبر أولئك المقيمين في المناطق الريفية فقط (ومع الدخول الأدنى من خط الفقر في البعد) فقراء. ويبين العمود ٢ وجود نتائج هيمنة في هذه القياسات لتقاطع الفقر، ومع ذلك لا نجد هيمنة لدخل الفقر الأحادي البعد في هذه الحالة.

الجدول (٩ - ٣) إحصاء t للفروق بين نفقات الوحدة بالفرد للمقيمين في الريف والحضر بالإكوادور، ١٩٩٨ ناقصا ١٩٩٩

النفقات بالفرد	الريف	الكل
٣٥,٤٠١	٢,٥	١,٠
٤٨,٣٢٣	٤,٠	٢,٥
٥٦,٥٠٦	٣,٩	٢,٩
٦٦,٤٤٧	٥,٠	١,٦
٧٥,٢٣٤	٦,٩	١,٢
٨٤,٣٠٤	٦,٥	٠,٠
٩٢,٨٦٢	٦,٢	٠,٢
١٠١,٨٣٠	٥,٥	١,٢ -
١١١,٣٣٠	٧,٤	١,٢ -
١٢٣,٤٢٠	٧,٩	١,٤ -
١٣٥,٦٩٠	٧,٦	١,٥ -
١٤٩,٩٤٠	٧,٧	١,٣ -
١٦٧,١٤٠	٧,١	٢,١ -
١٨٦,٥٣٠	٦,٨	١,٧ -
٢٠٨,٨٥٠	٨,٦	٠,٧ -
٢٤٢,٥٢٠	١٠,٣	١,٠ -
٢٨٨,٦٦٠	١١,٨	١,٣ -
٣٦٥,٣٣٠	١٤,٦	٠,٨ -
٥٤١,٤١٠	١٩,٦	١,٨ -

(لاحظ هنا أيضا الأهمية الإحصائية لفحص هيمنة الفقر الأحادي المتغير).

ويصور مثالنا الأخير حال مقارنات الفقر التي تضم متغيرا متصلا ومتغيرين منفصلين. والبيانات مستمدة من الموجتين ٤ و١٢ من استبيان جدول الوحدة البريطاني، اللتين أجريتا في ١٩٩٤ و٢٠٠٠، على التوالي. ونحن نقيس الرفاه في أبعاد الدخل الحقيقي بالفرد البالغ المساوي، والحالة التعليمية، والحالة الصحية. والبعدان الأخيران متصلان. وتشير الحالة التعليمية إلى أعلى قدر متحقق من التعليم، والحالة الصحية إلى ما إذا أشار المستجوب إلى محدودية أنشطته اليومية بسبب اعتلال صحته أم لا [١٥]. وكما تبين المعادلة ٤، فإن هيمنة الفقر تتطلب مقارنات بين كل التراكيب التراكمية الممكنة للحالة الصحية، بغض النظر عن نظام التراكم. وعلى الرغم من هذه المعايير الأكثر تطلبا، نجد أن الفقر المتعدد الأبعاد ينخفض خلال هذه الفترة في بريطانيا بالنسبة إلى خطوط الفقر حتى النسبة المئوية ٥٥ من توزيع الدخل [١٦]. وكان معدل الفقر في هذه الفترة ١٩ في المائة، وهكذا يمكننا الاستنتاج بأمان بأن الفقر المتعدد المتغيرات انخفض في هذه الفترة في كل خطوط الفقر المقبولة.

وكفحص أكثر عمومية للأجوبة، عقدنا مقارنات للفقر ثلاثية المتغيرات لكل موجة من الموجات الـ١٢ الأولى من BHPS (ما عدا التاسعة) لهذه المركبات من المتغيرات: الدخل/التعليم/السعادة [١٧]. وقد حددنا الحد الأقصى للفقر عند متوسط التوزيع المشترك للدخل في كل الموجات. ولأن مقارنات الدخل/التعليم/الصحة تشبه المقارنة السابقة، فإن المقارنات المتعددة المتغيرات ترفض الصفر لمصلحة الهيمنة في ١٥ حالة من الحالات الـ ٤٣ التي ترفض فيها المقارنة الأحادية المتغير للدخل بالفرد المساوي صفرا [١٨]. وبالنسبة إلى مقارنات الدخل/السعادة/التعليم، فإننا نرفض الصفر في الاختبارات المتعددة المتغيرات في ٢٦ حالة من ٤٣، لكننا وصلنا إلى نفس النتيجة، في مقارنات الدخل/الصحة/السعادة، بالنسبة إلى ٧ فقط من الحالات الـ ٤٣ [١٩]. وهكذا، في حين أن استخدام

المقارنات المتعددة المتغيرات يزيد من صعوبة وجود تغير مهم إحصائيا في خط الفقر عبر الوقت، فإن استنتاجا كهذا ليس أمرا مستحيلا.

٩ - ٥: الخاتمة

يعتمد هذا الفصل على عملين كان إسهام توني اتكينسون فيهما رائدا ومؤثرا: الأول يستخدم طرق هيمنة عشوائية المتغير لعقد مقارنات عامة للفقر (أتكينسون ١٩٨٧)، ودراسات أخرى لمقارنات الفقر تشمل أبعادا متعددة (اتكينسون ١٩٩٢؛ أتكينسون وبورغنيون ١٩٨٢). واعتمادا على هذين العملين، بينا إمكان عقد مقارنات متعددة الأبعاد ونشطة للفقر عند تلخيص بعد أو أكثر من أبعاد الرفاه باستخدام متغير منفصل. وهذا مفيد لأن كثيرا من قياسات الرفاه المتاحة إما منفصلة بطبيعتها أو مسجلة هكذا. وكما رأينا، فإننا لكي نقوم بهذه المقارنات، فمن المهم التمييز بين الفهارس المماثلة لتعداد الفقر المتعدد الأبعاد غير المتصلة وتلك المتصلة. وأهمية هذا التمييز مفهومة تماما في أدبيات الفقر الأحادي المتغير، إذ تتصل، من بين ما تتصل به، بما إذا كانت فهارس الفقر تمتثل لمبدأ بيجو - دالتون. وأخيرا، فقد استخلصنا توزيعات عينة مقارناتنا المتصلة بالفقر المتعدد المتغيرات، بحيث يمكن التعبير عنها بطريقة مفهومة إحصائيا.

والأمثلة المقدمة تسلط الضوء على عدد من النقاط الأساسية بشأن مقارنات الفقر المتعدد المتغيرات التي تميزها عن حالة المتغير الأحادي المعياري. أولها، إذ إن المقارنات المتعددة المتغيرات تتطلب مزيدا، مقارنة بالأحادية المتغير، هناك اهتمام بألا تكون هذه الاختبارات قادرة على رفض صفر عدم الهيمنة في التطبيق. وفي حين أن هذا صحيح بالنسبة إلى معظم المقارنات التي نتناولها، فقد وجدنا حالات كثيرة رُفض فيها الصفر باستخدام الاستبيانات ذات عينات تضم المئات من الوحدات. وثانيها، أن هناك حالات ترفض فيها مقارنة الفقر المتعددة

المتغير الصفر لتحديد فقر التقاطع، حتى لو لم ترفضه مقارنة الدخل بالمتغير الأحادي. وهذا يمكن أن يحدث عندما ينخفض في مجموعة فرعية من المجموعات الأكثر فقرا من الوحدات لكنه لا يحدث في كل الوحدات. وثالثها، وبالنسبة إلى النطاق الأدنى من خطوط الفقر، من الممكن أيضا أن يزيد الفقر المتعدد المتغيرات حتى من دون زيادة في الدخل الأحادي المتغير. ويمكن أن يحدث هذا عندما ينخفض في مجموعة من الوحدات الأكثر فقرا بين الوحدات لكنه لا يحدث في كل الوحدات. ورابعها، وبالنسبة إلى النطاق الأدنى من خطوط الفقر، من الممكن أيضا أن يزيد الفقر المتعدد المتغيرات حتى لو انخفضت حصة الوحدات في المجموعة الفرعية الأكثر فقرا من المجموعات المنفصلة. وهذا يحدث في حال ارتفع دخل الفقر بين المجموعات الأكثر فقرا بقدر زيادة عدد الفقراء في تلك المجموعات على الرغم من تناقص إجمالي عدد الفقراء بين السكان. ويبين كل من هذه الأمثلة كيف يمكن للتحليل المتعدد المتغيرات أن يكون أكثر ثراء وهدوءا من مقارنات الفقر القائمة على الدخل وحده.

وتشير هذه الاستنتاجات إلى الطرق التي يمكن، بل ويجب، أن يتقدم بها تحليل الفقر النشط المتعدد الأبعاد مستقبلا. وعلى سبيل المثال، فإن معرفة ما إذا كانت تلك الطرق المقترحة في هذا الفصل لها قدرة إمبريقية للكشف عن الفروق في الفقر المتعدد الأبعاد عبر الزمان والمكان هي مسألة إمبريقية. وعندما ينجح اختبار الهيمنة، فمن الممكن استنتاج الفقر النشط. كما بيناه بالتحليل في هذا الفصل. لكن يظل أمامنا كثير لاختبار تكرار ظهور مثل هذه الترتيبات النشطة.

وفي حال فشل اختبار الهيمنة، يمكننا التعبير عن ذلك من خلال وجهتين. الأولى، أن من الممكن استنتاج أن إجراءات مقياس الفقر البديل يمكن أن تنتج ترتيبات مختلفة للتوزيعين المقارنين، وأن من غير الصواب محاولة ترتيبهما من منظور فقرهما. وقد يعتبر هذا نتيجة سلبية لكنه ينبهنا إلى الحساسية المحتملة لمقارنات الفقر لإجراء

القياس المستخدم. والثانية، أن من الممكن القول بأن طرق هيمنة الفقر لا تشي بما يكفي في مثل تلك الحالات وأن هناك حاجة للتركيز على مجموعة أكثر محدودية من إجراءات القياس. ويظل تحديد وتفسير مثل هذه المجموعات مجالا مهما للبحث مستقبلا. وكيف يمكن لهذا التركيز الأكثر محدودية أن يساعد في التوصل إلى ترتيب للفقر تعد أيضا مسألة يمكن تناولها بصورة مفيدة في عمل لاحق.

ومن الواضح أيضا أن مسائل الاستدلال الإحصائي بحاجة إلى أن تؤخذ مأخذ الجد في أدبيات الرفاه التطبيقية. وفي أحد الأعمال التطبيقية الأحدث في مجال الفقر، تعامل تقديرات الفقر كما لوكانت قيم سكان حقيقية. كما تحتاج إجراءات الاستدلال الإحصائي المستمدة في هذا الفصل إلى مدها حيث إن الأخطاء المعيارية التي رصدناها لا تأخذ في اعتبارها، على سبيل المثال، تصميم جوانب في الاستبيان مثل التبلور والسكون. انظر دوكلوس وارار (٢٠٠٦: الفصلين ١٦ و١٧) لمناقشة هذه المسألة. وأخيرا، فإن اختبار الهيمنة يتضمن اختبارات لمقولات الصفر المتعدد، وكيفية مراعاة التوزيع المشترك لاختبار الإحصاءات هو موضوع مهم للبحث مستقبلا.

الملحق

إثبات القضية ١

الإثبات ينهج نهج أتكينسون (١٩٩٢) وجنكينز ولامبرت (١٩٩٣). ونحن نستخدم (٢) أولا لدمج مفردات الفرق ΔP. ونجد أن:

$$\Delta P = \sum_{k=1}^{K} \pi_k(z(k))\Delta P^0(k; z(k)) - \sum_{k=1}^{K} \int_0^{z(k)} \pi_k^{(1)}(x)\Delta P^0(k; x)dx. \quad [١٩]$$

ولنتذكر استمرار فرض أن $\pi_k(z(k)) = 0, \forall k$. For $\Delta P > 0$ ، وبذلك نحتاج إلى تبيان أن

$$\sum_{k=1}^{K} \int_{0}^{z(k)} \pi_k^{(1)}(x)\Delta P^0(k;x)dx < 0. \qquad [٢٠]$$

وبتـذكـر أن $\pi_k^{(1)}(x) = 0 \text{ if } x > z(k)$: مـرتبـط بـ (٥)، يمكننـا إعـادة كتابة [٢٠] كـ:

$$\int_{0}^{z(1)} \sum_{k=1}^{K} \pi_k^{(1)}(x)\Delta P^0(k;x)dx < 0. \qquad [٢١]$$

ويمكن كتابة الكم الداخلي في [٢١] كالتالي:

$$\sum_{k=1}^{K} \pi_k^{(1)}(x)\Delta P^0(k;x) = \qquad [٢٢]$$

$$\pi_K^{(1)}(x)\sum_{l=1}^{K}\Delta P^0(l;x) + \left(\pi_{K-1}^{(1)}(x) - \pi_K^{(1)}(x)\right)\sum_{l=1}^{K-1}\Delta P^0(l;x) \qquad [٢٣]$$

$$+\ldots+\left(\pi_1^{(1)}(x) - \pi_2^{(1)}(x)\right)\Delta P^0(1;x) \qquad [٢٤]$$

وبالتدليل على $\pi_{K+1}^{(1)}(x) \equiv 0$ ، يمكن إعادة كتابة الشق الأيمن من [٢١] على هذا النحو:

$$\int_{0}^{z(1)} \sum_{i=1}^{K}\left[\left(\pi_i^{(1)}(x) - \pi_{i+1}^{(1)}(x)\right)\sum_{k=1}^{i}\Delta P^0(k;x)\right]dx. \qquad [٢٥]$$

لاحظ أنه بتحديد فئة الفهارس،

$$\Pi^1(\zeta(1),\ldots,\zeta(K)),\ \pi_i^{(1)}(x) - \pi_{i+1}^{(1)}(x) \leq 0,\ \forall i = 1,\ldots,K,$$

مع التفاوت الصريح لبعض قيم I فوق نطاق $x \in [0,\zeta(i)]$(حتى لا تتحلل الفهارس). وعليـه، إذا كـان $\sum_{k=1}^{i}\Delta P^0(k;\zeta) > 0, \forall \zeta \in [0,z(i)]$ و $\forall i = 1,\ldots,k$، يجب أن تنطبق معادلة [٢١] على كل $P(z(1),\ldots,z(K)) \in \Pi^1(z(1),\ldots,z(K))$، على أن هذا يعني أيضا أن $\Delta P(\zeta(1),\ldots,\zeta(K)) > 0, \forall P(\zeta(1),\ldots,\zeta(K)) \in \Pi^1(\zeta(1),\ldots,\zeta(K))$

و. $\forall\zeta(k) \in [0, z(k)],\ k = 1, \ldots, k$. وهذا يثبت قدرة الحالة [٨].

وبالنسبة إلى الجانب الضرورة، يكفي أن نأخذ أي حالة يكون فيه $\sum_{k=1}^{i} \Delta P^0(k;\zeta) \leq 0$ ولبعض قيمة $\zeta \in [z^-(i), z^+(i)]$ ولبعض قيمة i. ولنأخذ بعد ذلك فهرس فقر ينتمي لـ $\Pi^1(z(1), \ldots, z(K))$ مثل $\pi_k^{(1)}(x) - \pi_{k+1}^{(1)}(x) = 0$ في كل موضع، ما عدا K=i وفوق نطاق $\zeta \in [z^-(i), z^+(i)]$ الذي فوقه يكون $\sum_{k=1}^{i} \Delta P^0(k;\zeta) \leq 0$. ثم بـ [٢٥]، ΔP≤0، الذي يبين من ثم ضرورة الحالة [٨].

إثبات القضية ٢

اعتبر مرة أخرى المعادلة [١٩]:

$$\Delta P = \sum_{k=1}^{K} \pi_k(z(k))\Delta P^0(k; z(k)) - \sum_{k=1}^{K} \int_0^{z(k)} \pi_k^{(1)}(x)\Delta P^0(k; x)dx.$$

السطر الثاني من الحالة [١٠] يضمن عدم سلبية السطر الثاني لـ [٢٦]، كما بينا من قبل في المعادلة ١. وللتدليل مرة أخرى على $\pi_{K+1}^{(1)}(y) \equiv 0$ ، نعيد كتابة الشق الأول على الجانب الأيمن من [٢٦] كـ:

$$\sum_{i=1}^{K} \left[(\pi_i(z(i)) - \pi_{i+1}(z(i+1))) \sum_{k=1}^{i} \Delta P^0(k; z(i)) \right] \qquad [٢٧]$$

ولنلاحظ أن بتعريف فئة الفهارس $\pi_i(z(i)) - \pi_{i+1}(z(i+1)) \leq 0,\ \forall i = 1, \ldots, K$.

وعليه، إذا كانت $\sum_{k=1}^{i} \Delta P^0(k; z(k)) > 0,\ \forall i = 1, \ldots, K,$ ، فإن الجزء الأول على الجانب الأيمن من [٢٦] يكون أيضا غير سلبي. والجمع بين الجزأين الأول والثاني للحالة [١٠] يضمن أن ΔP>0.

وتظهر ضرورة الحالة [١٠] كما هي الحال في إثبات القضية ١.

$$\sum_{k=1}^{K}\int_{0}^{z(k)}\pi_k^{(1)}(x)\Delta P^0(k;x)dx < 0. \qquad [٢٠]$$

وبتـذكـر أن $\pi_k^{(1)}(x) = 0 \text{ if } x > z(k)$: مـرتبـط بـ (٥)، يمكننـا إعـادة كتابة [٢٠] كـ:

$$\int_{0}^{z(1)}\sum_{k=1}^{K}\pi_k^{(1)}(x)\Delta P^0(k;x)dx < 0. \qquad [٢١]$$

ويمكن كتابة الكم الداخلي في [٢١] كالتالي:

$$\sum_{k=1}^{K}\pi_k^{(1)}(x)\Delta P^0(k;x) = \qquad [٢٢]$$

$$\pi_K^{(1)}(x)\sum_{l=1}^{K}\Delta P^0(l;x) + \left(\pi_{K-1}^{(1)}(x) - \pi_K^{(1)}(x)\right)\sum_{l=1}^{K-1}\Delta P^0(l;x) \qquad [٢٣]$$

$$+\ldots+\left(\pi_1^{(1)}(x) - \pi_2^{(1)}(x)\right)\Delta P^0(1;x) \qquad [٢٤]$$

وبالتدليل على $\pi_{K+1}^{(1)}(x) \equiv 0$ ، يمكن إعادة كتابة الشق الأيمن من [٢١] على هذا النحو:

$$\int_{0}^{z(1)}\sum_{i=1}^{K}\left[\left(\pi_i^{(1)}(x) - \pi_{i+1}^{(1)}(x)\right)\sum_{k=1}^{i}\Delta P^0(k;x)\right]dx. \qquad [٢٥]$$

لاحظ أنه بتحديد فئة الفهارس،

$$\Pi^1(\zeta(1),\ldots,\zeta(K)),\ \pi_i^{(1)}(x) - \pi_{i+1}^{(1)}(x) \le 0,\ \forall i = 1,\ldots,K,$$

مع التفاوت الصريح لبعض قيم I فوق نطاق $x \in [0,\zeta(i)]$(حتى لا تتحلل الفهارس). وعليـه، إذا كـان $\sum_{k=1}^{i}\Delta P^0(k;\zeta) > 0, \forall \zeta \in [0,z(i)]$ و $\forall i = 1,\ldots,k,$، يجب أن تنطبق معادلة [٢١] على كل $P(z(1),\ldots,z(K)) \in \Pi^1(z(1),\ldots,z(K))$، على أن هذا يعني أيضا أن $\Delta P(\zeta(1),\ldots,\zeta(K)) > 0, \forall P(\zeta(1),\ldots,\zeta(K)) \in \Pi^1(\zeta(1),\ldots,\zeta(K))$

و $\forall \zeta(k) \in [0, z(k)],\ k = 1, \dots, k$. وهذا يثبت قدرة الحالة [٨].

وبالنسبة إلى الجانب الضرورة، يكفي أن نأخذ أي حالة يكون فيه $\sum_{k=1}^{i} \Delta P^0(k; \zeta) \le 0$ ولبعض قيمة $\zeta \in [z^-(i), z^+(i)]$ ولبعض قيمة i. ولنأخذ بعد ذلك فهرس فقر ينتمي لـ $\Pi^1(z(1), \dots, z(K))$ مثل $\pi_k^{(1)}(x) - \pi_{k+1}^{(1)}(x) = 0$ في كل موضع، ما عدا K=i وفوق نطاق $\zeta \in [z^-(i), z^+(i)]$ الذي فوقه يكون $\sum_{k=1}^{i} \Delta P^0(k; \zeta) \le 0$ ثم بـ [٢٥]، ΔP≤0، الذي يبين من ثم ضرورة الحالة [٨].

إثبات القضية ٢

اعتبر مرة أخرى المعادلة [١٩]:

$$\Delta P = \sum_{k=1}^{K} \pi_k(z(k)) \Delta P^0(k; z(k)) - \sum_{k=1}^{K} \int_0^{z(k)} \pi_k^{(1)}(x) \Delta P^0(k; x) dx.$$

السطر الثاني من الحالة [١٠] يضمن عدم سلبية السطر الثاني لـ [٢٦]، كما بينا من قبل في المعادلة ١. وللتدليل مرة أخرى على $\pi_{K+1}^{(1)}(y) \equiv 0$ ، نعيد كتابة الشق الأول على الجانب الأيمن من [٢٦] كـ:

$$\sum_{i=1}^{K} \left[(\pi_i(z(i)) - \pi_{i+1}(z(i+1))) \sum_{k=1}^{i} \Delta P^0(k; z(i)) \right] \qquad [٢٧]$$

ولنلاحظ أن بتعريف فئة الفهارس $\pi_i(z(i)) - \pi_{i+1}(z(i+1)) \le 0,\ \forall i = 1, \dots, K$.
وعليه، إذا كانت $\sum_{k=1}^{i} \Delta P^0(k; z(k)) > 0,\ \forall i = 1, \dots, K,$ ، فإن الجزء الأول على الجانب الأيمن من [٢٦] يكون أيضا غير سلبي. والجمع بين الجزأين الأول والثاني للحالة [١٠] يضمن أن ΔP>0.

وتظهر ضرورة الحالة [١٠] كما هي الحال في إثبات القضية ١.

إثبات القضية ٣

بالنسبة إلى كل توزيع، فإن وجود لحظات السكان المناسبة في الترتيب الأول يسمح لنا بتطبيق قانون الأرقام الكبيرة على [١١]، وبهذا نبين أن $\sum_{k=1}^{l}\hat{P}_{L}^{\alpha}(k;z(k))$ وقدر متماسك لـ $\sum_{k=1}^{l}P_{L}^{\alpha}(k;z(k))$ نظرا إلى وجود عزم سكان للترتيب ٢، فإن معادلة الحد الأساسي تبين أن المقدر في [١١] هو جذر N المتماسك والمتقارب بشكل عادي مع جدول التكافؤ المتقارب المعطى من [١٢].



الجزء الثالث

السياسة العامة

10

دخل مضمون لأطفال أوروبا

هوراشيو ليفي، كريستين لايتز، هولي سوذرلاند (*)

«نظرا إلى أهمية الأطفال بوصفهم قوة العمل ودافعي الضرائب في المستقبل (إلى جانب أشياء أخرى)، يمكننا القول بأن من المقبول أن يكون هناك قدر من الدعم على مستوى الجماعة لهذا المورد»

المؤلفون

عند تقديم «الاقتصاديات العامة في العمل»، عبر أتكينسون (١٩٩٥) عن اعتقاده أن «اقتراح الدخل الأساسي/ الضريبة الثابتة، أو تنويعاتها الأساسية ... يجب أن توضع على أجندة أي مناقشة جادة للضرائب وإصلاح الضمان الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين» (أتكينسون ١٩٩٥: ١). وبعد نحو عشر

(*) ترتكز هذه الورقة على العمل الذي تم كجزء من مشروع MICRESA (المستوى الميكرو من الأجندة الاجتماعية الأوروبية)، الذي يموله برنامج تحسين الإمكانيات البشرية للمفوضية الأوروبية (SERD-2001-00099)ونحن مدينون لكل الأعضاء السابقين والحاليين باتحاد EUROMOD خصوصا هرويغ ايمرفويل وستيفن جنكينز بتعليقاتهم المفيدة. على أن الآراء الواردة هنا، وكذلك أي آراء، هي مسؤولية المؤلفين. وينطبق هذا، بصفة خاصة، على شرح نتائج النموذج وأي أخطاء مترتبة على استخدامها. ويحظى EUROMOD بالتحسين والتحديث والنتائج المقدمة هنا كانت أفضل المتاح عند الكتابة. ويعتمد EUROMOD على الميكرو بيانات ←

سنوات من هذا العمل، يكتسب الدخل الأساسي الضريبة الثابتة، أو تنويعاته، أرضا في الجدل العام حول إصلاح الضرائب والسياسة الاجتماعية في عدد من البلاد. وأفضل مثال هنا هو الورقة الخضراء حول الدخل الأساسي التي أصدرتها الحكومة الأيرلندية في ٢٠٠٢ (رئاسة الوزراء ٢٠٠٢).

ويحلل هذا الفصل مجموعة من الدخل الأساسي/الضريبة الثابتة B1/FT التي اقترحت كأدوات لمعالجة فقر الطفل في الاتحاد الأوروبي: «الدخل الأساسي للطفل». وعلى هدي أفكار أتكينسون (٢٠٠٥)، ننظر في الدخل الأساسي للطفل الذي يتألف من الدخل المضمون من دون شروط لكل فرد في الدولة. وتحليل أثر اقتراح كهذا لا يسمح لنا فقط بالتوصل إلى حكم بشأن مميزات ومساوئ المنهج، بل ويساعدنا كذلك في معرفة مزيد عن وجود نظم الحماية الاجتماعية، وكذلك تناول بعض المسائل المتصلة بتطبيق السياسات الاجتماعية على النطاق الأوروبي. فعلى سبيل المثال، يمكننا تقييم إلى أي مدى تفشل المستويات القائمة للدعم المالي للأطفال من خلال المنافع القومية وتخفيضات الضرائب في تصوير المستويات الدنيا من الدخل، ومن ثم حساب تكاليف توفير كمية الدعم للأطفال في كل هذه المستويات. أما قياسات فقر الأطفال التي

← من ١٢ مصدرا مختلفا لـ ١٥ بلدا. وتمثل هذه قاعدة بيانات مستخدم جدول وحدة الاتحاد الأوروبي (ECHP) التي يوفرها يوروستات: النسخة النمساوية من ECHP متوافرة في مركز البحث المقارن التعددي للعلوم الاجتماعية؛ جدول استبيان الوحدات البلجيكي متاح بواسطة جامعتي ليج وانتويرب؛ واستبيان توزيع الدخل توفره إحصاءات فنلندا؛ ويوفر INSEE فحصا لميزانيات الأسر (EBF)؛ ويوفر المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية ببرلين دراسة الجدول الاقتصادي الاجتماعي الألماني؛ ويوجد استبيان المعيشة في ايرلندا في معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية الألماني؛ ويوفر بنك إيطاليا استبيان دخل وثروة الوحدة؛ ويوفر CEPS INSTEAD \ الجدول السوسيو - اجتماعي للوكسمبورغ؛ ويتيح إحصاء هولندا استبيان الجدول السوسيو - اقتصادي من خلال تأمل منظمة هولندا للبحوث العلمية - وكالة الإحصاء العلمي؛ واستبيان توزيع الدخل يوفره الإحصاء السويدي؛ واستبيان إنفاق الأسرة يوفره المكتب البريطاني للإحصاء القومي من خلال البيانات الأرشيفية. والمواد المستمدة من استبيان إنفاق الأسرة محفوظة الحقوق وتستوجب الحصول على تصريح. ولا يتحمل مكتب الإحصاء البريطاني أو بيانات الأرشيف أي مسؤولية عن تحليل أو تفسير المواد الواردة هنا. ويسري هذا على كل مصادر البيانات المستخدمة هنا.

تستند إلى دخل الوحدة فيمكن استخدامها لتقدير تكلفة توفير الدخول المضمونة للأطفال، وهو ما تستهدفه الجهود المبذولة على نطاق الاتحاد الأوروبي لتقليل الفقر. وتكلفة تطبيق الدخل الأساسي للطفل يمكن توفيرها على المستوى القومي، أو مستوى الاتحاد الأوروبي. ونحن نقترب من فكرة BI / FT بفحص أثر تمويل دخل الطفل الأساسي بتطبيق «ضريبة أوروبية ثابتة» جديدة.

ويذكر أتكينسون (١٩٩٥) استخدام المحاكاة المصغرة لنماذج ضريبة الفائدة كواحد من مجالات بحوث الاقتصاديات العامة ذات الصلة باختبار مقترح BI/ FT. وقد ظهرت نماذج ضريبة الفائدة خلال العقد الأخير. ونحن نستعين هنا بمثال واحد من تلك المستجدات: محاكاة EUROMOD لنموذج ضريبة الفائدة المصغر. ونحن نفحص أثر مستويات أشكال دخل الطفل الأساسي في كل البلاد الـ ١٥ التي كان يتألف منها الاتحاد الأوروبي قبل توسيعه في مايو ٢٠٠٤ (الاتحاد الأوروبي - ١٥) [١].

والفصل مقسم على النحو التالي: القسم (١٠ - ١) يناقش لماذا يعد دخل الطفل الأساسي خيارا سياسيا للتصدي لفقر الطفل في الاتحاد الأوروبي. ويتناول القسم (١٠ - ٢) المسائل المتصلة بوضع دخل الطفل الأساسي موضع التطبيق وتحديد أثره. ويعرض القسم (١٠ - ٣) للمسائل المنهجية المتصلة باستخدام يورومود؛ إنه يشرح كيف تستخدم المحاكاة لتحديد المستويات الحالية للإنفاق على الأطفال وتقرير مستويات دخل الطفل الأساسي، وكذلك بعض التعريفات والفرضيات الأساسية المستخدمة في التحليل. ويقيس القسم (١٠ - ٤) تأثير المستويات المختلفة لدخل الطفل الأساسي على إجمالي الإنفاق على الأطفال وعلى معدلات الفقر. ويستكشف القسم (١٠ - ٦) أثر تمويل دخل الطفل الأساسي من خلال الضريبة الموحدة. ويتناول القسم (١٠ - ٦) دلالات التحويلات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ١٥ أولا، وبين المجموعات

الجيلية ثانيا. وأخيرا، يركز القسم (١٠- ٧)، بصفة خاصة، على ما يمكن أن ينبئنا به تحليل المحاكاة المصغرة عن تصميم السياسة لإنجاز الأهداف المشتركة للاتحاد الأوروبي، واقتراح أجندة للمزيد من العمل.

١٠ - ١: دخل الطفل الأساسي كسياسة لمواجهة فقر الطفل في الاتحاد الأوروبي

برز فقر الطفل أخيرا كأحد الجوانب الأساسية للسياسة الاجتماعية للاتحاد الأوروبي. وكما يشير أتكينسون وآخرون (٢٠٠٥)، في وقت أبدت فيه بلاد قليلة اهتماما بفقر الطفل في أول خطط لتحرك قومي للدمج الاجتماعي في ٢٠٠١، فإن هذه المشكلة أقر بها في السنوات الأخيرة مزيد من البلاد. وحاليا، تعترف المفوضية الأوروبية بأن «الحرمان المادي بين الأطفال يجب أن يلقى اهتماما جادا، حيث إن هناك اعترافا عاما بأثره على نموهم وفرصهم في المستقبل»، وحثت الدول الأعضاء على «التركيز على القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي بين الأطفال» كإحدى الأولويات الست الأساسية «على مدى السنتين القادمتين» (المفوضية الأوروبية ٢٠٠٤أ: ٧ – ٢).

وتكشف المؤشرات الاقتصادية، خصوصا دخل الوحدة، عن بعد واحد فقط من الأبعاد التي تؤثر في رفاه الأطفال. ومن هنا، فإن القضاء على فقر الأطفال يتطلب مزيجا من أنواع السياسات المختلفة التي يمكن، بالجمع بينها، حماية الأطفال من كل أبعاد الفقر. وبالطبع، يعد دخل أسرة الطفل بعدا أساسيا ويرتبط إلى حد كبير بالجوانب الأخرى للرفاه (غريغ وماكلين ٢٠٠١). من هنا، فإن التحويلات النقدية إلى الأسر التي تعول أطفالا تتصل اتصالا وثيقا بتطوير نظام يتيح حماية فعالة للأطفال. وتساوي الدخل هو ما يعالجه الدخل الأساسي بصورة طبيعية وما يركز عليه هذا الفصل.

ويمكن استخدام أنواع السياسات أو حزم السياسة لتحويل الدخل للأسر التي تعول أطفالا. ويمكن تقديم الدعم المالي للأسر من خلال فوائد المتوسطات المختبرة الموجهة إلى الأسر ذات الدخل الأدنى. ويمكن استخدام استقطاعات الضرائب لزيادة حد الكفاف للأسر الخاضعة لضريبة الدخل. كما يمكن توجيه التحويلات بوضع قيود غير مالية على مجموعات اجتماعية معينة، مثل المنافع التي تعتمد على حالة سوق عمل الوالدين (أو غير ذلك)، أو بتقديم مكملات للطفل للمنافع غير المتصلة مباشرة بالأطفال مثل السكن. وأخيرا، فإن الدعم المالي يمكن تأمينه لكل الأطفال عبر ائتمانات الضرائب المولة من دون شروط ومنافع الأطفال (العالمية).

وقد نادى إسبنج ـ أندرسون بـ «ضمان دخل أساسي للأسر التي تعول أطفالا» كجزء من «استراتيجيات موحدة» لـ «تعزيز الهدف الأوروبي الكبير وهو ـ ببساطة ـ القضاء على فقر الأطفال نهائيا» (إسبنج ـ أندرسون ٢٠٠٢: ٦٦). كما يشاركه في الرأي مجموعة المستوى العالي حول مستقبل السياسة الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي الموسع التي من بين توصياتها: «الحد من فقر الأطفال، من خلال دخل أساسي توفره الدول الأعضاء، وغير ذلك من الطرق» (المفوضية الأوروبية ٢٠٠٤ب: ٥٦).

وهذا الدخل الأساسي، في شكله الأصلي، هو تحويلات دخل غير مشروطة تمنح لكل فرد، بغض النظر عن أي ظروف شخصية مثل إن كان يعمل أو لا يعمل أو إن كان متزوجا أم عزبا. وهو يضمن مستوى معقولا من الدخل لكل شخص، ويحل محل كل استقطاعات الضرائب والمنافع الاجتماعية، ليصبح التحويل النقدي الوحيد. وللمزيد عن مقترح الدخل الأساسي، انظر باركر (١٩٨٩) وفان بارجيس (١٩٩٢) وأتكينسون (١٩٩٥) وكالان وآخرين (٢٠٠٠). ومن شأن دخل الطفل الأساسي الصافي أن يتكون من مدفوعات سخية وغير مشروطة تحل محل كل استقطاعات الضرائب والتحويلات

النقدية التي تقدم للطفل حاليا. ويمكن تقديم صورة معدلة من دخل الأطفال الأساسي، تتضمن وضع مستوى عالمي للحد الأدنى لدخل الطفل يقدم من دون شروط لكل طفل، وفي ظل هذا المبدأ للدعم يمكن لكل دولة عضو اختيار طريقتها المفضلة لتقديم هذا الدخل الأساسي. وهذه على ما يبدو هي قراءة لجنة المستوى العالي للسياسة الاجتماعية المستقبلية في الاتحاد الأوروبي الموسع عندما تقترح «دخلا أساسيا للأطفال، تضمن الدول الأعضاء بمقتضاه أن تبلغ المنافع وغيرها من المدفوعات إلى الأطفال نسبة معينة من متوسط دخل الوحدة في ذلك البلد» (المفوضية الأوروبية ٢٠٠٤ب: ٤٤). ويقترح أتكينسون (٢٠٠٥) تحديد مستوى دخل الطفل الأساسي بحيث يستهدف بعدا معينا من فقر الطفل (مثل تقسيم معدل فقر الطفل أو تقليله إلى مستوى معين).

ويمكن استكشاف الشكل المختلط لدخل الطفل الأساسي في الأقسام التالية من هذا الفصل. ويمكن تحليل المستويات المختلفة لهذا الدخل بزيادة المستوى الحالي لدعم الطفل المحتمل مثل ذلك الإجمالي الذي يساوي مستوى الدخل الأساسي المحدد لكل طفل في كل بلد، من دون تقليل المدفوعات التي تزيد على مستوى دخل الطفل الأساسي. ونحن لا نفرض الطريقة التي ينبغي بها توزيع دخل الطفل الأساسي في التطبيق. والهدف هو ببساطة ضمان قدر متساو لكل طفل.

وخطط دخل الطفل الأساسي تلك لها تكاليفها في الميزانية. ولضمان حياد الميزانية في النظام الحالي، فإن أمام الحكومات عددا من الخيارات: تقليل الإنفاق على بنود أخرى من الميزانية؛ أو زيادة أي أو كل العوائد الحالية، أو فرض أنواع جديدة من الضرائب. وهو عادة ما يرتبط بالضريبة الثابتة (FT) وتفرض الضريبة الثابتة الصافية على كل مصادر الدخل منذ اليورو الأول وبالنسبة نفسها (من دون استثناءات أو تخفيضات)، ويمكن أن تحل محل دخل

الضريبة وحصص الضمان الاجتماعي الحالية. والملمح الأساسي لاقتراح الضريبة الثابتة هو بساطته. وباستخدام معدل مفرد، تصبح بعض الجوانب الأكثر تعقيدا لتحصيل الضرائب مثل تحديد وحدة الضريبة، وفترة التقييم والتجميع وتحديد الأنواع المختلفة من الدخل، لا صلة لها بالموضوع. وهذا من شأنه تقليل تكاليف الإدارة بالنسبة إلى الحكومة، والمستخدمين، ودافعي الضرائب، وكذلك تقليل التهرب.

من هنا، فإننا نبقي على نظم الضريبة والضمان الاجتماعي القائمة ومواجهة الأعباء الإضافية لدخل الطفل الأساسي بضريبة ثابتة إضافية تفرض على كل الدخول غير النفعية بما فيها المعاشات (قبل اقتطاع الضرائب والمساهمات الحالية). وفي القسم التالي، نقدم شرحا أكثر تفصيلا للخطوات، والخيارات والفرضيات المتبعة لتحقيق رزمة دخل الطفل الأساسي والضريبة الثابتة في يوروmod.

١٠ - ٢: تحقيق دخل الطفل الأساسي

إننا مهتمون باستكشاف كيف يمكن لمستوى مضمون من الدخل لكل طفل أوروبي أن يسهم في تحقيق الهدف المرجو بتقليل فقر الطفل. ولتحقيق هذا، نتبع الخطوات التالية:

يوضع مستوى دخل الطفل الأساسي كنسبة من متوسط دخل الوحدة. وأحد الخيارات هو تحديد المستوى في ضوء المتوسط القومي. وهذا يعني أن القيمة النقدية تتراوح وفق مستوى الدخل القومي ودخل الطفل الأساسي في ٢٠ في المائة من معدلات الدخل بين ١٠٧ يوروات للطفل شهريا في البرتغال و٣٩٤٤ يورو في لوكسمبورغ. (يبين الجدول (١٠ - ١) مستويات متوسط الدخل. وكل قيم العملات مقدرة بأسعار ٢٠٠١). ونود، بدلا من ذلك، استخدام دخل الطفل الأساسي لإعادة التوزيع على الأطفال في بلاد الاتحاد الأوروبي - ١٥ ذات الدخل الأدنى، وتحديد دخل

الطفل الأساسي في علاقته بمتوسط الدخل في الاتحاد الأوروبي - ١٥، وفي هذه الحالة فإن مستوى ٢٠ في المائة من دخل الأطفال الأساسي هو ٢٤٢ يورو لكل طفل في الشهر. وسيكون لهذا تأثيره الأقل على الأطفال في البلاد الأغنى التي تتمتع أيضا بأنظمة دعم سخية للأطفال، وتأثير كبير للغاية في البلاد ذات الدخل الأدنى التي تقدم حاليا دعما بسيطا. وفي كل حالة نجرب ضبط دخول الأطفال الأساسية في صلتها بالنسب المختلفة لمتوسط الدخل للتوصل إلى التفاعل بين حجم الضمان، وتكلفته الصافية وتقليل فقر الطفل.

ولأننا اخترنا تمويل دخل الطفل الأساسي من الضريبة الثابتة، فمن الاستقامة تقديم طريقة موحدة تسري على كل البلاد. وزيادة الضرائب القومية القائمة من شأنه اختلاف التأثير وفق بنية نظم الضرائب القائمة. وحيث إن اهتمام هذه الدراسة ينصب على دعم الأطفال وليس آليات التمويل، فإن الضريبة الثابتة تعد أداة مفيدة. ومن ناحية أخرى، فإن الضريبة الثابتة المفروضة على المستوى القومي، التي تكفي لتمويل أعباء دخل الطفل الأساسي على المستوى القومي، ستكون مكلفة للغاية في البلاد ذات المستويات المنخفضة من دعم الطفل المشروط، ممن يكونون أيضا من بين أصحاب الدخل الأدنى. بالمقابل، فإن فرض ضريبة ثابتة كتلك المطبقة في الاتحاد الأوروبي - ١٥ في كل مكان، من شأنه إعادة التوزيع من البلاد ذات الدخل الأعلى إلى ذات الدخل الأدنى، ومن البلاد صاحبة الحصة الأقل من الأطفال إلى تلك التي تحظى بأعداد أكبر نسبيا من الأطفال. وهذا هو الاختيار الثاني الذي نحاول استكشافه هنا. ويبين الجدول (١٠ -١)، على سبيل المثال، أن الضريبة الثابتة لـ ٢,٣ في المائة تقوم بتمويل دخل الطفل الأساسي المحدد لـ ٢٠ في المائة من متوسطي الدخل (سواء من المنظور القومي أو منظور الاتحاد الأوروبي - ١٥).

الجدول (١٠ - ١): متوسط المدفوعات للطفل بمستويات دخل الطفل الأساسي ومعدلات الضريبة الثابتة

	النمسا	بلجيكا	الدنمارك	فنلندا	فرنسا	ألمانيا	اليونان	إيرلندا	إيطاليا	لوكمبسورغ	هولندا	البرتغال	إسبانيا	السويد	المملكة المتحدة	الاتحاد الأوروبي ١٥	معدل الضريبة الثابتة ٪
متوسط الدخل	١٣٢٧	١٢٨٧	١٥٨١	١٣٠٤	١٣٣٩	١٣٧١	٦٠٣	١٢٠٩	٩٨٧	١٩٦٩	١٣٧٥	٥٣٤	٨٠٩	١٢٨٩	١٤٨٠	١٢١٠	
من دون الطفل الأساسي	١٨٤	١٧٦	١٦٣	١٤٠	١٥٩	١٥٨	٢٢	١٥١	٥٤	٣٤٢	٨٧	٣٥	٢٦	١١٧	١٨٥	١٢٦	٠,٠٠
دخل الطفل الأساسي ١٠	١٨٦	١٧٩	٢٠١	١٦١	١٧٨	١٧٠	٦٢	١٦٢	١٠٢	٣٤٣	١٤٣	٥٧	٨١	١٤٢	٢٠٧	١٥٣	٠,٥٢
دخل الطفل الأساسي ٢٠	٢٦٨	٢٥٨	٣٣١	٢٦٦	٢٧٣	٢٧٧	١٢١	٢٥٣	١٩٧	٤٢٠	٢٧٦	١٠٧	١٦٢	٢٥٨	٣٠٨	٢٥٠	٢,٣٥
دخل الطفل الأساسي ٣٠	٣٩٩	٣٨٤	٤٧٨	٣٩٣	٤٠٢	٤١٢	١٨٠	٣٦٨	٢٩٥	٥٩٦	٤١٢	١٦٠	٢٤٣	٣٦٨	٤٤٦	٣٦٩	٤,٦١
دخل الطفل الأساسي ٤٠	٥٣١	٥١٣	٦٣٣	٥٢٢	٥٣٦	٥٤٨	٢٤٠	٤٨٦	٣٩٤	٧٨٩	٢٥٥٠	٢١٤	٣٢٤	٥١٤	٥٩٢	٤٩٢	٦,٩٢
دخل الطفل الأساسي للاتحاد الأوروبي ١٠	١٨٥	١٧٨	١٧٦	١٥٥	١٧٣	١٦٤	١٢١	١٦٢	١٢١	٣٤٢	١٢٨	١٢١	١٢١	١٣٦	١٩٤	١٥٧	٠.٦٠
دخل الطفل الأساسي للاتحاد الأوروبي ٢٠	٢٤٥	٢٤٤	٢٦٨	٢٤٨	٢٥٠	٢٤٧	٢٤١	٢٥٣	٢٤١	٣٤٩	٢٤٤	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٣	٢٦٥	٢٤٩	٢.٣٣
دخل الطفل الأساسي للاتحاد الأوروبي ٣٠	٣٦٤	٣٦١	٣٧٣	٣٦٥	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٢	٣٦٨	٣٦٢	٣٩٨	٣٦٣	٣٦٣	٣٦٣	٣٦٢	٣٦٨	٣٦٤	٤,٥١
دخل الطفل الأساسي للاتحاد الأوروبي ٤٠	٤٨٤	٤٨١	٤٨٧	٤٨٤	٤٨٤	٤٨٤	٤٨٣	٤٨٦	٤٨٣	٤٩٦	٤٨٤	٤٨٤	٤٨٤	٤٨٣	٤٨٥	٤٨٤	٦,٧٧

ويمكننا تقييم التأثير في معدل فقر الطفل باستخدام حد فقر محدد موضوع على أساس قومي أو على مستوى الاتحاد الأوروبي - ١٥. ويترتب على الأخير نسبة عالية من الأطفال المصنفين كفقراء في بلاد ضعيفة الدخل نسبيا ونسبة منخفضة نسبيا منهم في البلاد الأعلى دخلا. وعلى سبيل المثال، فإن ٦١ في المائة من أطفال اليونان و٨ في المائة من أطفال المملكة المتحدة مصنفين كفقراء باستخدام حد الفقر المحدد عند ٦٠ في المائة من متوسط الاتحاد الأوروبي - ١٥ مقابل ١٨ في المائة و٢١ في المائة، على التوالي، باستخدام المتوسط القومي. وللتبسيط، نقصر تحليلنا على استخدام خطوط الفقر القومية، علما أننا سنعود إلى هذه المسألة في القسم الختامي.

وهناك، مرة أخرى، الاختيار بين تحديد أهداف للحد من الفقر على المستوى القومي أو مستوى الاتحاد الأوروبي - ١٥. وقسمة معدل فقر الطفل، على سبيل المثال، يمكن أن يتحقق على مستوى الاتحاد من دون إنجازه في كل بلد على حدة. وفي هذا الفصل، نتناول تمثيلين بيانيين لأهداف محددة قوميا: قسمة معدل فقر الطفولة وتخفيض المعدل إلى ٥ في المائة. ويقدر يورومود (٢٠٠١) معدل فقر الطفل بنحو ٦,١ في المائة في الدنمارك و٢٨,٣ في المائة في البرتغال. وتعد حالة البرتغال ارتدادا.

وتعتمد دراستنا اليورو كوحدة لقياس الدخل [٢]. وتعد الشفافية من بين ما يتسم به دخل الطفل الأساسي ذو القيمة النقدية الموحدة بين البلاد. ويجب أن يكون كل مواطني منطقة اليورو على دراية بالحد الأدنى من الدعم الذي يجب أن يتلقاه أطفالهم، وغيرهم من أطفال الاتحاد الأوروبي.

١٠-٣: البيانات والأساليب

يستعين تحليلنا بيورومود لتحديد الإنفاق العام الصافي على الفوائد النقدية (بما في هذا استقطاعات الضرائب) التي تتلقاها الوحدات بسبب وجود كل طفل. وهذا هو المفهوم الذي ننظر فيه كأساس لدخل الطفل الأساسي. وإذا كان دخل «الطفل المشروط» أقل من مستوى دخل الطفل

الأساسي المحدد لأي طفل، فإن الكمية تزاد حتى تبلغ ذلك المستوى [٣]. ونحصل على دخل الطفل المشروط بطريقة يوروmod لإعادة حساب دخول الوحدة من دون اعتبار الأطفال عند حساب المنافع والضرائب التي تتلقاها الوحدة. ولا يكون هذا الحساب نفسه عموما بالاكتفاء بحساب قيمة منافع «الطفل» و«الأسرة». وفي كثير من النظم يستعاض عن هذه الموارد البديلة للدخل إلى حد ما إذا لم تكن موجودة، أو إذا لم يكن هناك أطفال. وعلى سبيل المثال، فإن خطط الانتفاع من الإسكان البديل قد تكون قائمة بالنسبة إلى الأبوين أو غير الأبوين؛ وقد تسد منافع الدعم الفجوة التي تسببها منافع الأسرة. والحقيقة أن بعض العناصر المتصلة بالطفل تخضع للضريبة ويترتب على غيابها في هذه الحالة انخفاض في حصيلة الضرائب. وعموما، فإن إلغاء امتيازات الضرائب للأطفال يترتب عليه زيادة الضرائب. ويعيد يوروmod حساب الالتزامات والمخصصات ويقيس من ثم التأثير الصافي لمكونات نفع الضرائب لدخل الطفل المتوقع (انظر كوراك ولايتز وسوذرلاند ٢٠٠٥).

ومجموعات البيانات المستخدمة في النسخة الحالية من يوروmod نجدها في الملحق. واختيار مجموعة البيانات يقوم على حكم الخبراء القوميين حول أكثر مجموعات البيانات المتاحة ملاءمة للبحث العلمي. وفي أثناء ذلك، ننظر في السياسات بحالتها في ٣٠ يونيو ٢٠٠١. وفي معظم الحالات، فإن مجموعات البيانات المدخلة تشير إلى فترة من عدة سنوات سابقة والدخول الأصلية المستمدة منها محدَّثة حتى ذلك الوقت (٣٠ يونيو ٢٠٠١). وتعتمد هذه العملية على فهرسة مكون كل دخل غير محاكى بعوامل نمو مناسبة، ترتكز إلى التغيرات الفعلية في الفترة المعنية [٤]. وعموما، ليس هناك ضبط للتغيرات في تركيب السكان.

ويقوم تحليلنا على التحديدات والفرضيات التالية. يتحدد الأطفال بوصفهم الأفراد الأصغر من ١٨ عاما. ونحن نفترض أن الدخل يجري تقاسمه داخل الوحدة بحيث يمكن استخدام حد كفاف الوحدة للإشارة إلى الرفاه الاقتصادي لكل فرد داخل الوحدة. وعندما نقارن بين الوحدات، فإن الدخول تتساوى باستخدام مقياس منظمة التعاون

والتنمية الاقتصادية المعدل، الذي أصبح بذلك المعيار لمقارنات الاتحاد الأوروبي منذ توصية يوروستات. وعموما، فإن الفرد يعامل بوصفه وحدة التحليل. من هنا، فإننا نركز على كل طفل، بدلا من الأبوين أو الأسرة التي تعول أطفالا. ويتحدد دخل الوحدة المتاح بوصفه الدخل الأصلي مضافا إلى كل عضو في الوحدة زائدا المتحصلات بين الوحدات (الصيانة ونفقات المطلقة) ناقصا الضرائب (ضريبة الدخل والمساهمات الاجتماعية وغيرها من الضرائب الشخصية المباشرة) زائدا المنافع النقدية. ولا تدخل في هذا المنافع غير النقدية.

والأفراد يكونون فقراء إذا كانوا يعيشون في وحدات متساوية من حيث وقوع دخلها المتاح تحت نسبة ٦٠ في المائة من المتوسط (حيث يحسب المتوسط بين الأفراد). ويتحدد معدل فقر الطفل بوصفه عدد الأطفال الذين يعيشون في وحدات فقيرة معبرا عنه بنسبة من إجمالي عدد الأطفال. وتطبيق دخل الطفل الأساسي والضريبة الثابتة يؤثر في متوسطات الدخول. لكننا نستخدم حد الفقر المثبَّت وفقا لمتوسط قاعدة الخط. وفي التطبيق، لنا أن نتوقع تأثر متوسط الدخل، ومن ثم حد الفقر النسبي لا بالتأثيرات المباشرة لدخل الطفل الأساسي والضريبة الثابتة فقط، بل وكذلك بأشكال الضبط السلوكي لنظام السياسة الجديد. وهذا لا نتناوله في هذا التحليل.

ونحن لا نصوغ عدم الحصول على الفوائد أو التحايل على الضرائب أو التهرب منها. وهكذا، يفترض أن القواعد القانونية سارية وأن أعباء الإذعان تساوي صفرا. وهذا يمكن أن تترتب عليه المبالغة في تقدير الضرائب والمنافع ومن ثم التقليل، في هذه الحالة، من أعباء وتأثير دخل الطفل الأساسي. وعلى الرغم من أن طريقة توزيع دخل الطفل الأساسي لا تتقرر أو يفترض فيها أن تكون اختيارا للإدارات القومية، فإن معدلات التخفيض عادة ما تكون عالية لأن المستوى المشترك لإجمالي الدفع لكل الأطفال عادة ما يقلل من مشاكل التشوهات أو المعلومات المتصلة بسلوك التقليل.

ويحسب مستوى دخل الطفل الأساسي في صلته بالنسب المشتركة لدخل الوحدة المتاح المتساوي، داخل كل بلد وبين بلاد الاتحاد الأوروبي ـ ١٥ على حد سواء. والنسب المستخدمة هي ١٠، ٢٠، ٣٠، ٤٠ في المائة. ويظهر متوسط الإنفاق بالطفل لهذه المستويات الثمانية من دخل الطفل الأساسي في الجدول (١٠- ١)، إلى جانب متوسط المدفوعات الفعلية المتاحة للطفل في ظل نظام منافع الضرائب للعام ٢٠٠١ ويكون متوسط المدفوعات في حال تطبيق دخل الطفل الأساسي عادة أكبر من مستوى دخل الطفل الأساسي نفسه (والذي يمكن التوصل إليه من متوسط الدخل، وهو ما يبينه أيضا الجدول (١٠ -١). ويعود هذا إلى أن بعض الأطفال، خصوصا في المستويات الأدنى من دخل الطفل الأساسي، يتلقون مستوى من الدعم في ظل النظام القائم أكبر من ذلك الذي يقدمه دخل الطفل الأساسي. على أن متوسط الدفع، بالنسبة إلى كل مستويات دخل الطفل الأساسي، بمقتضى دخل الطفل الأساسي، يكون أكبر من متوسطه في ظل النظام القائم: بعض الأطفال يستفيدون دائما حتى في المستويات الدنيا من الضمان. وبالنسبة إلي ٢٠ في المائة من دخل الطفل الأساسي، فإن متوسط الدفع للأطفال في كل بلاد الاتحاد الأوروبي ـ ١٥ هو ٢٥٠ يورو شهريا، مقابل ١٢٦ يورو من دون دخل الطفل الأساسي. وعند هذا المستوى من دخل الطفل الأساسي، فإن متوسط الدفع يبلغ أقصاه في لوكسمبورغ (٤٢٠ يورو) والدنمارك (٣٣١ يورو)، وأدناها في البرتغال (١٠٧ يورو) واليونان (١٢١ يورو). ولا يعتمد متوسط الدفع على مستوى متوسط الدخل في البلد المعني فقط، بل يعتمد كذلك على توزيع المدفوعات بمقتضى النظام الفعلي. وكلما زاد استهدافنا للمدفوعات القائمة في مجموعات بعينها من الأطفال (تاركين غيرها بمدفوعات أقل، أو من دون مدفوعات إطلاقا)، زاد متوسط المدفوعات (والأعباء الكلية)، باستخدام دخل الطفل الأساسي.

وترتب على دخل الطفل الأساسي تغيير أقل في متوسط الدفع بين البلاد مما يفعل دخل الطفل الأساسي الموضوع على ضوء مستويات الدخل القومي. وعند مستوى ٢٠ في المائة، فإن النطاق يتراوح بين

٣٤٩ يورو في لوكسمبورغ (أعلى قليلا من ٣٤٢ يورو، الذي يشكل المتوسط قبل أي دخل أساسي للطفل) و٢٤١ في إيطاليا واليونان. وعند المستويات العليا من متوسط دفع الاتحاد الأوروبي يبدأ كل بلد في التحول إلى متوسط الاتحاد الأوروبي - ١٥ (٤٨٤ يورو). وعلى الرغم من بقاء التغير محدودا في عدد قليل من البلاد، بمقتضى النظام الفعلي لعام ٢٠٠١، فإن أعدادا صغيرة من الأطفال يتلقون زيادة في قيمة المدفوعات المتاحة بنسبة ٤٠ في المائة من متوسط الدخل.

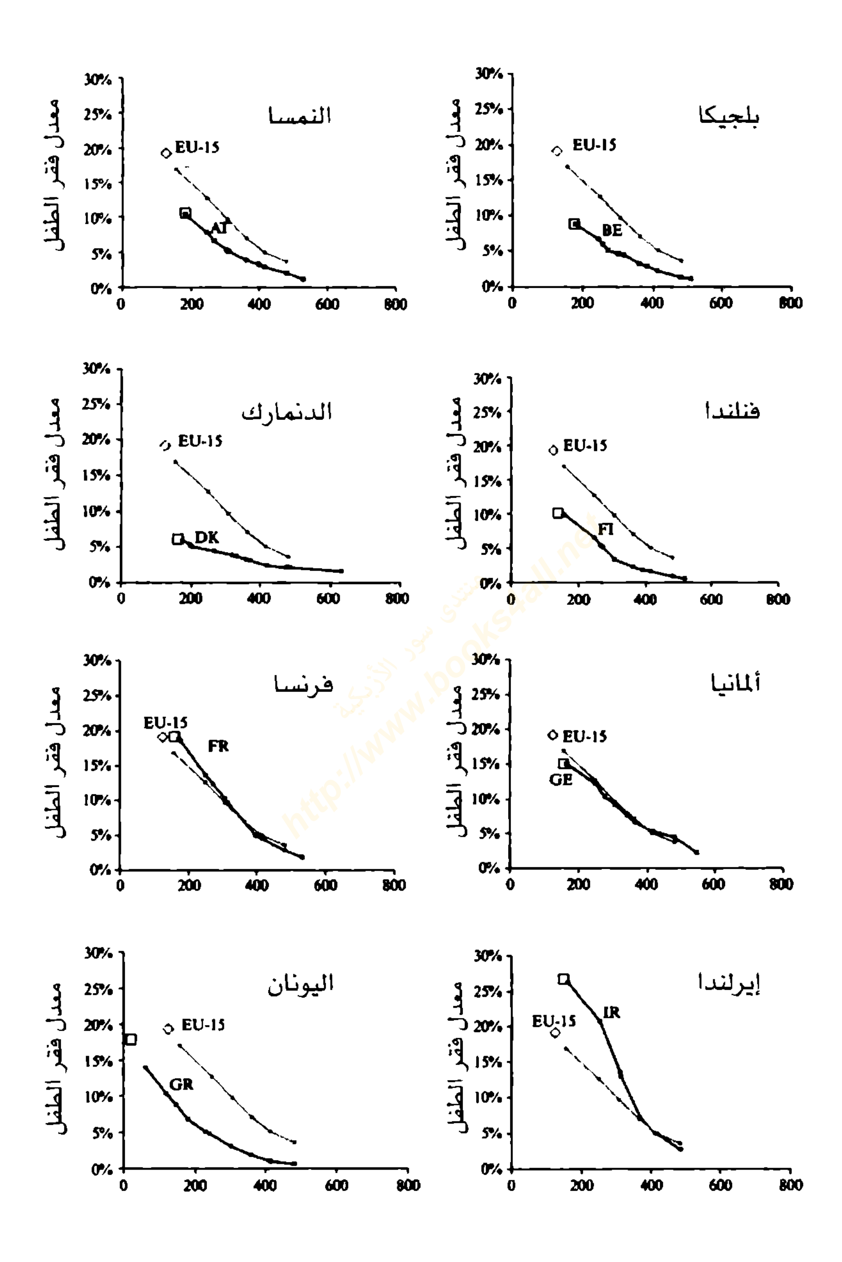
١٠ -٤: أثر مستوى الإنفاق بالطفل على معدلات فقر الطفل

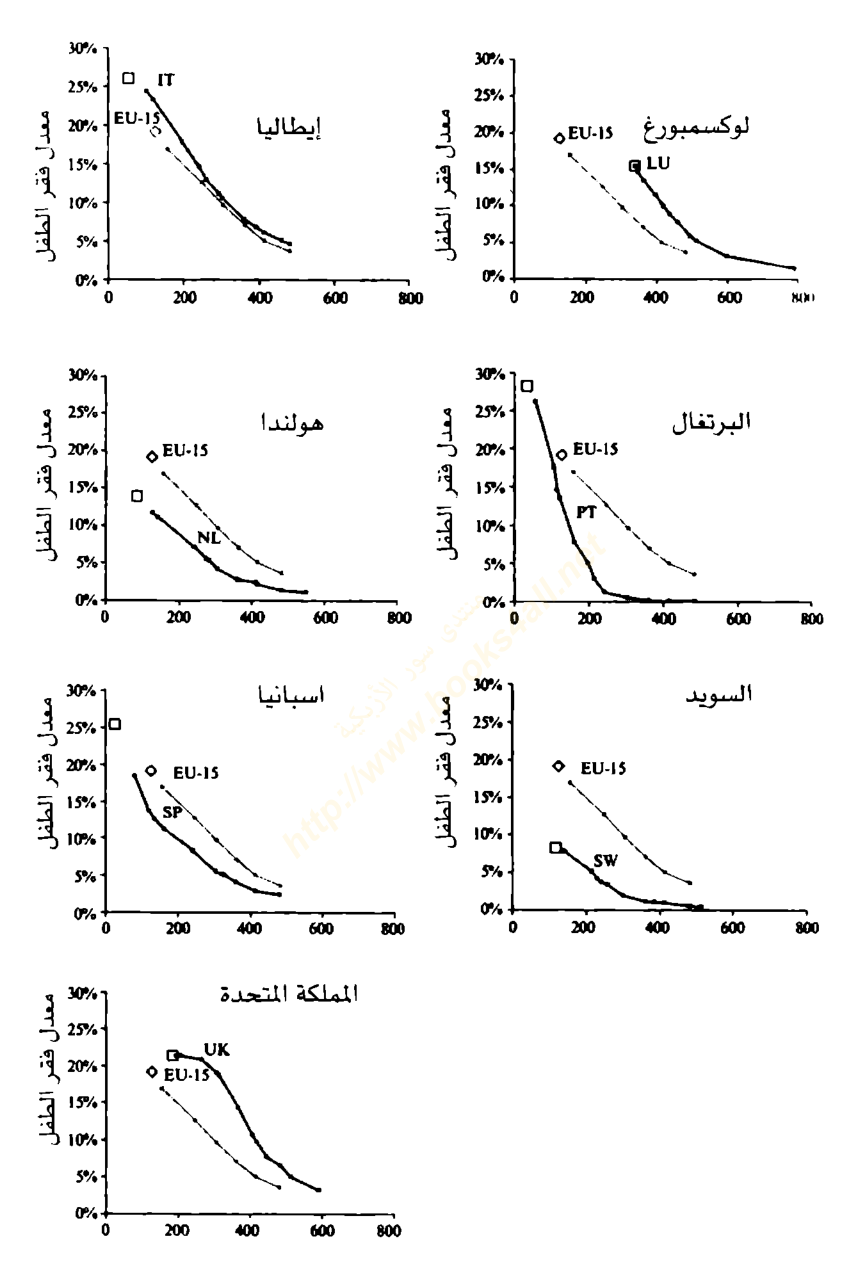
بعيدا عن التساؤل بشأن تصميم وآثار دخل الطفل الأساسي، فإن العلاقة بين معدلات فقر الطفل ومستوى المدفوعات بالطفل تستوجب الاهتمام. وكما هو متوقع، فكلما ارتفع متوسط الدفع، كلما انخفض معدل فقر الطفل. وبالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي - ١٥، نتج عن زيادة ١٠٠ يورو شهريا لكل طفل انخفاض فقر الطفل بنحو ٥ نقاط مئوية. لكن، وكما يبين الشكل (١٠ - ١)، الذي يخطط لعلاقة كل بلد مقارنة بمتوسط الاتحاد الأوروبي - ١٥، هناك تغير كبير في هذه العلاقة على مستوى البلد.

والموقف الحالي - معدل فقر الطفل الفعلي في ٢٠٠١ ومتوسط إنفاق الدخل المتاح بمقتضى أنظمة منافع الضرائب ٢٠٠١ - يظهر كنقطة واحدة (مربع مفتوح للبلاد منفردة ومعين للاتحاد الأوروبي - ١٥). وهذا يمكن تمييزه بصورة منفصلة عن الخط في حالة الاتحاد - ١٥ وبعض البلاد منفردة (اليونان وإسبانيا، على سبيل المثال). وفي البلاد التي لا تحدث فيها الـ ١٠ في المائة من دخل الطفل الأساسي فرقا كبيرا في دخل الفقير، فإن هذه النقطة تظهر أن الموقف الفعلي قريب من الخط أو عنده بالضبط (النمسا وبلجيكا، على سبيل المثال). وعند تفسير هذا الشكل، من المهم أن نتذكر أن بنية الإنفاق، بعيدا عن النقط التي تظهر «ما هو فعلي»، تكتسب أكثر فأكثر طابعا «عالميا» حيث يرتفع حجم الإنفاق ويغطي دخل الطفل الأساسي نسبة أكبر من

الأطفال. والعلاقة بين معدلات فقر الطفل والإنفاق من شأنها أن تختلف في حال استهدف الإنفاق الزائد لمجموعات معينة من الأطفال. وإذا كان يستهدف، بصفة خاصة، أطفالا من الوحدات ذات الدخل المنخفض، فإن انحدار الانحرافات يكون أكبر. وإذا كان يستهدف وحدات ذات دخل أعلى وتعول أطفالا (ربما من خلال حصة من الضرائب)، فإن الانحرافات تكون أكثر تسطيحا.

ويعتمد انحدار الانحرافات على عدد من العوامل. ويعد توزيع دخول الوحدات تحت خط الفقر من بين هذه المؤثرات. وينتج عن التركيز الكبير تحت الخط تماما انخفاض كبير نسبيا في فقر الطفل بدفع مبالغ إضافية صغيرة نسبيا. ومن جهة أخرى، إذا كان الطفل الفقير فقيرا جدا، فإننا نحتاج إلى مدفوعات كبيرة لتقليل معدل فقر الطفل. وثانيا: تعتمد درجة الميل على تركيب الوحدة التي يعيش فيها الطفل الفقير. فإذا كان هناك طفل واحد يتقاسم وحدته مع عدد كبير من البالغين، يكون المطلوب هو مدفوعات كبيرة للطفل لانتشال الوحدة ككل من الفقر. وبالمقابل، إذا كان هناك عائلون مفردون من الفقراء لأطفال كُثر، تكفي زيادة محدودة نسبيا في المدفوعات لكل طفل لرفع الوحدة فوق خط الفقر. وثالثا: يعتمد الشكل على طبيعة النظام القائم، الذي يعوض عنه نظام دخل الطفل الأساسي. وإذا كانت مستويات الدعم للسياسات الحالية منخفضة بالنسبة إلى الأطفال، فإن المستويات المتواضعة نسبيا لدخل الطفل الأساسي سيطرأ عليها قدر من الزيادة في دخول الأطفال الفقراء وتقليل معدل فقر الطفل. ومن ناحية أخرى، إذا كان الدعم يستهدف الفقير بالفعل، فسيؤدي هذا إلى مستويات متواضعة في زيادات الوحدات ذات الدخول المتوسطة والعالية. وعندها، يتطلب تقليل الفقر أن تكون مستويات دخل الطفل الأساسي فوق مستوى الدعم الحالي للوحدات ذات الدخل المنخفض، الذي يكون فوق مستوى متوسط الدعم بشكل واضح.


بلجيكا
BE
EU-15
النمسا
AT
EU-15
فنلندا
FI
EU-15
الدنمارك
DK
EU-15
ألمانيا
GE
EU-15
فرنسا
FR
EU-15
إيرلندا
IR
EU-15
اليونان
GR
EU-15
معدل فقر الطفل
30%
25%
20%
15%
10%
5%
0%
0
200
400
600
800



الشكل (١٠ - ١): معدل فقر الطفل بمستوى متوسط الإنفاق بالطفل في ظل دخل الطفل الأساسي

ويبين الشكل (١٠ - ١) أن لعدد من البلاد انحرافات مسطحة نسبيا في مستويات الإنفاق الأدنى. وهذه هي حال المملكة المتحدة على وجه الخصوص، حيث تقدم أكبر المدفوعات، بمقتضى النظام القائم، للأطفال من الوحدات صاحبة أدنى الدخول. ونسبة الميل كبيرة بصفة خاصة في البرتغال وكذلك في أيرلندا، لتظهر الزيادة المتواضعة نسبيا المحتملة في مدفوعات الطفل لتقليل فقر الطفل في هذه البلاد. وعلى الجهة المقابلة، في الدنمارك وبلجيكا، حيث المعدلات منخفضة بالفعل، فإن الزيادة الكبيرة في المدفوعات مطلوبة للتخفيضات المتواضعة في فقر الطفل.

ويمكن استخدام هذه الانحرافات كأساس لتحديد مستوى دخل الطفل الأساسي المطلوب للوفاء بأهداف معينة لتقليل فقر الطفل. ويبين الجدول (١٠ - ٢) بصورة أكثر دقة مستوى دخل الطفل الأساسي المطلوب لتحقيق الهدفين البيانيين اللذين ناقشناهما للتو. ويتراوح مستوى الدخل المضمون بالطفل الذي ينجز تنصيص معدل فقر الطفل القومي بين ١١٣ يورو في البرتغال و١٣٦ في إسبانيا، و٤٠٣ في المملكة المتحدة و٤٤٣ في لوكسمبورغ. وبالتعبير عنه على هيئة نسبة من دخل الوحدة القومي المساوي المتاح فإن التكلفة تتراوح بين ١٧ في المائة في إسبانيا و٢٧ في المائة في إيطاليا والمملكة المتحدة.

ويتطلب خفض فقر الطفل إلى معدل منخفض مشترك في كل البلاد نوعا مختلفا من الموارد الإضافية. وفي البلاد النوردية (الشمالية) الثلاثة وبلجيكا، حيث معدل فقر الطفل أقل بالفعل من ١٠ في المائة، فإن المطلوب أقل. وفي البلاد الجنوبية، وفي ايرلندا والمملكة المتحدة، فإن الوصول إلى ٥ في المائة يتطلب أكثر مما يتطلبه تنصيص المعدل المرتفع الحالي. ويستجيب المستوى الضروري من مدفوعات الطفل المضمونة بين نسبة ١٠ في المائة من دخل الوحدة القومي المساوي المتاح في الدنمارك و٤٧ في المائة في إيطاليا. وعندما ندخل

في الاعتبار متوسط الاتحاد الأوروبي، بدلا من المتوسط القومي، فإن النطاق يصبح في هذه الحالة أضيق ويتراوح بين ١٣ في المائة في الدنمارك و٤٢ في المائة في المملكة المتحدة.

لكن عندما نأخذ في الاعتبار حجم دخل الطفل الأساسي المطلوب لتحقيق الهدف، فمن الضروري أيضا أن نأخذ في اعتبارنا الحاجة إلى دفع تكاليف دخل الطفل الأساسي. وسيقع جانب من الأعباء على الوحدات القريبة من خط الفقر إذا أردنا تحقيق حياد الميزانية عبر الضريبة الثابتة. وهذا ما سنتناوله في القسم التالي.

١٠ -٥: تمويل دخل الطفل الأساسي من الضريبة الثابتة

تستخدم الضريبة الثابتة كنسبة ثابتة من إجمالي الدخل بما فيها المعاشات لكن من دون حساب غيرها من المنافع [٥]. وهذا يختلف عن تعريفات أسس ضريبة الدخل القومي في أكثر من جانب، ويتميز عن كل بنى ضرائب الدخل القومي لأنها لا تتضمن إعفاءات. ومعدلات الضريبة الثابتة، المشتركة بين كل البلاد، ضرورية لتمويل كل مستويات دخل الطفل الأساسي التي تتراوح بين ٠,٥٢ في المائة من نسبة دخل الطفل الأساسي لـ ١٠ في المائة الموضوعة قوميا و٦,٩٢ في المائة لـ ٤٠ في المائة من دخل الطفل الأساسي المحددة قوميا (انظر الجدول ١٠ - ١)، ويظهر الجدول (١٠ - ٣) الأثر المركب للمتغيرات الثمانية في دخل الطفل الأساسي والضريبة الثابتة على فقر الطفل.

وكما يظهر بالفعل من الشكل (١٠ - ١)، فإن لدخول الأطفال الأساسية عند مستوى ١٠ في المائة من متوسط الدخل القومي المتاح أثرها المحدود على فقر الطفل في معظم البلاد. والاستثناء هو ٤ من البلاد الجنوبية، خصوصا إسبانيا واليونان، والدنمارك وهولندا إلى حد ما. ومعدلات فقر الطفل في كل البلاد انخفضت بشكل واضح

الجدول (١٠ - ٢) الوفاء بأهداف فقر الطفل: مستويات دخل الطفل الأساسي لإنجاز (a) تنصيص معدل فقر الطفل و(b) معدل فقر الطفل لـ ٥ في المائة

		النمسا	بلجيكا	الدنمارك	فنلندا	فرنسا	ألمانيا	اليونان	إيرلندا	إيطاليا	لوكسمبورغ	هولندا	البرتغال	إسبانيا	سويسرا	المملكة المتحدة
معدل فقر الطفل الفعلي	٢٠٠١	١٠,٥	٨,٨	٦,١	١٠,١	١٩,١	١٥	١٧,٧	٢٦,٨	٢٦	١٥,٥	١٣,٨	٢٨,٣	٢٥,٣	٨,٢	٢١,٤
تنصيص معدل فقر الطفل(a)																
دخل الطفل الأساسي الشهري باليورو		٣٠١	٣١٩	٣٤٧	٢٦٨	٣١٥	٣٤٠	١٤٩	٣٠٢	٢٦٣	٤٤٣	٢٤٢	١١٣	١٢٦	٢٢٩	٤٠٣
النسبة إلى المعدل القومي المعادل		٢٣	٢٥	٢٢	٢١	٢٣	٢٥	٢٥	٢٥	٢٧	٢٣	١٨	٢١	١٧	١٨	٢٧
النسبة إلى معدل الاتحاد الأوروبي المعادل		٢٥	٢٦	٢٩	٢٢	٢٦	٢٨	١٢	٢٥	٢٢	٢٧	٢٠	٩	١١	١٩	٣٣
معدل فقر الطفل لـ ٥٪ (a)																
دخل الطفل الأساسي الشهري باليورو		٣٠٩	٢٧٤	١٥٦	٢٦٨	٣٩٧	٤٢١	٢٣١	٤١٠	٤٦٣	٥٠١	٢٨٣	١٩٨	٣٢٩	٢١٥	٥١٣
النسبة إلى المعدل القومي المعادل		٢٣	٢١	١٠	٢١	٣٠	٣١	٣٨	٣٤	٤٧	٢٥	٢١	٣٧	٤١	١٧	٣٥
النسبة إلى معدل الاتحاد الأوروبي المعادل		٢٦	٢٣	٢٣	٢٢	٣٣	٢٥	١٩	٣٤	٣٨	٤١	٢٣	١٦	٢٧	١٨	٤٢

بتخصيص ٢٠ في المائة من الدخل القومي لدخول الأطفال الأساسية وانخفضت إلى أقل من ٤ في المائة بتخصيص ٤٠ في المائة لدخل الطفل الأساسي في كل البلاد ما عدا البلاد الجنوبية.

ويتضمن نظام الاتحاد الأوروبي المشترك لدخل الطفل الأساسي أن تكون مستويات دخل الطفل أدنى في البلاد ذات الدخل الأعلى ومستواه أعلى في البلاد ذات الدخل المنخفض. وفي هذه الحالة، نجد أنه حتى لنسبة ١٠ في المائة من دخل الطفل الأساسي في نظام الاتحاد الأوروبي تأثيره الكبير في اليونان والبرتغال وإسبانيا (تقليل معدلات فقر الطفل بنسبة ٧، ١٥، ١١ في المائة على التوالي)، ويمحي فقر الأطفال في هذه البلاد عند نسبة ٤٠ في المائة. وعلى الجهة الأخرى، وكما كنا نتوقع، فإن التأثير جاء أصغر في البلاد ذات الدخل الأعلى. أما البلاد التي لاتزال تواجه معدلات فقر أكثر من ٤ في المائة تحت خط ٤٠ في المائة من نظام دخل الطفل الأساسي للاتحاد الأوروبي فتضم لوكسمبورغ والمملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا.

وينجم عن نسبة ٢٠ في المائة من نظام الاتحاد الأوروبي بالفعل زيادة في فقر الطفل في لوكسمبورغ والمملكة المتحدة، وهو ما تفعله نسبة ١٠ في المائة في النمسا. والسبب هو أن الضريبة الأوروبية الثابتة، التي تطبق بالنسبة نفسها في كل بلد، تدفع ببعض الوحدات التي تعول أطفالا إلى أسفل خط الفقر وهذا لا تعوضه الأعداد التي اندفعت إلى أعلى خط الفقر بالمستوى الأدنى لدخل الطفل الأساسي. وكما يبين الجدول (١٠ - ١)، فإن متوسط المدفوعات، في لوكسمبورغ والنمسا، لا يزيد كثيرا على مثيله في نظام الاتحاد الأوروبي تحت نسبة ٢٠ في المائة من المتوسط عنه في النظام الفعلي. وتدفع الوحدات في هذه البلاد الضريبة الثابتة، لكنها لا تتلقى كثيرا من دخل الطفل الأساسي بالمقابل. وفي المملكة المتحدة، يستهدف النظام الحالي الدخل بحيث لا تستفيد منه كثيرا الوحدات ذات الدخل المتدني (انظر

الشكل ١٠-١). وللنسخ القومية من دخل الطفل الأساسي تأثير أكبر في البلاد الثلاثة الأكبر دخلا نسبيا، لأن دخول الطفل الأساسية، الموضوعة كنسبة من متوسط الدخول القومية، تكون أكبر من دخل الطفل الأساسي بمعيار الاتحاد الأوروبي، الموضوع كنسبة من متوسط الاتحاد الأوروبي (انظر الجدول ١٠-١).

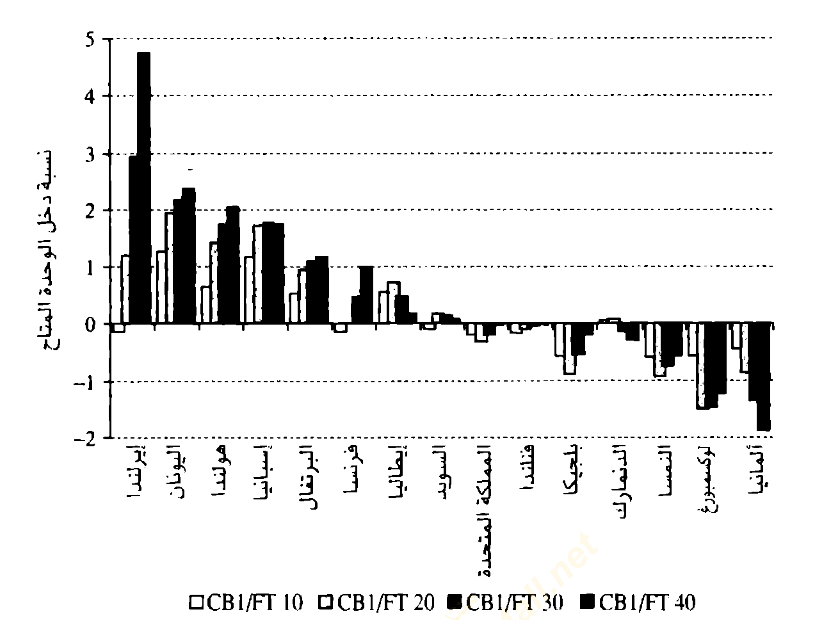
١٠-٦: التحويلات بين البلاد وفيما بين الأجيال

يتضمن الربط بين الضريبة الثابتة ودخل الطفل الأساسي إعادة التوزيع بين البلاد. وهكذا نجد كاسبين وخاسرين: بلاد متلقية فقط وأخرى مساهمة. ونحن نحددها من منظور التغير النسبي في دخل الوحدة القومي المتاح الذي يحدث كنتيجة لدخل الطفل الأساسي / الضريبة الثابتة. ويظهر الأثر القومي الصافي لكل من الدخل والضريبة في الشكل (١٠ - ٢) بالنسبة إلى دخول الأطفال الأساسية القومية، وفي الشكل (١٠ - ٣) بالنسبة إلى نسخ نظام الاتحاد الأوروبي. والبلاد مرتبة وفق تأثير الميزانية تحت نسبة الـ ٤٠ في المائة، التي تبينها الأعمدة السوداء. وتشير القيمة الموجبة إلى أن البلد متلق صاف؛ بينما تظهر القيمة السلبية المساهم الصافي. وبمقتضى التصميم، فإن الأثر على مستوى الاتحاد الأوروبي - ١٥ محايد في الميزانية، ولا يظهر [٦].

والترتيبات غير متطابقة في الشكلين. فالبلاد ذات الدخل الأدنى عادة ما تكون في حد أعلى للكسب في ظل خطة الاتحاد الأوروبي منها في ظل المخططات القومية. وينبغي أن نلاحظ أيضا أن الأشكال ليست موضوعة بالمعيار نفسه. والمكسب الصافي في ايرلندا بالمقدار نفسه في كلا الخطتين (نحو ٥ في المائة من دخل الوحدة)، لكن البلاد الأخرى تكسب مزيدا في ظل خطة الاتحاد الأوروبي. وعموما، فإن خطة الاتحاد الأوروبي تتضمن مزيدا من إعادة التوزيع بين البلاد، كما هو متوقع.

الجدول (١٠ - ٣) معدلات فقر الأطفال (في المائة) بمقتضى نظام منافع الضرائب للعام ٢٠٠١، وبدخل الطفل الأساسي CBI، الممول من الضريبة الثابتة للاتحاد الأوروبي. ١٥

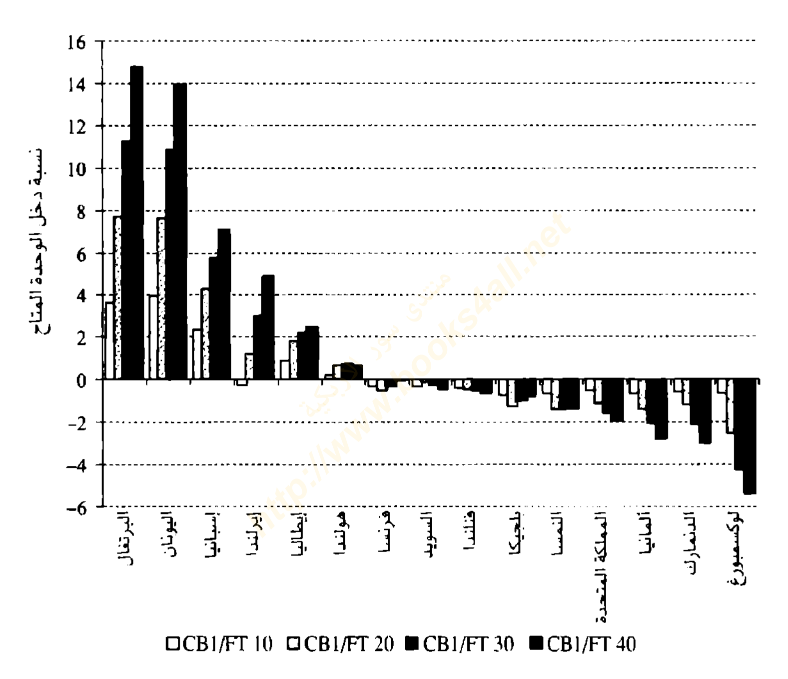
	النمسا	بلجيكا	الدنمارك	فنلندا	فرنسا	ألمانيا	اليونان	إيرلندا	إيطاليا	لوكسمبورغ	نيوزيلندا	البرتغال	إسبانيا	السويد	المملكة المتحدة	الاتحاد الأوروبي - ١٥
المعدل الفعلي لفقر الطفل ٢٠٠١	١٠,٥	٨,٨	٦,١	١٠,١	١٩,١	١٥,٠	١٧,٧	٢٦,٨	٢٦,٠	١٥,٥	١٣,٨	٢٨,٣	٢٥,٣	٨,٢	٢١,٤	١٩,٢
CBI 10	١٠,٣	٨,٧	٥,٠	٩,٧	١٨,٥	١٥,٠	١٣,٨	٢٦,٢	٢٤,٤	١٥,٥	١١,١	٢٦,٢	١٨,٣	٧,٧	٢١,٤	١٧,٨
CBI 20	٧,١	٦,٢	٣,٧	٦,١	١٣,٤	١١,١	١٠,٥	٢٠,٨	١٨,٨	١١,٠	٥,٧	١٨,٢	١١,٦	٣,٦	١٩,٧	١٣,٥
CBI 30	٣,٦	٣,٠	٢,٢	٢,٠	٥,٥	٥,٥	٧,٤	٧,٣	١٢,٤	٣,٩	٢,٤	٩,١	٨,٩	١,٢	٨,٢	٦,٩
CBI 40	١,٣	١,٢	١,٦	٠,٦	٢,٥	٢,٥	٥,٤	٣,٠	٧,٨	١,٨	١,٢	٤,٦	٥,٩	٠,٦	٣,٦	٣,٧
EU-CBI 10	١٠,٧	٨,٨	٦,١	١٠,٠	١٨,٩	١٥,٠	١٠,٣	٢٦,٤	٢٣,٥	١٥,٥	١١,٩	١٣,٧	١٣,٩	٧,٩	٢١,٧	١٧,١
EU-CBI 20	٨,٨	٦,٩	٤,٤	٧,٢	١٤,٩	١٣,٠	٤,٩	٢٠,٨	١٥,٤	١٥,٦	٧,٦	١,٥	٨,٧	٣,٩	٢١,٦	١٣,٣
EU-CBI 30	٤,٤	٣,٤	٣,٨	٢,٣	٨,٤	٧,١	٢,٠	٧,٣	٨,٤	١٣,٤	٣,٠	٠,٣	٤,٥	١,٤	١٤,٨	٧,٦
EU-CBI 40	٢,٣	١,٧	٢,٢	١,١	٣,٤	٤,٥	٠,٧	٣,٠	٥,٣	٧,٨	١,٧	٠,١	٢,٨	٠,٦	٧,٠	٤,٠



الشكل (١٠ - ٢): الرابحون والخاسرون بمقتضى دخل الطفل الأساسي / الضريبة الثابتة القومي: التأثير الصافي للميزانية على دخل الطفل الأساسي / الضريبة الثابتة كنسبة من دخل الوحدة القومي المتاح

وتعد بعض البلاد مساهمة صافية في ظل المخططين، وفي كل مستويات دخل الطفل الأساسي التي نتناولها. وهذه البلاد عادة ما تكون حصتها من الأطفال قليلة، مع دخل أكبر (تتلقى قدرا أقل من دخل الطفل الأساسي في ظل خطة الاتحاد الأوروبي لدخل الطفل الأساسي) ولها بالفعل نظم للدعم المالي الشامل المتاح للطفل (تستفيد أقل من دخل الطفل الأساسي لكنها تدفع حصتها من الضريبة الثابتة). وتضم هذه البلاد النمسا وبلجيكا وألمانيا ولوكسمبورغ. وهناك مجموعة أخرى من البلاد تكون دائما من الرابحين الصافين. وتلك هي البلاد ذات الدخل الأدنى، أو الحصة الأكبر من الأطفال، أو الأنظمة الأقل تطورا لدعم الطفل ماليا. وتشمل هذه البلاد اليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا، وكذلك هولندا. وقد يثير تضمين هولندا في هذه المجموعة الدهشة، لكن، بينما نجد أن دخلها ليس أدنى من بقية بلاد الاتحاد

الأوروبي، فإن حصتها من الأطفال كبيرة (الرابع بين الأعلى، وفق معلومات الملحق). كما أنها تأتي في المرتبة الخامسة بين أدنى مستويات الإنفاق القائم على الأطفال من المنافع النقدية ونظم الضرائب، وأعلى فقط من البلاد الجنوبية (انظر الجدول ١٠ - ١)، وهي نتيجة تتأكد باستخدام تحليل الأسرة المؤسلب لبرادشو وفينش (٢٠٠٢: الجدول ١١ - ٣).



الشكل (١٠ - ٣): الرابحون والخاسرون بمقتضى نظام دخل الطفل الأساسي / الضريبة الثابتة على مستوى الاتحاد الأوروبي: أثر الميزانية الصافي لدخل الطفل الأساسي / الضريبة الثابتة كنسبة من دخل الوحدة المتاح القومي

والبلاد الباقية تكسب في بعض الأحيان وتخسر في أحيان أخرى. ومن المدهش أن المكسب والخسارة الصافيين لايزيدان دائما بزيادة مستوى دخل الطفل الأساسي. وكان من شأن انتقال المملكة المتحدة، على سبيل المثال، من ١٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة من دخل الطفل الأساسي زيادة التكلفة

الصافية. لكن التكلفة الصافية تنخفض بالزيادة بنسبة ٣٠ في المائة وتختفي بالوصول إلى ٤٠ في المائة. ويعود هذا إلى أن المملكة المتحدة تكسب مقدارا قليلا من دخل الطفل الأساسي، حيث إنها تتمتع بالفعل بنظام للدعم المالي للأطفال سخي نسبيا. لكن نظرا إلى حصتها العالية نسبيا من الأطفال بين السكان. تحتل المملكة المتحدة المكانة الخامسة بين أعلى بلاد الاتحاد الأوروبي - ١٥ (انظر الملحق). يرتفع مستوى دخل الطفل الأساسي متجاوزا مستوى معينا من الإنفاق على دخل الطفل الأساسي كنسبة من إجمالي الدخل المتاح ليصل إلى معدل الاتحاد الأوروبي - ١٥. وتقدم إيطاليا المثال النقيض. فبسبب نظام دعم الطفل الأقل تطورا الذي تتبناه، تستفيد بصورة أكثر من متوسط الاتحاد الأوروبي في مستويات دخل الطفل الأساسي الأدنى. لكن زيادة مستوى النسبة المنخفضة نسبيا من الأطفال في إيطاليا تنعكس في معدل أقل من الزيادة في الإنفاق على دخل الطفل الأساسي في الاتحاد الأوروبي - ١٥ ككل.

وفي كل بلد، سواء كان البلد ككل خاسرا صافيا أو رابحا صافيا، يمكننا أن نتوقع حدوث تحويلات كبيرة من الموارد نحو الأطفال وبعيدا عن الوحدات التي لا تضم أطفالا. والحقيقة أن التغيرات في دخل الوحدات ذات الأطفال، بالنسبة إلى كل مستويات دخل الطفل الأساسي، أكثر إيجابا منها بين الوحدات ككل [٧]. لكن وجود خاسرين ورابحين بين الوحدات التي تضم أطفالا والمجموعة ككل ليست هي الحالة الأفضل دائما. فعند نسبة ١٠ في المائة من دخل الطفل الأساسي للاتحاد الأوروبي، نجد الأطفال خاسرين صافين في المتوسط في النمسا وبلجيكا والدنمارك وألمانيا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة. وفي لوكسمبورغ، وحتى عند نسبة ٤٠ في المائة من نظام الاتحاد الأوروبي لدخل الطفل الأساسي، نجد الأطفال كجماعة أقل حظا، ويسفر تخصيص نسبة ١٠ في المائة لدخل الطفل الأساسي عن خسارة للأطفال في النمسا وبلجيكا ولوكسمبورغ.

وبالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي - ١٥ ككل، ينتج عن تحويل ٤٠ في المائة ممولة من الضريبة الثابتة إلى ما يعادل ١٤ في المائة من الدخل المتاح للوحدات التي ترعى أطفالا. والزيادة المترتبة على ١٠ في المائة و٢٠ في المائة من دخل الطفل الأساسي هي ١ في المائة وتحت نسبة ٥ في المائة من الدخل المتاح، على التوالي. وينطبق هذا سواء وضع دخل الطفل الأساسي على أساس قومي أو على مستوى الاتحاد الأووربي - ١٥ ويؤثر اختيار إحدى الطريقتين في نطاق إعادة التوزيع على الأطفال داخل البلاد. فهو أكبر بطريقة الاتحاد الأوروبي في البلاد الجنوبية وأكبر باستخدام دخل الطفل الأساسي الموضوع قوميا في الدنمارك وألمانيا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة.

وتبين حساباتنا بصورة أكثر جلاء أن هناك، عند تحسين مستوى الدعم المالي المضمون للطفل، خيارات بشأن طبيعة إعادة التوزيع الذي يجري لتوفير الموارد المطلوبة. وأحد هذه الخيارات هو الاعتماد على إعادة التوزيع في إطار البلد، من «الأكبر عمرا» ومن لا يعول أطفالا (وهذا لا نتناوله هنا بشكل مباشر). والآخر هو إعادة التوزيع بين البلاد من تلك القليلة الأطفال إلى أطفال تلك البلاد ذات الأعداد الكبيرة من الأطفال. والثالث هو إعادة التوزيع من البلاد الغنية نسبيا إلى تلك الفقيرة نسبيا. والرابع ـ والذي يتصل بالثالث اتصالا وثيقا ـ هو إعادة التوزيع من البلاد التي تتمتع بأنظمة جيدة لدعم الطفل، إلى تلك التي لا تتمتع بمثل هذه الأنظمة. ووفق التوازن بين هذه الخيارت، فإن البلاد المختلفة تكون رابحة صافية ويستفيد الأطفال، في كل بلد وبين بلاد الاتحاد الأوروبي - ١٥ بدرجات متفاوتة.

١٠ - ٧: الخاتمة

هذه محاولة أولى لقياس ميزان المدفوعات المضمونة للطفل المطلوبة لتحقيق أهداف معينة في مجال فقر الطفل في بلاد الاتحاد الأوروبي - ١٥. وقد تناولنا دخول الطفل الأساسية المؤلفة من المدفوعات الحالية للطفل، بما في ذلك امتيازات الضرائب، المطلوبة

لمواجهة سلسلة من المستويات المشتركة المعايرة للدخل بالطفل. وينصب اهتمامنا على دلالات الطريقة التي تحدد بها هذه المستويات المشتركة للدخل، وعلى إعادة التوزيع بين البلاد ومن الوحدات التي لا تضم أطفالا إلى تلك التي تعول أطفالا، وكيف تؤثر الفروق بين البلاد في هذه الخطط. وبعيدا عن التأثير على معدلات فقر الطفل لم نستكشف الآثار التوزيعية لهذه المخططات العالمية داخل البلاد. وهذا من باب الإيجاز ومن الواضح أنه يشكل موضوعا مهما لأعمال مقبلة.

وقسمة معدلات فقر الطفل في كل الدول الأعضاء يمكن تحقيقها بدخل الطفل الأساسي الموضوع بين ١٨ في المائة و٢٧ في المائة من متوسط الدخل القومي. ودخل الطفل الأساسي الذي يستجيب لنسبة مشتركة قدرها ٢٥ في المائة من متوسط الدخل القومي من شأنها تقسيم فقر الطفل في كل البلاد ما عدا إيطاليا والمملكة المتحدة. وخفض معدل فقر الطفل إلى ٥ في المائة يعد أقل تطلبا في عدد قليل من البلاد وأكثر تطلبا في غيرها. ويؤدي استخدام ٤٠ في المائة من متوسط دخل الاتحاد الأوروبي - ١٥ لدخل الطفل الأساسي في الاتحاد الأوروبي إلى الوفاء بهذا الهدف في كل الحالات ما عدا حالتي لوكسمبورغ والمملكة المتحدة. وهذه النسب تستجيب للمستويات المتوسطة من المدفوعات بصورة أكبر كثيرا من أي نظام قائم. وفي الوقت نفسه، فإن المستويات الأدنى من دخل الطفل الأساسي تؤثر تماما في تقليل فقر الطفل في البلاد ذات النظم الأقل تطورا لدخل الطفل المتاح، خصوصا اليونان وإسبانيا والبرتغال، وإلى حد ما إيطاليا. وهذا يشير إلى أن شكلا أكثر اختلافا من دخل الطفل الأساسي يجب أن يكون اختيارا مؤثرا للسياسة في هذه البلاد. وقد جرى فحص الدفع العالمي المضمون للطفل عند مستوى منخفض نسبيا من دخل الطفل الأساسي الذي نتناوله هنا بالنسبة إلى بلاد جنوب أوروبا من جانب ماتاسجانيس وآخرين (٢٠٠٦).

والمتغير الذي لم نراعه في هذا الفصل هو أثر دخل الطفل الأساسي الموضوع من قبل الاتحاد الأوروبي على فقر الطفل المقيس على خط موضوع كنسبة من متوسط الدخل في الاتحاد الأوروبي - ١٥. وهذا من شأنه جذب

الانتباه إلى بلاد جنوب أوروبا حيث نجد نسبا عالية من الوحدات ذات الدخل المنخفض بالنسبة إلى متوسط الاتحاد الأوروبي. ولدخل الطفل الأساسي، خصوصا الذي وضعه الاتحاد الأوروبي، أثره القوي في هذه البلاد بسبب المستوى المنخفض لمدفوعات الطفل المتاحة الحالية. وأثر معدلات فقر الطفل باستخدام خط الفقر الأعلى مسألة تخضع للفحص الإمبريقي. لكن التركيز الأساسي يكون من ثم على مساواة متوسط الدخول بين البلاد، بدلا من التوزيع داخل البلاد وبين الأجيال.

ولقد اخترنا تمويل أعباء دخل الطفل الأساسي من الضريبة الثابتة، بالاستعانة بمتوسط مشترك للدخل غير النفعي للدخل من الضريبة على نطاق الاتحاد الأوروبي. والخطط المركبة محايدة تجاه الميزانية بين بلاد الاتحاد الأوروبي - ١٥ لكنها تنطوي على دعم ملموس في كل بلد. وبينما لا نجد أي أجندة سياسة بالشكل المقدم هنا، فإننا نعتبر التضمينات بين التحويلات في إطار البلد تفيد، سواء في إظهار التفاوتات القائمة أو بعض المسائل الواجبة معالجتها عند تحديد الأهداف والمعايير داخل الاتحاد الأوروبي. كما تتضمن مخططات دخل الطفل الأساسي / الضريبة الثابتة تحويلا للموارد ممن لا يعولون أطفالا (حاليا) إلى من يعولون، حيث تفرض الضريبة الثابتة على كل الدخول. وفق التطبيق هنا، فإن الوحدات التي لا تعول أطفالا ذات أي دخل غير نفعي، بما في ذلك تلك التي تعيش على دخول تقاعد منخفضة، تساهم في أعباء دخول الطفل الأساسية. فهذه الوحدات غير محمية بدخول أطفال أساسية للبالغين كما هي الحال بالنسبة إلى نسخ دخل الطفل الأساسي / الضريبة الثابتة. ويشير هذا إلى أن تمويل دخل الطفل الأساسي من الضريبة الثابتة العامة غير عملي بحد ذاته. وقد تكون آليات التمويل الأخرى، ربما باستخدام أسس وجداول الضريبة الحالية، أكثر ملاءمة.

ومن العوامل التي تحدد ما إذا كان البلد متبرعا أو مستفيدا صرفا، طبيعة ومستوى النظام القائم لدعم الطفل المتاح. وتميل البلاد ذات المعايير العليا نسبيا إلى دعم الطفل لأن تكون متبرعة صافية.

وإحدى الاستجابات لهذا هي أن نسأل لماذا على البلاد التي تعطي الأولوية لأطفالها أن تدعم أيضا أطفال غيرها من البلاد. ومن منظور دينامي، من الممكن أن يؤدي هذا إلى «سباق نحو القاع» من منظور عدم توفير دخل طفل أساسي للأطفال، حيث تسعى البلاد إلى تعظيم التحويلات من الدول الأعضاء الأخرى. ومن جهة أخرى، فإن نطاق إعادة التوزيع داخل البلد له حدوده، خصوصا في البلاد المتدنية الدخل، وإذا أُريد لأهداف تقليل فقر الأطفال أن تكون طموحة وقابلة للإنجاز في الاتحاد الأوروبي ككل، ينبغي القيام ببعض التحويلات داخل البلد للوفاء بها.

لكن إذا اتخذ دخل الطفل الأساسي شكل تعويض للمقاييس الحالية، فإن تأثير «السباق نحو القاع» سيتفاقم: كلما قلت النظم المناسبة الممولة قوميا، زاد عبء التمويلات التعويضية في الاتحاد الأوروبي. ويشير هذا إلى وجوب إما تمويل تعويض دخل الطفل الأساسي قوميا، مع تقديم أي دعم داخل البلد باستخدام آلية مستقلة، أو عدم اعتماد دخل الطفل الأساسي (بالعكس) على سخاء النظام القائم. والعامل الثاني الذي يؤثر في الحجم النسبي لعبء التمويل القومي هو حصة الأطفال بين السكان. فالبلاد القليلة الخصوبة هي المتبرعة في الغالب. ونظرا إلى أهمية الأطفال بوصفهم قوة العمل ودافعي الضرائب في المستقبل (إلى جانب أشياء أخرى)، يمكننا القول بأن من المقبول أن يكون هناك قدر من الدعم على مستوى الجماعة لهذا المورد. ويجب على الدول الأعضاء التي تعاني مشاكل خصوبة أن تسهم، أو «تستثمر»، في دعم أطفال الدول الأعضاء الأخرى، الذين سيكونون جزءا من قوة العمل الأوروبية في المستقبل. على أن هذا لن يقدر له الدوام إلا إذا كان هناك قدر من المشاركة في مسؤولية دعم الدخول عندما يتقدم العمر. ويجب أن يرافق دخل الطفل الأساسي الاتفاق على تقديم دخل تقاعدي، مضمون على مستوى الاتحاد الأوروبي (أتكينسون وآخرون ٢٠٠٢).

الملحق مجموعة بيانات يوروموود

البلد	مجموعة البيانات الأساسية ليوروموود	تاريخ الجمع	الزمن المرجعي للدخول	حجم العينة: الوحدات	حجم العينة: الأطفال	عدد الأطفال كنسبة مئوية من عدد السكان
النمسا	النسخة النمساوية من جدول وحدة الاتحاد الأوروبي	١٩٩٩	١٩٩٨ سنوي	٢,٦٧٢	١,٦٨٧	٢١,٣
بلجيكا	جدول استبيان الوحدات البلجيكي	١٩٩٩	١٩٩٨ سنوي	٣,٦٥٣	٢,٢٤٥	٢٤,٠
الدنمارك	جدول وحدة الاتحاد الأوروبي	١٩٩٥	١٩٩٤ سنوي	٣,٢١٥	١,٦٦٦	٢٣,٣
فنلندا	استبيان توزيع الدخل	٢٠٠١	٢٠٠١ سنوي	١٠,٧٣٦	٧,٤٩٣	٢٢,٠
فرنسا	(HBS) ميزانية الأسرة	١٩٩٥/١٩٩٤	٥/١٩٩٤ سنوي	١١,٢٩١	٧,٤٤٨	٢٤,٠
ألمانيا	الجدول الاجتماعي الاقتصادي الألماني	٢٠٠١	٢٠٠٠ سنوي	٧,٠٢٠	٣,٧٤٣	١٨,٧
اليونان	جدول وحدة الاتحاد الأوروبي	١٩٩٥	١٩٩٤ سنوي	٥,١٦٨	٣,٠٨٩	٢١,٣
إيرلندا	استبيان المعيشة في ايرلندا	١٩٩٤	شهر في ١٩٩٤	٤,٠٤٨	٤,٥٣٤	٣٠,٨
إيطاليا	استبيان دخل وثروة الوحدات	١٩٩٦	١٩٩٥ سنوي	٨,١٣٥	٤,٣٥٣	١٨,٦
لوكسمبورغ	PSELL-2	٢٠٠١	٢٠٠٠ سنوي	٢,٤٣١	١,٤٢٦	٢٢,٢
هولندا	Sociaaleconomisch panelonderzoek	٢٠٠٠	١٩٩٩ سنوي	٤,٣٢٩	٢,٦٩٤	٢٣,٩
البرتغال	جدول وحدة الاتحاد الأوروبي	٢٠٠١	٢٠٠٠ سنوي	٤,٥٨٨	٢,٣٩٢	٢١,٢
إسبانيا	جدول وحدة الاتحاد الأوروبي	٢٠٠٠	١٩٩٩ سنوي	٥,٠٤٨	٢,٦٤٢	١٨,٩
السويد	استبيان توزيع الدخل	٢٠٠١	٢٠٠١ سنوي	١٤,٦١٠	٧,١٨٢	٢٢,٠
المملكة المتحدة	(HBS) استبيان إنفاق الأسرة	٢٠٠١/٢٠٠٠	شهر في ٢٠٠٠/١	٦,٦٣٤	٤,٠٧١	٢٢,٩

11

أثر الحد الأدنى للأجور في توزيع الدخول والتشغيل في الولايات المتحدة

ستيفن بازن

للحـد الأدنى المؤثر من الأجـور أثره بالضرورة في توزيع المكاسب، وسواء قلت فرص العمل أو لا، فإن توفيرها، أو زيادتها، من شأنه تقليل تفاوت المكاسب (إلا إذا زادت نسبة مكاسب العمال على الزيادة الدنيا). وستعتمد طبيعة هذا الأثر التوزيعي على الآثار المباشرة وغير المباشرة للحد الأدنى للأجر في كل من العوائد والتشغيل. ولكونه أدنى معدل للأجر في الاقتصاد، فـإن الأثر هو رفع أجـور بعض الموظفين مقارنة بما يحصلون عليه. وبعيدا عن أثر هذا التوزيع الميكانيكي، هناك أيضا عدد من الآثار التوزيعية غير المباشرة (انظر،

«من غير الواضح، من الوجهة النظرية، لماذا يتحتم أن يكون لزيادة الحد الأدنى للأجر على مستوى الولاية أثر مختلف عن ذلك المطبق على المستوى الفدرالي»

المؤلف

على سبيل المثال، فريمان ١٩٩٦ لحساب تفصيلي). ويمكن للحد الأدنى للأجر أن يقلل الفقر والتمييز، ويحسن حوافز العمل. وهذه الآثار غير المباشرة يمتد أثرها إلى أن يقطن أصحاب الأجر المتدني في وحدات متدنية الدخل، وأن يصبح عدد النساء غير متناسب بين العمال أصحاب الدخل المتدني، والأجور الأعلى لوظائف قليلة الأجر تغري أفرادا معينين بترك البطالة. وسيعتمد مدى هذه التأثيرات أولا على مدى ارتفاع الحد الأدنى الموضوع للأجر بالنسبة إلى توزيع العوائد الحالي، وثانيا على ما إذا كانت هناك تأثيرات عكسية في تشغيل العمال المعنيين. ويبدأ هذا الفصل بفحص أثر الحد الأدنى للأجور في توزيع العوائد، ثم ينتقل إلى تقييم الآثار على التوظيف بالاستعانة بشواهد من الولايات المتحدة.

وبالنسبة إلى آثار التوظيف المتصلة بالحد الأدنى للأجور، كان للدراسة التي أجراها دافيد كارد وآلان كروغر (١٩٩٤) عن أثر الزيادة في الحد الأدنى للأجر في مطاعم الوجبات السريعة في نيوجيرسي، أثر في مجال علم الاقتصاد. فقد توصلا إلى أن زيادة الحد الأدنى للأجر زادت من التوظيف. أضف إلى هذا أنهما، في كتاب تال (كارد وكروغر ١٩٩٥)، أعادا فحص الدراسات السابقة وقدما دليلا يدعم زعم أن الحد الأدنى للأجر الذي ارتفع، خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات في الولايات المتحدة، لم تكن له آثار سلبية واضحة. وهكذا، استندت ما يطلق عليها الاقتصاديات الجديدة للحد الأدنى للأجر إلى كيان أكبر من التدليل مقارنة بدراسة نيوجيرسي. وقد أثار عملهما الاهتمام من جديد بنتائج التوظيف والملاءمة الاقتصادية للحد الأدنى للأجر بصورة أكثر عمومية.

بيد أن الدراسات الحديثة على الولايات المتحدة تشير إلى أن آثار التوظيف قد تكون أقل صلة إمبريقيا من التأثير في توزيع العوائد. ومن المفارقة أن الباعث على هذا الاستنتاج هو تدهور القيمة الحقيقية والنسبية للحد الأدنى الفدرالي للأجر وليس

زيادته. (تجمد الحد الأدنى الفدرالي للأجر عند ٣,٣٥ دولارات بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٩). وكما سيتضح لاحقا، زاد التفاوت في العائدات وقدم كثير من التفسيرات مثل تأثير التبادل التجاري مع بلاد الحد الأدنى للأجور فيها منخفض (انظر على سبيل المثال وود ١٩٩٤)، والتغيرات التي تطرأ على الطلب النسبي على المهارات التي يتيحها التقدم التقني (انظر كاتز واوتور ١٩٩٩)، وكما سنرى فيما بعد فإن الدراسات توصلت إلى أن ما بين ربع وثلاثة أرباع الزيادة في تفاوت العائدات يمكن أن ينجم عن تجميد الحد الأدنى الفدرالي للأجر، الذي يؤدي إلى تآكله بالمعنى الحقيقي والنسبي ويسفر عن تدهور الأرضية التي تدعم توزيع العائدات.

وظاهرة كهذه نادرا ما نجدها في بلد آخر غير الولايات المتحدة. ففي كل البلاد التي تحدد حدا أدنى للدخل تقريبا فإن هذا الحد تزاد نسبته بصورة منتظمة. وبهذا، يظل قيدا واقيا للأجور ويضمن أرضية لتوزيع العائدات. وفي الولايات المتحدة يزاد الحد الأدنى للأجر وفق مشيئة الكونغرس وكل زيادة مقترحة يصاحبها جدل شديد حول الجدارة النسبية للمقياس وأثره في التوظيف، ويمكن أن يبقى الحد الأدنى الفدرالي من دون تغيير لسنوات، وكانت الزيادات الخمس الأخيرة في سنوات ١٩٨١ و١٩٩٠ و١٩٩١ و١٩٩٦ و١٩٩٧، وعند كتابة هذا العمل (٢٠٠٦)، رفض اقتراح بالزيادة (*). بيد أنه من الممكن لأي ولاية أيضا وضع معدلات أجور دنيا لكن قلة منها من تفعل هذا، وتعد الفروق بين تأثيرات الحد الأدنى للأجور الموضوعة فدراليا وتلك التي تضعها الولاية من المسائل الأساسية في بحث أثر الحد الأدنى للأجور، ومن بين ما يتوصل إليه هذا الفصل هو أن استنتاجات الاقتصاديات الجديدة للحد الأدنى للأجر تقوم في الأساس على شواهد تتصل بأثر التغيرات في الحد الأدنى للأجر

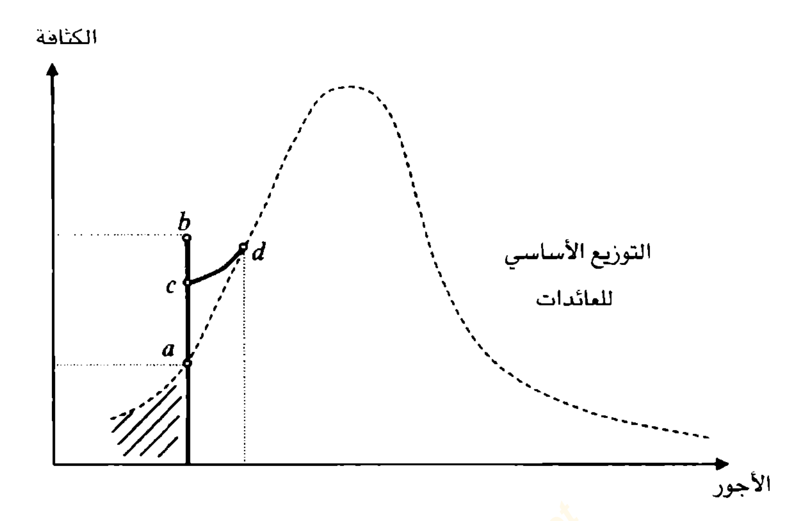
(*) أقر الكونغرس ثلاث زيادات على الحد الأدنى للأجور، وذلك للأعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، و٢٠٠٩ [المحررة].

الموضوع على مستوى الولاية. وتجميد الحد الأدنى الفدرالي للأجر خلال الثمانينيات كان له أثره الملموس في توزيع العائدات، وأدت زيادته في ١٩٩٠ - ١٩٩١ إلى تقليل توظيف المراهقين.

١١ - ١: أثر الحد الأدنى للأجر في توزيع العائدات

يعتمد الأثر الاقتصادي للحد الأدنى للأجر على تأثيره في توزيع العائدات الذي يسود في غيابه، وسنشير إلى الأخير بوصفه التوزيع الأساسي للعائدات ويمثله هذا المنحنى المنقط في الشكل (١١- ١) والتأثير المباشر في توزيع العائدات هو تجاوز النسبة P من العمال المتأثرين في الذيل الأدنى ويرفع أجورهم إلى الحد الأدنى m. وتساوي p المنطقة المظللة في الطرف الأدنى من توزيع العائدات. وإذا لم يكن كل العمال المعنيين من غير العاملين فإن أثر التجاوز يخلق فجوة في توزيع الأجور عند حدها الأدنى، وفي الشكل (١١ - ١)، يتضمن هذا زيادة في الأجور حتى m بالنسبة إلى كل العمال الذين يحصلون على أقل من الحد الأدنى. وإذا كان هذا هو الأثر الوحيد في العائدات، وإذا لم يكن هناك أي أثر في التوظيف، فإن المسافة الرأسية بين النقطتين a وb تكون مساوية لـ p، وإذا قل تشغيل السكان المتأثرين، تكون المسافة الرأسية أقل من p.

لكن هذا ليس التأثير الوحيد للحد الأدنى للأجر، حيث تزول كل الفروق بين الأجور الأدنى. وقد تكون هناك زيادة ملموسة في الدفع لأدنى الأجور وزيادة محدودة في عائدات الموجودين تحت الحد الأدنى للأجر مباشرة قبل فرضه، يضاف إلى هذا أن الفروق بين العائدات فوق الحد الأدنى وتلك التي تحته تضيق، وتغيب بصورة ملموسة في بعض الحالات، وهذا قد يكون له نتائجه على شكل توزيع العائدات فيما وراء الذيل الأدنى (أسفل الحد الأدنى للأجر).



الشكل (١١ - ١): الأثر التوزيعي لتطبيق الحد الأدنى للأجر

وبالنسبة أولا إلى المدى الذي تمثل فيه الفروق في الأجر مدفوعات لتحسين نوعية العمال، فإن المكافآت على تولي المسؤولية، أو الحوافز لأنواع معينة من الموظفين، والحد أو التضييق الشديد للهوة بين الفروق في الأجر يمكن أن تثير المشكلات في علاقات الموظف بصاحب العمل أو بين الموظفين أنفسهم، وقد تكون هناك آثار عكسية في الإنتاجية والانضباط، وزيادة معدلات تعيين وصرف العمال. وبين السكان المتأثرين مباشرة (أولئك الذين يحصلون في الأساس على أقل من m)، فإن أجر بعض العمال يرتفع متجاوزا الحد الأدنى للأجر. وهذا يعني أن المسافة ab ستكون أقل من p، وأن توزيع العائدات إلى يمين m يتغير بإضافة فرع مثل cd الموجود في الشكل (١١ - ١) وإذا نجحت هذه الآلية فمن شأن هذا زيادة الإضافات فيما بعد في جانب توزيع العائدات أساسا فوق الحد الأدنى للأجر. وهكذا، سيحتاج الموظفون، بالنسبة إلى الزيادة الكبيرة للحد الأدنى، وفي كل الحالات، إلى زيادة

أجـور من يـحـصلون على أكـثـر مـن الحـد الأدنى، وإعـادة وضـع نوع من الهيـراركية بين كل من رفعت أجورهم إلى الحد الأدنى، وهذه التـأثيرات لن تحدث طوال الوقت حتى توزيع العائدات، حيث ستقاوم المؤسسات الضغوط على الأعباء.

ويشـيـر تيـولينغز (٢٠٠٣) إلى الأثر غيـر المباشـر الثاني، فإذا كان التعويض ممكنا بين العمال المتأثرين بالحد الأدنى للأجر وأولئك الذين يحصلون على أكثر من هذا الحد أسـاسـا، فقد يزيد الطلب على النوع الأخيـر من العـمـال ويؤدي إلى ارتفـاع الأجـور. ومن شـأن هذه الآليـة الإضـافيـة خلق فـرع مـثل cd في الشكل (١١ - ١). وقد يتجلى الأثر المحتمل الثالث في انتشـار التفاوض الجماعي. ومن الأسباب الرئيسية للتفاوض الجماعي التوصل (بمقتضى اتفاق) إلى معاييـر عادلة للأجر. وفي حال أعطيت الأولوية للتفوق والخبـرة، فإن معاييـر الأجـر المتفق عليها جماعيا يعاد تأسيسها على الحد الأدنى للأجر وربما فوقه (كانت هناك خـشـيـة من هذا النوع من التـأثيـر في المملكة المتـحـدة في الثـمـانينيـات عندمـا ادعت النقابات أنها ستسعى إلى إعـادة تحديد الفروق في الأجـر في حال قدم حد أدنى للأجر على المستوى القومي)، وهذه الآثار غير المباشرة تعني أن التقليل الأولي للتفاوت في العائدات من شأنه إصلاح الحد الأدنى المقترح، مع استعادة بعض الفروق في الأجر. بيد أنه من المهم أن نؤكد أن هذه التأثيرات تحدث عند الحافة الدنيا من توزيع العائدات وأثرها محدود من ثم في مجمل التوزيع.

الحدود الدنيا للأجور والتغيرات في تفاوت العائدات في الولايات المتحدة

كما سبق أن أشرنا، فإن البحث في تأثير الحد الأدنى للأجور شهد انتعاشا كبيرا في التسعينيات في أعقاب نشر عمل دافيد كارد وآلان كـروغـر. وبينمـا تركـز اسـتنتـاجـاتهـمـا عن التوظيف في الأسـاس على التعليق، والنقد، وإعـادة التقييم، فهمـا يتناولان أيضـا مسـألة إلى أي مـدى «تعض» الحـدود الدنيـا لـلأجـر. وكل حـالة من حـالات الدراسـة،

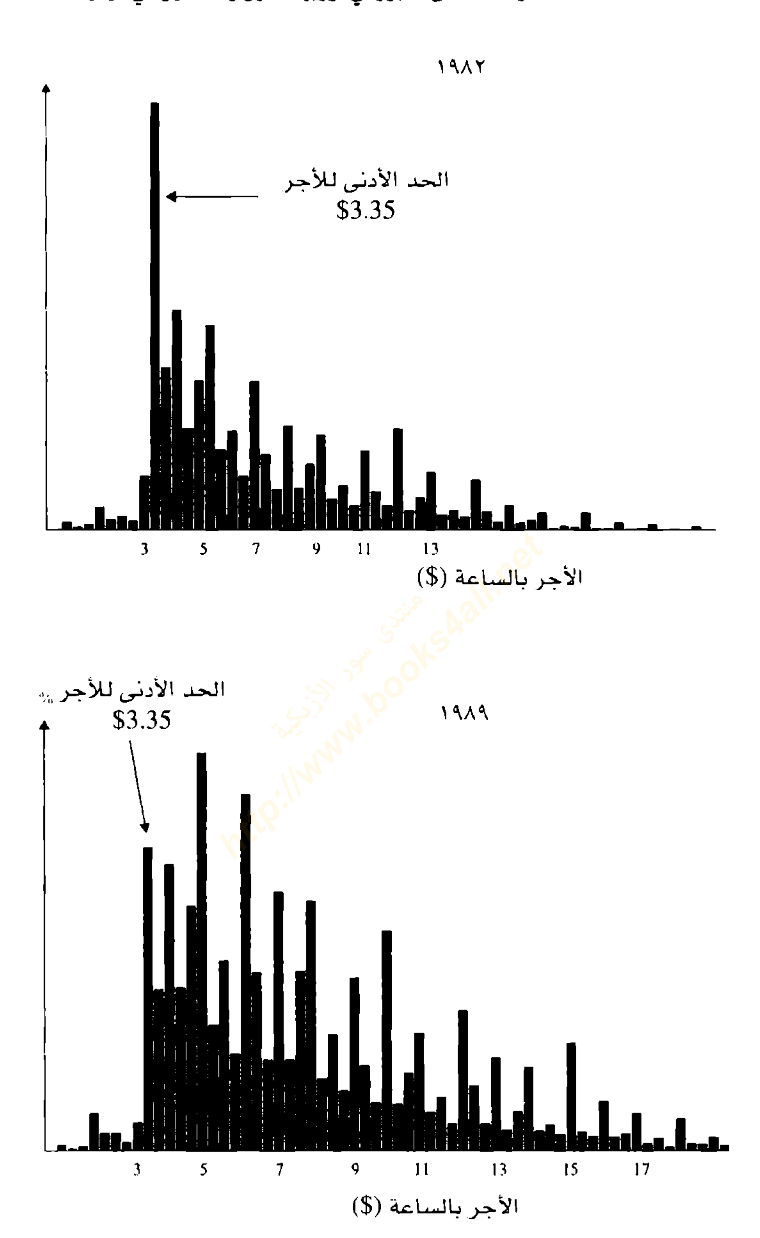
وبغرض تحليل آثار التوظيف على مستوى الولاية في الحد الأدنى للأجر في مستوى الولاية والمستوى الفدرالي، يفحصان أولا أثر الحد الأدنى للأجر في العائدات. ويتم تعيين هذا بارتداد متوسط (لوغاريتم) الأجر في نسبة العمال المحتمل تأثرهم بالحد الأدنى للأجر أو بفحص فرق الفروق في لوغاريتم الأجور المتأثرة وغير المتأثرة بالنسبة إلى الولايات. وفي كل الدراسات، نجد تأثيرا إحصائيا مهما للحد الأدنى للأجور في مستويات عائدات المجموعة المتأثرة. وهذا متوقع، إلى حد كبير، إذا كان الحد الأدنى للأجر مقيدا. وإذا كان التوزيع مقتضبا، بحيث يستبعد السكان المتأثرون من التوزيع، فسيزيد متوسط العائدات بالضرورة (إلا إذا طرأ التخفيض على أجور من هم فوق الحد الأدنى). وإذا كان الأثر مباشرا، كاسحا، فإن متوسط العائدات يزيد أيضا بصورة آلية، وهو أثر يكون أكبر إذا كانت هناك تأثيرات غير مباشرة في الإنفاق العام.

وكان كارد وكروغر معنيين بتأثير الزيادات التي تطرأ على الحد الأدنى للأجور. وقد أصبح من الواضح الآن أن الجانب الملموس من زيادة التفاوت في العائدات، التي شهدتها الولايات المتحدة في الثمانينيات، يمكن أن يعود إلى التدهور في القيمة الحقيقية للحد الأدنى الفدرالي للأجر بعد العام ١٩٨١، وليس إلى التغير في تكوين المهارات، أو التجارة الدولية أو التكنولوجيا. ومن أولى دراسات تحليل المسألة تلك التي أصدرها ديناردو وفورتين ولوميو (١٩٩٦)، والتي توصلت إلى أن تدهور الحد الأدنى للأجر كان المسؤول عن ربع الزيادة في التفاوت في العائدات. وهذا الحساب يرتكز إلى تقييم شكل ذلك التوزيع الذي تتخذه العوائد في ظل غياب حد أدنى للأجر، ومن ثم استنتاج التغير في التوزيع عند فرض حد أدنى للأجر. ومن منظور الإطار المقدم أعلاه، يقدرون الأثر المباشر للحد الأدنى للأجر في ظل افتراض عدم وجود تأثير في العائدات فوق الحد الأدنى، كما أنه ليست هناك آثار عكسية في التوظيف.

وقد قام لي (١٩٩٩)، الذي فحص أثر كل من الحد الأدنى للأجر الفدرالي وذلك الذي تضعه الولايات على اختلاف العائدات في النصف الأدنى من التوزيع، بتعميق تحليلها. وبدلا من فحص مجمل التوزيع، قدر لي أثر الأجور الدنيا في معدل أدنى الأقسام لمتوسط العائدات، ووجد أن كل الزيادة في تفاوت العائدات تقريبا، في الثمانينيات، تعود إلى زيادة تدهور قيمة الحد الأدنى للأجر بالنسبة إلى متوسط العائدات. وعلى سبيل المثال، يظهر توزيع العائدات في العام ١٩٨٢ تذبذبا واضحا في الحد الأدنى للأجر (انظر الشكل ١١ - ٢). وبعد الصعود الفدرالي العام ١٩٨١، تجمد الحد الأدنى الفدرالي للأجر على مدى ثمانية أعوام وتبعت أدنى درجات توزيع العائدات في أعقاب تدهور القيمة الحقيقية والنسبية للحد الأدنى للأجر، بحيث كان توزيع العام ١٩٨٩ السابق مباشرة للزيادة الفدرالية في العام ١٩٩٠ مشابها لنوع التوزيع الذي كان له أن يسود في ظل غياب الحد الأدنى للأجر.

وقد تقدم تولينغز بتحليل أثر التوزيع خطوة إلى الأمام. واكتفى ديناردو وفورتين ولوميو بفحص الأثر المباشر في توزيع العائدات التي ذكرت للتو، رفع مدفوعات العمال تحتها إلى الحد الأدنى للأجر. ونظر لي في التأثير في المعدلات المتوسطة، التي تمحو الآثار المباشرة وغير المباشرة في شكل توزيع العائدات. وحاول تولينغز تقدير الأثر المباشر لعودة رأس المال البشري في تغير الحد الأدنى للأجر.

وقد فحص بطريقة رسمية النظريات القائلة بعدم وجود آثار غير مباشرة في العائدات الأعلى من الحد الأدنى للأجر، ورفضها بشدة. وتوصل إلى أن «الأجور الدنيا يمكن أن تفسر مجمل الزيادة في تفاوت الأجور في النصف الأسفل من توزيع الأجر خلال الثمانينيات» (٢٠٠٣: ٨٣١)، وقد وجد بالفعل أن العائدات فوق الحد الأدنى مباشرة تكون أكثر وضوحا من الأثر المباشر عن تلك الموجودة في الذيل الأدنى، أضف إلى هذا أن الأثر المباشر يختفي كلما انتقلنا إلى أعلى في توزيع العائدات.



الشكل (١١ - ٢): توزيع الأجر بالساعة في الولايات المتحدة في العامين ١٩٨٢ و١٩٨٩

وتسعى دراسة حديثة لنيومارك وشويتزر ووشر (٢٠٠٤) إلى أن تأخذ في اعتبارها آثار التوظيف عند تحليل الأثر التوزيعي للحد الأدنى للأجر. وبدلا من المقارنة بين توزيعين - بالحد الأدنى للأجر (أو زيادة الأجر الأدنى) أو من دونه - يفحصون ما يحدث في عوائد الأفراد، والساعات والتوظيف بعد سريان زيادة الحد الأدنى للأجر على المستوى الفدرالي والولاياتي خلال هذه الفترة. وتختلف دراستهم من حيث إنها تفحص الآثار المتباطئة للحد الأدنى للأجر، إذ إنها يمكن أن تعدل لاحقا أو تتفاقم. وقد جرى تقييم الأثر عند نقاط مختلفة من توزيع العائدات باستمرار، محددة من منظور التقارب مع الحد الأدنى الوشيك للأجر، ومع غيرها من الدراسات التي تتناول الأثر في توزيع العائدات بالساعة، وتظهر نتائجهم أثرا قويا (كاسحا) في سنوات زيادة الحد الأدنى للأجر، وهو أثر أمكن تخفيفه في عام تال، لكنه لم يختف تماما. وكانت هناك آثار أولية غير مباشرة (متموجة) في العائدات يمكن أن تصل إلى ضعف ونصف الحد الأدنى للأجر، لكنهم وجدوا أن هذا ينمحي تماما لاحقا، ما عدا في حالة الأفراد الذين يحصلون على عائد في حدود ١٠ في المائة من الحد الأدنى للأجر.

ولكي نأخذ في الاعتبار أي ضبط للتوظيف الذي يقوض الأثر التوزيعي الإيجابي، يقدم نيومارك وشويتزر ووشر (٢٠٠٤) تقديرات لاحتمال تشغيل الفرد، وعدد ساعات العمل الأسبوعية المشروطة بالتشغيل. وأثر التوظيف لا أهمية له عموما، من الوجهة الإحصائية. وكان تقديره قائما على نحو ٨٥٠ ألف ملاحظة في الفترة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٢، وقد يتطلب الأمر التعرف على المغزى الإحصائي الملموس إن كان هناك بحق أي تأثير. فبدلا من استخدام القيمة الحرجة ١,٩٦ لإحصائي t المطلق، على سبيل المثال، عند اختبار الدلالة الإحصائية، قد تكون القيمة الحرجة التي يقدمها نهج شوارز أكثر ملاءمة. وفي حالنا هذه، فإن هذا يساوي الجذر التربيعي

لـ ٨٥٠,٠٠٠ يساوي ٦,٨٣، وعلى أي حال فإن إحصاء t المرصود، بالنسبة إلى آثار التوظيف، لا يزيد على -١,٨٥ عند الأفراد الذين يحصلون على عائدات في حدود ١٠ في المائة و-٢,١ عند من يحصلون على نحو ١٠ في المائة من الحد الأدنى للدخل. وتفوق أعلى t إحصائية مطلقة (-٢,٨٦) كثيرا نسبة توزيع أولئك الذين يحصلون مبدئيا على ٢٠ - ٣٠ في المائة أكثر من الحد الأدنى للأجر. وهذه النتائج لا تتفق مع الرأي الذي يقول إن الأثر التوزيعي الإيجابي والمباشر الموجود حول الحد الأدنى للأجر يتقوض بخسارة التوظيف من جانب السكان المتأثرين. والسياق الوحيد الذي يبدو فيه أن نيومارك وشويتزر ووشر (٢٠٠٤) قد توصلوا إلى ضبط التوظيف كان من منظور ساعات العمل (ثم بعد عام واحد من الزيادة في الحد الأدنى للأجر) التي تقل بالنسبة إلى أولئك الذين يحصلون على عائدات في حدود ١٠ في المائة من الحد الأدنى. وعلى ضوء حساباتهم، مع الأخذ في الاعتبار أثر التوظيف الإحصائي موضع التساؤل، وهذا أكثر نشاطا من أثر ساعات العمل، يشيرون إلى أن دخل العمل الأسبوعي ينخفض عند من يحصلون على ١٠ في المائة من الحد الأدنى للأجر بمبالغ صغيرة.

ويظهر، من ثم، أن الحد الأدنى الفدرالي للأجر، في الولايات المتحدة، يمارس دورا أساسيا في دعم قاع توزيع العوائد. وعندما لا ترفع بانتظام، فإن التفاوت في العائدات يميل إلى الزيادة حيث لا توجد قوى تحول دون الركود والانخفاض بالنسبة إلى العوائد الأخرى. ويقدم تجميد الحد الأدنى الفدرالي للدخل في الولايات المتحدة خلال الثمانينيات من القرن الماضي شاهدا جليا على هذا الميل، وقد يكون السبب الرئيسي وراء زيادة التفاوت في العائدات خلال تلك الفترة. لكن، وكما أشرنا في البداية، سواء كانت هناك آثار عكسية على التشغيل أم لا، فإن الحد الأدنى المؤثر للأجر يمكن أن يكون له أثره المخفف للتفاوت في تبعثر العائدات.

١١ - ٢:٤ الحد الأدنى للأجور والتوظيف

تشترك أربع من هذه الدراسات الخمس المشار إليها عن أثر الحد الأدنى للأجور في توزيع العوائد في فرضيَة واحدة، هي تحديدا أن أي آثار مقررة للتوظيف تكون محدودة أو لا وجود لها. بيد أن أي خفض في توظيف المجموعات المتأثرة يثير الشكوك حول الجدوى من الطبيعة النفعية لتأثير توزيع العائدات. ويعود هذا، أولا، إلى أن الآثار التوزيعية تطال فقط العمال الذين يبقون في العمل. والمسألة الثانية، والأقل وضوحا، هي ما إذا كانت هناك آثار توزيعية منفعية لمجموعة معينة من العمال على حساب غيرهم. وفي أوائل الثمانينيات، جرى رفض فرضية الآثار المحدودة للتوظيف باعتبارها غير عملية، حيث ظهر الإجماع على أن للحد الأدنى للأجر أهميته الإحصائية، وأثره السلبي في توظيف المراهقين (لكن ليس على توظيف المجموعات الأخرى). وتوصل الاستبيان الذي أجراه براون وجيلروي وكوهين (١٩٨٢) إلى أن زيادة ١٠ في المائة في الحد الأدنى الفدرالي للأجر قللت تشغيل المراهقين بنسبة تتراوح بين ١ في المائة و٣ في المائة .

وكان هذا الإجماع محل تساؤل دافيد كارد والان كروغر اللذين وجدا أن زيادة الحد الأدنى للأجر في نيوجيرسي في العام ١٩٩٢ زادت من التوظيف في مطاعم الوجبات السريعة. ولم تكن هذه الدراسة العمل الوحيد الذي لم تظهر فيه آثار سلبية للتوظيف. فلم تجد الدراسات السابقة التي أنجزها كارد (١٩٩٢ أ، ب) وكارد وكاتز وكروغر (١٩٩٤) وهولزر وكاتز وكروغر (١٩٩١) وكاتز وكروغر (١٩٩٠، ١٩٩٢) آثارا مهمة ترتبط بزيادة الحد الأدنى الفدرالي، أو الحد الأدنى الموضوع في ولايتي كاليفورنيا وتكساس، أو الزيادات في نوعي الحد الأدنى في جدول الولايات المتحدة. وقد جمع كارد وكروغر (١٩٩٥) هذه المادة في كتاب، مضيفين إعادة فحص نقدي للأبحاث السابقة.

ويرى كثيرون من الاقتصاديين فيما توصل إليه كارد وكروغر (١٩٩٥) منهجا جديدا لتحليل فاعلية سوق العمل وابتعادا عن النموذج التنافسي. وانصرف آخرون عما توصلا إليه، وواصلوا التمسك بالإطار التنافسي خصوصا بالنسبة إلى سوق عمل المهارات المنخفضة. وبعض الباحثين العاملين في مجال تأثير الحد الأدنى للأجر، أجروا عدة محاولات لاختبار فاعلية نتائجهم (يشجع كارد وكروغر هذا العمل بتوفير مجموعة مجانية وكاملة من البيانات، والاستبيانات وبرامج الكمبيوتر التي يستخدمانها).

وهناك مسألتان على قدر كبير من الأهمية: لماذا تختلف نتائجهما عن تلك التي توصلت إليها الدراسات السابقة؟ وإلى أي مدى تنطبق فكرة أن الحد الأدنى للأجر لا أثر له في التوظيف في الولايات المتحدة؟ ويعنى منهج البحث بالمسألة الأولى، في حين تعد الثانية مسألة أكثر اقتصادية بوضوح. ويركز البحث على ثلاثة جوانب: مصداقية دراسة نيوجيرسي الجديدة، والغياب الواضح لآثار زيادات الحد الأدنى الفدرالي باستخدام بيانات سلاسل الوقت، وتحليل تأثير زيادات الحد الأدنى على مستوى الولاية والمستوى الفدرالي في مستويات التوظيف في الولاية.

أثر زيادة الحد الأدنى للأجر في نيوجيرسي العام ١٩٩٢

لقد تجمد الحد الأدنى الفدرالي للأجر عند ٣,٢٥ دولار خلال الثمانينيات مع تزايد القلق بشأن الآثار السلبية في توظيف المراهقين ورفض الإدارة التدخل في سوق العمل. وقد رفع بعد ذلك إلى ٤,٢٥ دولار على مرحلتين، إلى ٣,٨٥ دولار في أبريل العام ١٩٩٠، ثم إلى ٤,٢٥ دولار في أبريل العام ١٩٩١، ونظرا إلى خمول الجبهة الفدرالية خلال الثمانينيات، أدخلت عدد من الولايات زيادات خاصة على حدها الأدنى (ليس لكل الولايات تشريع خاص بها للحد الأدنى للأجر والولاية التي تتمتع بمثل هذا التشريع عادة لا تقرر الحد الأدنى للأجر بعيدا عن النظام الفدرالي).

وقد استمر هذا على نطاق أقل بعد الزيادات الفدرالية في أوائل التسعينيات. ورفعت ولاية نيوجيرسي، التي تركت حدها الأدنى من دون زيادة خلال الثمانينيات، هذا الحد من ٤,٢٥ دولار إلى ٥,٠٥ دولار في أبريل ١٩٩٢، وهي زيادة كبيرة تقدر بـ ١٨ في المائة . ولاختبار مقولة إن زيادة الحد الأدنى للأجر تقلل التشغيل، وضع كارد وكروغر (١٩٩٤) استبيانا هاتفيا للتأثير في التوظيف، والأجور وغيرها من المتغيرات في عينة من مطاعم الوجبات السريعة فيما بين الربع الأول والربع الثالث من العام ١٩٩٢ في نيوجيرسي، وكذلك في ولاية بنسلفانيا المجاورة (حيث لم يتغير الحد الأدنى للأجر حتى العام ١٩٩٢ عن ٤,٢٥ دولار). وعادة ما تستخدم هذه الوحدات قطاعا كبيرا من قوة عملها بأجور تساوي، أو تقترب من، الحد الأدنى القانوني للأجر. وحيث إن مستويات التوظيف في مطاعم الوجبات السريعة في الولايات المتجاورة تتأثر عادة بالبيئة الاقتصادية العامة نفسها، فإن أي فرق يظهر في متغيرات التوظيف خلال الفترة يمكن رده إلى زيادة الحد الأدنى للأجر في نيوجيرسي. وهذا المنهج يبدو تجريبيا، تشكل فيه مطاعم الوجبات السريعة في نيوجيرسي مجموعة العلاج، ونظيرتها في بنسلفانيا مجموعة التحكم.

وتظهر الاستنتاجات الأساسية لكارد وكروغر في الجدول (١١ - ١)، ونجد أن أكثر من نصف مطاعم نيوجيرسي زادت مستويات التوظيف فيها خلال الفترة المعنية، وزاد معدل التوظيف للمطعم بـ +٠,٥٩ لتشغيل العمال كل الوقت. وعلى ضوء هاتين الملاحظتين، فمن غير الممكن استنتاج أن تلك الآثار تعود إلى الحد الأدنى للأجر. وقد تكون هناك عوامل أخرى من ناحية الطلب أدت إلى زيادة التوظيف خلال الشهور الثمانية موضع الدراسة. وهذا ما يجعل عينة بنسلفانيا حاسمة في تقييم أثر الحد الأدنى للأجر. لكن متوسط التوظيف هبط في بنسلفانيا إلى -٢,٢٦ من ساعات العمل الكامل المساوية، بما يشير إلى غياب الحد الأدنى للأجر، وإلى أن

زيادة التوظيف انخفضت في نيوجيرسي. ويعطينا تقدير الفرق في الفروق بـ +٢,٧٥، أثر الحد الأدنى للأجر في نيوجيرسي، بحيث إنه بينما يزيد التوزيع في المتوسط بعامل واحد بنصف الأجر في نيوجيرسي، وفي ظل غياب زيادة الحد الأدنى للأجر فهو ينخفض بأكثر من عاملين لكل الوقت (أي تغير التوظيف في مجموعة التحكم). وعموما، فإن أثر ارتفاع الحد الأدنى للأجر كان رفع معدل التوظيف بأكثر من ٢,٥ عامل لكل الوقت بالنسبة إلى ما كان يمكن أن يحدث في غياب الزيادة. وهذه النتائج تقف في وجه عدد كبير من اختبارات الفاعلية التي تولاها كارد وكروغر (بالاستعانة بالعينة نفسها) مثل استخدام أوزان مختلفة، وإضافة مقاييس، وأخذ الملكية والوضع الجغرافي في الاعتبار.

وقد وجه النقد إلى دراسة كارد وكروغر في جانبين على الأقل، أولهما، القول بأنها معيبة لأن نتائجها تختلف عن الاستنتاجات النظرية التقليدية والشواهد الكثيرة التي يبدو أنها تتغير في النطاق الضيق للمرونات السلبية. والثاني، الادعاء بأن الطريقة التي اتبعتها الدراسة تقوض النتيجة، وأنها، في حال جرت بطريقة سليمة، كانت النتيجة ستختلف (أي إن زيادات الحد الأدنى للأجر تقلل من توظيف أولئك الذين يحصلون على عائد أقل). وتحوي دراسة نيومارك ووشر (٢٠٠٠) بيانات مستمدة من سجلات مرتبات عينة من المطاعم في ولايتي نيوجيرسي وبنسلفانيا. وقد توصلا إلى أن تأثير زيادة الحد الأدنى للأجر في التوظيف في هذه العينة يخالف ما توصل إليه كارد وكروغر. وباستخدام رمز المناطق، أمكنهما التوصل إلى مطاعم من السلاسل نفسها ومن المناطق المحلية نفسها الواردة في عينة كارد وكروغر (على الرغم من عدم التطابق التام بينها لأن الرموز لا تعبر عن العناوين الحقيقية)، واتصلا بهذه المطاعم طالبين بيانات من جداول مرتباتها للفترة التي تغطيها دراسة كارد وكروغر. وقد وجدا أن

التوظيف، في نيوجيرسي، انخفض بالنسبة إلى التوظيف في بنسلفانيا، وأن تقديرات النكوص تشير إلى أن مرونة الأجر الأدنى كانت نحو -٢, ٠.

الجدول (١١ - ١): ملخص لدراسة كارد وكروغر لمطاعم الوجبات السريعة

	نيوجيرسي	بنسلفانيا
نسبة المطاعم التي:		
يقل فيها التوظيف	٤٤,٠	٥٣,٣
يزيد فيها التوظيف	٥١,٥	٤١,٣
متوسط عدد العاملين كل الوقت المعادلين بالمطعم:		
فبراير	٢٠,٤٤	٢٣,٣٣
نوفمبر	٢١,٠٣	٢١,١٧
التغير	٠,٥٩+	٢,١٦-
فرق الفروق	٢,٧٥+	

وردا على هذا، قام كارد وكروغر (٢٠٠٠) بإعادة تحليل هذه البيانات وقدما، إضافة إلى هذا، مصدرا إضافيا للبيانات (أتاحه مكتب إحصاءات العمل الأمريكي)، مستمدا مما يعلنه أصحاب المصانع من جداول المرتبات في منشآتهم لأغراض تأمين البطالة، والتي تغطي مطاعم الوجبات السريعة في نيوجيرسي وبنسلفانيا. وتشير البيانات إلى أن عينة نيومارك. ووشر، وخصوصا عينة مطاعم بنسلفانيا، لاينبغي أن تكون ممثلة. وباستخدام بيانات مكتب إحصاء العمل، توصل كارد وكروغر إلى نتائج دراستهما الأصلية نفسها. فلم يكن لزيادة الحد الأدنى للأجر أثر سلبي في التوظيف في الوجبات السريعة (على الرغم من أن المعاملات إيجابية فهي ليست بأهمية الدراسة الأصلية نفسها).

شواهد سلاسل الوقت

من الاكتشافات الأساسية أن الزيادة الملموسة في الأجر الأدنى يمكن ألا يكون لها أثرها العكسي في التوظيف. لكن من غير الواضح إمكان التعميم في مواقف أخرى، سواء كان التأثير في التوظيف في قطاعات أخرى (حيث نجد تنافسا دوليا، على سبيل المثال)، أو في ولايات أخرى. ومن النقاط الرئيسية التي ركز عليها النقاد بصفة خاصة أن النتائج التي توصل إليها كارد وكروغر تخالف الإجماع القائم بالضرورة على شواهد سلاسل الوقت. وفي مقالهم، يتوصل براون وجيلروي وكوهين (١٩٨٢) إلى أن زيادة الأجر الأدنى كان لها أثرها السلبي في توظيف المراهقين بمرونة تتراوح بين ٠,١ و٠,٣ في الفترة بين العامين ١٩٥٤ و١٩٧٩، ويأخذ التحديد المعياري لتساوي سلاسل الوقت المستخدم في الدراسات موضع النظر الشكل التالي:

[١] E=g (MWK, x, u, اللاقيم الموسمية، وتربيع اتجاه الوقت، اتجاه الوقت

حيث تساوي E نسبة توظيف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و١٩ عاما، وX هي اتجاه متغيرات التحكم في جانب الإمداد، وU هو معدل البطالة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٥٤ عاما (وكالة عن العوامل الدورية). وMWK هو ما يطلق عليه فهرس كيتز الذي يحدد كـ $(CxM)/W$، حيث تكون M هي قيمة الأجر الأدنى الفدرالي، وW متوسط أجر التصنيع، وC معدل التغطية. (في البداية لم يطبق الحد الأدنى الفدرالي على كل العاملين وامتدت التغطية تصاعديا حتى أوائل السبعينيات).

وفي كتابهما، يعيد كارد وكروغر (١٩٩٥) تقييم الشواهد على قيم التغير في سلاسل الوقت اعتمادا على التعيين المبين في [1]، ويزعمان أنه كان هناك «تحيز في نشر البيانات» لمصلحة الدراسات التي توصلت إلى وجود آثار سلبية في التوظيف. وترتكز دعواهما على أن الدراسات التي تستخدم المزيد من البيانات لم تتوصل إلى أخطاء معيارية أصغر (أو أكبر من نسب t المطلقة) بالنسبة إلى معامل الحد الأدنى للأجر، كما كان ينبغي

أن تكون عليه الحال عندما يتحدد الأثر إحصائيا بصورة صحيحة. أضف إلى هذا أنهما أعادا تقييم النموذج المعياري باستخدام بيانات حتى العام ١٩٩٣، ووجدا أنه بينما كان المعامل لايزال سلبيا، فهو أصغر من حيث القيمة المطلقة ولا أهمية له مطلقا من الوجهة الإحصائية.

وتقدم بيانات تتابع الوقت الأمريكية أساسا مفيدا لاختبار أثر الأجور الدنيا في التوظيف. وبعد زيادة الحد الأدنى للأجر إلى ٣,٣٥ دولار في العام ١٩٨١، تجمد الحد الأدنى الفدرالي حتى العام ١٩٩٠ عندما زيد بنسبة ٢٨ في المائة إلى ٤,٢٥ دولار (على مرتين خلال عامين). ويتيح هذا السياق فرصة ممتازة لتقييم مصداقية الرأي الذي يلقى الإجماع بحيث إذا كانت نتائج الأبحاث السابقة صحيحة، فإن الزيادة في توظيف المراهقين المتصل بالاتجاه يجب ملاحظتها (بسبب تدهور القيم النسبية والحقيقية للحد الأدنى). وقد أعاد بازن وماريموتو (٢٠٠٢) هذا التساوي بالنسبة إلى الفترة بين العامين ١٩٥٤ و١٩٧٩، ووجدا مبالغة ملموسة في التنبؤ بتوظيف المراهقين خلال الفترة التي تجمد فيها الحد الأدنى للأجر (١٩٨٢-١٩٨٩). ويظهر أن أسس الحساب الاقتصادي غير صحيحة.

وقد أحدث تحليل الحساب الاقتصادي لبيانات تتابع الوقت ثورة منذ العام ١٩٨٠، عندما ظهر هذا الإجماع. وثبت أن الممارسة السابقة بمعالجة الارتباط التعاقبي واللجوء إلى اتجاهات حتمية لعزل تأثيرات المتغيرات الاقتصادية غير سليمة، إلا في أوضاع بالغة الخصوصية. والتحديد الأكثر مرونة للاتجاه والآثار الموسمية المتعاقبة، باستخدام متغير عشوائي بدلا من التحديد الحتمي، ينتج نموذجا يتيح تنبؤات دقيقة بالتوظيف خلال الفترة التي ظل الحد الأدنى للأجر فيها من دون تغير. يضاف إلى هذا أن النموذج المقيم يكشف عن أن الأجور الدنيا كان لها أثر سلبي بسيط لكنه مهم إحصائيا في توظيف المراهقين، خلال الفترة من العام ١٩٥٤ إلى العام ١٩٧٩، مع مرونة قصيرة المدى بقيمة -٠,١ ومرونة بعيدة المدى بين -٠,٢ و-٠,٣، ونطاق المرونات مماثل لذلك الذي أشار إليه براون

وجيلروي وكوهين (١٩٨٢). وتنبأ النموذج المقدر بنجاح بانكماش توظيف المراهقين في الفترة بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٢ عندما زيد الحد الأدنى للأجر وبقي النموذج ساريا حتى نهاية الفترة موضع الدراسة (١٩٩٩). وتوصل ويليامز وميلز (٢٠٠١) إلى نتائج مماثلة باستخدام طريقة VAR.

وهكذا، تبلغنا شواهد سلاسل الوقت قصة مختلفة تماما عن دراسات نيوجيرسي. ومن المهم أن نتذكر أن الأول يعنى بعدد كبير من الزيادات الفدرالية، بينما تتصل دراسات نيوجيرسي على الوجبات السريعة بزيادة واحدة على مستوى الولاية. وعلى هذا الأساس، فإن وجود نتائج مختلفة لا يعني بالضرورة أن النتائج متضاربة. ويمكن أن يكون للأجور الدنيا آثارها المختلفة في التوظيف في السياقات المختلفة.

شواهد بيانات الجدول على تأثير زيادات الحد الأدنى للأجر في مستوى الولاية والفدرالي

يبدو الجمع بين معلومات التقاطع وسلاسل الوقت باستخدام بيانات الجدول ملائمة جدا على ضوء النتائج المختلفة التي توصلت إليها حالة دراسة كارد وكروغر مقارنة بطرق تتابع الوقت. أضف إلى هذا أن آثار الحد الأدنى للأجر على مستوى الولاية والفدرالي يمكن تقييمها في إطار إمبريقي واحد. وقد استخدم نيومارك ووشر (١٩٩٢)، على سبيل المثال بيانات استبيان السكان السنوي للفترة بين العامين ١٩٧٣ و١٩٨٩ وقدرا تساويا مماثلا لـ [1]، مستبدلين اتجاهات الوقت بالوقت الزائف، ومقدمين الآثار الثابتة على مستوى الولاية على هذا النحو:

$$E_{st} = \phi_s + \phi_1 U_{st} + \phi_2 P_{st} + \phi_3 S_{st} + \theta MWK_{st} + \lambda_t + v_{st} \qquad [٢]$$

حيث vst هي خطأ بند الولاية s في العام t، فـ Pst هو نسبة الملتحقين بالمدارس في سن ١٦ إلى ١٩ عاما من سكان الولاية، و MWKst هو فهرس كيتز على مستوى الولاية. وقُدر التساوي بآثار

الولاية الثابتة θs، وآثار الوقت الثابتة λt، ووجد نيومارك ووشر أثرا سلبيا ومهما إحصائيا لأجور الحد الأدنى في توظيف المراهقين، حيث جرى ضم الالتحاق بالمدرسة إلى متغيرات التحكم. وفي حال عزلها، فإن أثر الحد الأدنى للأجر يكون إيجابيا على الرغم من عدم أهميته الإحصائية. ويتساءل كارد وكاتز وكروغر (١٩٩٤) وكارد وكروغر (١٩٩٥) عن النشأة الخارجية لمعدل الالتحاق بالمدرسة وصلتها الميكانيكية بالعامل المتغير (نسبة التوظيف إلى السكان).

ويستعين بورخوزر وكوش وويتنبرغ (٢٠٠٠) بالبيانات الشهرية لا السنوية المستمدة من استبيان السكان الحالي للسنوات من ١٩٧٩ - ١٩٩٢ لتقدير أثر كل من الحد الأدنى الفدرالي والولاياتي في توظيف المراهقين. ويستخدم بورخوزر وكوش وويتنبرغ المحددات المفضلة نفسها لدى كارد وكروغر (١٩٩٥)، أي من دون معدل الالتحاق بالتعليم، وبإدخال الأجور الدنيا والمتوسطة منفصلة:

$$E_{st} = \phi_s + \phi_1 U_{st} + \phi_2 P_{st} + \theta_1 w_{st} + \theta_2 m_{st} + \lambda_t + v_{st} \qquad [٢]$$

حيث Wst هو لوغاريتم متوسط العائدات المعتادة للعمال البالغين في الولاية s في الشهر t، و mst هو لوغاريتم الحد الأدنى السائد للأجر - الحد الأعلى في الولاية أو الأدنى الفدرالي.

وتقدم تقديرات بورخوزر وكوش وويتنبرغ (٢٠٠٠) اكتشافا جديدا يشرح لماذا لم يجد كارد وكروغر (١٩٩٥) أي دليل على الآثار السلبية في تحليلهما لهذه البيانات. وعندما قُدر التساوي بوقت زائف، كما فعل كارد وكروغر، جاء تقدير مرونة الحد الأدنى للدخل -٠,٠٧ لكن من دون أهمية إحصائية (نسبة t = -١)، في حين كانت المرونة، في حال استبعادها، أكبر من حيث القيمة المطلقة (-٠,٤) وبالغة الأهمية (نسبة t = -١٠)، وأظهر كوش وويتنبرغ أن هذا الفرق كان عائدا إلى الارتباط شبه الكامل بين الوقت الزائف للسنوات التي زيد فيها الحد الفدرالي الأدنى للأجر ومتغير الحد الأدنى للأجر.

وعلى الرغم من أن بورخوزر وكوش وويتبرغ لم يذكروا هذا، فإن النتائج تشير إلى أن مستوى زيادات الحد الأدنى للولاية المطبق خلال هذه الفترة لم يكن له أثر ذو قيمة في توظيف المراهقين. ولاستكشاف المقولات التي ترى أن زيادات الحد الأدنى الفدرالي للأجر وحدها لها أثر سلبي في تشغيل المراهقين، لجأ بازن وغالو (٢٠٠٥) إلى بيانات الجدول السنوية من استبيان السكان الحالي. وفيما بين العامين ١٩٨٢ و١٩٨٩، كانت الزيادات الوحيدة التي طرأت على الحد الأدنى للأجر في الولايات المتحدة هي تلك التي طبقتها أقلية محدودة من ولايات البر الرئيسي، وذلك اعتبارا من العام ١٩٨٥ وما تلاه. وعندما أعاد بازن وغالو (٢٠٠٥) تقييما [٣] في الفترة بين العامين ١٩٨٥ و١٩٨٩ من دون مزيفات للوقت، جاء معامل الحد الأدنى للأجر إيجابيا لكنه غير مهم إحصائيا (انظر الجدول ١١ - ٢). بيد أن النموذج نفسه مقدرا في الفترة من العام ١٩٩٢ إلى العام ١٩٩٥، عندما رفع الحد الأدنى الفدرالي من ٣,٣٥ دولار إلى ٤,٢٥ دولار، أنتج معاملا سلبيا ومهما إحصائيا بالنسبة إلى متغير الحد الأدنى للأجر.

ويقف هذان الاكتشافان وراء عدد من اختبارات المحدد (على سبيل المثال، تقدير النموذج بالتكرار واستخدام المزيفات لتمثيل الزيادات في الحد الأدنى للأجر). وخلال الفترة من العام ١٩٩٢ إلى العام ١٩٩٥، لم تكن هناك أكثر من ست زيادات للحد الأدنى للأجر على مستوى الولايات (ومن بينها زيادة نيوجيرسي)، وعند تقديرها خلال هذه الفترة الفرعية، أنتج النموذج معاملا صغيرا وإيجابيا، وإن كان غير مهم إحصائيا (انظر الجدول ١١ - ٢). وبالنسبة إلى كل الزيادات الفدرالية (من ٤,٢٥ دولار إلى ٥,٠٥ دولار)، في الفترة من العام ١٩٩٦ إلى العام ١٩٩٧، وجد بازن وغالو (٢٠٠٥) مرة أخرى معاملا سلبيا، وإن كان مهما إحصائيا. وتشير هذه النتائج، الواضحة أيضا فيما توصل إليه بورخوزر وكوش وويتبرغ، إلى أنه منذ العام ١٩٨٢ كان لزيادات الحد الأدنى للأجر على المستوى الفدرالي وحده أثر سلبي في توظيف المراهقين. ولم تؤثر الزيادات في الحد الأدنى على مستوى الولاية، بصورة أو بأخرى، في التوظيف.

وتقدم دراسة كارد وكروغر (١٩٩٥) دليلا جادا على أن الحد الأدنى للأجور يمكن زيادته من دون آثار ضارة في التوظيف. وهذا الاستنتاج يتطلب المراقبة الخارجية وإعادة التحليل. لكن النتائج التي توصلا إليها من دراسة نيوجيرسي لا يمكن تعميمها على زيادات الحد الأدنى للأجر على المستوى الفدرالي.

الجدول (١١ - ٢): تقديرات بيانات الجدول لأثر زيادات الحد الأدنى للأجر في مستوى الولاية الفدرالي

	١٩٨٤ - ٨٩	١٩٩٠ - ٩١	١٩٨٤ - ٩١	١٩٩١ - ٩٥	١٩٩٦ - ٩٧	١٩٩١ - ٩٧
الأجر الأدنى للولاية	٠,١٦٨		*٠,١٧٣	٠,٠٠٩		٠,٠٠٩
(لوغاريتم)	(٠,١٤١)		(٠,٠٧٤)	(٠,٢٦٧)		(٠,١٧٩)
الأجر الأدنى		**٠,١٧٣-	**٠,٢٢٣-		٠,١٠٩-	٠,١١١-
الفدرالي (لوغاريتم)		(٠,٠٦٩)	(٠,٠٧٤)		(٠,٠٦٩)	(٠,٠٩١)
معدل البطالة	٠,٠٠٥٣-	٠,٠٠٩٥-	٠,٠٠٦٧-	٠,٠٠١٩-	٠,٠٠١٢-	٠,٠٠١٩-
	(٠,٠٠٣٢)	(٠,٠٠٦٢)	(٠,٠٠٦٢)	(٠,٠٠٦٥)	(٠,٠١٧)	(٠,٠٠٢٥)
نسبة المراهقين	٠,٦٣٤-	٠,١٨٣	**٠,٤١٢-	٠,٣٤٥	٠,١٧٤	٠,٢٧٦
إلى السكان	(٠,٦٤٨)	(١,٠٢٤)	(٠,٠٧٤)	(١,٢٢١)	(٠,٧٨٣)	(٠,٥٧٩)
متوسط عوائد البالغ	٠,٠٨٥	٠,٩٤-	٠,٠٥٠	٠,١٢٢	٠,١٢٨	٠,١٢١
	(٠,٠٨٩)	(٠,١٨٦)	(٠,٠٧٤)	(٠,١٤٥)	(٠,١٨٨)	(٠,٠٧٠)
غير المتمركز R^2	٠,١١٥	٠,٣٣٩	٠,٢١٢	٠,٠٧٧	٠,٠٧١	٠,٠٧٥
عدد الملاحظات	٢٤٠	٩٦	٣٣٦	١٩٢	٩٦	٢٨٨

وتختبر تحليلات تتابع الوقت آثار الزيادات الفدرالية التي تطرأ على الحد الأدنى للأجر، وفي حال تحدد النموذج الاقتصادي الحسابي بصورة سليمة، نجد أثرا سلبيا كبيرا. بيد أنه في حالة التحليل عبر بيانات الجدول، لا نجد أي أثر سلبي لزيادات الولاية للحد الأدنى في التوظيف، على عكس الحال في الزيادات الفدرالية، على الأقل في الفترة من العام ١٩٨٤ إلى العام ١٩٩٧، وتقدم هذه النتيجة الإمبريقية إجابة للسؤال المحير عن لماذا لم يتوصل كارد وكروغر إلى دليل على آثار توظيف سلبية كبيرة في عدد من المناسبات قامت

فيها ولايات من جانبها بزيادة الحد الأدنى للأجر فيها، بينما تشير بيانات تعاقب الوقت (عندما تصاغ بطريقة سليمة) إلى أن الزيادات التي تطرأ على الحد الأدنى الفدرالي للأجر لها أثرها السلبي في توظيف المراهقين.

١١ - ٣، ٤: الخاتمة

تشير الدراسات الحديثة عن تأثير الحد الأدنى للأجر في الولايات المتحدة إلى أن التأثير في توزيع العائدات، خلال الثمانينيات والتسعينيات، أكثر اتصالا بالإمبريقية (من حيث الحجم والأهمية الإحصائية) من أي آثار للتوظيف. ونجد التأثير التوزيعي في الحد الأدنى للأجر على مستوى الولاية والمستوى الفدرالي على حد سواء، بينما لا تتعلق أي آثار للتوظيف خلال هذه الفترة إلا بالزيادات المتقطعة والكبيرة في الحد الأدنى الفدرالي. أضف إلى هذا أن هذه الآثار، على الرغم من أهميتها الإحصائية، محدودة الحجم والصلة بتوظيف المراهقين.

ويتطلب الأمر مزيدا من البحث في طبيعة ثنائية الولاية الفدرالية فيما يتصل بآثار الحد الأدنى للأجور في التوظيف. ومن غير الواضح، من الوجهة النظرية، لماذا يتحتم أن يكون لزيادة الحد الأدنى للأجر على مستوى الولاية أثر مختلف عن ذلك المطبق على المستوى الفدرالي. وأحد الاحتمالات هو أن الولايات التي رفعت حدها الأدنى خلال الثمانينيات فعلت هذا عدة مرات. وعدد الولايات التي لجأت إلى قوانينها الخاصة في الفترة بين العامين ١٩٨٤ و١٩٨٩ لم يزد على ١٢ ولاية، ٧ منها زادت حدها الأدنى أكثر من مرة (٤ منها رفعته ٣ مرات أو أكثر). وكانت أغلبية الزيادات صغيرة نسبيا ومركزة في عدد صغير من الولايات (في قطاع نيوإنغلند). وبسبب انتظام الزيادات، بقي الحد الأدنى للأجر قيدا معوقا في هذه الولايات، حيث لم يكن بمقدور المؤسسات استخدام القيد الفدرالي الرخو لتبني استراتيجية تعتمد على استخدام قوة عمل أقل أجرا.

وبحلول العام ١٩٩٠، كان الحد الأدنى للأجر في الولايات التي طبقت الزيادات بين ٣,٥٥ دولار و٤,٢٥ دولار، وكان للزيادة في الحد الأدنى الفدرالي من ٣,٣٥ دولار إلى ٣,٨٥ دولار أثر محدود نسبيا على أصحاب الأعمال في هذه الدول. في المقابل، استفاد أصحاب الأعمال الذين يدفعون

أجورا منخفضة في الولايات التي ليست لها تشريعات محلية، خلال الفترة التي تجمد فيها الحد الأدنى الفدرالي، من القيد الفدرالي الرخو. وعندما انتهى هذا النظام ووضعت أرضية فعالة للأجر، وجد أصحاب العمل أن مستويات تشغيلهم غير مريحة. وأدت الزيادات المتقطعة في الحد الأدنى الفدرالي إلى تغيرات غير متوقعة في الولايات التي ليس لها حد أدنى محلي ملزم، وكان لهذا آثار عكسية في التوظيف. والطريقة التدريجية، التي تزاد فيها الأجور الدنيا بجرعات صغيرة منتظمة، لتؤمن من ثم أساسا للأجور، لا تحدث أثرا توظيفيا كبيرا حيث تعمل الشركات في إطار نظام مستقر. أضف إلى هذا أن هذه الطريقة من شأنها إيجاد أرضية تحت توزيع العائدات والحيلولة دون تفاوت العوائد من زيادة النصف الأسفل من توزيع العائدات.

وهذه النتيجة تدعمها بشكل كبير الشواهد من بلاد أخرى. وبصفة خاصة، يبدو أن تطبيق حد أدنى قومي للأجر في المملكة المتحدة في العام ١٩٩٨، كان له أثره الكبير في تقليل التفاوت في توزيع العائدات. ومنذ تطبيقه، زاد الحد الأدنى للأجر بانتظام ليضمن من ثم أرضية ثابتة أسفل توزيع العائدات، لا تؤثر بوضوح في التوظيف (انظر، على سبيل المثال، متكالف ٢٠٠٢). وفي فرنسا، أدت الزيادات السنوية المتتابعة خلال السنوات الـ ١٥ الماضية إلى مضاعفة نسبة العمال المتأثرين بالحد الأدنى للأجر، من ٨ في المائة في العام ١٩٩٣ إلى ١٦ في المائة في العام ٢٠٠٥، وهذه الدرجة لضغط الذيل الأدنى لتوزيع العائدات قد تكون لها نتائج مقلقة. وفي فرنسا، هناك اهتمام بالمصاعب التي تواجه الشركات لتقديم الحوافز المناسبة للعاملين في الإشراف، حيث إن معدلات الأجر التي اتفق عليها بصورة جماعية من جانب الشركات والنقابات يتجاوزها الحد الأدنى للأجر الموضوع من قبل الحكومة، وأن بعض مجموعات العمال ظلوا على الحد الأدنى فترات طويلة من حياتهم المهنية. والدليل المقدم هنا يشير إلى أن البحث يمكن أن يتجه بصورة مفيدة نحو تقييم طبيعة ونتائج تعديل الذيل الأدنى لتوزيع العائدات الناتجة من زيادات الحد الأدنى للأجر. وتتمتع المسائل المتصلة بكيفية تعديل بنى الدفع الداخلي للشركات وما يجري للعمال من السكان المتأثرين عبر الزمن بأهمية خاصة.

* * *

12

التدريب والأجور الدنيا وتوزيع العائدات

أليسون ل. بوث ومارك ل. برايان (*)

«هل ستواصل آثار الحد الأدنى للأجر كرمها وتقلل التفاوت في الأجور على المدى الأبعد؟»

المؤلفان

«تعتقد الحكومة أن العمل هو السبيل الأمثل للتخلص من الفقر، وتتعهد بدفع مقابل العمل عن طريق تحسين الحوافز للمساهمة في سوق العمل وتطويره. ومن خلال ائتمان ضريبة العمل والحد الأدنى القومي للأجر، تزيد الحكومة دخول العمل وتحسن من الحوافز المالية للعمل وتتصدى للفقر بين العاملين» (وزير الخزانة ٢٠٠٦: ٩٢).

ينظر إلى العمل على نطاق واسع بوصفه «أفضل طريقة للتخلص من الفقر»، كما يوضح الاستشهاد السابق. وفي المملكة المتحدة عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، كانت نسبة المعرضين للفقر من البالغين في سن العمل

(*) جزء من هذا البحث مدعوم من ARC Discovery Award.

٤٨ في المائة ممن ينتمون إلى وحدات عاطلة، مقارنة بـ ٢٣ في المائة فقط بين الوحدات العاملة (وزارة العمل والمعاشات ٢٠٠٦: ٧١) [١].
على أن الحصول على وظيفة قد لا يكفي لانتشال العمال محدودي الكفاءة وأسرهم من الفقر. والحقيقة أن معظم الفقراء في سن العمل (٥٧ في المائة) موجودون في وحدات تضم واحدا أو أكثر من العاملين البالغين (وزارة العمل والمعاشات ٢٠٠٦: ٦٨). وهذا يشير ، إلى جانب تشغيل الناس، إلى أن الاستراتيجية الفعالة لمحاربة الفقر تتطلب زيادة عائدات الأفراد محدودي القدرات عندما يمارسون عملهم. وسيزيد هذا في المقابل من الحوافز.

وخلال هذه السنوات، تقوم سياسة زيادة العائدات المنخفضة في المملكة المتحدة على تحديد حد أدنى قومي للأجر وتوسيع ائتمانات ضريبة العمل (انظر بريور وشبرد ٢٠٠٤، وسوذرلاند ٢٠٠١). وهذه الإجراءات ترفع العائدات مباشرة وتساعد من ثم في تقليل الفقر والتفاوت. لكن الجوانب الأبعد مدى للعمال القليلي الأجر تعتمد أيضا على تحسين قدراتهم [٢].

وهدفنا في هذا الفصل هو النظر في التدريب الخاص بالعمل في صلته بتوزيع الأجر الشامل والتركيز بصفة خاصة على التفاعل بين الحد الأدنى القومي للأجر وتدريب العمال ضعيفي الأجر. وينسب إلى روزن (١٩٧٢) القول بأن الحد الأدنى للأجر من شأنه إعاقة فرص التدريب المتاحة أمام العمال، عقب التطورات التي شهدتها نظرية رأس المال البشري. ففي ظل أسواق عمل تنافسية، تتنبأ نظرية رأس المال البشري بأن يترتب على وضع حد أدنى للأجر تقليل الإنفاق على تدريب العمال المستهدفين الذين لا يمكنهم مطلقا المساهمة في أعباء التدريب من خلال أجور أقل. في المقابل، إذا كانت سوق العمل ذات الأجور المنخفضة تنافسيا بصورة غير كاملة والعمال محرومين من تسهيلات الائتمان، فإن من الممكن أن يزيد الحد الأدنى للأجر من الاستثمار في المكون العام للتدريب (ستيفنز ١٩٩٤؛ شانغ ووانغ ١٩٩٦؛ إسيموغلو وبيشك ١٩٩٩؛ بوث وزوغا ٢٠٠٤) [٣].

ويحدث هذا لأن الطبيعة الأحادية الاستهلاك monopsonistic لسوق العمل تباعد بين الأجر والناتج الهامشي. وإذا زاد هذا البعد بسبب التدريب العام، بحيث تضغط الأجور، يمكن للمؤسسة أن تحتفظ بجانب من الزيادة المتولدة عن التدريب العام. وحيث إن وضع حد أدنى للأجر يضغط الأجور، فمن الممكن أن يغري هذا أصحاب العمل بتدريب عمالتهم غير الماهرة (إسيموغلو وبيشك ٢٠٠٣).

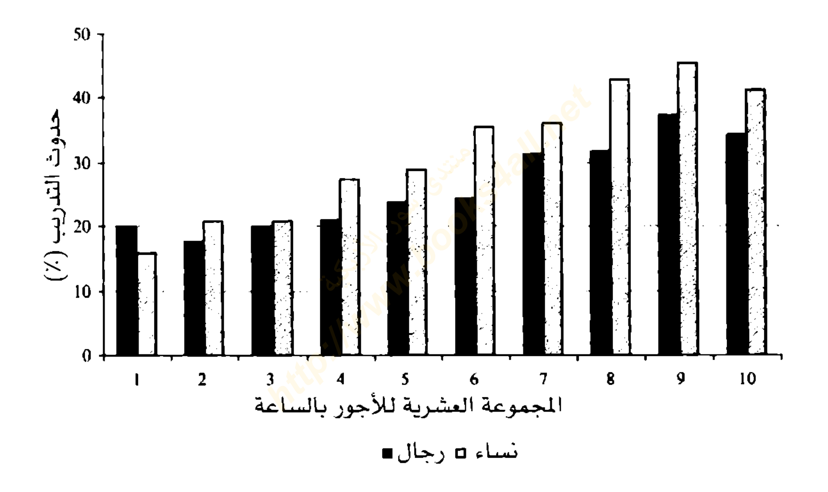
وبحثنا مقسم على الوجه التالي. في القسم (١٢ - ١)، نبين أن التدريب المتصل بالعمل يتصل به نسب متفاوتة من العمال القريبين من وسط وقمة توزيع الأجور. وفي القسم (١٢ - ٢)، نتناول مسألة إن كان التدريب يؤثر في وضع العمالة البريطانية على المدى الطويل أم لا. وقد توصلنا، باستخدام بيانات الجدول، إلى أن التدريب له تأثير إحصائي إيجابي كبير لم يشهد التراجع خلال سنوات التقييم السبع. وفي القسم (١٢ - ٣)، نوجز نتائج بحثنا السابق (أرولامبالام وآخرون ٢٠٠٤أ؛ برايان ٢٠٠٥) الذي يستخدم طرق تقدير فرق الفروق difference-in-difference لتقدير ما إذا كان لوضع حد أدنى قومي للأجر في بريطانيا، في ١٩٩٩، أثره العكسي في تدريب العمال ضعيفي الأجر. وعموما، ليس هناك ما يشير إلى حد أدنى للأجر قلل من تدريب العمال المتأثرين، وهناك شواهد على أنه زاد منها بنسبة ما بين ٨ و١١ نقطة مئوية. ولا تدعم النتائج نماذج استثمار التدريب القائمة على أسواق العمل التنافسية، لكنها تتفق مع النظريات الأحدث التي تتضمن أسواق عمل تعوزها التنافسية. وفي القسم الأخير، نرى احتمال أن يقلل الحد الأدنى للأجر، من ثم، التفاوت في الأجور على المدى البعيد، حيث إن الشواهد الإمبريقية المتوافرة عن بريطانيا تظهر أن الحد الأدنى للأجر يرتبط بالزيادة الصغيرة في التدريب الخاص بالعمل لمحدودي الأجر، ولا أثر عكسيا له في توظيف العمال البريطانيين [٤].

١٢ - ١: كيف يختلف حدوث التدريب بتوزيع الأجور بالساعة

من المعروف تماما أن العمال الحاصلين على تعليم عال يتمتعون بقابلية أكبر لتلقي التدريب المتصل بالعمل (انظر أرولامبالام وبوث وبرايان ٢٠٠٤ ب؛ باسانيني وآخرون ٢٠٠٧، والمراجع الواردة بها). كما أن من الموثق تماما أن للتدريب المتصل بالعمل أثره الإيجابي في الأجور ونمو الأجور عاما بعد عام (انظر الاستبيان الذي أجراه بلوندل وآخرون ١٩٩٩). وعلى الرغم، في حدود علمنا، من عدم رصد أي بحث للتغير في حدوث التدريب المتصل بالعمل من خلال توزيع الأجر بالساعة، فقد لاحظنا عند أرولامبالام وبوث وبرايان (٢٠٠٣ب: الملحق، جدول أ٢.) ملخصا إحصائيا يستخدم بيانات عن ١٠ بلاد، مستمدة من جدول وحدات الاتحاد الأوروبي [٥]. وتشير الأرقام إلى أن العمال ذوي الأجور المنخفضة، في معظم البلاد الأوروبية التي تناولها التحليل، يتلقون تدريبا أقل من نظرائهم الذين يحصلون على أجور أعلى بصورة ملموسة. وبالنسبة إلى بريطانيا، فإن بيانات جدول وحدات الاتحاد الأوروبي تكشف عن أن نسبة اشتراك الرجال في القاع الخامس من توزيع الأجر كانت ٤٣ في المائة من مشاركة الرجال في القمة الخامسة لتوزيع الأجر، حيث يكون رقم الاستجابة، عند النساء، ٤٧ في المائة. ويقارن هذا بالمتوسط بين كل البلاد التي تضم ٣٠ في المائة من الرجال و١٩ في المائة من النساء. وكانت هولندا هي أكثر البلاد التي تتمتع بتوزيع متساو لحدوث التدريب، حيث كان ١٣١ في المائة للرجال و١١٧ في المائة للنساء، بينما كانت أيرلندا الأكثر تفاوتا بالنسبة إلى الرجال (١٥ في المائة)، وإيطاليا الأكثر تفاوتا بالنسبة إلى النساء (١٥ في المائة). وشملت البلاد الأعلى من حيث حدوث التدريب في عينتنا لجدول وحدات الاتحاد الأوروبي كلا من بريطانيا والدنمارك وفنلندا.

ولاستكشاف التغير في حدوث التدريب من خلال الأجور في بريطانيا بمزيد من التفصيل، نظرنا بعد ذلك المعلومات المتصلة بالتدريب والأجور من الموجات من ٨ - ١٠ من جدول استبيان الوحدة

البريطاني، المستمد من استبيان السنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠٠. وقد اختيرت هذه النافذة لمقارنتها بالتحليل المشار إليه في القسم (١٢ - ٣) [٦]. وجدول الوحدة البريطاني هو استبيان جدول للوحدات الخاصة في بريطانيا. ونحن نجمع الملاحظات من ثلاث موجات، حيث تضم عينتنا كل المستخدمين (في القطاعين العام والخاص) من الرجال والنساء في سن من ١٨ - ٦٠ عاما. ثم قمنا بوضع هؤلاء الرجال والنساء في إطار توزيع للأجر بالساعة. وقد حصلنا على بيانات الأجر بالساعة عن كل عام من نقاط الاستبيان السنوي [٧].



الشكل (١٢ - ١) حدوث تدريب الرجال والنساء بواسطة توزيع الأجر بالساعة

وقد حددنا، من الإجابات عن أسئلة التدريب، متغير حدوث التدريب. وهذا مؤشر متغير يقيس ما إذا كان العامل حضر أي برامج أو مقررات تدريب (سواء مقدمة من صاحب العمل أو لا) الغرض منها زيادة أو تحسين مهارات العمل الحالي، منذ الأول من سبتمبر من العام السابق [٨]. ويستبعد القياس فترات التعليم لكل الوقت ومقررات أوقات الفراغ.

وحدوث التدريب هو ١٧ في المائة في القاع العاشر لتوزيع الأجر بالساعة. ويزيد بعد ذلك إلى ٢٠ في المائة في العُشرين الثاني والثالث، وتستمر الزيادة حتى تبلغ الذروة فوق ٤٠ في المائة بصعوبة في مجموعة العُشر التاسع قبل أن تهبط إلى ٣٦ في المائة في عاشر القمة. ومتوسط حدوث التدريب في العينة ككل هو ٢٨,٥ في المائة، وهناك ١٢,٥٣١ ملاحظة للشخص في السنة.

ويبين الشكل (١٢ - ١) حدوث التدريب لكل من الرجال والنساء في المجموعات العشرية لتوزيع الأجر المندمج.

والأرقام بالنسبة إلى المرأة أكثر انحرافا من أرقام كل العمال الذين ناقشناها للتو. فهناك ١٦ في المائة فقط من النساء في عاشر القاع يتلقون التدريب، مقارنة بـ ٤٥ في المائة في مجموعة العشر العاشر. ونجد أن الميل بالنسبة إلى الرجال أقل ارتفاعا، حيث تلقى ٢٠ في المائة من مجموعة قاع العشر التدريب، مقابل ٣٧ في المائة في مجموعة العشر التاسع. ويؤثر الحدوث المنخفض للتدريب في قاع التوزيع في النساء بصورة غير متناسبة بسبب تركزهن في هذا القطاع من التوزيع. وهناك أكثر من ثلثي العمال في مجموعتي عشري القاع من النساء، وهن يمثلن في الحقيقة أكثر من ربع إجمالي عدد النساء. وعلى الرغم من أن حدوث التدريب عند النساء، عموما، أكبر من الرجال (٢٩,٤ في المائة مقابل ٢٧,٥ في المائة)، فإن هذا يعكس حقيقة أن أقلية من النساء في الجانب الأعلى من التوزيع يحصلن على قدر من التعليم أكبر بصورة ملموسة من نظرائهن من الذكور.

كيف تتصل هذه المعلومات بالحد الأدنى للأجر؟ إن العمال الذين يغطيهم الحد الأدنى القومي نجدهم في مجموعة العشر الأدنى. ويشير الشكل (١٢- ١) إلى أنهم يتلقون، بصفة عامة، تدريبا يتصل بالعمل أقل من أي مجموعة عشرية أخرى. وعادة يتلقى أولئك الذين فوق العشر الثامن، بصفة خاصة، أكثر من ضعف التدريب المتصل بالعمل الذي يتلقاه العمال في مجموعة القاع. وبالنسبة إلى النساء (اللاتي يشكلن ثلثي

العاملين بالحد الأدنى للأجر في المملكة المتحدة، LPC مفوضية الأجور المنخفضة ٢٠٠٥)، فإن درجة الميل أكثر ارتفاعا. وهذا النقص في حيازة رأس المال البشري يعوق نمو أجر هؤلاء العمال المتدنيي الأجر. ومن هنا، فإن مسألة حسم ما إذا كان الحد الأدنى القومي للأجر يؤثر في حدوث التدريب للعمال أصحاب الأجر المتدني تكتسب أهمية كبيرة، حيث إنها يمكن أن تفيدهم أو تضر بهم عبر التأثير في وضع أجورهم.

وفي القسم (١٢ - ٣)، نفحص ما إذا كان وضع حد قومي للأجر قد أثر في تلقي محدودي الأجر للتدريب. فإذا كان الحد الأدنى للأجر يؤثر في حدوث التدريب، فإن العمال لا بد ومن أن يتأثروا على المدى البعيد بصورة غير مباشرة بالحد الأدنى للأجر من خلال آثاره التدريبية، وكذلك من خلال الآثار الأكثر مباشرة للتوظيف التي قتلتها الأدبيات بحثا. وإذا كان وضع حد أدنى للأجر يقلل كمية تدريب العمال في قاع توزيع الأجر، فمن المتوقع أيضا أن يزيد من أوضاع أجور قليلي الأجر سوءا على المدى الطويل. من جانب آخر، إذا كان تقرير هذا الحد يزيد من حدوث تدريب العمال قليلي الأجر، فإن من المحتمل أن يحسن هذا من أجورهم في المدى الطويل.

وكخلفية لتحليلنا لآثار الحد الأدنى للأجر، يقدم القسم التالي تصويرا، باستخدام بيانات جدول الوحدة البريطاني، لكيف يمكن للتدريب أن يؤثر في نمو الأجر على المدى البعيد.

١٢-٢: المنظور الأبعد مدى

في هذا القسم، نبين الآثار المحتملة على المدى البعيد للتدريب المتصل بالعمل بتقدير أثره في وضع أجور الأفراد في المدى البعيد. وفي سبيل هذا، نحتاج بوضوح إلى موجات من البيانات أكثر من تلك الموجات الثلاث التي استخدمت في التحليل في القسم (١٢ - ٢). ومن ثم، نستعين ببيانات أجور من الموجات ٧ - ١٤ من جدول الوحدة البريطاني، ممددين الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤. وبيانات التدريب هي من الموجات ٨ - ١٤[٩].

ولأننا نسعى إلى تقييم أثر مناسبات التدريب المتراكمة على نمو الأجور خلال الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٤، فإن تقييمنا الأساسي للعينة الفرعية عبارة عن جدول متوازن يضم الرجال والنساء في عمر ما بين ١٨ و٥٣ عاما في عام ١٩٩٧ والذين كانوا يمارسون العمل خلال كل الموجات.

وعبر التقييم بهذا الجدول المتوازن، لسنا في حاجة، بالطبع، إلى إغفال الأفراد الذين كانوا يعملون عملا متقطعا في تلك الفترة. وقد يكون هؤلاء أفرادا من ذوي الأجور الأدنى، وقد يكون بينهم بعض العمال الذين فقدوا وظائفهم بعد تقرير الحد الأدنى للأجر (على الرغم من قلة الشواهد على أن الحد الأدنى كان سببا في فقدان الوظائف، كما سنلاحظ). ومن ثم، فإننا نلجأ إلى عينة أخرى للتقييم. ولاختبار حساسية نتائجنا لهذا النقد، نعيد كذلك تقييم محددات نمو أجورنا على عينة أكبر من الأفراد، ومن بينهم أولئك الذين كانوا يعملون على فترات متقطعة خلال الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٤. وسنتحدث عن تلك التقييمات في نهاية هذا القسم الفرعي.

ويبين التحليل الاستهلالي في القسم (١٢ - ١) أن العمال الذين يحصلون على أجر أعلى يحصلون على تدريب أكبر، ولا غرابة من ثم أن نجد أن العمال المتفوقين على المدى البعيد يتلقون تدريبا أكبر على مر السنين. وهدف تحليلنا هو قياس تأثير التدريب على الأجور، إلى جانب استخلاص الارتباط بين الاثنين، والذي نجده حتى لو لم يكن للتدريب تأثير. وللوصول إلى هذا، لا بد من السيطرة على العوامل التي ترفع الأجر والمرتبطة في الوقت نفسه بالتدريب الأرقى. وبعض هذه العوامل، كالتعليم، لا نلاحظها في بيانات جدول الوحدة البريطاني، في حين لا نجد بيانات عن جوانب أخرى، مثل التوجه المهني. وتقوم طريقة تقييمنا من ثم على التغيرات التي طرأت على الأجر بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٣. وهذه الطريقة تقلل من الآثار غير الملاحظة للشخص المعين الثابتة زمنيا، حيث يمكن تمييزها. وتشمل الجوانب المستخدمة في تقييمنا السن، والتعليم، والحالة الاجتماعية، والوظيفة، والصناعة، وحالات العمل لنصف الوقت والعقود المؤقتة، والرعاية النقابية وحجم الشركة. وعند تسويتنا الأساسية للأجر، فقد صغنا الزيادة في الأجر كوظيفة للتغيرات التي

تطرأ على هذه الجوانب. كما قيمنا المحدد الممتد الذي يسمح أيضا للزيادة بالاعتماد على مستويات الجوانب التي لوحظت في ١٩٩٧. والقائمة المفصلة للمتحكمات نجدها في الملاحظات المصاحبة للجدول (١٢ – ٢).

ويقاس التدريب المتراكم باعتباره العدد الإجمالي لمرات التدريب خلال الموجات من ٨ – ١٤. وقد رتبنا المقياسين الواردين في الجدول (١٢ – ١): الأول، عدد الموجات التي شهدت التدريب (تراكم الحدوث)، والثاني، إجمالي عدد الفعاليات المرصودة (حتى ٣ في كل موجة). وهناك أكثر من سبب لاستخدام هذه المقاييس الكلية بدلا من مؤشرات عام بعام. أولها، كما يبين بوث وبرايان (٢٠٠٥)، باستخدام جدول الوحدة البريطاني، أن معظم الزيادة في الأجر التي تعقب التدريب تتحقق في وقت لاحق عندما يغير العمال وظائفهم.

الجدول (١٢ – ١): تلقي التدريب خلال الموجات من ٨ – ١٤

العينة	قياس التدريب المتراكم (١)	معدل التدريب (غير مشروط) (٢)	نسبة تلقي التدريب (٣)	معدل التدريب (مشروط) (٤)	الحد الأدنى للتدريب (مشروط) (٥)	الحد الأقصى للتدريب (مشروط) (٦)
يعمل في كل الموجات من ٧ – ١٤	الحدوث	٢,٠٠	٧٠,٦	٢,٨٣	١	٧
	المرات	٣,٥٦	٧٠,٦	٥,٠٤	١	٢٠
يعمل على الأقل في الموجتين ٧ و١٤	الحدوث	١,٩٥	٧٠,٨	٢,٧٦	١	٧
	المرات	٣,٤٥	٧٠,٨	٤,٨٧	١	٢٠

ونحن نرى أن هذه النتيجة تتفق مع حقيقة أن عيوب أسواق العمل أو الائتمان تسمح لمؤسسات التدريب بتلقي بعض من عوائد التدريب العام. في المقابل، إذا كان تقييم الرأسمال البشري العام مكلفا، فإن العمال لا يتلقون كامل عوائد التدريب عندما يجرون المقابلات لوظائف جديدة (هارت وريتشي ٢٠٠٢). كذلك، يرفع التدريب الأجور بشكل غير مباشر من خلال الترقيات مستقبلا (مليرو ٢٠٠٤)، وقد لا يستخدم جانب من التدريب على الفور أو قد يشكل أساسا لحيازة المهارات مستقبلا. وعادة تختلف الطريقة

التي تستجيب بها الأجور للتدريب في مسرى الأنماط والأجور، وهكذا يعكس قياس التدريب المتراكم معدل هذه الآثار من خلال نافذة الملاحظة على مدى السنوات السبع.

الاعتبار الثاني هو أن العمال الذين يتلقون التدريب في عينة لعام واحد فرصتهم أكبر في الحصول على التدريب مرة أخرى العام التالي. وفي عينة التقييم الخاصة بنا، هناك ٥٢ في المائة من العمال الذين تلقوا التدريب في عام تلقوا التدريب أيضا العام التالي، في حين نجد أن ١٨ في المائة فقط من العمال الذين لم يتلقوا التدريب في العام الأول تلقوا التدريب في العام التالي. وهكذا، يتصل التدريب اتصالا متسلسلا كبيرا ويمكن أن يكون من الصعب، في التطبيق، فصل الآثار الناجمة عن السنوات السابقة (مشكلة تعددية تلاقي الخطوط). وأخيرا، إذا كان هناك خطأ في قياس متغيرات التدريب (إذا نسي المستجوبون، مثلا، بعض مناسبات التدريب)، فقد نفضل اللجوء إلى القياس التراكمي لأن من شأنه التوصل إلى «متوسط» خطأ القياس.

ويشير العمود (١) من الجدول (١٢ - ٢)، الجدول أ، إلى التقديرات الأساسية لآثار التدريب المتراكم على نمو الأجر للعينة التي كانت تعمل في كل الموجات، وتقييم التغيرات التي طرأت على جوانب سوق عملهم بين الموجتين ٧ و١٤. وتأخذ قيمة حدوث التدريب واحد إذا كان الفرد تلقى التدريب مرة على الأقل خلال موجتين متعاقبتين. وبجمع نتائج الموجات، فإن القيمة القصوى لحدوث التدريب المتراكم الذي يمكن أن يراكمه هذا الفرد تكون ٧، بينما تكون القيمة الدنيا - بالنسبة إلى من لم يتلق أي تدريب خلال الفترة ككل - صفرا. والمعامل المقدر لحدوث التدريب المتراكم، ٠,٠١٥، له دلالته عند مستوى ٥ في المائة. وهكذا، فإن الشخص الذي حضر دورة تدريبية واحدة كل عام على الأقل خلال كل الموجات سيحصل على زيادة أكبر في أجره بنسبة ١٠ في المائة ممن لم يتلق أي تدريب (٠,٠١٥ X ٧= ٠,١٠٥) ويبين الجدول (١٢ - ١) أن ٧١ في المائة من أفراد العينة تلقوا التدريب في وقت ما خلال الفترة وأن متوسط حدوث التدريب المتراكم لهؤلاء الذين لم يتلقوا أي

تدريب هو ٢,٨. وهكذا من المتوقع أن يحظى المتدرب المتوسط (الذي تلقى التدريب في ٣ موجات تقريبا) بزيادة في مرتبه بنسبة تزيد على ٤ في المائة مقارنة بنظرائه الذين لم يتلقوا أي تدريب.

ويبين العمود (٢) من الجدول ١٢,٢، خانة (أ)، النتيجة أيضا مع تقييم مستويات العدد البياني للعمال في الموجة ٧، بما يؤدي إلى اختلاف أشكال نمو الأجر في مجموعات التعليم والصناعات، على سبيل المثال. ويسمح هذا التحديد كذلك باحتمال أن تحظى النساء بنمو مختلف عن الرجال في الأجور (على الرغم من أن هذا المعامل لم تكن له دلالة). ومعامل التدريب المقدر في هذا التحديد المدد أصغر قليلا، عند ٠,٠١٣، لكنه لايزال له دلالته عند مستوى النسبة ٥ في المائة.

الجدول (١٢ - ١) أثر التدريب في نمو الأجر بين الموجتين ٧ و١٤

	تفاصيل سنة الأساس			
	مستبعد	متضمن	مستبعد	متضمن
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
الجدول (أ): عينة من عملوا				
في كل الموجات ٧ - ١٤				
حدوث التدريب المتراكم	٠,٠١٤٦	٠,٠١٢٥		
	(٢,٩٥)	(٢,٢٤)		
مرات التدريب المتراكم			٠,٠٠٦٤	٠,٠٠٥٣
			(٢,٨٢)	(٢,١١)
R مربع	٠,١٢٨	٠,١٥٧	٠,١٢٧	٠,١٥٧
الجدول (ب): عينة ممن عملوا				
في الموجتين ٧ و١٤ على الأقل				
حدوث التدريب المتراكم	٠,٠١٣٢	٠,٠١٢٧		
	(٢,٨٨)	(٢,٤٦)		
مرات التدريب المتراكم			٠,٠٠٦١	٠,٠٠٥٨
تربيع R	٠,١٢١	٠,١٤٠	(٢,٨٧)	(٢,٤٣)
			٠,١٢٢	٠,١٤١

وبالطبع، فإن قيمة دورة التدريب تنخفض بمرور الوقت إذا أُهملت المهارات المجسدة. ولهذا السبب، جرينا إضافة تراكم الحدوث على شكل تربيعي (غير وارد بالجداول). وحد التربيع سلبي، بما يشير إلى تراجع العائد، لكن ليس له دلالة إحصائية.

والتحديدات المشار إليها في الأعمدة (١) و(٢) من الجدول (١٢ - ٢)، خانة (أ)، لا تستخدم كل معلومات التدريب المتاحة من استمارة الأسئلة. ويعود هذا إلى أن قياس التراكم يتعامل بفاعلية مع من تلقى تدريبا بين الموجات بتعامله نفسه مع من تلقى ثلاث دورات على الأقل (الحد الأقصى المسجل من موجة إلى أخرى). وفي التحديدات الواردة في العمودين (٣) و(٤)، نستخدم من ثم قياس تدريب أكثر غنى - العد المتراكم. ويتراوح هذا بين ٠ و٢١. والحد الأعلى ٢١ هو للأفراد الذين تلقوا ثلاث دورات تدريبية أو أكثر في كل موجة. وكما يبين الجدول (١٢ - ١)، فإن الأفراد الذين تلقوا ٣,٤٥ من الدورات في المتوسط، هم أصحاب الحد الأقصى في عينة من ٢٠ نشاطا تدريبيا. والمعامل المقدر للعد المتراكم، الوارد في العمود ٣ من الجدول (١٢ - ٢)، الخانة (أ)، هو ٠,٠٠٦ وهذا له دلالته الإحصائية عند مستوى نسبة ٥ في المائة. فإذا كان هناك، على سبيل المثال، شخص شارك في نشاط تدريبي لثلاث مرات على الأقل في العام خلال كل الموجات فسيزيد أجره بمقدار ١٢ في المائة مقارنة بغيره من الأشخاص الذين لم يتلقوا أي تدريب. والزيادة المتوقعة بالنسبة إلى المتدرب المتوسط (الذي شارك في ٥ أنشطة تدريبية) يكون أقل، بنسبة ٣ في المائة، ممن لم يتلق أي تدريب. ويبين العمود (٤) أن النتائج مشابهة جدا لتلك التي تستعين بالمحدد الممتد الذي يتضمن مستويات المتغيرات الشارحة في الموجة ٧ (سنة الانطلاق) [١٠].

وبالنسبة إلى التسوية باستخدام حدوث التدريب، جرينا ذلك أيضا بتضمين عد التدريب المتراكم بشكل تربيعي. وجاءت الحدود التربيعية سلبية، ما يشير إلى نقص العوائد، لكن من دون دلالة إحصائية.

وأخيرا، فقد اختبرنا حساسية النتائج تجاه تضمين العمال المرتبطين بسوق عمل أدنى. وقد أعدنا تقييم كل المحددات بالاستعانة بعينة أكبر تضم الأشخاص الإضافيين الذين كانوا يعملون في الموجتين ٧ و١٤، لكن من غير المستجوبين في الاستبيان أو كانوا عاطلين عن العمل بين عامين. ولضبط هذه التواريخ المتقطعة، أضفنا إلى التسويات المقدرة عددا من الموجات التي لم يُسأل فيها الشخص، أو كان يعمل لحسابه، أو متفرغا للدراسة، أو مرتبطا ببرنامج حكومي، أو عاطلا (غير مشارك أو عاطل). وكانت البطالة وحدها التي لها تأثير سلبي في نمو الأجر (٥,٥ في المائة بالقيم المطلقة لكل موجة من التبطل)، وتكاد تتطابق آثار التدريب مع النتائج السابقة، كما يبين الجدول (١٢ - ٢)، الخانة (ب).

وباختصار، فقد وجدنا أن التدريب المتصل بالوظيفة له آثار بعيدة المدى على الأجور، باستخدام الموجات من ٧ - ١٤ لجدول الوحدة البريطاني. وهكذا، يمكن أن يكون للتدريب أثر أبعد مدى على زيادة أجور العمال البريطانيين.

١٢-٣: التدريب والحد الأدنى القومي للأجر

خلفية

صدر الحد الأدنى القومي للأجر في المملكة المتحدة في الأول من أبريل ١٩٩٩، وجاء صدوره بعد فترة امتدت ٦ سنوات، ألغيت فيها مجالس الأجور، من دون تشريع للأجر إلا في مجال الزراعة. وقد مثل هذا سياسة للتدخل تهدف إلى زيادة عائدات الموظفين القليلي الكفاءة والمساعدة في انتشال الوحدات ذات الدخل المنخفض من الفقر. وهو يتيح أيضا فرصة ممتازة لتقييم آثار الحد الأدنى للأجر.

وتؤكد الأبحاث، وآخرها برايان وتايلور (٢٠٠٤)، أن أفضل استهداف للأجر الأدنى يكون في قاع توزيع دخل الوحدات العاملة [11]. وفي هذا القسم، نركز على إن كان للحد الأدنى للأجر مزيد من الآثار

غير المباشرة في أوضاع العمال على المدى الأبعد بالتأثير في تدريبهم ومن ثم أجورهم. ونبدأ بالخلفية النظرية ثم الشواهد الحالية من جداول الوحدة البريطانية.

وكما لاحظنا في بداية هذا الفصل، هناك أسباب نظرية جيدة وراء السبب في توقع أن تؤثر الأجور الدنيا في التدريب. وتقييد الحد الأدنى للأجر، في سوق العمل الكاملة التنافسية، سيحول دون تخفيض الأجر لدفع أعباء التدريب. من هنا، فإن وضع حد أدنى للأجر عادة ما يقيد التدريب، خصوصا التدريب العام الممول من العمال ذوي الأجور المنخفضة أنفسهم. لكن إذا كانت سوق العمل تنقصها التنافسية، فإن الحد الأدنى يمكن أن تكون له آثاره العكسية بضغط الأجور عند قاع توزيع الأجر. وتعني المنافسة المنقوصة أن العائد على الإنتاجية بفضل التدريب يعود على أصحاب العمل وليس على العمال ذوي الأجور الدنيا، ومن هنا يمكن أن تجد الشركات في تمويل التدريب أمرا مفيدا. واستنادا إلى العوامل الأخرى، مثل ما إذا كان العمال محرومين أم لا من القروض الائتمانية، وفي ظل وجود عقود التدريب والجمع بين التدريب العام والمتخصص، يمكن زيادة الأثر الكلي للحد الأدنى للأجر بزيادة التدريب (إسيموغلو وبشك ٢٠٠٣). وهذا الاختلاف في التنبؤ بشأن التدريب قائم أيضا بالنسبة إلى التنبؤات الشائعة عن التوظيف. وفي سوق العمل الكامل التنافسية عادة ما يقوض الحد الأدنى للأجر عملية التوظيف، بينما تزيد فرص التوظيف في الأسواق المنقوصة التنافسية.

إلى أي مدى تعبر المقولات المتصلة بالتدريب عن سوق العمل في المملكة المتحدة؟ إن إمكان مساهمة العمال في أعباء أنشطة التدريب الأساسي ـ وتشكيل الحد الأدنى للأجر عائقا أمام بعض أشكال التدريب ـ نجدها في صلب الحد الأدنى القومي للأجر. فهذا الحد لا يسري على صغار الصبية في عامهم الأول، وينطبق الحد الأدنى لـ «النمو» على عمال يتلقون أشكالا أخرى من التدريب المعتمدة (دامت لأكثر من ٢٦ يوما) في وظائف جديدة. وقد قامت مراصد مفوضية الأجر المتدني بتطبيق الحد

الأدنى القومي للأجر، وتوصلت إلى أن التدريب الأولي في بعض القطاعات، من دون أن نستبعد التدريب المهني، ينخفض بشدة (مفوضية الأجر المنخفض ٢٠٠٥: ١٥٠). لكن المفوضية وجدت أيضا القليل من الشواهد على أن أصحاب العمل يستخدمون معدل تطور المتدربين، وتوصي بإلغائه (مفوضية الأجر المتدني ٢٠٠٥: الفصل الخامس). وتعترف المفوضية، في الوقت نفسه، بأن الحد الأدنى القومي للأجر يحث أصحاب العمل بالفعل على زيادة التدريب لزيادة إنتاجية عمالهم (انظر على سبيل المثال، مفوضية الأجر المتدني ٢٠٠١: ٦٠).

وإلى حد بعيد، هناك قليل للغاية من العمل الإمبريقي الرسمي الذي يستخدم بيانات تمثيلية لتقدير الأثر الكلي للحد الأدنى القومي للأجر في تلقي التدريب. والحقيقة أن العمل الإمبريقي الوحيد، في حدود علمنا، الذي يسبق عملنا في هذا الصدد أجري على الولايات المتحدة (انظر شيلر ١٩٩٤؛ نيومارك ووشر ٢٠٠١؛ غروسبرغ وسيسيليان ١٩٩٩؛ إسيموغلو وبشك ٢٠٠٣؛ وللاطلاع على الملخص، انظر أرولامبالام وبوث وبرايان ٢٠٠٣أ).

وفي بقية هذا القسم، سنناقش نتائج عملنا السابق باستخدام بيانات الاستبيان البريطاني لفحص آثار وضع حد أدنى قومي للأجر في التدريب.

أثر الحد الأدنى القومي للأجر في المملكة المتحدة في تلقي التدريب

يكشف وصفنا للبيانات في القسم (١٢ - ١) عن أن العمال أصحاب الدخل المتدني لا يتلقون كثيرا من التدريب. ومن المهم من ثم معرفة ما الذي فعله فيهم، خاصة من منظور النظريات العديدة التي تتنبأ بآثار عكسية. وقد قدمت الدراسات التي أنجزها أرولامبالام وبوث وبرايان (٢٠٠٤أ) وبرايان (٢٠٠٥) أول فحص لآثار التدريب في الحد الأدنى القومي للأجر في المملكة المتحدة. ويستعين البحث ببيانات جديدة مهمة من جداول الوحدة البريطانية ـ عن كل من

التدريب وما إذا كانت أجور الأفراد زيدت استجابة للحد الأدنى القومي للأجر أم لا - تسهل مقارنة تطور التدريب بين المجموعات المتأثرة وغير المتأثرة.

والبيانات المستخدمة مستمدة من الموجات من ٨ - ١٠ (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) من جداول الوحدات البريطانية، التي تغطي تقديم الحد الأدنى القومي للأجر وتسمح من ثم بمقارنة التدريب قبل وبعد تقديمه [١٢]. وكما في التحليل السابق، فقد حدد التدريب بحيث يغطي دورات الغرض منها رفع أو تحسين الوظيفة الحالية. وكان حاصل المتغيرات هو التغير في حدوث التدريب وفي شدة التدريب. وتحددت شدة التدريب بوصفها مدة أنشطة التدريب المرصودة (حتى ٣ مرات) في كل موجة [١٣].

وقد تمت مقابلات الموجة الثامنة من جداول الوحدات البريطانية في الفترة من أغسطس ١٩٩٨ إلى مارس ١٩٩٩ وتغطي التدريب المتلقى منذ الأول من سبتمبر ١٩٩٧. وأجريت مقابلات الموجة العاشرة فيما بين سبتمبر ٢٠٠٠ ومايو ٢٠٠١. وتغطي التدريب من الأول من سبتمبر ١٩٩٩. من هنا، فإن التدريب المرصود في هاتين الموجتين تراجع بصورة لا تقبل الشك قبل وبعد تقرير الحد الأدنى القومي للأجر. كما جُمعت البيانات من الموجة ٩، لكن لم يكن من الممكن الاستعانة بها في التحليل حيث لم يُعرف ما إذا كانت الفعاليات تمت قبل أو بعد تقرير الحد الأدنى للأجر. ويغطي التحليل عمالا تحت سن الـ ٦٠ ممن يحتمل تلقيهم للحد الأدنى من الأجر، ومن هم في سن ١٨ فما فوق من غير الملتحقين بالجيش أو العاملين بالزراعة.

وقد طبق الحد الأدنى القومي للأجر بمتوسط أساسي ٣,٦٠ دولار، مع متوسط شبابي ٣ دولارات لمن هم بين سن ١٨ و٢١، ومتوسط نمو ٣,٢٠ دولار لبعض المتدربين الأكبر سنا (على الرغم من هذا، فإن الشواهد - بما فيها الموجودة في جداول الوحدات البريطانية المستخدمة هنا - على استخدام ذلك المعدل للتطور على نطاق واسع شحيحة). ويزاد متوسط الحد الأدنى القومي للأجر سنويا منذ

تطبيقه، وغالبا ما تتجاوز هذه الزيادات الزيادة في متوسط العائدات. ومن حيث المبدأ، من الممكن استخدام زيادات المتوسط كاختبارات إضافية لآثار الحد الأدنى للأجر لكنها، في التطبيق، أقل «أثرا» من التقديم الأصلي للحد الأدنى القومي للأجر لسوق عمل من دون أرضية للأجر. ويزيد تكرار الزيادة أيضا من صعوبة فصل الملاحظات «قبل» و«بعد» الاستجابة لكل زيادة في الحد الأدنى القومي للأجر، وعدم تأثره بزيادات أخرى. من هنا، فإن تحليلنا مقصور على تطبيق الحد الأدنى القومي وليس تغطية الزيادات في المتوسط.

وقد حذا أرولامبالام وبوث وبرايان (٢٠٠٤أ) حذو ستيوارت (٢٠٠٤). ويستخدم ستيوارت جداول الوحدات البريطانية ومجموعتين أخريين من البيانات لتحليل آثار الحد الأدنى القومي للأجر في توظيف العمال ذوي الأجور المتدنية. والفكرة في هذه الدراسات هي مقارنة تدريب العمال المتأثرين بالحد الأدنى القومي للأجر (مجموعة المعالجة) بمجموعة مماثلة من العمال غير المتأثرين (مجموعة التحكم).

ولضبط الفروق بين المجموعتين، والتي قد تؤثر في مستوى التدريب المتلقى في غياب الحد الأدنى القومي للأجر، يقارن تحليل أرولامبالام وبوث وبرايان (٢٠٠٤أ) التغير الذي طرأ على التدريب - بدلا من المستوى - لكل مجموعة خلال فترة سريان الحد الأدنى القومي للأجر (١٩٩٨ - ٢٠٠٠). ويكون تقدير فرق الفروق لأثر الحد الأدنى للأجر من ثم هو فرق الفرق (بين المتأثرين وغير المتأثرين) للتدريب بمرور الوقت لكل مجموعة.

ومن المهم أن نحدد مجموعتي المعالجة والتحكم بصورة سليمة. ويجب أن تضم مجموعة المعالجة عمالا زادت أجورهم بالحد الأدنى القومي للأجر، بينما يجب أن تضم مجموعة التحكم عمالا مشابهين تماما لمجموعة المعالجة لكن لم تتأثر أجورهم بالحد الأدنى للأجر. ولاختبار حساسية نتائج اختيار المجموعات، استخدم أرولامبالان وبوث وبرايان بديلين لمحددات جماعة المعالجة / التحكم. الأول (مجموعة

المعالجة / التحكم١)، يقوم على الأجر بالساعة الملاحظ قبل تطبيق الحد الأدنى القومي للأجر مباشرة في الموجة ٨، ومقارنة العمال التي تحتاج أجورهم الزيادة ليتساوى الحد الأدنى القومي للأجر مع العمال في نطاق المستوى الأعلى مباشرة. وتحددت مجموعة المعالجة والتحكم ٢ باستخدام الإجابات عن أسئلة في الموجة ٩ سئل فيها المستجوبون تحديدا عما إذا كانت أجورهم زيدت للحد الأدنى أم لا.

ونجد تمثيلا لنتائج تحليل أرولامبالان وآخرين (٢٠٠٤أ) في الجدول (١٢ - ٣)، وهو يظهر فرق الفروق للتقديرات من نموذج خطي محتمل (LPM) باستخدام متغيري الناتج المختلفين: التغيرات في حدوث التدريب، المشار إليه بـ ΔTit والتغيرات في شدة التدريب المشار إليه بـ *ΔTit ومتغير شدة التدريب *ΔTit يساوي ΔTit إلا إذا كان حدوث التدريب إيجابيا في كلتا الفترتين؛ إذن يكون *ΔTit = ١ إذا زادت الشدة، و*ΔTit = -١ إذا قلت الشدة و*ΔTit = صفر إذا ظلت الشدة كما هي. وهكذا يمثل التساوي المقدر النموذج الخطي المحتمل للفروق.

وتمثل الخانة اليسرى من الجدول (١٢ - ٣) تقدير فرق الفروق الصرف (من دون إضافة أي متغيرات ضبط)، بينما تضبط الخانة اليمنى أيضا الأشخاص والمهن والقياسات التي جرت ملاحظتها. وإذا أخذنا في الاعتبار أولا تقديرات فرق الفروق الصافي، فإن العمود (١) يشير إلى أن احتمالية التدريب في مجموعة المعالجة ١ (القائمة على الأجر في الموجة ٨) تزيد بحوالي ٩ نقاط مئوية عما هي الحال في مجموعة التحكم ١، ويكون للزيادة دلالة إحصائية مهمة عند مستوى ٥ في المائة. وباستخدام مجموعة المعالجة والتحكم ٢، يبين العمود (٢) أن حدوث التدريب يزيد أيضا في مجموعة المعالجة (بخمس نقاط مئوية) عن مجموعة التحكم، على الرغم من أن التقدير غير مهم إحصائيا عند المستويات المألوفة. لكن عند النظر في التغير الذي طرأ على شدة التدريب، يقدم العمودان (٣) و(٤) تقديرات مهمة وإيجابية لمحددات كل من المجموعتين. وتزيد شدة التدريب بعشر نقاط مئوية بين العمال المتأثرين عما هو معتاد في عمال مجموعة التحكم. والزيادات مهمة إحصائيا [١٤].

الجدول (١٢ - ٣): أثر الحد الأدنى القومي للأجر في التدريب

	الارتداد المضبوط				فرق الصرف			
	التغير في شدة التدريب مجموعة المعالجة/ التحكم		التغير في حدوث التدريب مجموعة المعالجة/ التحكم		التغير في شدة التدريب مجموعة المعالجة/ التحكم		التغير في حدوث التدريب مجموعة المعالجة/ التحكم	
	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١
	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
مجموعة المعالجة	٠,٠٩٨٤ (٢,٠٢)	٠,٠٨٧٦ (١,٧١)	٠,٠٤٢٢ (١,٠٠)	٠,٠٧٨٥ (١,٧٢)	٠,١٠٤٦ (٢,١٩)	٠,١٠٠٤ (١,٩٧)	٠,٠٥٠٣ (١,١٨)	٠,٠٩٠١ (١,٩٨)
مجموعة الأجر الأعلى		٠,٠٢٤٢ (٠,٦١)		٠,٠٣٩٢ (١,١٢)		٠,٠١٨٧ (٠,٤٧)		٠,٠٣٤٣ (٠,٩٨)
الاعتراض	٠,٠٦٦٣- (١,٢٦)	٠,٠٧٩٠- (١,٣٦)	٠,٠٤١٨- (٠,٩٤)	٠,٠٧٠٦- (١,٤١)	٠,٠١٦٦ (١,٢٤)	٠,٠٠٠٠- (٠,٠٠)	*٠,٠٢٠٤ (١,٨٣)	٠,٠٠٩٠- (٠,٢٧)
عدد الملاحظات	٢٥٠٤	٣٢٥٧	٢٥٠٤	٣٢٥٧	٢٥٠٤	٣٢٥٧	٢٥٠٤	٣٢٥٧

وهناك نمط مماثل للنتائج، نراه في الخانة اليمنى من الجدول (١٢ - ٣) (تقديرات فرق الفرق للنكوص المضبوط، وضبط الصفات الفردية والوظيفة)، يبين أن التقديرات السابقة لم تكن بسبب الفروق (الملاحظة) بين عمال العينة [١٥]. وعموما، توصل أرولامبالام وبوث وبرايان (٢٠٠٤أ) إلى عدم وجود دليل على أن الحد الأدنى للأجر أدى إلى تقليل تدريب العمال المتأثرين، ووجود بعض الأدلة على أنه زاد منه بنحو ٨ - ١١ نقطة مئوية. ولا تقدم هذه النتائج أدلة قليلة تدعم النموذج التنافسي التام لرأس المال البشري عند تطبيقه على التدريب، وأدلة ضعيفة على صحة النظريات الجديدة القائمة على أسواق العمل المنقوصة التنافسية.

١٢ - ٤: الخاتمة

في هذا الفصل، تناولنا صلة التدريب المتصل بالمهنة بالجدل الخاص بالحد الأدنى للأجر. وقد بيَّنا أن العمال الأدنى أجرا يتلقون عادة تدريبا مهنيا أقل من نظرائهم القريبين من قمة توزيع الأجر بالساعة. ثم بيَّنا أن التدريب المهني قد يكون مهما من منظور التوزيع، حيث يزيد من عائدات الأفراد على المدى الأبعد. وقد لخصنا نتائجنا الإمبريقية السابقة، مشيرين إلى أن تطبيق الحد الأدنى القومي للأجر في بريطانيا كان له أثره المحدود والإيجابي في حدوث تدريب العمال المتأثرين لاحقا، ونحن نرى أن هذا يقدم بعض الأدلة لمصلحة النظريات الجديدة القائمة على أسواق العمل المنقوصة التنافسية.

وهناك عدد من الدراسات الإمبريقية تستخدم البيانات البريطانية لتقدير آثار الحد الأدنى القومي للأجر على التوظيف. وقد توصلت إلى أن تطبيق هذا الحد لم يكن له

أثر عكسي في التوظيف عموما (ستيوارت ٢٠٠٤)، على الرغم من اكتشاف خسائر توظيف بسيطة في قطاع شديد التأثر، هو دور الرعاية (ماشين ومانينج ورهمن ٢٠٠٣). أضف إلى هذا أنه في حين وجد دراكا وماشين وفان رينن (٢٠٠٦) بعض الشواهد على تراجع أرباح الشركات، توصلوا أيضا إلى عدم وجود دليل على أن الشركات أغلقت أبوابها لهذا السبب.

وباختصار، فإن الدليل الإمبريقي المتاح بالنسبة إلى بريطانيا يبين أن الحد الأدنى للأجر يرتبط بالزيادة البسيطة في التدريب المهني لذوي الأجور الدنيا، ولم يؤثر عكسيا في تشغيل العمال البريطانيين. وعلى ضوء الفترة القصيرة لتطبيق الحد الأدنى القومي للأجر في المملكة المتحدة، يتضح أن الشركات، بدلا من فصل العمال، ردت بمحاولة الحصول على المزيد من العمال الموجودين. ومن المسائل المهمة التي ينبغي أن تتناولها الدراسات مستقبلا: هل ستواصل آثار الحد الأدنى للأجر كرمها وتقلل التفاوت في الأجور على المدى الأبعد؟ إن الإجابات تعتمد، في جانب منها، على الزيادات المستقبلية للحد الأدنى. ونحن نرى أن الحد الأدنى للأجر من شأنه تقليل تفاوت الأجور على المدى الأبعد على ألا يهدد مستواه التوظيف. وهذه الإمكانية لا تنبع فقط من الأثر المباشر والواضح لزيادة الحد الأدنى للأجور في قاع التوزيع، بل وكذلك عبر أثره الأقل مباشرة في التدريب المتصل بالوظيفة.

وختاما، فإن تقييم الآثار الأبعد مدى للحد الأدنى للأجر يتطلب شاهدا على تقدم العمال قليلي المهارة على مدى سنين. وهناك حاجة إلى بيانات تضم عددا كافيا من الأفراد المحدودي المهارة وتتيح تتبع مساراتهم . داخل وخارج سوق العمل على

السواء. ومتابعتها في أوقات ملموسة من دورة الحياة. ونأمل في أن تسمح التطورات المتواصلة في موارد جدول البيانات بمزيد من فحص هذه المسائل بالنسبة إلى بريطانيا وعلى نطاق مجموعة من البلاد أوسع من تلك التي تدرس حتى الآن.



13

الدَّين الحكومي واستثمارات الأغنياء

برند سوسموث وروبرت ك. فون ويساكر

إن اختلاف الموقف من المخاطرة بين الأفراد الأكثر غنى والأقل غنى يحتمل أن يكون له أثر مهم في تطور الاقتصاد، وفي التمويل العام بصفة خاصة. وهدف هذا الفصل هو فحص تغاير خواص رفض المخاطرة، وعلاقتها بمستويات الثراء، وسياسات الدين الحكومي.

كانت معظم قياسات متوسط عوائد الدين الحكومي المتحققة في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الرئيسية على مدى العقود الثلاثة الماضية أقل من المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي، وهناك مجموعة من الدراسات تنظر فيما إذا كانت هذه الحقيقة المؤسلبة تعني أن الحكومات

«ترتكز مقولتنا على فكرة أن موقف الفرد من المخاطرة يقرره الوضع النسبي لذلك الفرد في توزيع ثروة المجتمع وليس بقيمتها الصافية المطلقة»

المؤلفان

يمكن أن تلعب ما يطلق عليه «لعبة ديون بونزي» (*)، بإعادة جدولة ديونها وأرباحها من دون أي زيادة في الضرائب. وفي سيناريو كهذا، تصدر الحكومة سندات وتجدول الفوائد ورأس المال من وقت إلى آخر بمواصلة إصدار سندات جديدة لخدمة الدين. وقد جرى تحليل ما إذا كانت مثل هذه الوسائل مقبولة وتؤدي إلى إمكانية تحسن الباريتو (**) عبر كثير من الأطر المختلفة. وأهم ما توصلت إليه الدراسات هو عدم ملاءمة القيمة الفعلية لمعدل متوسط غياب المخاطرة لحاصل أفضلية باريتو والدور الحاسم لألعاب ديون بونزي في توفير الضمان للأجيال المختلفة. وكثيرا ما يستخدم تعبير لعبة بونزي «المعقدة» للإشارة إلى هذه النتيجة الأخيرة. وفي هذه الحالة، فإن خطة التدوير تحسن من تقاسم المخاطرة بين الأجيال. وهناك فحص شامل للأدبيات في بلانشارد وويل (٢٠٠٢).

وعن طريق نموذج من خانتين، إحداهما للأفراد أصحاب الثروة الكبيرة (الفئة H) والأخرى للأفراد محدودي الثروة (L)، يبين بون (١٩٩٩) أن ألعاب دين بونزي كانت لها أفضلية ثانوية، باستخدام فرضيات خاصة لتوزيع مخاطر الرفض (أدنى في H من L)، مع فرضيات عن ديموغرافية الفئة سواء كانت H أو L، أو كلتيهما، مؤقتة أو قصيرة الأجل. وباستخدام فرضيات بديلة، وبخاصة قدر عال نسبيا من مخاطر الرفض للفئة H، نبين أنه من الممكن - لكن من غير المرجح جدا - وضع سيناريو يحسن فيه الاستثمار المستمر للدين العام اقتسام المخاطر بين الأجيال.

وتتضمن دراستنا مرحلتين: في الأولى، نضع الفرضيات البديلة عن الفروق في مخاطر الرفض بين الفئات الثروة، خصوصا أن خطر الرفض قد يكون أكبر في أفراد الفئة H. وفي الثانية، نضع هذه الفرضيات في نموذج متداخل الزمن لاختبار الأفضلية واستخلاص

(*) لعبة بونزي Ponzi Game: هي عملية احتيال يُجذب فيها الضحايا إلى استثمارات عالية المخاطر بعد حصولهم على عوائد سريعة من أموال المستثمرين الجدد. وبونزي هو تشارلز بونزي الذي ابتدع تلك العملية في الولايات المتحدة فيما بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٠ [المحررة].

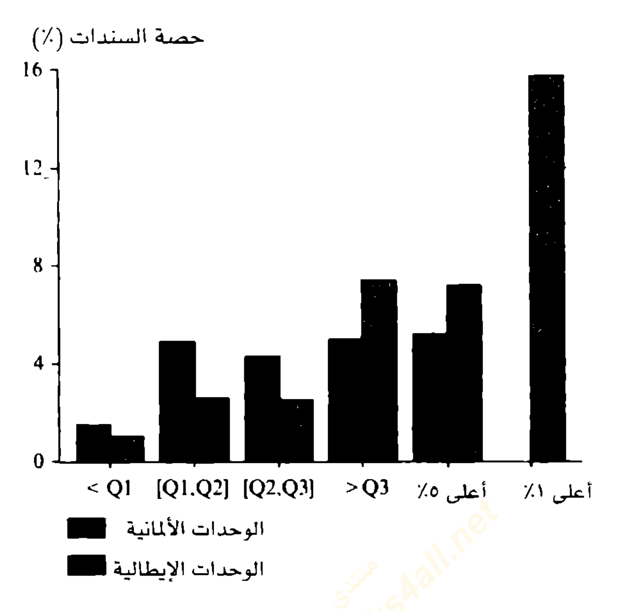
(**) مبدأ باريتو The Breto Principle: (المعروف أيضا باسم القاعدة ٢٠٠٨) اقترحه جوزيف م. جوران، المفكر في مجال إدارة الأعمال، وهو يحمل اسم فيلفيردو باريتو الذي لاحظ أن ٨٠٪ من الأراضي في إيطاليا مملوكة لـ ٢٠٪ من السكان [المحررة].

استنتاجاتنا الأساسية عن سياسة الدين العام. وأخيرا، نسلط الضوء، في القسم الأخير، على اثنتين من المهام الضرورية للبحث مستقبلا: الانتقال من النماذج ذات الخانتين إلى نماذج أكثر تعقيدا، والتوصل إلى المزيد من الشواهد على التفاوتات في مخاطر الرفض وارتباطها بالتفاوت في الثروة.

١٣ - ١: حملة السندات والثروة

إن البيانات التفصيلية، خصوصا في شكل تعاقب الزمن، عن حمل السندات وتوزيع الثروة نادرة، برغم بعض التقدم الذي حدث أخيرا. لكن هناك، بالنسبة إلى عدد من البلاد الأوروبية والأمريكية الشمالية، بيانات عن حصص الوحدة من السندات الحكومية بالنسبة إلى الثروة. ويقدم غويسو وهاليسوس وجابللي (٢٠٠٢)، على سبيل المثال، معلومات تفصيلية عن تركيب الأصول المالية للوحدات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا. (معلوماتهم عن هولندا ناقصة إلى حد كبير أو غير مناسبة لعملنا).

ومن المعروف أن بعض الحكومات الأوروبية تصدر ديونا آمنة على نطاق واسع، والحقيقة الأقل شيوعا هي أن هذا الدين العام يشكل، في بعض البلاد، حصة تقاسم كبيرة للأصول المالية خصوصا بالنسبة إلى الأثرياء. ويمكن الحصول على الشواهد عن الوحدات الإيطالية والألمانية من البيانات الواردة عند غويسو وهاليسوس وجابللي (٢٠٠٢)، الواردة في الشكل (١٣ - ١)، وفي ألمانيا فإن الوحدات الـ ٥ في المائة الأغنى تحمل حصة تعادل تقريبا حصتها من الأصول الآمنة وغير الآمنة، وما يزيد على نصف حصتها من الأصول (٥٧ في المائة) مؤلفة من أصول «آمنة تماما»، وأن ٧,٦ في المائة فقط تتألف من أصول «مجازفة تماما». في المقابل، فإن الـ ٩٥ في المائة الأفقر من أصحاب الثروة يحملون ٥٢,٥ في المائة من الأصول الآمنة تماما، و ٦ في المائة من الأصول المجازفة تماما.



الشكل (١٣ - ١): حصة من الثروة الكلية في سندات الحكومة، بتربيع الثروة: ألمانيا الغربية ١٩٩٣ وإيطاليا ١٩٩٥

ملاحظات: Q1>: أقل من القيمة الصافية للربع الأول. [Q1, Q2]: بين القيمة الصافية للربعين الأول والثاني. [Q2, Q3]: بين القيمة الصافية للربعين الثاني والثالث. Q3<: أعلى من القيمة الصافية للربع الثالث.

وهذه النماذج لا تظهر الموقف في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة (انظر كارول ٢٠٠٢ والفصول الخاصة بالبلد في غويسو وهاليسوس وجابللي ٢٠٠٢). وتنشأ التناقضات داخل البلد عن العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية (راجع السينا وغليزر وساسردوت ٢٠٠١)، لكن حيث لا توجد بيانات مقارنة عن السندات الحكومية التي يحملها الأثرياء في اقتصادات أخرى قائمة حاليا بما يسمح بعقد مقارنة بين البلاد، فإن البحث الإمبريقي في هذا المجال يظل مهما مستقبلا.

والتفسير المباشر لما يميز إيطاليا وألمانيا هو التبعثر الإقليمي لتوزيع الثروة في البلدين. وإحدى الطرق لتناول نوع التفاوت الذي يركز عليه هذا الفصل - الفروق في رفض المجازفة وفق مستوى الثروة - هي

النظر في البلاد التي تستجيب أقاليمها للخانتين H وL، ونظرا إلى الفروق الملحوظة في توزيع الثروة بين شرق ألمانيا وغربها، وبين الشمال والجنوب في إيطاليا، فإن هذين البلدين يعدان مثالا لوضع الفئتين. وسنعود إلى هذه النقطة بمزيد من التفصيل في القسم التالي.

وقبل تحليل سياسات الدين العام وتقاسم المخاطر في نموذج الخانتين، حيث الفئة H أعلى من الفئة L من ناحية رفض المجازفة، نناقش أولا كيف يمكن التوفيق بين فرض كهذا والنظريات القائمة على العلاقة بين الثروة والموقف من المجازفة.

١٣ - ٢: الثروة النسبية والتفاوت وتحليل المخاطرة الاجتماعية

تتطور فكرة هذا القسم على مرحلتين: في الأولى، نقدم، اعتمادا على النموذج الذي اقترحه في الأساس غريغوري (١٩٨٠)، عرضا يوضح أن رفض المخاطرة أعلى عند أفراد الفئة H منه في الفئة L. وفي الثانية، نفحص بيانات إيطاليا وألمانيا على ضوء هذه الاعتبارات النظرية.

ولاختبار الدلالات النظرية للملاحظات الواردة في القسم السابق، نتبنى فكرة أن وجود المزيد من الثروة يزيد من الفائدة الهامشية لها. وترتكز مقولتنا على فكرة أن موقف الفرد من المخاطرة يقرره الوضع النسبي لذلك الفرد في توزيع ثروة المجتمع وليس بقيمتها الصافية المطلقة. وحيازة وضمان وضع معين يولد كسبا إضافيا من الفائدة عن طريق الوضع. والثروة النسبية تؤول إلى وظيفة الفائدة بسبب دورها في إرسال المعلومات وتنظيم سلوك السوق عبر الوضع. وبمعنى «وضع النقر» pecking status، فإن الثروة النسبية يمكن أن تؤثر في اختيارات الزواج، والوظيفة، والترقية، وريادة النوادي، وغير ذلك؛ لأن الأكثر ثروة من «وضع النقر» يمكنهم ارتياد النوادي، ولهم أصدقاء، وغير ذلك من السلع التي لا تتوافر لأصحاب الترتيب المتأخر في وضع النقر (بيكر ومورفي وورنينغ ٢٠٠٥)، لذا من المفضل افتراض تعظيم الثروة النسبية، لا المطلقة، بأفراد منطقيين. وهذا النوع من افتراض النفع

يعود إلى مقالين رائدين، كتبهما فريدمان وسافيج (١٩٤٨) وفريدمان (١٩٥٣)، منذ نحو نصف قرن مضى. وقد تعزز الفرض على يد غريغوري (١٩٨٠) وعلى حذوه نرى أن التفاوت في توزيع الثروة هو الذي يرتب المواقف من المخاطرة.

وهو ما يعني توزيع رفض المخاطرة، الذي يأخذ شكل حرف J لوظيفة مستوى الثروة، بمعنى أن التفضيلات تبدي قبولا أكبر للمخاطرة وتقلل من رفض المخاطرة في الفئات الوسطى (روزنتال ٢٠٠٤)، وتزيد رفض المخاطرة عند أصحاب الثروة الأكبر. وفي الشكل J، فإن الأكثر فقرا يكون رفضهم أكبر للمخاطرة من قطاع من الفئات الوسطى. ولتحديد فئتي الثروة، نجعل الفئة H تعبر عن أولئك الأفراد الأكثر رفضا للمخاطرة من الأكثر فقرا.

ولتصوير الفكرة الأساسية، وضعنا وظيفة الفائدة خطية في الثروة، وبهذا تكون محايدة تجاه خصائصها الأساسية. وبالإضافة إلى هذا، افترضنا وجود كسب قابل للفصل في نفعية u^* بحيث يمكن للفرد الذي يمتلك قدرا من الثروة W أن يحقق هذا بالانتماء إلى جماعة معينة، منغلقة بقدر أو بآخر. ومن ثم، يمكن صياغة الفائدة المتوقعة على النحو التالي:

$$U(W) = W + P(uu^* / W)u^*,$$

حيث تكون $p(u^*/W)$ هي احتمال حيازة مكانة في المجتمع مرتبطة بتحقيق كسب ما يتصل بالوضع. ولأن التنافس على العضوية يقوم على المقارنة بين ثروة المرشحين، فإن هذه الاحتمالية تتمثل في زيادة وظيفة W، لكن علينا ملاحظة أن مقدار زيادة P في W، يعتمد بصورة كبيرة على وضع الفرد في توزيع الثروة. فإذا كان الفرد يتمتع بثروة كبيرة نسبيا، تكون الزيادة في احتمال الفوز بـ u^* من الزيادة الهامشية فيW منخفضة نسبيا، لكن إذا كان الفرد قريبا من الحصول على عضوية نادي الضاحية أو الظهور في قائمة فوربس، وأن عليه أن يفعل هذا بالزيادة الهامشية في W ويزيد من ثم من نجاحه النسبي، فإن الزيادة في p تكون عالية نسبيا.

والآن، لنفترض أن فردا أمامه فرصة «خبطة» استثمارية، يكسب أو يخسر فيها قدرا من ثروة W، وكل حاصل له احتمال يقدر بـ ٠,٥ والقرار السليم هو أن يستثمر إذا كان

$$0.5U(W+w)+0.5U(W-w)>U(W).$$

ووفقا لوظيفة الفائدة فإن هذا يعادل الاستثمار إذا:

$$0.5\ p(u^*|W+w)+0.5\ p(u^*|W-w)>p(u^*|W).$$

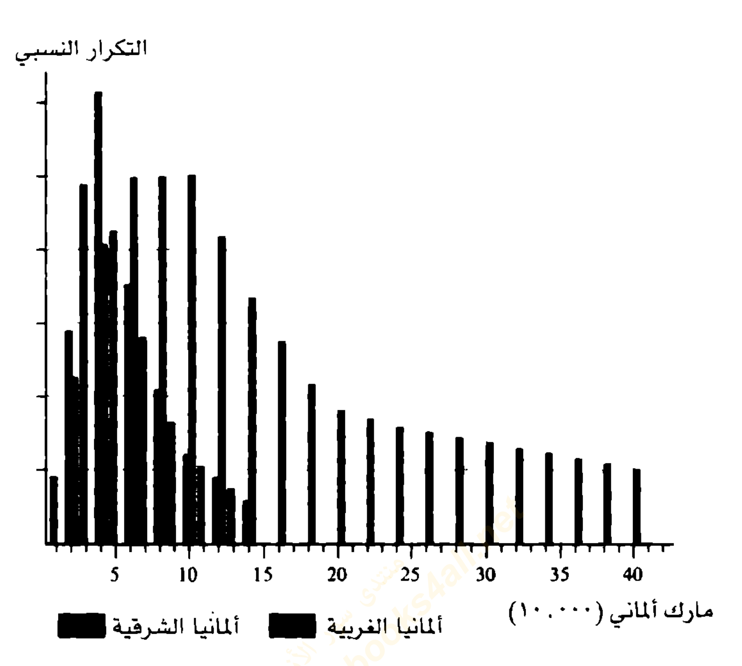
وفي نموذجنا البسيط، نفترض أن كل فرد يولد لإحدى جهتين، إما الجنوب المشار إليه بـ S أو الشمال N، ويفترض أن كل جهة تضم عددا متماثلا من السكان، ولا تنقل هنالك أو هجرة متبادلة بين الجهتين. وهكذا، وبعيدا عن سوق المكانة، لا فرصة للتحرك أعلى أو أدنى المؤشر الاقتصادي. وقبل الفرصة الاقتصادية، نتوصل إلى احتمال تأثر الساعي إلى المكانة بمكاسب النفع من:

$$p(u^*|W)=0.5\ F_S(W)+0.5\ F_N(W),$$

حيث تدل $F_N(W)$ و $F_S(W)$ على توزيعات الثروة التراكمية في الشمال والجنوب. وهذا يعني أنه على الرغم من أن الفرد يولد في إحدى الجهتين باحتمال يعادل النصف، ولا يمكن نقل الجهات، فإن p(u*/W) يعتمد على توزيعات الثروة في كلتا الجهتين. وللتصوير، نفترض مديرا بالغ النجاح تصادف أن ولد في الجهة الفقيرة من الاقتصاد ويعمل هناك. إن فرصته في أن يكون من ضمن أكبر عشرة مليونيرات في الأمة ككل يعتمد على توزيعات الثروة في شمال البلد وجنوبه. ويمكن أن يتضح من غريغوري (١٩٨٠) أن العامل في هذا الإطار هو التسامح تجاه المخاطرة والمشاركة في لعبة الاستثمار إذا كان:

$$F_S''(W)+F_N''(W)>0,$$

حيث تدل $F_N''(W)$ و $F_S''(W)$ على المشتقات الثانية لوظائف التوزيع الجهوي التراكمي في W، أي منحنى وظيفة شدة احتمال الثروة في الشمال والجنوب.

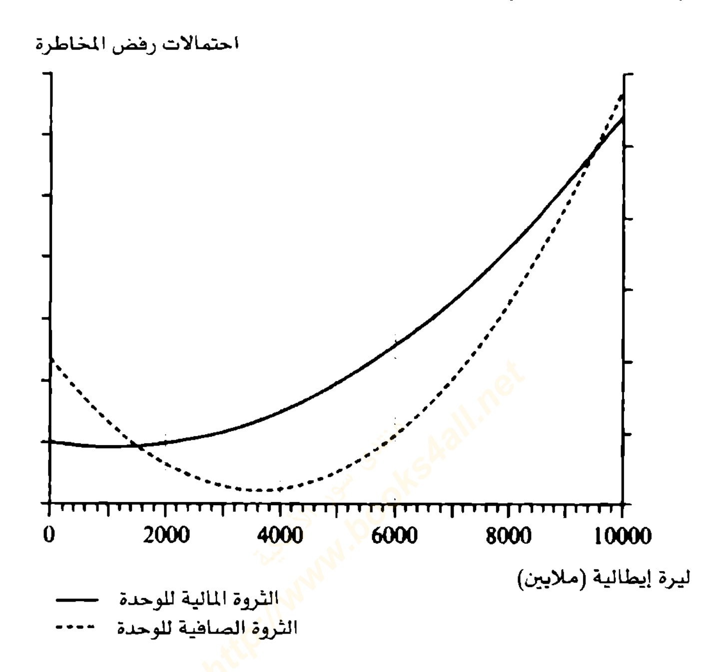


الشكل (١٣ - ٢): هستوغرام لتوزيع الثروة الصافية: ألمانيا الشرقية والغربية ١٩٩٨

وتعد ألمانيا مثالا للاقتصاد ذي البنية الجهوية المزدوجة البنية والتفاوت في الثروة المتاحة الذي حافظ على استقراره على مدى العقدين الأخيرين، مع معامل جيني يقدر بـ ٦٠ في المائة (هاوزر وستين ٢٠٠٠). ما الذي يعنيه هذا بالنسبة إلى تحليل المخاطرة المجتمعية لمثل هذا الاقتصاد على ضوء الفكرة المشار إليها؟

وتكرارات توزيع (histograms) مقاربات لوظائف شدة الاحتمالية الثروة في شرق وغرب ألمانيا يظهر في الشكل (١٣ - ٢)، ولنلاحظ أولا أن تكرار التوزيع يميل يمينا. وثانيا، أن أشكال الشدة تشير إلى أن $F_S''(W) + F_N''(W) > 0,$ تعادل القيمة الصافية لثروة تقدر بـ ١٢٠ ألف مارك ألماني (٦١ ألف يورو) على الأكثر. وعند هذه القيمة، فإن مجموع انحدارات وظائف شدة الاحتمالية المتقاربة تكون سلبية، مع بدء

نقصان التكرارين بزيادة الثروة، أي $F_S''(W) + F_N''(W) < 0$. وتشير مقولتنا عن الثروة النسبية إلى أن القيم فوق هذا الحد ترتبط باتجاه أكثر رفضا للمخاطرة.



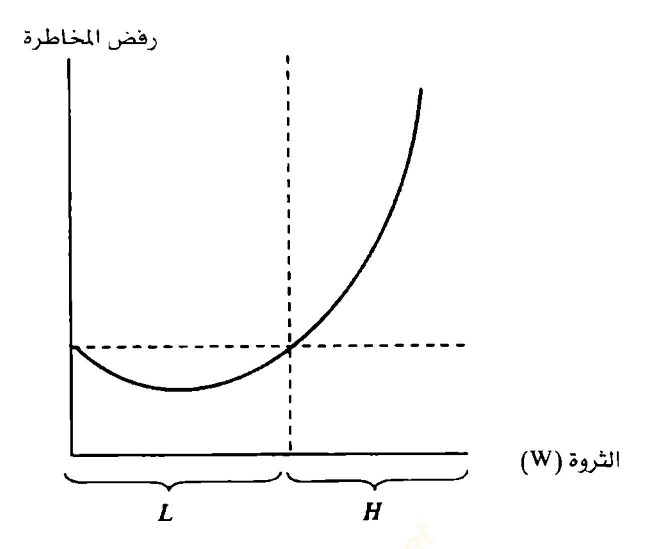
الشكل (١٣ - ٣): رفض المخاطرة وثروة الوحدة: شواهد من استبيان بنك إيطاليا لدخل الوحدة والثروة، ١٩٩٥

وهذا النموذج يتجاوب مع الوضع في إيطاليا. ويمكن التعرف على الشواهد على هذا من موجة العام ١٩٩٥ من استبيان بنك إيطاليا لدخل وثروة الوحدة، والذي يضم أسئلة الهدف منها استنباط مواقف الوحدات الإيطالية من المخاطرة. ولتقدير محددات هذه المواقف، قسم غويسو وبابيلا (١٩٩٩) الوحدات وفق ما إذا كانت ترفض المخاطرة أم لا. وبضبط جوانب مثل الجنس، والسن، وعدد الأقارب، وغيرها، فإن العلاقة بين احتمال رفض المجازفة ومقياس مداخيل الثروة تتقارب تماما بوظيفة تعدد حدود الوضع الثاني. وهذه الوظيفة التربيعية تسمح لنا بتحديد مستوى الثروة الذي يتغير

عنده تأثير الثروة. ويخطط الشكل (١٣ - ٣) هذه العلاقة. وبالنسبة إلى الثروة المالية التي تزيد على بليون ليرة إيطالية، أو الثروة الصافية التي تزيد على نحو ٤ بلايين ليرة (أي ٥٠٠ ألف يورو، ومليوني يورو على التوالي)، فإن احتمال رفض الوحدة للمخاطرة يزيد.

وقد سبق أن تناولنا اعتبارات الثروة النسبية مع الإشارة إلى التبعثر الإقليمي. ولتصوير دور الاختلافات الإقليمية في تحديد الفئتين H وL وتوزيع رفض المخاطرة (الأعلى في H عنها في L)، نعرض لقمة الثروة في الألمانيتين. فإذا كان الفرد من بين أكبر ٥ مليونيرات في ألمانيا الشرقية، فهناك لابد فرصة معقولة، بإدراك جواب W في منافسة عادلة، لأن يدخل قائمة العشرة الأغنى على المستوى القومي، وهو ما يترتب عليه كسب إضافي في نفعية *u. ومن المنطقي أن يكون مثل هذا الفرد محبا للمخاطرة. في المقابل، إذا كان فرد من بين الخمسة الأغنى في ألمانيا الغربية، فهو لابد أن يكون معتبرا بالفعل بين العشرة الأغنى على المستوى القومي. وليس هناك مجال لأي كسب إضافي في المنفعة من قبوله بالمكسب أو الخسارة. ومثل هذا الفرد يكون عادة رافضا نسبيا للمخاطرة.

وهذا المثال يبين أن مقولتنا لا تستعين بالأقاليم كوكالات عن H وL بحد ذاتها، بل تستخدمها لتمثيل جوانب الثروة النسبية. وحيث إن الوكالات يمكن أن تفقد قدرا من W في لعبة المكسب والخسارة، فإنه من المستحسن افتراض مستوى أساسي لرفض المخاطرة مرتفع نسبيا للأكثر فقرا. وهو يشير إلى نقطة البدء للشكل J لتحليل رفض المخاطرة بفئة الثروة (انظر الشكل ١٣ - ٤). ويهبط رفض المخاطرة أولا بزيادة وظائف شدة الاحتمالية لثروة الإقليمين بزيادة مستويات الثروة، ثم يبدأ رفض المخاطرة في الزيادة مرة أخرى حتى النقطة التي تصبح فيها وظائف انحدار شدة الاحتمالية سلبية. لكننا لا يمكننا الحديث عن فئة تضم أفرادا ذوي قيمة ورفض المخاطرة أعلى نسبيا عندهم، مادام أن رفض المخاطرة المتضمن أدنى من المستوى الأساسي. من هنا، فإننا نحدد الفئة H بحيث تتألف من أولئك الأفراد الأكثر رفضا للمخاطرة من بين الأكثر فقرا.



الشكل (١٣ - ٤): تمثيل للرفض المجتمعي للمخاطرة، مصوغ على شكل J

١٣ - ٣: سياسات الدين العام والشكل الأفضل لتوزيع المخاطرة في النموذج ثنائي الفئة

من الحقائق المستقرة أن العائد الحقيقي لسندات الحكومة كان أدنى تاريخيا من معدل النمو الاقتصادي (انظر على سبيل المثال ديمسون ومارش وستونتون ٢٠٠٥). ووفق بون (١٩٩٩: ١)، فإن المعنى الأساسي لهذا هو أنه «إذا كان معدل الفائدة أقل من معدل النمو، فعلى الحكومة أن تعيد جدولة ديونها بالفائدة - أي تدبير العجز المبدئي وليس خدمة الدين - فإن من المتوقع انخفاض معدل الديون بالنسبة إلى إجمالي الناتج القومي». وفي الأدبيات، فإن إدامة العجز الأولي بخفض فوائد الدين يشار إليه أحيانا بسياسة «استغلال الدين الآمن».

وعندما تكون الوكالات الأقل ثروة والمقيدة بالميراث أكثر رفضا للمخاطرة من الأسر العريقة المؤلفة من وحدات عالية القيمة، يبين بون (١٩٩٩) أن إعادة الجدولة المستمرة تكون لها أفضلية نسبية بالنسبة إلى التوزيع الأفضل للمخاطرة. ويجب ملاحظة أن الأفضلية تشير في

هذا السياق إلى النقطة المعيارية في فكرة كفاءة باريتو التي تحدد التوزيع الذي لا يمكن عمل تحسينات باريتو له. وتحسين باريتو هو حركة من موضع إلى آخر، يحسن من وضع فرد على الأقل، من دون التأثير سلبا في فرد آخر. وبهذا المعنى، فإن لعبة بونزي المعقدة لا وجود لها في ضبط بون.

وهنا نتساءل عما إذا كان العجز الدائم في الموازنة لا يشكل مشكلة للترتيب المعاكس للمواقف من المخاطرة في ذلك المجتمع المؤسلب. إننا، بتعبير آخر، نحلل حال تتسم بفرضيتين خاصتين عن توزيع رفض المخاطرة وعن ديموغرافية الفئة. وبالنسبة إلى الفرضية الأولى، نجعل رفض المخاطرة أقل لوحدات الفئة L مقارنة بوحدات الفئة H، وكما أشرنا في أقسام سابقة، هناك بعض المؤشرات الإمبريقية على مثل هذه المخاطرة المجتمعية التي يمكن فهمها على ضوء التفاوت في الثروة في الجهة وفيما بين الجهات، خصوصا بالنسبة إلى ألمانيا وإيطاليا، أكبر وثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو. وبالنسبة إلى ديموغرافية الفئة، نحذو حذو بون ونفترض أن أفراد الفئة H عاهليون ووكالات الفئة L تعيش فترة واحدة (جيل جديد بمقياس متساو حيث يولدون في كل فترة).

ونلخص بنية تفضيلاتنا للفئتين L وH، على التوالي، بوظائف الاستفادة المتوقعة التالية للاستهلاك على مدى العمر (فترات N في كل حالة):

$$U^L = E\left[\sum_{t\geq 0}^{N} \beta^t \frac{(c_t^L)^{1-\alpha^L}}{1-\alpha^L}\right]$$

$$U^H = E\left[\sum_{t\geq 0}^{N} \beta^t \frac{(c_t^H)^{1-\alpha^H}}{1-\alpha^H}\right].$$

والفرق الأساسي بين وظيفتي المنفعة هو درجة رفض المخاطرة α^H، α^L والذي افترضناه $\alpha^L<\alpha^H$، ويشير حاصل جمع فترات العمر، c_t^L و c_t^H، إلى استهلاك غير محدد في الفترة t بالنسبة إلى كل فئة، وb هو نسبة التخفيض. وهاتان الوظيفتان لهما طريقة معيارية ثابتة

نسبيا في رفض المخاطرة، وهذا يعني، في النموذج ثنائي الفئة، وفي حالة العالم، أن هناك رغبة محدودة داخل الجماعة للقبول بزيادة المخاطرة النسبية مع زيادة الدخل من ثروة الفئة. ويجب ملاحظة أن لهذا المقياس، وعلى عكس مقياس أرو - برات للمخاطرة المطلقة، ميزة أنه يظل صحيحا، حتى لو لم تتحدب أو تتقعر بوضوح بالنسبة إلى إجمالي الدخل. وزيادة الترحيب بقبول المخاطرة النسبية بين الوكالات من الفئة نفسها يعني معاملا أصغر لرفض المخاطرة النسبية. والحالة التي نفحصها هنا تمثل قبولا أكبر بالمخاطرة النسبية من جانب الفئة L، أي $\alpha_L<\alpha_H$.

ولدراسة المسائل المتصلة بأفضل السياسات للدين الحكومي على أرضية توزيع المخاطرة الأفضل في مجتمع من الوكالات المتجانسة، نعتمد على نموذج استحقاق السعر العارض، (انظر بون (١٩٩٩)، بالنسبة للسياسة المالية، ولونغفيست وسارجنت (٢٠٠٠) عموما). وتشمل هذه النماذج تسويات يولار التي بوساطتها يتم تقييم تساوي توزيعات عوائد كل نوع من الأصول مع تعويض المعدل الهامشي بين الفترات الزمنية للفئة H، مقيمة على أساس توازن التوزيع، الذي عنده يتساوى الاستهلاك والدخل الذي يوفره قطاع الإنتاج الذي يدير كل التقنيات. من هنا، فإن كل الفروق في العوائد المتوقعة عبر الضمانات تنشأ عن رفض المخاطرة. (انظر الملحق لمزيد من التفاصيل عن النموذج وتسويات يولر).

والتعبير عن هذه العلاقة من منظور معدلات التعويض الهامشية بدلا من معدلات الفائدة هو أحد الفروق الأساسية للنموذج العشوائي المتغير مقابل النماذج الحتمية وتساوي الثقة. وعموما، فإن تساوي يولر يصل بين معدلات التعويض الهامشية، واستحقاق السعر العارض (التي نستنتجها من الآن من باب التبسيط)، وتوزيعات عوائد الأصول (بون ١٩٩٥) وفي هذا ضمان أيضا لأن يكون معدل الفائدة المنخفض لضمانات الحكومة عائدا إلى أن الحكومات تميل إلى إصدار دين آمن (تقريبا).

وبعيدا عن إضافة قطاع الإنتاج، هناك انحراف أساسي آخر عن النموذج المعياري. ويتضمن فرضنا الخاص بآفاق وكالات التخطيط أن عوائد الأصول تعتمد على تفضيلات وكالات النموذج H وحده. لكن وكالات النموذج L ليست مستقلة عن سياسات الحكومة. وستتأثر بالتغير الذي يطرأ على توزيع أعباء الضرائب.

دع الحكومة تفرض ضرائب Tt متساوية على كل من وحدات H الأكثر ثراء، ووحدات L الأقل ثراء. والضرائب تستخدم في تمويل النفقات العامة المفترض تناسبها مع دخل Gt=gYt، ومثل وحدات H، يمكن للحكومة تحويل الموارد عبر الزمن وأوضاع الطبيعة. ووسيلتها لتحقيق هذا هي إصدار الديون. وإلى أبعد من هذا نفترض أن الدين يتكون من ضمانات آمنة وديون دولة مؤقتة. ولنجعل Rt تشير إلى العائد من دين الفترة t ونهاية فترة دين الحكومة Dt وضرائب Tt يجب أن تفي بتسوية المعادلة التالية:

$$D_t = (1 + R_t)D_{t-1} - (T_t - G_t) = (1 + R_t)D_{t-1} - Z_t,$$

وتقييد الموازنة وفق الوقت على هيئة:

$$(1 + R_t)D_{t-1} = E_t\left(\sum_{n\geq 0} MRS^{H}_{t,t+1} Z_{t+n}\right),$$

حيث $E_t|(\cdot)$ تشير إلى التوقعات المشروطة بتاريخ بعض حالات الاقتصاد في التاريخ t، والتخمين بالنسبة إلى القيد الأخير هو أن الدين العام الابتدائي يجب أن يدعم مستقبلا بزيادات Zt+n ابتدائية. وهذا القيد يبدو شبيها بالتخفيض المتوقع في قيود القيمة المخفضة المتوقعة والشائعة في الأدبيات، باستثناء الزيادات التي لم توزن ببعض عوامل الخفض الثابتة بل بمعدل التعويض الهامشي. وحيث إن من الممكن ربط المتغيرات المالية المتضمنة في الزيادات الحكومية بمعدلات التعويض الهامشي، فمن غير الممكن دائما كتابة هذه القيود من منظور عوامل الخفض الثابتة. ولمعرفة لماذا لا يعد الدين العام الآمن شرطا كافيا لاستخدام معدلات العائد في القيد، علينا أن نلاحظ أن

التعويض الهامشي يرتبط بعائد الفترة (N) لـ Rt(n) بخفض خال من الخطأ بـ $[1 + R_t(n)]^{-n} = \left(MRS_{t,t+1}^H\right)$. ومن هنا، فإن قيد الموازنة عبر الزمن يمكن صياغته على النحو التالي:

$$D_t = \sum_{n \geq 0} \left(E_t(Z_{t+n})[1 + R_t(n)]^{-n} + \text{cov}\left[MRS_{t,t+1}^H, Z_{t+n}\right] \right),$$

حيث تدل (٠) cov على متوسط قيمة الانحراف.

وإذا كان الاقتصاد يتطور بصورة حتمية، أو إذا كان الأفراد محايدين تجاه المخاطرة، فإن متوسط قيمة انحراف هذا التعبير ينخفض. لكن في ظل رفض المخاطرة، فإن متوسطات قيم الانحراف تختفي فقط إذا لم ترتبط الزيادات الأولية المستقبلية بنفع هامشي في المستقبل (سارجنت ١٩٨٧ : ١١٨). وفي هذا السياق، يلاحظ بون (١٩٩٥ : ٢٦٨): «من المحتمل أن يكون عدم الارتباط هذا، في الممارسة، نادرا، حيث من الصعب تخيل سياسة للضرائب والإنفاق لا ترتبط بالإنفاق الحكومي (نفسه) وبدخل كلي، يقرر متغيراته النفع الهامشي للاستهلاك».

ويمكن استنتاج التضمين الأساسي من نموذج من النوع المشار إليه. وبسبب الدين العام الأولي والقيمة الحالية للإنفاق الحكومي، فإن السياسات البديلة للضرائب والدين لا تؤثر في السلوك الاستهلاكي للوحدات من النوع H. للتفاصيل، (انظر سوسموث وويزساكر (٢٠٠٦) وبون (١٩٩٩)). ويأتي تعزيز هذه النتيجة الأساسية من الفرضية التي تكون فيها وكالات H عاهلية dynastic، حيث تكون وكالات المجموعة L قصيرة العمر. وهي تحتفظ بحياد ريكاردي بالنسبة إلى وكالات النوع. يضاف إلى هذا أن فرضية قطاع الإنتاج في ارتباطه بنسبة الإنفاق العام إلى الدخل هي التي تجعل استهلاك الفئة H يعتمد على السياسات البديلة. ولمشاهدة هذا، فإن من الدقة كتابة مسألة تنشيط فاعلية الوكيل المعبر عن الفئة H، وتأكيد أن التغيرات في الضرائب والدين العام تؤذن باستهلاك أفضل لا يتغير.

ومع تذكر هذا دائما، دعنا نعد إلى مشكلة المخطط الاجتماعي حتى ندرس ما إذا كان استمرار العجز الأولي بسبب الدين المنخفض الفائدة باريتو أفضل لـ $\alpha^L<\alpha^H$ وحيث إن وحدات الفئة H لا تتأثر بسياسات الدين، فمن الممكن إغفالها في وظيفة الرفاه. بتعبير آخَر، لأن المخطط المطبوع على حب الخير لا يمكنه التأثير في C_t^H، فإن وزن منافع أفراد الفئة H في وظيفة الرفاه الاجتماعي تساوي صفرا. ومن هنا، فإن أي تعيين لأفضلية باريتو يمكن الحصول عليها بوصفها حلا لمشكلة التخطيط الاجتماعي التالية باستخدام مجموعة من أوزان الرفاه الإيجابي $\omega_t > 0$:

$$\max_{c_t^L} E_0\left[\sum_{t\geq 0} \omega_t \frac{(c_t^L)^{1-\alpha^L}}{1-\alpha^L}\right]$$

ك

$$E_0\left[\sum_{t\geq 0} \beta^t \left(\frac{Y_t}{Y_0}\right)^{-\alpha^H} (Y_t - gY_t - c_t^L)\right] = E_0\left(\sum_{t\geq 0} MRS_{0,t}^H Z_t\right) = D_0^*.$$

ومن الاستقامة أن نستنتج طريق الاستهلاك الأفضل المعتمد على الدولة للوكالات الأقل ثراء ك

$$c_t^L(s) = \left(\frac{\omega_t \beta^{-t}}{\lambda}\right)^{1/\alpha^L} \left[\frac{Y_t(s)}{Y_0}\right]^{\alpha^H/\alpha^L},$$

حيث تدل λ على مضاعف لارينغ. وهذا التعبير هو وظيفة مطردة لمستوى دخل الدولة بمرونة $\emptyset=\alpha^H/\alpha^L$، وللسماح بهذا التيار من الاستهلاك الأفضل لوكالات L، فعلى الحكومة توليد زيادات دولة عارضة حيث إن هذا التيار يقرر $Z_t(s) = (1-g)Y_t(s) - c_t^L(s)$. (هذا التيار الاستهلاكي الأفضل أكثر تقلبا من الدخل لأنه يتناسب مع $[Y_t(s)]^{\alpha^H/\alpha^L}$) من هنا، فإن سياسة الدين الأفضل هي جمع خطي الضمان المفهرس للمكون الأول المعتمد على الدولة، أي معدل نمو دخل $1 + x_t(s)$، والضمان المفهرس لـ $[1 + x_t(s)]^{\phi}$.

ومن المنظور العملي، فإن هذا يعني أن تحليل الدين العام بالأفضلية يتألف من دخل الدين المفهرس زائد «تمويل وقائي» ذا قيمة حضور صفر وعائدات تتناسب مع وضع وقائي محدد (يعتمد على $\emptyset$).

وبالنسبة إلى $\varnothing<0$، فإن هذا الوضع الوقائي يجبر الحكومة على تقديم المدفوعات عندما يكون نمو الدخل منخفضا. لكن الحكومة تتلقى مدفوعات في الدول التي ينخفض فيها نمو الدخل. وهكذا، عبر إعادة تنظيم ومعاملة الوحدات الأقل ثروة باعتبارها أكثر قبولا للمخاطرة، تضمن الحكومة حملة الدين العام الأكثر ثروة والأكثر وفقا للمخاطرة.

وحيث إن وكالات النوع L قد لا تحتاج تعويضا كاملا عن مخاطرة الدخل (نظرا إلى موقفها الأكثر قبولا بالمخاطرة)، فإن العائد من الدين العام يمكن أن يكون من معدل نمو إجمالي الدخل في التعظيم الأمثل للرفاه. (للحساب الدقيق لهذا الاستخلاص، انظر سوسموث وفون ويزساكر (٢٠٠٦)). وهذه النتيجة تعني أن الأسواق المالية لا تستوعب المخاطرة فعليا. أضف إلى ذلك أن هذا لا يسري على أي درجة من رفض المخاطرة، ما يجعله مختلفا تماما عن الحالة التي حللها بون (١٩٩٩)، التي تكون فيها مجموعة الوكالات الأقل قبولا بالمخاطرة هي التي تشكل الوكالات الفقيرة قصيرة النظر. (انظر سوسموث وويزساكر (٢٠٠٦) للتفاصيل). وهو يتطلب $\alpha^L>1$ بصفة خاصة. وحيث إن تقديرات العامل الإمبريقي تقع في الغالب الأعم في الفسحة بين ٠,٥ إلى ٣ (كارلسون ودارفالا وجوهانسون - ستمان ٢٠٠٥)، فإن هذه الحالة محتملة الحدوث. لكن إذا لم يكن هناك سبب أولي يفسر لماذا يكون للوكالات الأكثر رفضا للمخاطرة أفق تخطيطي أكبر من أولئك الأقل قبولا للمخاطرة، فإن حالة سياسات الدين التي يكون فيها الدين المنخفض الفائدة شبه الأفضل تكون أكثر احتمالا. والحقيقة أن ملاحظة أن ٥ في المائة من الوحدات الأكثر ثراء تستحوذ على ١٠ في المائة أكثر من الأصول الآمنة تماما و٢ في المائة فقط من الأصول المجازفة تماما (مثل الأسهم) مقارنة بـ ٩٥ في المائة من الوحدات، يمكن تفسيره بطريقة مختلفة. وهو ما يدعم الحالة التي تخطط فيها الوكالات الأقل رفضا للمخاطرة (أي الفئة H الأكثر ثراء في ضبط بون) وتعيش مدة أطول (بون ١٩٩٩)، حيث يعتبر تساوي الممتلكات استراتيجية أبعد مدى نسبيا عموما. وفي السيناريو الخاص بنا، المستمد من البيانات الخاصة بألمانيا وإيطاليا، فإن هذا يشير إلى أن الوكالات الأقل رفضا للمخاطرة للفئة H تخطط وتعيش مدة أطول.

١٣ - ٤: الخاتمة

انطلاقا من رؤيتنا للمواقف من المخاطرة من جانب الفئة الثرية من تحليل الأغنياء المعنيين، فإن تحليلنا لا يتوصل إلى استنتاجات سلبية لا لبس فيها بشأن سياسات الحكومة التي تبقي على العجز الأولي من خلال الدين المنخفض الفائدة (وفق معيار باريتو لتوزيع المخاطرة الأمثل بين الأجيال). بيد أن احتمالية تبرير لعبة بونزي معقدة للغاية، لسببين: أولهما، تطلب عامل رفض عالي الخطورة للأقل ثروة ($\alpha^{L}>1$)، وثانيهما ضرورة وجود سيناريو ديموغرافي خاص للفئتين، يكون فيه رفض الأغنياء النسبي للمخاطرة (الفئة H) عاهليا لبقية المجتمع قصير العمر. على الرغم من أن كلا المطلبين غير محتمل تماما، خصوصا أن السيناريو الديموغرافي لا يبدو مبررا بجلاء بسبب البيانات الحالية عن تركيب أصول الوحدة.

ويظل علينا مستقبلا فحص المجموعات المختلفة لرفض المخاطرة من جانب الفئات الغنية والسيناريوهات الديموغرافية في إطار وكالات متغايرة الخواص. وقد يكون نموذج التوازن العام القابل للتخمين السبيل المناسبة للتوصل إلى تركيبات مختلفة وأكثر واقعية لأفق التخطيط ومواقف السكان من المخاطرة. ونموذج كهذا يسمح لنا بمد الدراسة بمحاكاة وتحديد آثار التغذية الارتدادية لسياسات الدين العام على توزيع الثروة، وهو نقطة الانطلاق لهذه الدراسة. وعليه، فإن تفاعل التفاوت في رفض المخاطرة، ومستويات الثروة، وسياسات الدين الحكومي يمكن التوصل إليه بصورة أكثر واقعية. ومن المهام المستقبلية الأخرى مد تقييم ألعاب دين بونزي على ضوء الجوانب التوزيعية بالتمارين الإمبريقية. (انظر، على سبيل المثال، هير وسوسموث (٢٠٠٧) الذي يقيم السياسات النقدية من خلال سيناريو ديموغرافي واقعي بوكالات متغايرة الخواص).

بيد أن القاعدة الصحيحة للبيانات المقارنة لا غنى عنها للفهم الأعمق لتفاعل التفاوت مع رفض المخاطرة، ومستويات الثروة، والدين الحكومي. ودراسات «الدخل والثروة العاليين» الحالية تنشئ وتحلل حصص الدخل والثروة لكثير من مجموعات الدخل الأعلى والثروة الأعلى بين العشرة

الأغنى وحتى بين الـ ١ في المائة الأغنى من التوزيع المتعاقب عبر عدة عقود. وقد وثق أتكينسون وبكتي (٢٠٠٧) وعدد مؤتمر ٢٠٠٤ من جورنال اوف يوروبيان ايكونوميك اسوسياشن لعمل جديد لأجندة «الدخل الأعلى». وهو يغطي أكثر من ٢٠ بلدا. ولسوء الحظ، فإن السلاسل المؤسسة ليست مفصلة (بعد) فيما يتصل بتركيب الثروة ومجموعات الدخل بين النسبتين ١٠ في المائة أو الـ ١ في المائة من أهل القمة.

ويمكن أن نرى الخطوة الأولى في هذا الاتجاه في عينة ممثلة لنحو ٢٢ ألف فرد يعيشون في ألمانيا، أجابوا عن مجموعة جديدة من أسئلة الاستبيان المتصل بالموقف من المخاطرة. وقد أتيح العمل أخيرا (دومن وآخرون ٢٠٠٥) ويمكن أن يساعد على فهم التفاعل على المستوى القومي. لكن يظل علينا مستقبلا معرفة ما إذا كانت الفروق الملاحظة في تركيب الأصول المالية والمواقف من المخاطرة للأكثر ثراء في اقتصادات مجموعة الثمانية تعود إلى الفروق الثقافية، أو إلى عوامل أخرى مثل التفاوت الإقليمي. وتحديد هذا، سيتطلب بيانات مقارنة عن حمل سندات الحكومة بالنسبة إلى الثروة. وتهدف دراسة ثروة لوكسمبورغ التي بدأت أخيرا إلى التوصل إلى بيانات ميكرو قابلة للمقارنة على المستوى العالمي حول القيمة الصافية للوحدة التي يمكن أن يقوم عليها تحليل إمبريقي دقيق وتقييم السياسات الاقتصادية. ونحن نتوقع أن ينبع معظم التقدم المأمول من منظور بيانات تحليل المسألة المعنية في هذا الفصل من برنامج أبحاث «قمة الدخل والثروة» الذي يشرف عليه أتكينسون وبيكتي (٢٠٠٧).

الملحق

نفترض موقوفية وكالات L على Yt في كل فترة من t، الذي يعتبر تيارا ثنائيا خارجيا للدخل مع معدل نمو Xt، ونفترض بالإضافة إلى هذا أن الحالة $[\beta\pi_t(s)\ /p_t(s)]^{1/\alpha^H} = 1 + x_{t+1}(s)$ تبقى الإنتاجيات على هذا النحو بالنسبة إلى كل الفترات t، والدول s. أضف إلى هذا أننا نفترض

أن للفئة H ثروة موهوبة في الفترة O تساوي القيمة الحالية لتتابع {Yt}. ومن دون نشاط الحكومة، فإن وكالات المجموعة H ستختار استهلاك الكمية نفسها $c_t^H = Y_t$ التي تستهلكها وكالات الفئة L. وهكذا، فإن التبادل الاقتصادي موجود في تنظيمنا.

ويجري تمثيل تسويات يولار للنموذج على النحو التالي: عند كل تاريخ t، نجعل حالات الطبيعة s_t ، حيث تأخذ القيم الواردة في الترتيب s_t . ونفترض أن تاريخ الاقتصاد حتى التاريخ t هو $h_t = (s_t, s_{t-1}, \ldots, s_0)$ ، حيث تأخذ ht القيم في المجموعة ht، ونعطي الأسعار في الفترة t من الضمانات التي تدفع وحدة واحدة من الاستهلاك الطيب في الفترة t+1 في الحالة St+1 بـ Pt(St+1/ ht). وهكذا، تكون تسويات يولار:

$$E_t\left[MRS_{t,t+1}^H(1 + R_{t+1})\right] = \sum\nolimits_{s_{t+1} \in S_{t+1}} p_t(s_{t+1}|h_t)[1 + R(s_{t+1}|h_t)] = 1$$

حيث $R_{t+1} = R(s_{t+1}|h_t)$ تدل على عائد الأصول المالية في الفترة t+1 عندما تتحقق الحالة St. ولنلاحظ أن حاصل $MRS_{t,t+1}^H(1 + R_{t+1})$ لا يشترط أن يكون مساويا لواحد في كل حالة من حالات الطبيعة. من هنا، فإنه من غير الممكن عموما، في نموذج معدلات التعويض الهامشي $MRS_{t,t+1}^H$ في تسويات مركزية مثل الأوضاع المستعرضة وقيود الموازنة بتغير الوقت، استبدالها بعوامل تخفيض تتضمن العوائد المتحققة من الدين الحكومي أو بمعدلات فائدة آمنة، حتى لو كانت كل ديون الحكومة آمنة تماما. (انظر بون (١٩٩٥: ٦٧ - ٢٥٩) للمزيد من التفاصيل).

وبفضل افتراضاتنا عن التفضيلات، فإن المعدل الهامشي للتعويض للفرد الممثل للفئة H يمكن أن تكون مساوية صراحة لـ

$$MRS_{t,t+1}^H = \beta(c_{t+1}/c_t)^{-\alpha^H}.$$



الهوامش

الفصل الأول

(١) تستند التقديرات الأمريكية إلى خط الفقر الرسمي الأمريكي. والتقديرات الإنجليزية التي نستشهد بها تستخدم استقطاعات ٦٠ في المائة من متوسط الدخل في العام ١٩٩١.

(٢) غيرت بريطانيا، على سبيل المثال، معيار التعادل المستخدم في سلاسل توزيع الدخل الرسمية (الوحدات الاجتماعية تحت مستوى متوسط الدخل) من معيار McClements إلى معيار «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعدل». وقد انتقلت من استخدام ٥٠ في المائة من متوسط الدخل إلى ٦٠ في المائة حدا للدخل المتدني.

(٣) يستمد التقرير ملامحه الفكرية من عمل جون رومر وآخرين. وينتقد رومر (٢٠٠٦) التماسك المنطقي للأهداف الواردة في التقرير، في حين يدعم بحماس توجهه العام.

(٤) يناقش مايكلرايت (٢٠٠٢) إمكان اختراق الإقصاء الاجتماعي للمفهوم في الولايات المتحدة.

(٥) ندين بهذا المثال لتوني أتكينسون.

(٦) لم نقل شيئا عن الضرائب وما يتصل بها من الجوانب المالية العامة لتوزيع الدخل، انظر على سبيل المثال أتكينسون وستيغليتز (١٩٨٠).

(٧) يمكنكم الاطلاع على قائمة أعمال أتكينسون حتى ديسمبر ٢٠٠٤ في:
www.nuff.ox.ac.uk/economics/people/atkinson.htm

(٨) أنجز كل هؤلاء الطلبة أبحاث الدكتوراه في ثمانينيات القرن العشرين، التي تمثل مجرد فترة واحدة في مسيرة أتكينسون المهنية. ومع حلول أكتوبر ٢٠٠٦، كان قد أشرف على ٤٠ رسالة دكتوراه.

الفصل الثاني

(١) لصياغة أكثر دقة لفرضية كوزنتس، والشروط اللازمة لمنحنى كوزنتس لكثير من قياسات التفاوت، راجع أناند وكانبور (١٩٩٣).

(٢) يمكننا أن نجد تجميعا مفيدا للدراسات التي تستخدم بيانات الجداول في عدد أغسطس العام ٢٠٠٠ الخاص من جورنال أوف دفيلوبمنت ستاديز، انظر مقدمة بولش وهودينوت (٢٠٠٠). كما ينشأ الاضطراب، في جانب منه، عن أخطاء قياس تغير الوقت، على الرغم من أن هناك متغيرات معقولة نراها بوضوح في الدراسات المتصلة بالموضوع (انظر على سبيل المثال جالان ورافاليون العام ٢٠٠٠).

(٣) يراجع رافاليون (٢٠٠٦)، على سبيل المثال، في سياق سياسات إصلاح الضرائب، الدليل على حجم التفاوت الأفقي، وفق ما يشير تشتت آثار الرفاه إلى أي من مستويات الدخل المعطاة قبل التدخل. ويعكس هذا الفروق في متغيرات مثل ديموغرافية الوحدة وموقعها، التي تؤثر في صافي المواقع التجارية في الأسواق ذات الصلة (ومن ثم) آثار الرفاه في الإصلاح.

(٤) هناك جهود لمعالجة هذا الأمر. ففي سياق سياسات الإصلاح الضريبي، يبين أورباخ وهاسيت (٢٠٠٢) كيف يمكن تفكيك جدول أتكينسون (١٩٧٠) عن الرفاه الاجتماعي إلى مفردات رأسية وأفقية يمكن أن تختلف بينها العوامل المتغيرة. وفي سياق قياس الفقر، انظر أيضا بيبي ودوكلوس (٢٠٠٧)، الذي يسمح بأوزان متباينة للمكونات الأفقية مقابل نظيرتها الرأسية على التغييرات المستهدفة.

(٥) توصلت استقصاءات طلبة الجامعة، التي أجراها إميل وكويل (١٩٩٩)، إلى أن نحو ٤٠ في المائة من التفاوت مطلق أكثر منه نسبي. وللمزيد من النقاش، انظر أتكينسون (٢٠٠٤) ورافاليون (٢٠٠٤).

(٦) البيانات مستمدة من بوفكا/ نت ومؤشرات التنمية الدولية، و Povca\net هي أداة تفاعلية جديدة توفر بيانات التوزيع لنحو ٥٠٠ استقصاء من ١٠٠ بلد نام، تعتمد على قاعدة بيانات البنك الدولي، انظر:

http//ireseaarch.worldbank.org.povcalnet

(٧) كل اختبارات الأهمية في هذه الورقة تقوم على أخطاء المعيار الأبيض (المصحح من أجل رصد تتابع المتغيرات العشوائية، الموجودة بوضوح).

(٨) ينبع هذا من أن $L'(p) = y/\mu$ حيث تكون $L(p)$ هي منحنى لورنز و$P = F(y)$ هي وظيفة التوزيع التراكمي.

(٩) بتعبير آخر، فإن مرونة النمو هي $-zf(z)/H$، حيث $H = F(z)$ هي تعداد الفهرس عند حد الفقر z و$f(.)$ هي وظيفة الشدة. (يقدم كاكواني ١٩٩٣ معادلة للمرونة الجزئية لعدد آخر من قياسات الفقر).

(١٠) ينشأ هذا الالتباس عن أن H توجد في نقطة التماس بين منحنى لورنز عند $\mu \backslash z$ إذ تشكل μ المتوسط (أي أن $L'(H)=z/\mu$).

(١١) التقييم اللاخطي الأدنى لـ θ في عينة تقييم التغيرات في لوغاريتم معدلات الفقر «دولار/ يوم» في أطول مدة ممكنة بين استبيانات ٩٠ بلدا يعطي ٣,٧٣ بخطأ معياري ٠,٩٣. لكن إذا ألغينا واحدا من المحددات الخارجية فإنه ينخفض إلى ٢,١٠ (٠,٧٣). وقد توصلت إلى هذه المجموعة من البيانات من بوفكانت (انظر الهامش ٦).

(١٢) سيترتب على قياس الأخطاء الآن مصدران للانحراف: معدل تقليل الفقر ومعدل مقاسين من الاستبيانات نفسها، وسيكون هناك مزيد من الخطأ من قياس الخطأ في فهرس جيني الابتدائي. وفي الظروف المواتية (أخطاء القياس الكلاسيكية بالأساس) يعمل هذان المصدران للانحراف في الاتجاه المعاكس. وكاختبار لصافي الانحراف، لجأت إلى متغير مبني يقوم على تباطؤ قيمة فهرس جيني ومعدل نمو الاستهلاك الخاص من الحسابات القومية وIV، وكان صافي التأثير أعلى قليلا (أكثر سلبية) من معامل الارتداد، الذي ظل مرتفعا بصورة ملحوظة. لكن هذا المقدار يتطلب أن يستخدم واحد فترات زمنية أقصر (للإبقاء على فهرس جيني المتباطئ لاستخدامه في IV) ويخسر واحدا، كذلك ملاحظات البلد (البلاد ذات الاستبيانين فقط). لذلك اعتمدت على تقدير المربعات الأدنى العادية OLS فيما يلي من نقاش.

(١٣) تذكر أنها مرونة جزئية لأنها تعوق ثبات التوزيع، في المقابل، تسمح «المرونة الكلية» للتوزيع بالاختلاف الدائم باختلاف البيانات، والمرونة في الأقواس المربعة في المعادلة أعلاه هي مرونة كلية. والمرونات التحليلية لقياسات الفقر التي تناولها كاكواني (١٩٩٣) وبورغنيون (٢٠٠١) هي مرونات جزئية.

(١٤) التكافؤ متوسط أيضا، وتحديدا متوسط في الانحرافات المربعة للمتوسط العادي.

(١٥) عن تفاعل الآثار المشار إليها هنا بالنسبة إلى الهند، انظر رافاليون ودات (٢٠٠٢)، وعن دلالات ذلك بالنسبة إلى تقدم الهند في مكافحتها للفقر في التسعينيات، انظر دات ورافاليون (٢٠٠٢).

(١٦) هناك الآن كم ضخم من الأدبيات عن الطرق المختلفة التي يمكن أن يعوق التفاوت عبرها النمو. وتشمل المساهمات غالور وزيرا (١٩٩٣)؛ بانرجي ونيومان (١٩٩٣)؛ بنابو (١٩٩٦)؛ أغيون، كارولي، غارسيا (١٩٩٩)؛ برزان، باولز، جنتيس (١٩٩٩).

(١٧) يتناول أغيون وآخرون (١٩٩٨) هذه المقولات وما يتصل بها من مقولات أخرى.

(١٨) على سبيل المثال، اتضح أن الزيادة في عدد من لا يملكون أرضا عشية الإصلاح الزراعي المنصف في فيتنام كانت عاملا مهما في خفض الفقر (رافاليون وفان دو ويل ٢٠٠٦).

(١٩) انظر بيرسون وتابلليني (١٩٩٤)؛ السينا ورودريك (١٩٩٤)؛ كلارك (١٩٩٥)؛ بيردسال وروس وسابوت (١٩٩٥)؛ بروتي (١٩٩٦)؛ دينغر وسكواير (١٩٩٨)؛ أسترلي (٢٠٠٢).

(٢٠) سيساعد تقارب التفاوت (حيث يميل التفاوت إلى الانخفاض في البلاد ذات النسب العالية من التفاوت ويرتفع في البلاد القليلة التفاوت) في تعويض هذه الاتجاهات؛ ولاتزال الشواهد على مدى وسرعة هذا التقارب غير واضحة إلى حد ما، لكنها تبدو قابلة للحدوث (رافاليون ٢٠٠٣).

(٢١) انظر رافاليون (١٩٩٨)؛ رافاليون وشن (٢٠٠٧)؛ بنجامين وبراندت وجيلز (٢٠٠٦)، وكلهم يستخدمون بيانات عن الصين.

(٢٢) انظر شن ورافاليون (٢٠٠٤)، الذي يقدر نسبة الصينيين الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم العام ٢٠٠١، وفق تكافؤ القوة الشرائية للعام ١٩٩٣، بـ ١٧ في المائة؛ والنسبة في العالم ككل هي ١٨ في المائة (٢١ في المائة في البلاد النامية وحدها).

(٢٣) تقدر نسبة السكان الصينيين الذين كانوا يعيشون على أقل من دولار في اليوم في ١٩٨١ بـ ٦٤ في المائة (من بوفكالنت، انظر الهامش ٦).

(٢٤) استنادا إلى معدلات فقر «دولار/يوم» للعام ١٩٨١ في بوفكالنت.

(٢٥) لاحظ أن الرقم الأخير أدنى قليلا من التقديرات السابقة للصين: وهذا لأن التقديرات في الشكل (٢ - ٣) تتضمن ضبطا لفروق تكاليف المعيشة في الحضر والريف، والتي تميل إلى الارتفاع عبر الزمن، لأن نسبة التضخم تكون أعلى في المناطق الحضرية. ومن دون هذا الضبط، فإن فهرس جيني للعام ٢٠٠١ يرتفع إلى ٤٥ في المائة.

(٢٦) ينتج منحنى حدوث النمو عن حساب معدلات النمو في التاريخ المحدد لوظائف القياس الإحصائي (عن طريق وظيفة التوزيع التراكمي)؛ انظر رافاليون وشن (٢٠٠٣). فإذا كان منحنى حدوث النمو يتماشى مع معدل النمو الأدنى فسنحصل على منحنى يضفي المرونة (الكاملة) على النمو في كل مستوى من مستويات الدخل؛ لمزيد من النقاش، انظر اسام ـ نساه ولامبرت (٢٠٠٦).

(٢٧) هذا هو «معدل النمو لمصلحة الفقراء» لرافاليون ـ شن (٢٠٠٣)، تحديدا معدل النمو الأدنى للفقراء. وهذا يعطينا التغير في فهرس واتس بوحدة الوقت مقسومة على فهرس تعداد الوحدة. ولنلاحظ أن معدل النمو المتوسط للفقراء ليس نفسه متوسط النمو بين الفقراء، الذي لا يتفق عموما حتى مع اتجاه التغيير في أي مقياس حساس لمستوى الفقر.

(٢٨) يتناول شودري ورافاليون (٢٠٠٦) الأدلة على هذه التفاوتات المحددة في الصين. ولمزيد من النقاش العام ومراجعة الدليل على تفاوت الفرص في البلاد النامية، انظر البنك الدولي (٢٠٠٥).

(٢٩) لايزال هناك ارتباط إيجابي متسلسل بمقدار ٠,٤٨ في الفرق الأول للوغاريتم إجمالي الناتج المحلي، برغم عدم وجود ما يشير إلى الارتباط المتسلسل في آثار ارتداد الفرق الأول للوغاريتم جيني على لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي. من هنا، فإن فروق «الوضع الأول» معقولة.

الفصل الثالث

(١) وفق علمي، فإن ويلي (١٩٧٩) هو أول من قدر تفاوت الدخول على مستوى العالم. وهناك قائمة غير كاملة من المساهمات، يدخل فيها بيري، بورغنيون، موريسون (١٩٨٣أ، ب)؛ غروش ونافزيغر (١٩٦٨)؛ شوتكبانيش، راو، فالنزويلا

(١٩٩٧)؛ شـولتـز (١٩٩٨)؛ يهـالا (٢٠٠٢)؛ بورغنيـون ومـوريسـون (٢٠٠٢)؛ ميـلانوفـيتش (٢٠٠٢)؛ دوفـريك وأكمل (٢٠٠٥)؛ سـالا. مـارتين (٢٠٠٦). ويعد سفيدبرغ (٢٠٠٤) وميلانوفيتش (٢٠٠٦) كاستقصاءات حديثة لهذه الأدبيات.

(٢) على سبيل المثال، حيث إن فصل حسابات المؤسسات غير الربحية التي تخدم الوحدات غير موجود إلا في بعض البلاد، فإن إجمالي الدخل المتاح وصافي دخل الوحدة المتاح يتضمن الدخل المتاح لهذه المؤسسات: وتتضمن كذلك الدخل المتاح للأشخاص الذين يعيشون بصورة دائمة في المؤسسات (بيوت الشباب، ودور المسنين، والقواعد العسكرية... إلخ)، والذين يستبعدون من عينات الاستبيانات بشكل عام. أضف إلى هذا أن إجمالي الدخل المتاح وصافي دخل الوحدة المتاح، كمعامل جيني، يدمج الإيجارات المعزوة إلى من يسكنون منازل يملكونها، والذين يشكلون أعدادا كبيرة في الكثير من بلاد الاتحاد الأوروبي.

(٣) هذا الدليل يتناقض مع نظيره الخاص بالعالم الذي قدمه ميلانوفيتش (٢٠٠٢: ٦٤، الشكل ١).

(٤) شاركت كل بلاد الاتحاد الأوروبي طوال المدة، ما عدا النمسا وفنلندا، اللتين التحقتا في العامين ١٩٩٥ و١٩٩٦ على التوالي، والسويد التي أضافت في وقت لاحق بيانات من الاستقصاء السويدي لأوضاع المعيشة. وفي العام ١٩٩٦، توقف جدول وحدات الاتحاد الأوروبي في ألمانيا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة وحلت محله استقصاءات الجدول القومي القائم.

(٥) لا يستدعي استخدام معيار على نطاق الاتحاد الأوروبي شعور الناس بأنهم أعضاء في المجتمع الأوروبي أكثر مما يشعرون بالنسبة إلى جماعتهم القومية أو الإقليمية. ويستند فاهي وويلان وميتر (٢٠٠٥) في إضافتهم قياس الفقر على النطاق الأوروبي إلى القياسات القومية القائمة إلى ملاحظة أن الإطار المرجعي الذي يستخدمه الناس لتقرير إحساسهم بالعوز يشمل السياقين الأوروبي والقومي. وباستخدامهم مجموعة كبيرة من المؤشرات الإيجابية والسلبية على نوع الحياة، يظهرون أنه حتى أبناء الشرائح العليا من الطبقة الوسطى في أفقر البلاد في حال أسوأ من الجماعات التي تحصل على أدنى

أو أوسط الدخول في بلاد الاتحاد الغنية. وبالنسبة إلى المسألة ذات الصلة بالاختيار بين معايير الفقر المحلي والقومي، انظر أيضا جسوت ورينووتر وسميدنغ (٢٠٠٣).

(٦) يعاد معايرة القيم الأصلية بحيث يساوي الفهرس المعاير لمجمل البلد (بالأوزان المعطاة من حصص دخل الدولة في قاعدة بيانات دراسة دخل لوكسمبورغ) قيمة ppp المقدمة من مكتب إحصاء الاتحاد الأوروبي للدولار الأمريكي في العام ٢٠٠٠. ويستخدم متوسط البلد بالنسبة إلى ألاسكا وهاواي ومنطقة كولومبيا، التي لم تشملها حسابات بيري وفوردنغ وهانسون.

(٧) أدى توسيع سكان الاتحاد الأوروبي إلى دخول عدد كبير من الوحدات ذات الدخول الحقيقية البالغة الدنو، وهو ما ترتب عليه انخفاض متوسط الدخل في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم إلى أي خط فقر يقوم على ($0 < \theta$) وهكذا، يجب، عند مقارنتنا معدلات فقر الاتحاد الأوروبي - ١٥ والاتحاد الأوروبي - ٢٥، أن نأخذ في الاعتبار أن خط الفقر على نطاق الاتحاد يقل بنسبة ٩ في المائة نتيجة للتوسيع؛ حيث لم يعد خمس السكان الذين كانوا يصنفون في السابق على أنهم فقراء باستخدام خط الاتحاد -١٥ فقراء وفق الخط الأدنى للاتحاد الأوروبي - ٢٥، وانخفاض معدل فقر تعداد الوحدة في بلاد الاتحاد - ١٥ من ١٧,٣ في المائة إلى ١٢,٧ في المائة.

الفصل الرابع

(١) الضرائب المستبعدة من دراسة المملكة المتحدة هي ضريبة المجلس، ورسوم المراهنة، ومدفوعات كاميلوت لصندوق الدفاع القومي الآن NLDF، ورسم الدمغة على مبيعات المنازل، وترخيصات التلفزيون، رسوم جمارك NEC، وضريبة علاوة التأمين، ورسوم المسافرين جوا، ، وضرائب «أخرى» على السلع والخدمات النهائية، ومساهمات المستخدمين في التأمين القومي، والضرائب التجارية والصناعية، ومقدار ضريبة المركبات و٥٠,٤ في المائة من الضرائب «الأخرى» على السلع الوسيطة والخدمات. والـ ٤٩,٦ في المائة المتبقية من «الضرائب الأخرى على السلع الوسيطة والخدمات» تمثل «قيمة الضريبة

المضافة على السلع الوسيطة والخدمات»، وحيث إن البند متضمن من حيث المفهوم في النتائج الأسترالية، نفترض أن عبأه موزع بنفس طريقة «الضرائب الأخرى على السلع الوسيطة والخدمات». ومن بين الـ ١٠,٢٩٦ إسترليني للوحدة المحددة في دراسة مكتب الإحصاء القومي، يتبقى هناك ٧,٧٤٤ إسترليني في إطار التحليل المقارن.

(٢) يستشهد أتكينسون وميكلرايت (١٩٩٢: ١٥٣) بنتائج دراسة المجر، إذ تعتمد المنافع الصحية على الاستخدام الفعلي.

(٣) لم نتمكن من التوفيق بين التقدير الإجمالي الوارد بصفحة ١٩ من تقرير مكتب الإحصاء القومي (٢٠٠٣) ومتوسطات الوحدة الواردة في صفحة ٢١، ولاستخلاص التقديرات السابقة، ضربنا متوسطات الوحدة ذات الصلة في عدد الوحدات (وكلها في ص٢١) ثم قارنا إجماليات مكتب الإحصاء القومي التي تقدر إجمالي الإنفاق الحكومي في المملكة المتحدة بـ ٣٨٤ مليار إسترليني في ٢٠٠١ (٢٠٠٣: ٣).

(٤) في حال استخدام زوجين بلا أطفال، على سبيل المثال، لتمثيل قيمة القاع بالنسبة إلى ١، ستكون قيم قياس التساوي لزوجين يعولان طفلا واحدا فيما بين سن الثامنة والعاشرة ١,٢ و١,٢٣، ولطفلين ١,٤ و١,٤٦، ولثلاثة أطفال ١,٦ و١,٦٩، وللعائل الوحيد الذي يعول طفلا في سن ٨ - ١٠ سنوات ٠,٨٧ و٠,٨٤، وللأعزب ٠,٦٧ و٠,٦١ (بقيم قياس التساوي الأسترالي الذي يظهر أولا في كل حالة وقياس المملكة المتحدة في الثاني).

(٥) مع ذلك، يجب أن نلاحظ هنا أن أستراليا قدمت منذ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ سلسلة من الاستقطاعات من دخل الضريبة، خففت من الأعباء الضريبية على أصحاب الدخول العالية.

(٦) يمتد تعريف الأطفال في المملكة المتحدة ليشمل من هم في سن الثامنة عشرة من غير المتزوجين الملتحقين بالتعليم المنتظم وغير المتقدم، في حين يمتد التعريف الأسترالي ليشمل الأشخاص حتى سن ٢٤ من غير المتزوجين والمنتظمين في التعليم.

الفصل الخامس

(١) يزيد برنامج progresa المكسيكي من وجود البنات في التعليم، ويخفض من وجودهن في العمل المنزلي (سكوفياس وباركر ٢٠٠١).

(٢) انظر، على سبيل المثال، بوي (٢٠٠٣: ٤٨٥ – ٦)، الذي يرى أن النساء البالغات في المناطق الزراعية ببنغلاديش يستهلكن الكمية المطلقة نفسها من اللحوم ومنتجاتها التي يستهلكها الأولاد في مرحلة قبل الدراسة.

(٣) يجري استرداد تأمين الشيخوخة من متلقيها الذين يزيد دخلهم الشخصي (وليست دخل وحدتهم) «الصافي» على ٦٢,١٤٤ في ٢٠٠٦ (الصافي في هذه الحالة يشير إلى الدخل الصافي لبعض تخفيضات الضرائب). فإذا كان الدخل الفردي الصافي أكثر من ١٠١,٠٣١ دولار، فسيسترد ضرائب تأمين الشيخوخة بالكامل. وليست لدينا معلومات كافية عن إنفاق الوحدة لحساب عدد الرجال والنساء الذين يتجاوزون بالفعل هذه الحدود (لأننا لا نعرف الدخل الصافي). لكن ينبغي أن نلاحظ أنه حتى مبلغ الحد الأدنى أكبر من ضعفي متوسط صافي الدخل الشخصي للرجل، وأكثر ٤ مرات من متوسط الدخل الشخصي الصافي للمرأة في ٤ عينات (لنظر الجدول ٥ – ١).

(٤) على الرغم من أنه سيكون من المثالي لو أمكننا تقدير نموذج «الفرق في الفرق» difference in difference مستغلين التغيرات المهمة في تأمين الشيخوخة، فإن هذا ممكن حيث لم تطرأ تغييرات كبيرة على البرنامج وحيث تتوافر ميكرو بيانات معقولة.

(٥) جرَّبنا أشكالا وظيفية للدخل وحصلنا على نتائج الكمية نفسها.

الفصل السادس

(١) نحو ثلث الأسئلة في ١٩٩٩ كانت نفسها في ١٩٩٥. وكان الغرض من الأسئلة الأخرى إعطاء النتائج القابلة للمقارنة. ونجد وصفا لاختيار المحدد للبيانات في «براون وآخرين» (٢٠٠٧).

(٢) انظر «براون وآخرين» (٢٠٠٧) لمزيد من النقاش.

(٣) يستخدم منظمو الاستبيان نماذج الاستجابة للبند للتوصل إلى ما يعتبر في الحقيقة خمس «قيم مقبولة» لحذق كل فرد بدلا من رقم مفرد. ونحن نتبع تمرين المنظمين لحساب كل ملخص إحصاءات درجات التوزيعات لكل قيمة مقبولة ثم نحصل على متوسط ٥ من التقديرات الناتجة.

(٤) نحن نستخدم بيانات العام ١٩٩٥ المعاد صياغتها للبلاد التي لم تشارك في جولة العام ١٩٩٩. وهذه البيانات تتفق بالأساس مع تلك الخاصة بالعام ١٩٩٩.

(٥) لسنا بالتأكيد أول المحترسين من بيانات قياس الإنجاز أو القدرة. فأتكينسون (١٩٧٥: ٨٩) يلاحظ تعليق ماير (١٩٦٠) من أن «ليس هناك حاليا بحق توزيع واحد للقدرة: يعتمد التوزيع على المقياس المستخدم وقوى التوزيع والذي لا يمكن تحديده بمعزل عنها». ويحذر أتكينسون من أن «معظم اختبارات قياس الذكاء تؤدي إلى توزيع للدرجات يتبع التوزيع العادي لا يشي بالضرورة إلى أي شيء عن توزيع القدرات: إنه يعكس ببساطة الطريقة التي وضعت على أساسها الاختبارات».

(٦) نجد شرحا لاستنتاج مستوى أخطاء الفروق في التوزيع quantiles في براون ومايكلرايت (٢٠٠٤)، وهو يستخدم تقديرات منظمي الاستبيان للأخطاء المعيارية للتوزيعات. وهذه التقديرات لا تقدم للنسب المئوية العاشرة والتسعين، التي تساعد على تقرير اختيارنا للنسبة الخامسة والخمسة والتسعين.

(٧) يناقش مايكلرايت (١٩٩٩) واليونيسيف (٢٠٠١) التفاوت في التعليم في وسط وشرق أوروبا وأثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في أعقاب نهاية العهد الشيوعي.

(٨) لا نستخدم تصحيح بونفيروني في المقارنات المتعددة.

(٩) لاحظ أن نتائجنا مشروطة بالالتحاق بالمدرسة والحضور على حد سواء. ولا يمكن اختبار الأطفال غير المقيدين بالمدرسة أو من لا يواظبون. ولهذه المسألة أهميتها بالنسبة إلى بلاد شرق أوروبا الأفقر بين البلاد الـ ٢١.

(١٠) لكن قد لا يمتد التشابه إلى الدولارات المعبر عنها من منظور القدرة الشرائية. فمستوى الإنجاز المعطى عادة ما يكون له دلالات مختلفة من بلد إلى آخر.

(١١) الانحرافات المعيارية لفرنسا وألمانيا، مقيسة بالطريقة نفسها كناتج للفرق في متوسط الدرجات في الصفوف، هي ١,٧ و٣,٢ على التوالي. وكل أرقام TIMSS في هذه الفقرة تشير إلى دورة ١٩٩٥.

(١٢) في دراسة غير منشورة مع جورجينا براون وروبرت والدمان، بحثنا في قياس محتمل عن طريق النظر في الفروق بين TIMSS درجات الصفين السابع والثامن عند نقاط مختلفة من التوزيعات.

الفصل السابع

(١) انظر أتكينسون وآخرين (٢٠٠٢).

(٢) كان الاتحاد الأوروبي يستخدم التعريف التالي في منتصف ثمانينيات القرن الماضي: «الفقراء هم متوسطو الدخل من الأفراد والأسر ومجموعات الأشخاص الذين تحرمهم مواردهم (المادية، والثقافية، والاجتماعية) من الحد الأدنى المعقول لأسلوب الحياة في الدول الأعضاء التي يعيشون فيها».

(٣) راجع هاغريتي وآخرين (٢٠٠١).

(٤) يمكن الاطلاع على الآراء المؤيدة والمعارضة في مايكلرايت (٢٠٠١).

(٥) انظر على سبيل المثال فورستر وبيرسون (٢٠٠٢) ويورستات (٢٠٠٠).

(٦) ويدخل في تلك الدراسات تاونسند (١٩٧٩)، جوردون وآخرون (٢٠٠٠)، برادشو وفينش (٢٠٠٣)، ماير (١٩٩٣)، هالرود (١٩٩٥)، كانغاس وريتاكاليو (١٩٩٨)، تساكلوجلو وبابادوبلوس (١٩٩٨).

(٧) انظر النقاشات في أتكينسون وآخرين، على سبيل المثال.

(٨) انظر أيضا برتود وبرايان وبردازي (٢٠٠٤). ولا يغير تصحيح أخطاء القياس في صلته بكل من ديناميات دخل الفقر والعوز من هذه الاستنتاجات (ويلان وميتر ٢٠٠٦).

(٩) تغيرت أسماء بعض هذه الأبعاد الأصلية بحيث تتوافق مع استخدامها الحالي في مكتب إحصاء الجماعات الأوروبية.

(١٠) نحن نرى أن مجموعة القيد الاقتصادي أو مجموعة القيد الاقتصادي زائد الثانوي من المؤشرات هي الأكثر ملاءمة في هذا الصدد في بيانات ECHP (ويلان وآخرون ٢٠٠١). بيد أن التوصل إلى منهج لربط مؤشرات العوز بمؤشرات الدخل المتدني لاستنتاج الفقر بطريقة ذات مغزى بين البلاد وعبر الزمن يعد تحديا كبيرا (انظر اتكينسون وآخرين ٢٠٠٥).

(١١) قياسات النموذج مقدرة بإجراء تكراري باستخدام حساب EM (دمبستر ولاريد وروبن ١٩٩٧).

(١٢) هناك طريقة بديلة تتمثل في الاستعانة بمجموعة من المؤشرات ومقارنة نتائج النماذج بالأرقام المتغيرة للفئات المستترة.

(١٣) يرتبط العزل الاجتماعي، الذي يعتقد عادة أنه بعد آخر من أبعاد الإقصاء، ارتباطا ضعيفا بغيره من أشكال الحرمان، انظر على سبيل المثال غالي وباوغام وجاكوبس (٢٠٠٣).

(١٤) لا تدخل لوكسمبورغ في تحليلنا. وتستخدم بيانات الموجة الأولى لتعظيم حجم العينة، كان هذا عموما في ١٩٩٤، على الرغم من أن أستراليا لم تدرج في الاستبيان إلا في ١٩٩٥ وفنلندا في ١٩٩٦. ولمد هذا التحليل إلى بلاد الاتحاد الأوروبي-٢٥ والبلاد الثلاثة المرشحة، انظر ويلان وميتر (٢٠٠٥ب).

(١٥) تستخدم هذه الحصيلة في تمييز من هم فوق وتحت حد الحرمان في كل بلد بحيث تكون النسبة هي نفسها عندما يكون حد الدخل النسبي أقل من ٧٠ في المائة.

(١٦) تختلف نسبة الحالات الخاطئة التصنيف بين ٠,٤١ في المائة و١,٢٥ في المائة. ولنقاش مفصل لصحة الإحصاءات المهيأة، انظر ويلان وميتر (٢٠٠٥أ).

(١٧) عند حساب أرقام نظام الرفاه، نأخذ بالمتوسط بين البلاد وليس بعدد السكان، لأن اهتمامنا نظري أكثر منه وصفي.

الفصل الثامن

(١) «الأشخاص الذين تكون مواردهم (المادية والثقافية والاجتماعية) محدودة بحيث تحول بينهم وبين العيش على الحد الأدنى المقبول في البلد العضو الذي ينتمي إليه» (EEC 1985).

(٢) استخدم كوكليز (٢٠٠٤) طرقا مشابهة لتحليل «وظائفية» الإسكان والصحة. كما يربط مويزيو (٢٠٠٤) بين المؤشرات المتعددة للمتغير المستتر، كما نفعل. ويتمثل الفرق الأساسي في أن متغير العوز في حالتنا مستمر في حين أنه غير مرتبط عنده: هو يعتبر أن هناك فئتين مستترتين («الفقير» و«غير الفقير»). كما يستخدم نولان وويلان منهج الفئة المستترة في الفصل السابع.

(٣) كل نماذجنا الإحصائية تقوم على القياس. وبالنسبة إلى الطريقة غير القياسية المتصلة بهذه المسائل، انظر سبادي (٢٠٠٦).

(٤) موازين الفقر من النوع المستخدم هنا تعد ظاهرة أوروبية بالأساس. فلم نسمع، على سبيل المثال، عن دراسات أمريكية مماثلة. وهناك دراسات أمريكية عن الصعوبات المادية والدخل: انظر على سبيل المثال ماير وجنكس (١٩٨٩).

(٥) نشير إلى الوحدة كوحدة للتحليل حيث عادة ما تُجمع مؤشرات الحرمان في الاستبيانات باستخدام أسئلة موجهة إلى شخص واحد يجيب عنها نيابة عن الوحدة ككل. ونحن نفترض أن مسألة اختيار المؤشرات محلولة بالفعل. والحقيقة أن عدد المؤشرات لكل وحدة يختلف بسبب تغير بند الاستجابة. وسنعود إلى هذه النقطة في القسم (٨ - ٤).

(٦) لمناقشة قيمة لصيغ القياس في أدبيات التكهن النفسي، انظر نناللي وبرنشتين (١٩٩٤).

(٧) في أدبيات صياغة استجابة البند، تلخص (ص١٧٠) «صعوبة بند» الدرجات الثنائية للاختبار التي تحصل الإجابة الصحيحة على واحد في حين تحصل الإجابة الخاطئة على صفر.

(٨) انظر سكروندال وريب. هسكيث (٢٠٠٤، الفصل السابع) أو هويجتينك وبوزما (١٩٩٥) للمزيد عن طرق بايز الإمبريقية.

(٩) بالطبع، يحظى تحليل «كيف تختلف الاستجابات المشاهدة في متغيرات المؤشر باختلاف سماتها» في حد ذاته بالاهتمام، وهو يختلف تماما عن تحديد العوز (وهو ما نركز عليه هنا).

(١٠) إن تحليل اختلاف وتباين الاستجابات الملاحظة على متغيرات المؤشر هو محل اهتمام بحد ذاته، وبصورة مستقلة عن الفائدة من الحرمان الكامن (وهو ما نركز عليه).

(١١) الطريقة البديلة لتناول تغاير الخواص في مسألة الاستجابة هي تقدير النماذج المختلفة للجماعات الفرعية المختلفة من السكان، على سبيل المثال، كبار السن مقابل الشباب، أو تقديرها منفصلة بالنسة إلى الأقليات الإثنية المختلفة. ويتيح هذا أيضا المجال لاستخدام مجموعات مختلفة من المؤشرات للجماعات المختلفة. ومؤشرات الحرمان المادي التي تظهر في استبيان موارد الأسرة في المملكة المتحدة تختلف من البالغين إلى الأطفال (وزارة العمل والمعاشات ٢٠٠٣).

(١٢) فقط الأشخاص الذين يدفعون مقابل وسائل راحتهم (ولا يدخل ضمنهم من يحصلون على خصم بنسبة ١٠٠ في المائة) أو يشترون بالرهن كانوا عرضة للنقص المعزز.

(١٣) كل تقديرات انحراف IRM وتنبؤات EB المستنتجة باستخدام برنامج وحدات قياس gllamm and gllapred. وكان الاستثناء هو نسخة الوحدة الاحتمالية المتعددة التغير لنموذج الانحراف الواحد: انظر كابيلاري وجنكينز (٢٠٠٣).

(١٤) تعتمد القيم الدقيقة للاحتمالات المتنبأ بها على نوع النموذج الثنائي المستخدم. ونجد نقاشا لهذه المسألة في غولدشتاين (١٩٨٠).

الفصل التاسع

(١) انظر، على سبيل المثال، دوكلوس وسان ويونغر (٢٠٠٦أ، ٢٠٠٦ج).

(٢) أكثرها شيوعا فهرس التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة للتنمية ١٩٩٠)، الذي يتضمن كذلك التجميع بين الأفراد. ويتولى مؤتمر WIDER الذي عقد أخيرا بشأن التفاوت والفقر والرفاه الإنساني فحص المزيد من مثل هذه الفهارس. انظر www.wider.unu.unu.edu/conference/conference2003-2.htm.

(٣) انظر www.undp-povertycentre.org\md-poverty، للاطلاع على أمثلة للطرق البديلة غير المفهرسة لاستخلاص ومقارنة الفقر المتعدد الأبعاد.

(٤) كما سنستخدم فهارس فقر، الفقر فيها مقيس عند نفس خط الفقر لكل مجموعة $P^{\alpha}(z(1), \ldots, z(k)) = \sum_{k=1}^{K} P^{\alpha}(k; z(k))$ حيث يكون خط الفقر z مستقلا عن المجموعة k.

(٥) يطلق على هذه الفهارس «الوضع الأول» لأن إثبات القضية ١ يستفيد من أول توزيع صحيح للدخل، أي وظيفة الشدة المتراكمة. وهناك فئة شبيهة (لكن أصغر) من فهارس الوضع الثاني تستخدم دمجا صحيحا للشدة، ومن ثم للأوضاع الأعلى من مقاييس الفقر.

(٦) يمكن الاطلاع على مزيد من النقاش التفصيلي لفرضية هذه الحالة المتصلة في بورغنيون وشاكرأفارتي (٢٠٠٣)؛ دوكلوس وسان ويونغر (٢٠٠٦أ،ج).

(٧) يتمثل الفرق في أن المعادلة ١ تشير إلى كميات قياسات فقر مجموعة معينة عند خط الفقر المشترك (ζ)، في حين أن التعداد الفعلي يجب أن ينطبق على خط الفقر $z(k)$ لكل مجموعة معينة.

(٨) انظر أتكينسون (٢٠٠٣) لمناقشة هذه المسألة.

(٩) يمكن الاطلاع على مزيد من النقاش بشأن هذا في دوكلوس ومكديسي (٢٠٠٥).

(١٠) معظم بيانات الاستبيان ليست i.i.d، لأن الاستبيان غير متطابق أو متبلور. انظر على سبيل المثال مناقشة تأثيرات تصميم الاستبيان في ستاتا كوربوريشن (٢٠٠٥). وفي حين لا يؤثر هذا في تقديراتنا في الفقر، فإنه سيؤثر في تقييمنا للأخطاء القياسية. وغالبا ستكون الأخطاء القياسية التي نشير إليها في الأمثلة التالية قليلة للغاية، على وجه الخصوص، بفعل تبلور البيانات.

(١١) هناك وحدات قليلة للغاية في العينة تضم أكثر من ٦ أشخاص.

(١٢) المقارنة بالنسبة إلى من هم في سن ١٥ سنة أو أكثر.

(١٣) قد يكون هذا لأن المناطق الحضرية تتمتع بخدمات عامة أفضل، أو لأن للمناطق الحضرية وحدها كثافة سكانية كافية لجلب أسواق معينة ـ للترفيه أو النقل العام، أي تلك السلع التي لا تتاح في المناطق الريفية، وانخفاض الرفاه هناك.

(١٤) نحن لا نقول إن أصحاب الدخول الفقيرة وحدهم يعيشون في المناطق الزراعية والعكس بالعكس. فنحن نشير إلى الفقر من حيث منطقة الإقامة.

(١٥) نستعين فقط بالبيانات المتاحة في كل موجات الاستبيان. في حين أن من غير الضروري ـ كل موجة ممثلة للسكان البريطانيين ـ أن يتيح استخدام هذه العينة الفرعية سبيلا للتأكد من أن قياس الحالة الصحية المقدم من المستجوب يتفق في كل موجات المقابلات.

(١٦) جدول هذه النتائج كبير (٢٠×٢٠) ولذا لم نورده هنا. ويمكن الرجوع إليه في دوكلوس وسان ويونغر (٢٠٠٦ب).

(١٧) سؤال السعادة هو «هل شعرت أخيرا بشعور معقول بالسعادة، آخذا كل الأشياء في الاعتبار؟». والإجابات المحتملة هي: أكثر من المعتاد، كالمعتاد، أقل من المعتاد، أقل كثيرا من المعتاد. وتشمل الموجة التاسعة هذا السؤال، لذا لم نستخدم تلك الموجة في مقارناتنا.

(١٨) هذه هي المقارنات الوحيدة المهمة. وإذا فشلت المقارنة الأحادية المتغير في رفض الصفر، فلا بد أن تفشل المقارنات المتعددة المتغيرات أيضا في هذا، ولذا فإن الإجابات تكون أمينة في هذه الحالة.

(١٩) في الحالتين الأخيرتين، تكون النتيجة أعلى كثيرا إذا نزلنا بخط الفقر الأقصى المعقول إلى النسبة ٤٠ في المائة.

الفصل العاشر

(١) انظر ايمرفول وآخرون (١٩٩٩) للوصف الشامل. وتعرض سوذرلاند (٢٠٠١) لنقاش حول المسائل التقنية. ونسخة EUROMOD المستخدمة هنا هي A٣١.

(٢) بالنسبة إلى ثلاثة بلاد خارج منطقة الصفر، فإن تحويل العملات المحلية تم على أساس سعر اليورو في السوق في ٣٠ يونيو ٢٠٠١: ٧,٤٤٨٨ في الدنمارك؛ ٩,٢٩٤٢ في السويد؛ ٠,٦١٤٠٥ في المملكة المتحدة.

(٣) بكلام صريح، فإن الحساب ينطبق على كل الأطفال في كل وحدة، بدلا من كل طفل على حدة. وهكذا، نجد، في النظم التي تعتمد فيها المدفوعات القائمة على السن أو التكافؤ (أو الجوانب الأخرى لبعض جوانب مستوى الطفل) قدرا من توسيط حساباتنا التي لن تحدث في النظام الفعلي القائم على الطفل الفرد.

(٤) نجد توثيقا لهذه العملية في تقارير يوروموود عن الريف. انظر www.iser.essex.ac.uk/msu/countries/.

(٥) انظر ليفي ولايتز وسوذرلاند (٢٠٠٦) لتعريفات هذه الموارد للدخل.

(٦) يتألف الأثر الصافي من إنفاق إضافي على دخل الطفل الأساسي أقل من عوائد الضريبة الثابتة. ونجد الآثار المنفصلة في ليفي ولايتز وسوذرلاند (٢٠٠٦).

(٧) نجد نتائج الوحدات التي تضم أطفالا في ليفي زلايتز وسوذرلاند (٢٠٠٦).

الفصل الثاني عشر

(١) يتحدد الفقر هنا باعتباره دخل الوحدة المساوي المتاح قبل تكاليف السكن بنسبة ٦٠ في المائة من المتوسط. والوحدة العاملة هي التي تضم بالغا يعمل على الأقل.

(٢) هناك كثير من المبادرات لتشجيع التدريب الأساسي بين العمال محدودي الأجر. ومن آخر هذه القياسات برنامج تدرب لتكسب، الذي يقدم، اعتبارا من ٢٠٠٦ تدريبا مدعوما للعمال محدودي القدرات في المنشآت الصغيرة.

(٣) يشير التدريب العام إلى المهارات المفيدة لمؤسسات أخرى، وكذلك المؤسسة التي توفر هذا التدريب.

(٤) للشواهد على آثار وضع حد أدنى قومي للأجر في بريطانيا على التوظيف، انظر، على سبيل المثال، ستيوارت (٢٠٠٢، ٢٠٠٤) وماشين ومانينغ ورحمن (٢٠٠٣).

(٥) للتفاصيل الكاملة، انظر أرولامبالام وبوث وبرايان (٢٠٠٣ب).

(٦) نحن مضطرون إلى بدء تحليلنا للحد الأدنى والأجر والتدريب بالموجة الثامنة من جدول الوحدة البريطاني حيث تغيرت الأسئلة المتصلة بالتدريب للتوصل إلى معلومات أكثر تفصيلا عن أحداث معينة في التدريب. ووفق بوث وبرايان (٢٠٠٧)، فإن الإجابات لا تمكن مقارنتها مباشرة بتلك الخاصة بالموجات السابقة. وثانيا، تقتصر الموجتان ٨ و١٠ على الأجر في ١٩٩٩. وقصر تحليلنا على الموجة ١٠ يسمح لنا بفحص أثر الحد الأدنى القومي للأجر بدلا من تقدير أثر الزيادات المتعاقبة في الحد الأدنى للأجر، كما بينا بتفصيل أكبر في القسم (١٢ - ٣).

(٧) جرى حساب إجمالي الأجر بالساعة = (إجمالي المدفوعات المعتادة بالشهر X ٥٢١١٢ (متوسط الساعات الأسبوعية المعتادة) + ١,٥ X (لساعات الإضافية المعتادة المدفوعة أسبوعيا).

(٨) يسأل الاستبيان عن تفاصيل ثلاث من فعاليات التدريب التي جرت منذ سبتمبر من العام السابق. والسؤال تحديدا هو: «هل كان المقرر أو التدريب: (١) لمساعدتك في بدء وظيفتك الحالية؟ (٢) لزيادة قدراتك لممارسة الوظيفة الحالية؟ (٣) لتحسين قدراتك على أداء الوظيفة الحالية؟ (٤) لإعدادك لوظيفة أو وظائف تؤديها مستقبلا؟ (٥) لتطوير قدراتك بصفة عامة؟». والتقسيمات غير حصرية التبادل. وقد جمعنا بين التقسيمين (٢) و(٣) لإيجاد متغيرات تقيس التدريب الذي يهدف إلى زيادة أو تحسين القدرات في الوظيفة الحالية. وتندرج ٨٥ في المائة من فعاليات التدريب المرصودة تحت هذا التعريف. انظر بوث وبرايان (٢٠٠٧)، لمزيد من التحليل المفصل لبيانات التدريب.

(٩) حيث إن بيانات التدريب مستخلصة باستعادة ١٢ شهرا منذ آخر مقابلة، فمن الملائم أن نستعين ببيانات الأجور من الموجة السابعة وما يليها وبيانات التدريب من الموجة الثامنة وما يليها.

(١٠) في كل التحديدات، اختبرنا أيضا ما إذا كانت عوائد التدريب تختلف بالنسبة إلى النساء، بتفعيل متغير التدريب بمتغير زائف للنساء.

(١١) تكون أقل استهدافا في قاع توزيع دخل كل الوحدات، لأن الوحدات الأفقر لا تضم عادة من يحصلون على أجر.

(١٢) استعنا ببيانات من عام ١٩٩٨ وما يليه لأن قضايا التدريب طُرحت في ١٩٩٨. انظر بوث وبرايان (٢٠٠٧) لمناقشة الفروق في استمارات الأسئلة وإجابات التدريب قبل هذا التغيير وبعده. وقد حلل برايان (٢٠٠٥) التغيرات التي طرأت على التدريب فيما بين ١٩٩٥ - ١٩٩٧، حين وضع الحد الأدنى للأجر موضع التنفيذ، ولم يجد فروقا كبيرة في التأثير في العمال الذين يغطيهم الحد الأدنى للأجر.

(١٣) كان سؤال المدة هو: «كم من الوقت قضيت في الدورات التدريبية، منذ الأول من سبتمبر (من عام العمل الميداني السابق)، أو في التدريب عموما؟».

(١٤) وضعنا علامة للتغير في شدة التدريب بدلا من الكمية، حيث يتصل هذا مباشرة بنظرية منطقية. وصياغة التغير الفعلي في شدة التدريب يتطلب منا تناول مسألة أن التغير من ٨ - ١٠ أيام ليس بالضرورة نفسه في حالة التغير بين ٤ أيام ويومين، أو حتى التغير من ٢ - ٠ يوم. ومثل هذا التحليل يتجاوز نطاق هذه الدراسة.

(١٥) هناك آثار منفصلة لم تقدر بالنسبة إلى الرجال والنساء بسبب حدود حجم العينة. وبتوسيع التحليل الأساسي، لم يجد أرولامبالام وبوث وبرايان (٢٠٠٣أ) وبرايان (٢٠٠٥) أي دليل على اختلاف التأثير باختلاف الجنس. كما تناولت هاتان الدراستان حساسية التقديرات للتغير في محددات مجموعة المعالجة١، ومجموعة ضبطها. وكانت النتائج مشابهة للنتائج الواردة هنا.



ستيف بازن: أستاذ الاقتصاد بجامعة سافوي، أنسي لو فيو، بفرنسا، وعضو شبكة أبحاث التوظيف المنخفض الأجر. ويركز بحثه على تأثير الأجور المحدودة في عدد من البلاد والعوامل المؤثرة في توزيع الأجور.

أليسون. ل. بوث: أستاذ الاقتصاد بجامعة أسكس، بالمملكة المتحدة والجمعية الوطنية بأستراليا. وهي باحث مشارك بمعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية، بجامعة أسكس، وباحث زميل بمركز أبحاث السياسة الاقتصادية، بلندن، وIZA، ببون. كما أنها زميل الجمعية الملكية للفنون، وأكاديمية العلوم الاجتماعية في أستراليا، وتترأس حاليا الجمعية الأوروبية لاقتصاديي العمل.

أندريا براندليوني: نائب مدير قسم الاقتصاد الحقيقي بإدارة البحوث الاقتصادية ببنك إيطاليا في روما، وعضو اللجنة الإيطالية للتحقيق في الإقصاء الاجتماعي. ويركز بحثه هنا على التغيرات البعيدة المدى لتفاوت الدخول وتوزيع الثروة من منظور مقارن. وهو مدير مشارك لمشروع دراسات لوكسمبورغ للثروة، الذي يسعى إلى تكوين قاعدة بيانات قومية لتوزيع الثروة.

مارك. ل. برايان: كبير باحثين بمعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية بجامعة أسكس البريطانية. ومن بين ما تهتم به أبحاثه اقتصاديات التدريب، وآليات أسواق العمل ذات الأجور المنخفضة والمعايير التطبيقية للميكرو ـ اقتصادات. ويركز بحثه الحالي على محددات ساعات العمل، والحق في الإجازات مدفوعة الأجر، والفجوة في توزيع الأجور بين الرجال والنساء.

بيتر بيرتون: أستاذ قسم الاقتصاد بجامعة دالوزي بهاليفاكس ـ كندا. ويهتم بحثه بنظرية الميكرو ـ اقتصادات التطبيقية، والموارد الطبيعية، والاقتصاد البيئي، واقتصاد الأسرة.

لورنزو كابلاري: أستاذ مشارك بمعهد الاقتصاد بالجامعة الكاثوليكية بميلانو، في إيطاليا، وباحث مشارك بمعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية بجامعة أسكس الإنجليزية. ويهتم بحثه بمجالات اقتصادات العمل الإمبريقية، خصوصا آليات الأجور والدخل، والرضاء عن الوظيفة، والتعليم والتدريب، والميكرو ـ اقتصادات التطبيقية.

جين. إيف دوكلوس: أستاذ بقسم الاقتصاد ومدير المركز الجامعي للمخاطر، والاقتصاد السياسي والتشغيل، بجامعة لافال، بكيبك ـ كندا. ويركز بحثه هنا على التحليل العام والتوزيعي، وكذلك استخدام تقنيات الإحصاء في تقييم الفقر واتساق المعايير.

آن هاردينغ: مدير المركز القومي للمواصفات الاقتصادية والاجتماعية وأستاذ الاقتصاد التطبيقي والسياسات الاجتماعية بجامعة كانبيرا بأستراليا، كما

تشغل منصب رئيس الجمعية الدولية للمحاكاة الاقتصادية التطبيقية micro-simulation، وتركز أهم اهتماماتها البحثية على استخدام نماذج المعايرة الاقتصادية التطبيقية لتكوين صناع سياسة يوثق بتقديرهم للآثار التوزيعية للتغييرات السياسية المقترحة.

ستيفن. بي. جنكينز: أستاذ الاقتصاد ومدير معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية بجامعة أسكس، المملكة المتحدة، ورئيس مجلس الجمعية الدولية للبحث في الدخل والثروة، وأستاذ بحث بـ DIW في برلين، وباحث زميل بـ IZA، بون. ويركز بحثه الحالي على آليات الدخل، وتحولات سوق العمل، واستمرارية البحث.

هوراشيو ليفي: عضو منتسب بالمركز الأوروبي لسياسات الرفاه الاجتماعي والبحوث، بفيينا، النمسا، وكبير باحثين سابقا بمعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية بجامعة أسكس. ويهتم بحثه هنا بتنمية وتطبيق طرق المعايرة الاقتصادية التطبيقية في تحليل وتقييم آثار السياسات المالية والاجتماعية في البلاد المتقدمة والنامية.

كريستين لايتز: باحث بمعهد الدراسات المتقدمة بفيينا، كما تعمل عضوا بالفريق المكلف إعداد واستخدام نظام أوروبي موحد للاستفادة من الضرائب EURO-MOD. ويركز بحثها هنا على إعداد واستخدام النماذج الاقتصادية التطبيقية والآثار التوزيعية للضرائب وسياسات التوزيع.

راشيل لويد: تعمل بالخزانة الأسترالية. وعند الشروع في هذا البحث، كانت زميل بحث أساسي بالمركز القومي للتشكيل الاجتماعي والاقتصادي بجامعة كانبيرا، حيث تتعهد بمجموعة كبيرة من المشروعات، بما فيها صياغة نظم الضرائب والضمان الاجتماعي، والصياغة الإقليمية والبحث في الفقر والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في استخدام تكنولوجيا المعلومات.

جون مايكلرايت: أستاذ الإحصاء الاجتماعي بمدرسة العلوم الاجتماعية ومعهد ساوثهامبتون للبحوث العلمية الإحصائية، بجامعة ساوثهامبتون، المملكة المتحدة. وهو باحث زميل بمركز بحوث السياسات الاقتصادية بلندن، وIZA ببون. ويركز بحثه هنا على تدفقات سوق العمل، والتعليم، والهبات الخيرية.

برايان نولان: أستاذ السياسة العامة بمدرسة العلوم الاجتماعية التطبيقية بجامعة كوليج دبلن في إيرلندا. وقد كتب كثيرا عن تفاوت الدخول، والاقتصاديات العامة، والسياسات الاجتماعية، واقتصاديات الصحة والتفاوتات في هذا المجال.

شيلي فيبس: من جامعة دالوس بهاليفاكس، كندا، تشغل كرسي ماكسويل في الاقتصاد، وزميل المعهد الكندي للبحوث المتقدمة. ومن بين اهتماماتها في هذا البحث الهشاشة الاقتصادية للأسر الكندية ممن تعول أطفالا من حيث الوقت وكذلك المال، ودلالات عجز الطفل على صحة الوالدين وسوق العمل.

مارتن رفاليون: كبير مديري الأبحاث بالبنك الدولي، في واشنطن العاصمة. وينصب اهتمامه البحثي في الأساس على الفقر في البلاد النامية وسياسات مكافحته. وقد نشر كثيرا حول هذه الموضوعات، وقدم مشورته لكثير من الحكومات والمؤسسات الدولية. وهو يعمل في هيئة تحرير عدد من الإصدارات الاقتصادية، وزميل كبير لمكتب أبحاث التحليل الاقتصادي للتنمية.

دافيد سان: أستاذ الاقتصاد بجامعة كورنيل، نشر على نطاق واسع عن قضايا الفقر، والتفاوت، والتعليم، والصحة، كما يبذل جهدا كبيرا في بناء القدرات في أفريقيا، خصوصا خلال العام الذي تعاون فيه مع اتحاد الأبحاث الاقتصادية الأفريقي. وتشمل إصداراته الحديثة عملا عن مخاطر السلوك في الإصابة بمرض الأيدز، ومحددات الإنجاز الإدراكي، وطرق تحليل الأبعاد المتعددة للتفاوت والفقر.

سيلك. في. شنيف: زميل باحث بمعهد ساوثهامبتون لأبحاث العلوم الإحصائية بجامعة ساوثهامبتون، المملكة المتحدة. وهي زميل باحث بـ HWWI، بهامبورغ، وIZA ببون. وينصب اهتمامها الأساسي على الإنجاز التعليمي والتفاوت، والإقصاء الاجتماعي في المدارس، والتفاوت بين الجنسين في بلاد وسط وشرق أوروبا، والهبات الخيرية.

برند سوسموث: أستاذ مساعد الاقتصاد بجامعة التقنيات بميونيخ، ألمانيا، وعضو مجلس كلية بمركز ميونيخ لقانون الملكية الفكرية بمعهد ماكس بلانك للملكية الفكرية، والمنافسة وقانون الضرائب. ويركز بحثه هنا على السياسة المالية والنقدية وتوزيع الدخل والثروة. كما أن له اهتمامات بحثية باقتصاديات التعليم.

هولي سوذرلاند: أستاذ البحوث بمعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية بجامعة أسكس، بالمملكة المتحدة، وأستاذ البحوث بـ DIW في برلين. وتتولى التنسيق بين الأبحاث وغيرها من الأنشطة المتصلة بيورومود (النظام الأوروبي الموحد للاستفادة من الضرائب). ويتركز اهتمامها هنا على تطوير المعايرة الاقتصادية التطبيقية بوصفها أداة للبحث الدولي المقارن، وتأثير عنصر الجنس (ذكر/أنثى) في سياسات إعادة التوزيع، ومعايير فقر الطفل وتحليله.

نيل وارين: أستاذ ورئيس مدرسة الضرائب بجامعة نيوساوث ويلز بسيدني. ويركز بحثه هنا على جمع الضرائب، وقضايا إصلاح الضرائب والفدرالية المالية.

روبرت ك. فون ويزاكر: أستاذ الاقتصاد والمال والتنظيم الصناعي بجامعة التقنيات بميونيخ، ألمانيا، وعضو مركز ميونيخ لقانون الملكية الفكرية بمعهد ماكس بلانك للملكية الفكرية، والمنافسة وقانون الضرائب، وباحث زميل بمركز بحوث السياسة الاقتصادية بلندن، ومعهد المعلومات بميونيخ وIZA، ببون. نشر أخيرا وعلى نطاق واسع في مجال المالية العامة، ومالية الشركات، واقتصاديات السكان واقتصاديات التعليم، والتنظيم الصناعي.

كريستوفرت. ويلان: أستاذ بحوث بمعهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية بدبلن، إيرلندا، ورئيس مجلس شبكة حكم الاتحاد الأوروبي. ومن بين ما يركز عليه بحثه أسباب ونتائج الفقر والتفاوت، ومقياس ومراقبة الفقر والإقصاء الاجتماعي. والحرمان التراكمي وعمليات الدائرة المغلقة، والحراك الاجتماعي والتفاوت.

فرانسيس وولي: أستاذ بقسم الاقتصاد بجامعة كارلتون بأوتاوا، كندا، وسكرتير وأمين صندوق جمعية الاقتصاد الكندية. ويركز بحثها على صنع قرار الملكية والسياسة العامة المتعلقة بالأسر. تعمل بهيئات تحرير عدد من الصحف.

ستيفن د. يونغر: المدير المساعد لبرنامج كورنيل لسياسات الغذاء والتغذية بجامعة كورنيل بإيثاكا، الولايات المتحدة، وأستاذ الاقتصاد المساعد بالكلية اللاتينوأمريكية للدراسات الاجتماعية في كويتو، إكوادور. ويركز بحثه على السياسات العامة والفقر في البلاد النامية، وأفريقيا بصفة خاصة.

المترجم في سطور

بدر السيد سليمان الرفاعي

- من مواليد ١٩٤٨ ـ مصر.
- حصل على ليسانس الآداب ـ قسم الصحافة من جامعة القاهرة، ١٩٧١.
- ترجم ونشر في عدد من الإصدارات الثقافية والصحافية منها: الأهرام الاقتصادي، مجلة القاهرة (القديمة)، الثقافة العالمية (الكويت)، جريدة العالم اليوم، البيان (الإماراتية)، وجهات نظر.
- ترجم عددا من الكتب منها:
  - ـ أفريقيا قارة ثائرة، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٨.
  - ـ الزخرفة عبر العصور، مكتبة مدبولي (من دون تاريخ نشر).
  - ـ ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، تأليف اليعازر بعيري ـ دار سينا ١٩٩٠.
  - ـ الحروب العربية ـ الإسرائيلية، حاييم هيرتزوغ ـ دار سينا (من دون تاريخ نشر).
  - ـ هوية مصر بين العرب والإسلام، جرشوني وجانكوفسكي ـ دار شرقيات ١٩٩٩.
  - ـ الميراث المر، بول سالم ـ المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٢.
  - ـ مصر الخديوية، روبرت هنتر ـ المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٥.
  - ـ الصناعات الإبداعية، كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والمعرفة، المحرر جون هارتلي، سلسلة عالم المعرفة (الكويت)، العددان ٣٣٨ و٣٣٩، أبريل ومايو ٢٠٠٧.
- يعمل حاليا مترجما بمجلة كل الناس منذ نوفمبر ١٩٩٣.

سلسلة عالَم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ دولة الكويت ـ وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام ١٩٧٨.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة:

١ ـ الدراسات الإنسانية: تاريخ ـ فلسفة ـ أدب الرحلات ـ الدراسات الحضارية ـ تاريخ الأفكار.

٢ ـ العلوم الاجتماعية: اجتماع ـ اقتصاد ـ سياسة ـ علم نفس ـ جغرافيا ـ تخطيط ـ دراسات استراتيجية ـ مستقبليات.

٣ ـ الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي ـ الآداب العالمية ـ علم اللغة.

٤ ـ الدراسات الفنية: علم الجمال وفلسفة الفن ـ المسرح ـ الموسيقى ـ الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

٥ ـ الدراسات العلمية: تاريخ العلم وفلسفته، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم)، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

هذا الكتاب

يعرض هذا الكتاب سعي الدول المتقدمة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال الاتجاهات الجديدة للبحث في الفقر والفروق الاجتماعية بين فئات المجتمع، على مدى العقود الأربعة الأخيرة، وطرق قياسها، متخذا من علم الإحصاء مرشدا وهاديا.

الكتاب، وهو خلاصة مجهود ٢٥ من العلماء والباحثين المتخصصين الدوليين، يبحث في مثالب الطرق التقليدية لقياس التفاوت والفقر، وما ترتب عليهما من ظهور تلك المناهج المتعددة الأبعاد للقياس، في البلاد الغنية والفقيرة على حد سواء. وتعكس هذه التطورات، في جانب منها، نظرة لم يعد الفقر فيها يعني مجرد الحرمان من المال، ولا يعني فيها التفاوت مجرد فروق في الدخل المادي، ويوصي بمجموعة من السياسات، تشمل الاستثمارات العامة السليمة في البنية التحتية، وتقديم خدمات صحية وتعليمية جيدة للفقراء، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد.

ويتمثل التحدي الذي يواجهه واضعو السياسة في الجمع بين تشجيع التنمية ووضع سياسات سليمة لضمان مشاركة الفقراء الكاملة في الفرص المتاحة، ومن ثم المساهمة في نجاح التنمية. فإذا ما أجاد بلد الربط الصحيح بين السياسات، فمن الممكن حينها أن تتسارع وتيرة كل من النمو والحد من الفقر. أما إذا أخطأ في هذا، فسينهار الاثنان.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 273 - 9

رقم الايداع (٢٠٠٩/٠١٨)